



جامعة باتنة 1 – الحاج لخضر  
كلية الحقوق والعلوم السياسية  
قسم العلوم السياسية



# الأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي

رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه (ل م د) في العلوم السياسية  
تخصص: الأمن والتنمية

إشراف الدكتورة:  
بن عبد العزيز خيرة

إعداد الطالب  
بروال الطيب

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
بحري دلال	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	رئيسا
بن عبد العزيز خيرة	أستاذ محاضر – أ	جامعة باتنة 1	مشرفا ومقررا
وناسي لزهـر	أستاذ محاضر – أ	جامعة باتنة 1	عضوا مناقشا
هوادف عبد الله	أستاذ محاضر – أ	جامعة المسيلة	عضوا مناقشا
رقولي كريم	أستاذ محاضر – أ	جامعة سطيف 2	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2018-2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# إهداء

إلى من علمني بأن الحياة علم وأخلاق، وأن الصبر مفتاح النجاح  
والذي الكريم.

إلى من تكد لأرتاح، ومن نورت عقلي بدروب النجاح  
والدتي العزيزة.

إلى من ساعدتني ودعمتني كثيرا من أجل إتمام هذا العمل  
زوجتي الغالية

إلى قرة عيني وروح قلبي

ابنتي الحبيبة

إلى إخوتي: عبد الغني، خير الدين، نجيب، عبد الحق، رزيق وأختي أمينة.

إلى جدي العزيزة، وإلى روح جدي الطاهرة الشهيد بروال الطيب في جنة الخلد إن شاء الله.

كما أهدي عملي إلى زملائي في الدفعة ولجميع من ساعدني في إتمام هذا البحث.

# كلمة شكر

الحمد والشكر أولاً لله سبحانه وتعالى

ثم

خالص الشكر وأتم العرفان للدكتورة المشرفة خيرة بن عبد العزيز على الاهتمام والتوجيه، طيلة مراحل إنجاز هذا البحث والذي كانت خلاله المشرف والموجه فلها كل الاحترام والتقدير.

والشكر موصول كذلك للأساتذة الأفاضل الذين اشرفوا على تأطيرنا خلال كل مراحل الدراسة خاصة الدكتور يوسف بن يزة.

وأيضاً تقديم خالص الامتنان والعرفان إلى الدكتور هشام عبد الكريم الذي وجدت فيه الدعم والتشجيع خلال مشواري الدراسي بكل أطواره.

كما لا أنسى أعضاء لجنة المناقشة المحترمين على تفضلهم بقراءة وإثراء هذه

المذكرة.

# خطة الدراسة

### مقدمة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والتنمية.

المبحث الأول: مفهوم الأمن والمقاربات النظرية المفسرة له.

المطلب الأول: تعريف الأمن.

المطلب الثاني: مستويات وأبعاد مفهوم الأمن.

المطلب الثالث: المقاربات النظرية للأمن.

المبحث الثاني: التنمية: دراسة مفاهيمية ونظرية.

المطلب الأول: مفهوم التنمية وأهميتها.

المطلب الثاني: مؤشرات وأبعاد التنمية.

المطلب الثالث: مدارس الفكر التنموي.

المبحث الثالث: العلاقة بين الأمن والتنمية.

المطلب الأول: العلاقة الجدلية بين الأمن بالتنمية.

المطلب الثاني: المقتضيات الجديدة لتفسير العلاقة بين الأمن والتنمية: أمن التنمية وتنمية الأمن.

الفصل الثاني: واقع الأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي.

المبحث الأول: دراسة جيوسياسية لدول الساحل الإفريقي.

المطلب الأول: مفهوم وخصائص الجغرافيا السياسية لمنطقة الساحل الإفريقي

المطلب الثاني: الأوضاع الداخلية ومشاكل الدولة في منطقة الساحل الإفريقي.

المبحث الثاني: التهديدات الأمنية في دول الساحل الإفريقي.

المطلب الأول: الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي.

المطلب الثاني: الهجرة الغير شرعية في منطقة الساحل الإفريقي.

المبحث الثالث: واقع التنمية في دول الساحل الإفريقي.

المطلب الأول: أوضاع التنمية الاقتصادية في منطقة الساحل الإفريقي.

المطلب الثاني: حصيلة التنمية الاقتصادية ببلدان الساحل الإفريقي.

الفصل الثالث: مضامين إستراتيجية الدول الكبرى والجزائر للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي.

المبحث الأول: الإستراتيجية الأمريكية للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي.

المطلب الأول: المنطلقات الموجهة للاهتمام الأمريكي في منطقة الساحل الإفريقي.

المطلب الثاني: آليات الإستراتيجية الأمريكية للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي.

المبحث الثاني: إستراتيجية الاتحاد الأوروبي - الفرنسي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي.

المطلب الأول: المنطلقات الموجهة للاهتمام الأوروبي في منطقة الساحل الإفريقي.

المطلب الثاني: آليات تنفيذ إستراتيجية الاتحاد الأوروبي - الفرنسي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي.

المبحث الثالث: الإستراتيجية الجزائرية للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي.

المطلب الأول: أبعاد الاهتمام الجزائري بمنطقة الساحل الإفريقي.

المطلب الثاني: آليات الإستراتيجية الجزائرية للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي.

الفصل الرابع: التحديات الأمنية والتنموية لدول الساحل الإفريقي ومرتكزات تحقيق الاستقرار.

المبحث الأول: آفاق إستراتيجية القوى الكبرى في منطقة الساحل الإفريقي.

المطلب الأول: مستقبل الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الساحل الإفريقي.

المطلب الثاني: مستقبل إستراتيجية الإتحاد الأوروبي في منطقة الساحل الإفريقي.

المبحث الثاني: آفاق الإستراتيجية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي.

المطلب الأول: الدبلوماسية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي.

المطلب الثاني: سيناريوهات مستقبل الإستراتيجية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي.

المبحث الثالث: المرتكزات الأمنية والتنموية لتحقيق الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي.

المطلب الأول: المحددات السياسية للأمن والتنمية في دول الساحل الإفريقي.

المطلب الثاني: المتطلبات الاقتصادية للتنمية وضرورة تحقيق الأمن الاقتصادي في الساحل الإفريقي.

المطلب الثالث: الاستثمار في رأس المال البشري قاعدة للمتطلبات الاجتماعية للتنمية.

الخاتمة

مقدمة



## مقدمة

تعاني دول الساحل الإفريقي من حالة اللااستقرار والتخلف، وأزمات ونزاعات يمكن اعتبارها هيكلية وليست ظرفية، إذ يمكن ربطها بغياب الأمن والتنمية، حيث أن طبيعة التهديدات في دول الساحل الإفريقي ارتبطت بالبيئة المحلية في غالبيتها وبالبيئة الدولية في توجهاتها، فالفشل الدولتي وعدم قدرة الدولة على التحكم في مسار التفاعلات على المستوى الوطني أو الإقليمي المشترك أدى إلى ما يمكن وصفه بالفوضى، مما عزز ظواهر عديدة منها: الجريمة المنظمة، الإرهاب والنزاعات الداخلية سواء في بعدها الطائفي الإثني أو السلطوي المنصب حول منطبق توزيع الثروة، الأمر الذي أدى إلى دخول المنطقة في حالة من اللااستقرار استغلت من طرف بعض الأطراف المحلية والخارجية في بناء شبكات نفوذ تعزز بها مكانتها في المنطقة أو على المستوى الدولي باعتبار أن منطقة الساحل الإفريقي من النقاط الأكثر توترا في العالم تنتشر فيه كل مظاهر الانهيار الدولتي التي تهيئ الجو لانتشار التهديدات التي تفتك بالمنطقة، حيث أثار هذا الوضع مخاوف جديدة ليس للجزائر وجيرانها فقط بل أيضا لأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وهذا ما دفعهم للتحرك بفاعلية من أجل القضاء على هذه التهديدات وتحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي.

إن كل هذا الحراك داخل منطقة الساحل الإفريقي، وزيادة على التربص الخارجي بثروات المنطقة يدفع بلا شك للبحث عن الوسائل المناسبة لمعالجة هذا الانكشاف الإستراتيجي، وعلى ما يبدو فقد تنوعت هذه الإستراتيجيات إلى الاستعانة بالطرف الأجنبي واستيراد الحلول من الخارج في المقابل هناك من الدول وعلى رأسها الجزائر من تراهن على التحرك الإفريقي انطلاقا من شعار أفرقة الحلول والاعتماد على النفس في مواجهة التحديات المشتركة رغم صعوبة المهمة.

## أهمية الموضوع:

تكمن أهمية هذا الموضوع في إدراك التحول الحاصل في دراسات الأمن والتنمية ومحاولة إسقاطها على دول الساحل الإفريقي، حيث تعتبر هذه الدراسات من بين أهم المواضيع في العلوم السياسية والعلاقات الدولية في الوقت المعاصر، نظرا لكثرة التهديدات والتحديات التي تفرض الاهتمام والتركيز من قبل الباحثين والأكاديميين على هكذا نوع من الدراسات في محاولة لإيجاد سبل معالجة واحتواء هذه التحديات التي تشكل خطرا على الأمن السلم الدوليين.

وتزداد أهمية الموضوع في تبيان دور الرهانات الدولية التي تحكم النظام الدولي والتصورات المختلفة التي أنتجتها الحقول المختلفة سواء الأمنية أو السياسية أو الاقتصادية كحجر زاوية في تحليل التهديدات المختلفة حسب الطبيعة والتأثير على المنطقة، كما أن هناك علاقات وطيدة بين انتشار التهديدات اللاتماتلية و الفشل الدولاتي، مما يعطي للفشل الدولاتي في دول الساحل الإفريقي قدرة تفسيرية للوضع الأمني الإقليمي المتدهور من جهة ومن جهة أخرى يبقى إمكانية تنامي تلك التهديدات في دول تمتلك قدرة ضبط وتحكم قائمة على مؤسسات قوية و مستمرة.

### أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف موضوع بحثنا هذا في عدة نقاط نذكر منها:

- ✓ التعرف على الظروف الإقليمية التي تعيشها دول الساحل الإفريقي، حيث تعتبر من أهم المناطق التي أصبحت تشهد في السنوات الأخيرة حراكا سياسيا دوليا متصاعدا، حيث أصبح الساحل يشكل أحد المجالات الجيوسياسية التي تثير اهتمام الفواعل الدولية والتطلعات البحثية لمراكز الدراسات والبحوث عبر العالم، وهذه الأهمية تكتسبها من ما تحتويه من تفاعلات ترسم شكل التقاطعات السياسية لمختلف القوى الإقليمية والدولية وما تحتويه من مقومات التنافس الدولي القائم على اكتساب المزيد من الثروات والموارد المحركة لعجلة الاقتصاد.
- ✓ تسليط الضوء على الإستراتيجية الأمريكية والأوروبية وأيضا الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي، وإبراز المكانة التي تحتلها هذه المنطقة في الساحة الإقليمية والدولية.
- ✓ الإحاطة بمفهوم الأمن والتنمية وإبراز العلاقة بينهما وأثرهما في تحقيق الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي.
- ✓ معرفة التطورات الحاصلة على الساحة الإقليمية والدولية وانعكاساتها على دول الساحل الإفريقي.

### أسباب اختيار الموضوع:

هناك مجموعة من الأسباب منها الموضوعية ومنها الذاتية:

### الأسباب الموضوعية:

- ✓ التحولات الدولية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي أبرزها التدخل الأمني العسكري الأوروبي، باعتبار أنها كانت مستعمرة قديمة لفرنسا ومازالت تشكل امتداد للتهديدات الأمنية على اقتصاديات الدول الأوروبية وبالتالي فإن الموضوع يحاول أن يبرز أهم انعكاسات التحولات

الدولية في المنطقة عبر إستراتيجية الدول الكبرى وكيفية التعامل لحمايتها والاستفادة من مواردها الطبيعية باعتبارها منطقة مهمة من الناحية الطاقوية.

✓ موضوع الأمن والتنمية من أهم المواضيع التي يهتم بها الفرد والدولة علي حد سواء ولهذا تم الاهتمام بهذا الموضوع وذلك من اجل تحديد أهمية هذه المفاهيم وأيضا تم اختيار منطقة الساحل الإفريقي وذلك لأهمية المنطقة استراتيجيا أيضا اعتبار منطقة الساحل الإفريقي من بين أكثر المناطق في العالم التي تشهد حالة غير مسبوقة من التوترات الأمنية، نتيجة لمجموعة من العوامل، والتي يتمثل في الوجود الإرهابي في المنطقة الذي جعل من منطقة الساحل ملاذا آمنا وقاعدة لعملياته، انتشار ظاهرة الجريمة المنظمة، تجارة البشر والمخدرات، الهجرة غير الشرعية، هيمنة ظاهرة تجارة الأسلحة والفسل البنيوي والوظيفي للدولة في المنطقة.

✓ تمثل منطقة الساحل الإفريقي امتدادا جغرافيا للجنوب الجزائري، وهذا ما يجعل الجزائر تتأثر بكل التطورات الحاصلة فيها.

#### الأسباب الذاتية:

✓ الرغبة في الاطلاع علي موضوع الأمن والتنمية في منطقة الساحل ومعرفة مدي أهميتها في المنطقة .

✓ الرغبة في وضع دراسات استشرافية من اجل تطوير موضوع الأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي، كما أنها منطقة جوار بنسبة للجزائر وذات عمق استراتيجي مهم بالنسبة لها.

✓ محاولة التعرف علي مختلف الصعوبات التي تواجه المنطقة في إطار تحقيق نقلة نوعية للتنمية والأمن.

#### إشكالية الدراسة:

معظم دول منطقة الساحل الإفريقي مرت من مشكل بناء الدولة، ومع تعاظم التهديدات وزيادة التحديات وتنامي النزاعات، يتبعه الوضع المعيشي المزري من فقر، أوبئة وأمراض، مجاعة ونزوح جماعي، كل هذا يرتبط بغياب تنمية وما تحمله من معنى واسع يتعدى النمو ليشمل الحكم الرشيد، الشفافية، الرقابة والحوكمة وغيرها من المفاهيم المرتبطة، عليه فإن الوضع الراهن الذي تتخبط فيه دول الساحل تقريبا تدور حول الأمن والتنمية، الأمر الذي يدفعنا إلى طرح المشكلة البحثية الآتية:

إلى أي مدى يمكن تحقيق الأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي في ظل الاستراتيجيات الدولية والإقليمية ومرتكزات تحقيق الاستقرار؟

تتفرع من هذه الإشكالية العديد من التساؤلات الفرعية أهمها:

1. ما المقصود بالأمن والتنمية؟
2. هل الأمن في يحقق التنمية، وهل تحقيق التنمية يؤدي إلى إقرار الأمن؟
3. ما هي الطبيعة الجيوسياسية دول الساحل الإفريقي؟
4. ما هي الآليات التي تنتهجها القوى الكبرى لتجسيد أهدافها في الساحل الإفريقي؟
5. فيما تتمثل الإستراتيجية الجزائرية المتبعة في دول الساحل الإفريقي؟

#### فرضيات الدراسة:

في محاولة للإجابة على الإشكالية المطروحة، يمكن صياغة فرضية على النحو التالي:

✓ كلما اشتد التنافس بين القوى الكبرى في الساحل الإفريقي لفرض النفوذ والهيمنة أدى ذلك لصرف النظر عن المشاكل الحقيقية التي تعاني منها المنطقة والمتعلقة بتوفير المصادر الأساسية للحياة.

#### حدود الدراسة:

يعتبر الضبط المكاني والزمني في أي دراسة من الأساسيات المسلم بها، بحيث كلما تضبطت الدراسة ضبطاً دقيقاً، كلما يساهم ذلك في تحكم الباحث بموضوعه، وقد كانت حدود هذه الدراسة كما يلي:

**المجال الزمني:** تم التركيز في موضوعنا على الفترة الممتدة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وهذا لما أفرزته من تغييرات على الساحة الدولية.

**المجال المكاني:** تنحصر الدراسة في منطقة الساحل الإفريقي، ونظراً لشساعة المساحة التي يشغلها الساحل الإفريقي، جعلت هناك الكثير من التعاريف التي حددت المجال الجغرافي للإقليم فحصرته في مجموعات مختلفة من الدول، فهناك من التعاريف التي تعتبره المنطقة التي تقع بين الصحراء الكبرى في الشمال والسافانا في الجنوب، تمتد غرباً من السنغال عبر موريتانيا، مالي، بوركينا فاسو، النيجر، شمال نيجيريا، تشاد، السودان حتى إثيوبيا شرقاً، مع إمكانية توسيعه إلى جزر الرأس الأخضر والجنوب الجزائري، لاعتبارات جيواقتصادية.

## الدراسات السابقة:

لقد كانت للأحداث السريعة والمتتالية التي شهدتها منطقة الساحل الإفريقي في السنوات الأخيرة دورا كبيرا في إقبال العديد من الباحثين ووسائل الإعلام على حد سواء إلى تناول المشكلة الأمنية بالساحل، خاصة بعد تصاعد عمليات اختطاف الأجانب من قبل الجماعات الإرهابية المعروفة بتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، فكان من الطبيعي أن تتعدد الدراسات التي اهتمت بهذا الموضوع، لكن رغم ذلك فإن القليل منها فقط من استطاعت أن ترقى إلى دراسة علمية ومنهجية قائمة على تحليل معمق لحقيقة الأوضاع في منطقة الساحل الإفريقي، لأن معظم هذه الأعمال جاءت عبارة عن مقالات صحفية تقتصر إلى الدقة والتعمق في تحليل الموضوع، لأنها تناولت الأحداث بطريقة عرضية دون النظر والتعمق في جذور المشكلة .

من ضمن الدراسات المتميزة حول منطقة الساحل، نجد دراسة قام بها الباحث مهدي تاج تحت إشراف كلية الدفاع للحلف الأطلسي سنة 2006 NATO Defense College، الدراسة تحمل عنوان الاستقرار والأمن في الساحل الإفريقي، الوضعية الراهنة والمستقبلية.

وهناك دراسة أخرى مهمة قام بها بانجازها مركز الدراسات والأبحاث للمدرسة العسكرية الفرنسية CEREM سنة 2009، الدراسة تحمل عنوان "أمن الصحراء والساحل" « la sécurité du sahara et du sahel » تضمنت الدراسة مجموعة من المقالات اعدد من الباحثين المختصين في الشؤون العسكرية والإستراتيجية.

كتاب عبد الناصر جندلي، التحولات الإستراتيجية في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة، (الجزائر: دار قانة للنشر والتجليد، 2010)، تتلخص دراسة جندلي حول التحولات الإستراتيجية لفترة ما بعد الحرب الباردة عدة تحولات إستراتيجية دولية بحيث صنفها بثلاثة مستويات: تحولات هيكلية، تحولات من حيث ترتيب وتوزيع أنماط القوة العسكرية، الاقتصادية والتكنولوجية، وتحولات قيمية، أما التحولات في بنية النظام الدولي ببناء نظام دولي جديد والمتمثلة في أحداث 11 سبتمبر 2001 الذي تعتبر منعطف مهم تدخل في إطار التحولات الدولية الراهنة.

وأيضاً المقالات التي تناولت الساحل الإفريقي وما أصبح يشكله من بؤرة اهتمام دولي بصفة عامة وأمريكي بصفة خاصة، منها: "الساحل الإفريقي بين التهديدات الأمنية والحسابات الخارجية" لأحمد برقوق، "مستقبل الوضع الأمني في الساحل الإفريقي" لقادري حسين.

دراسة للطالبة حنان لبدي وهي مذكرة ماجستير تحمل عنوان "التحولات الدولية الراهنة وتأثيرها على الإستراتيجية الأمنية الأوروبية في منطقة الساحل الإفريقية، وقد ركزت الطالبة على الإستراتيجية الفرنسية في الساحل الإفريقي بشكل كبير.

دراسة الطالبة أسماء رسولي وهي مذكرة ماجستير تحمل عنوان "مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 ديسمبر 2001.

أخيراً يمكن الإشارة إلى المساهمات القيمة التي قدمها نخبة من الباحثين الجامعيين في إطار أعمال الملتقى الوطني، الذي نظّمته جامعة محمد خيضر بسكرة في أبريل 2008، تحت إشراف كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية وبالتعاون مع مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، الملتقى حمل عنوان "التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي"، حيث تعرض الباحثين بالتحليل والنقاش إلى أهم الراهانات الأمنية في منطقة الساحل وانعكاساتها على الأمن الجزائري.

#### منهجية الدراسة:

ركزنا في موضوع الأمن والتنمية في الساحل الإفريقي على منهج البحث التاريخي المقارن الذي يعتبر أحد أهم المناهج المستخدمة في الدراسات الحديثة بفضل المدرسة السلوكية، ويظهر في دراستنا بشكل واضح في طبيعة التنافس الدولي في منطقة الساحل والمنطلقات التي تحكمه..

#### هندسة الدراسة:

فيما يخص تقسيمات الدراسة التي نحن بصدد إنجازها، فإنها تتفرع إلى أربعة فصول، يحتوي كل فصل على ثلاثة مباحث، تتفرع عنها في الغالب مطلبين، من هنا فإن الفصل الأول يركز بالأساس على إدراك ومحاولة ضبط متغيري الدراسة الأمن والتنمية في المبحث الأول والثاني، وهذا من الزاوية المفهوماتية والنظرية، أما المبحث الثالث فجاء لمحاولة إدراك البنية العلائقية التي تربط الأمن والتنمية وهذا دائماً في الجانب النظري.

أما في الفصل الثاني فإننا ولإدراك الإطار المكاني الذي نهتم به ألا وهي منطقة الساحل الإفريقي، تناولنا فيه الدراسة الجيوسياسية لدول الساحل الإفريقي من حيث إدراك الإطار الجغرافي الذي يشملها هذا

الفضاء وهذا من عدة زوايا تتعدى بطبيعة الحال النظرة الجغرافية الجامدة، ثم لنحلل طبيعة البيئة الأمنية والتنمية وفق مقاربتين جيوأمنية وجيواقتصادية.

وفي الفصل الثالث من الدراسة يتناول مضامين الاستراتيجيات الأمنية والتنمية للقوى الكبرى في منطقة الساحل الإفريقي وهذا في المبحث الأول والثاني، أما المبحث الثالث تطرقنا لأهم أبعاد الاهتمام الجزائري في منطقة الساحل والآليات الإستراتيجية للجزائر في هذه المنطقة.

ختاما يأتي الفصل الرابع ليقدم رؤية مستقبلية للاستراتيجيات الدولية والإقليمية حيال الساحل الإفريقي، وذلك بتسليط الضوء على سيناريوهات مستقبل الإستراتيجية الجزائرية، الأمريكية وأيضا استراتيجيات الاتحاد الأوروبي، مع وضع مرتكزات أمنية وتنموية في منطقة الساحل الإفريقي وذلك لتحقيق الاستقرار في المنطقة.

أخيرا نتوج الدراسة بخاتمة نستخلص فيها أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال عملية البحث.

# الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والتنمية.



## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والتنمية.

الآراء والمفاهيم سواء للأمن أو التنمية متعددة فبعد أن كان محددًا ضمن إطار المفهوم التقليدي "أمن الأفراد والدولة"، تغير نتيجة التطور والتوسع الذي حدث بسبب تأثير المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فضلا عن المتغيرات السياسية في الاستقرار، مما جعل مفهوم الأمن يتوسع ليكون أكثر شمولًا وليتضمن كافة الإجراءات اللازمة لمواجهة التهديدات الناتجة عن تأثير هذه المتغيرات، فظهر الأمن الاقتصادي والبيئي والأمن الصحي والغذائي... الخ.

أما التنمية فهي الأخرى قد تعددت مفاهيمها وتطورت وهذا التعدد والتنوع في مفاهيم التنمية جاء كضرورة لما مرت به الإنسانية من تطورات وتغيرات في مختلف المجالات، التي ساهمت بظهور المشاكل والاختلالات وارتفاع مستوى تعرض البشرية للمخاطر والتهديدات، الأمر الذي جعل التنمية وتعدد من حيث المفاهيم والأهداف.

ولأن العلاقة بين الأمن والتنمية على درجة كبيرة من التداخل والتشابك، لذا سيتناول هذا الفصل الإطار المفاهيمي لهذه العلاقة من خلال المباحث التالية:

**المبحث الأول: مفهوم الأمن والمقاربات النظرية المفسرة له.**

**المبحث الثاني: التنمية: دراسة مفاهيمية ونظرية.**

**المبحث الثالث: العلاقة بين الأمن والتنمية.**

### المبحث الأول: مفهوم الأمن والمقاربات النظرية المفصلة له.

في هذا المبحث سيتم تقديم موضوع الدراسة من خلال مطلبين، المطلب الأول يتناول فيه مفهوم الأمن وأيضاً المستويات وأبعد الأمن أما المطلب الثاني نوضح فيه المقاربات النظرية للأمن.

#### المطلب الأول: تعريف الأمن.

سيتم في هذا المطلب تحديد مفهوم اللغوي والاصطلاحي للأمن.

#### التعريف اللغوي للأمن:

الأمن لغة من فعل "أمن" ومن "الأمان" و"الأمانة"، ويقول الشخص أمنت فأنا آمن، وأمنت غيري أي ضمنته ضد الخوف، وأصل الأمن في اللغة "طمأنينة النفس وزوال الخوف"<sup>1</sup>، ولا يكون الإنسان آمناً حتى يستقر الأمن في قلبه، فكلمة الأمن ككلمة السلم أو السلام من الكلمات المتداولة في العلاقات الدولية وهي مثلها مثل كلمة السلم تفتقد إلى تعريف قاطع يمكن الرجوع إليه، وكثيراً ما يتم الحديث عن أمن المواطن ولكن الأمن يقصد به في العادة "أمن الدولة" ولأنه يرتبط بفكرة السلطة التي تتدخل لتنظيم المجتمع حتى يتوافر للمواطن أمنه<sup>2</sup>، ولما كان الأمن من طمأنينة النفس وزوال الخوف فهو مرتبط بالإنسان وهو الحاجة الأولى والمطلب الدائم له، وهي كلمة مركبة من الكلمة اللاتينية: « Securitas/Securus » وهي كلمة مركبة من « sine » و « cura » وتعني الخوف «troubling»، أو الألم « pain »، أو القلق « anxiety»، أو الحزن « sorrow and grief »، الخ...

وبذلك تكون كلمة « securitas » الحرية والتحرر من الخوف والقلق والألم والحزن وغيرها، وقد استعمل "شيشرون" الكلمة للتعبير عن الحرية من أي خلل عقلي وسلامة واستقرار العقل، كما استخدمها "أوغستين" للدلالة على ضمان الأمن من كل شك أو واجب<sup>3</sup>.

وبالنسبة إلى المعجم العربي مفتاح الصحاح فإن كلمة "أمن" من باب: فهم وسلم، أصلها "أمن" بهمزتين لينت الثانية للتخفيف والأمن ضد الخوف والأمنة الذي يثق بكل احد، والإيمان أي التصديق،

<sup>1</sup> الفيروز أبادي، القاموس المحيط، ص 199.

<sup>2</sup> محمد الأمين البشري، الأمن العربي: المقومات والمعوقات، (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم المنية، 2000)، ص 18.

<sup>3</sup> كباي صليحة، "الدراسات الأمنية بين الاتجاهين التقليدي والحديث"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 38، 2012، ص 231.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والتنمية.

والله تعالى هو "المؤمن" لأنه آمن عباده من أن يظلمهم، ومنه قوله تعالى: "وهذا البلد الأمين" وقد وردت في القرآن الكريم كلمة الأمن وحدها خمس مرات وخمس مرات بهذه الصيغة وسبع مرات بصيغة آمين وبدا الأمن كنقيض للخوف في ثلاث مواضع وهي:

"وإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ" النساء 83، "وليبدلهم من بعد خوفهم أمنا" النور 55، "الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف" قريش 4.

وهذا تأكيدا لحقيقة أن الأمن يعني السكون والطمأنينة ظاهرة وباطنه والتخلص من مظاهر الخوف والقلق بكافة أشكاله.

وفي المعارف الإسلامية يعني الأمن السلامة والحماية، صك الأمان والملجأ، والمستأمن هو الشخص الذي حصل على أمان، وهو مأخوذ من سورة (التوبة الآية 6): "وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه ذلك بأنهم قوم لا يعلمون" ونظام الأمان هو امتداد لنظام عربي سابق على الإسلام وهو "الجوار" الذي كان الغريب بمقتضاه يحصل على حماية حياته من فرد ومن جماعة لا ينتمي إليها ثم حماية الجماعة جملة، والأمان في الشريعة الإسلامية هو المعاملة الآمنة أو التعهد بالأمان، فغير المسلم الذي في دار الحرب يصبح في أمن بمقتضى أحكام الشرع على حياته وممتلكاته لمدة محدودة<sup>1</sup>.

وهذه الدلالات التي يشير إليها مفهوم الأمن، بحيث يشير مفهوم السلم إلى أم الباطن أي باطن الفرد وشعوره، ويشير السلام إلى الظاهر أو التعامل الخارجي في المجتمع وبذلك "يتحقق سلم الباطن وسلم الظاهر معا"<sup>2</sup>.

### التعريف الاصطلاحي للأمن:

يفتقر الأمن إلى ضبط معرفي شأنه شأن كثير من المصطلحات المتداولة التي يصعب تحديد تعريف لها بشكل قاطع لذلك اختلفت التعاريف الاصطلاحية للمفهوم حسب اختلاف الآراء والمفكرين، حيث عرف "ارنولد وولفرز" Arnold Wolfers منذ 1950 الأمن على أنه من جانب موضوعي يحدد غياب التهديدات على القيم المركزية (الموجودة) أو من جانب ذاتي هو الخوف من أن تتعرض هذه

<sup>1</sup> إبراهيم زكي خورشيد وإحمد الشنتناوي، دائرة المعارف الإسلامية، (القاهرة: دار الشروق، د، س، ط)، ص 394-395.

<sup>2</sup> منى أبو الفضل، الأمة القطب، (القاهرة: مكتبة الطويجي، 1982)، ص 68.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والتنمية.

القيم المركزية للهجوم<sup>1</sup>، وذهب " كوفمان " Kaufman إلى أن أغلب وجهات النظر حول مفهوم الأمن تلتقي في جوهرها عند قاسم مشترك وهو إدراكها أن الأمن وإن دل على شيء فإنما يدل عموماً على الخوف، ويدعم " جوزيف ناي " ذلك بقوله: "الأمن لا يعني بالمحصلة إلا الشعور بغياب التهديد أو الخطر"<sup>2</sup>.

ويعرف "باري بازن" Barry Buzan الأمن على أنه العمل على التحرر من التهديد وهو قدرة الدول والمجتمعات في الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوا التغيير التي تعتبرها معادية، التهديدات والانكشافات قد تبرز في أي منطقة من العالم، سواء كانت عسكرية أو غير عسكرية لكن لتصنيف هذه التهديدات ضمن نطاق الدراسات الأمنية، يجب وضع مؤشرات محددة والتي من خلالها تتم التفرقة بين التهديدات الأمنية والمشكلات المنعكسة على مسار صنع السياسات العامة، والتي تعج بانعكاسات طبيعية، ومنه فإن التهديد موضوعياً هو نفسه من حيث كون كل مناطق العالم معرضة له، لكن في الواقع فإن التهديد له مفهوم ذاتي مرتبط بالحالة التي تواجه الدولة وهنا يعرف الأمن وتصاغ السياسة العامة الأمنية للدولة بناءً على نوع التهديد ومصدر وحدته.<sup>3</sup>

أما دومينيك دافيد " Dominique David " يرى أن الأمن في معناه الواسع يتمثل في خلو وضع ما من التهديد أو أي شكل للخطر، وتوفر الوسائل اللازمة للتصدي لذلك الخطر في حال أصبح أمراً واقعاً<sup>4</sup>.

وفي حين يراه " هنري كيسنجر " بأنه تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء، ويراه " روبرت ماكنمار " بأنه يعني التطور والتنمية سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة "...

أما الدكتور حسين زكريا أستاذ الدراسات الإستراتيجية بمصر يعرف الأمن على أنه: " القدرة التي تتمكن من خلالها الدولة من تأمين مصادر قوتها الداخلية والخارجية، والعسكرية في شتى المجالات وذلك

<sup>1</sup> WOLFERS (Arnold) (1952), National Security as an Ambiguous Symbol, Dans WOLFERS (Arnold) (Discord and Collaboration Baltimore, Johns Hopkins University Press, 1962, pp147-

<sup>2</sup> مازن إسماعيل الرمضاني، " مقدمة في الجوانب النظرية لمفهوم الأمن الخارجي"، الأمن والجمهير، العدد 04، (يوليو 1981)، ص 70.

<sup>3</sup> BATTISTELLA (Dario), Théories des Relations Internationales, Paris, Presses de Sciences Po, 2006, p 462.

<sup>4</sup> Thierry Balzac, « Qu'est ce que la sécurité nationale », la revue internationale et stratégique, (Hiver, n°52, 2003-2004), p38.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والتنمية.

في مواجهة المصادر التي تهددها من الداخل والخارج في السلم والحرب مع استمرار الانطلاق المؤمن لتلك القوى في الحاضر والمستقبل تحقيقاً للأهداف المخططة"<sup>1</sup>.

يعرف تقرير التنمية البشرية لعام 2005 الأمن على أنه خطر الإرهاب بكل أشكاله الذي يشجع على القيام بردود أفعال عسكرية، التي من المحتمل أن تفشل في تحقيق الأمن الجماعي، مما يتطلب تطوير بيئة آمنة تدرك أن الفقر والانهيار الاجتماعي والنزاعات الأهلية سواء كانت على أساس عرقي أم ديني هي المكونات الأساسية للتهديدات الأمنية، وعلى العالم أن يكون ذو استجابة كبيرة لذلك<sup>2</sup>، لهذا يعد الأمن هو أحد أكثر الوظائف أهمية لدى الدولة لضمان الحماية من مختلف المخاطر التي تستهدف حقوق الإنسان سواء كانت تهديدات سببها النزاعات والعنف، أم المخاطر الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ويعرف الأمن على أنه الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة التغيرات المحلية والدولية وتأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار التي تهددها داخليا وخارجيا، وتهيئة الظروف المناسبة اقتصاديا واجتماعيا لتحقيق الأهداف والغايات ليتم التعبير عن الرضا العام داخل المجتمع<sup>3</sup>، لهذا فان الأمن هو الدفاع والبقاء ضد الأخطار والتهديدات سواء عسكرية أم اقتصادية أم بيئية. ولأن الأمن عملية تواجه تهديدات حدثت أو قد تحدث مستقبلا فان مفهومه يأخذ جانب مواجهة التهديدات فيعبر عنه، بأنه الإجراءات التي تحقق الحماية من هذه التهديدات، إذا ما علمنا أن هناك أنواعا من التهديدات، منها العسكرية أو ذات النشاط الإجرامي أو قد تكون تهديدات تعرض بقاء الإنسان ورفاهيته للخطر مثل المجاعة والأمراض والاختلال البيئي<sup>4</sup>.

المحللون الأمنيون يرون أنه الرد على كل التهديدات والمخاطر الموجودة على مسافات مختلفة لإلحاق الضرر بالأفراد أو المجتمع ككل، مما جعل الأمن كمفهوم يتسم بالشمول والتوسع ليصبح ما يعرف اليوم بالأمن الإنساني، وأن من أبرز المخاطر التي تهدد الإنسان هي النزاعات المسلحة، كذلك

<sup>1</sup> وسيلة دراز وحسيبة سي عبد الله، "العولمة وانعكاسات على مفهومي الأمن الدولي والمحلي" (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2001-2002)، ص. 29.

<sup>2</sup> الولايات المتحدة الأمريكية، الأمم المتحدة، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية، 2005.

<sup>2</sup> صالح ياسر حسن، العلاقات الاقتصادية الدولية، (بغداد: دار الرواد المزدهرة، 2006)، ص 611.

<sup>3</sup> بيرن هاغلين والزايبيث سكونز، القطاع العسكري في محيط متغير في التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، الكتاب السنوي 2003، تر. فادي حمود وآخرين، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2004)، ص 445.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والتنمية.

المخاطر التي تخرج عن سيطرة الإنسان مثل الكوارث الطبيعية فضلا عن التغير المناخي والأوبئة، لهذا من الصعب أن يتحقق أمن الأفراد أو المجتمع ما لم يأخذ بالحسبان كل التحديات البشرية<sup>1</sup>.

يمكن تحديد ثلاث متغيرات أساسية لمفهوم الأمن من خلال المفاهيم المتعددة للأمن هي<sup>2</sup>:

(أ) **متغير التوازن**: يعني قدرة الدولة على خلق انسجام خارجي فضلا عن القدرة على خلق إجماع داخلي.

(ب) **متغير الرفاهية**: يتضمن قدرة المجتمع على تحسين كل من مستوى المعيشة وظروف الحياة على حد سواء ولبلوغ ذلك يتطلب القيام بالتنمية.

(ج) **متغير القدرة العسكرية**: يعتمد على ما توفر من القوات العسكرية من معدات وكوادر بشرية واستراتيجيات.

يتبين من ذلك أن الأمن هو أساس العلاقات الدولية لذلك كان التطابق بينه وبين ما توفر من القدرات العسكرية هو المعيار الأساسي لتوفير الأمن، مع التطور الذي حدث ودخول المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كمؤشرات لبلوغ الاستقرار والرفاهية الأمر الذي جعل مفهوم الأمن يتغير بالاتجاه نفسه، ليصبح تحقيق الأمن على وفق التفكير الحالي يؤدي دورا ايجابيا في عمليات نزع الأسلحة وتقليل الإنفاق العسكري ومن ثم تفعيل دور التنمية، فالأمن لا يتوافر فقط بما متاح من قدرات عسكرية بل يضاف إلى ذلك القدرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، نتيجة ذلك أخذ الفكر الإنساني يتوجه إلى تعزيز الأمن من خلال التنمية مع المحافظة على الحد المناسب من القدرات العسكرية التي من المفترض أن تكون بحجم التهديدات المتوقعة والموجهة ضد عملية تحقيق الأمن والاستقرار<sup>3</sup>.

ومن خلال ما سبق يمكن أن نلخص إلى تعريف شامل وهو أن الأمن يتصف بالشمولية إذ يجب أن يكون قادرا على إدراك ومعرفة جميع أشكال التهديد كذلك يجب أن يستخدم جميع الوسائل المتاحة الإستراتيجية والاقتصادية والسياسية، ويجب أن يشمل جميع المجالات كما يجب أن يتناول كل المستويات: الدولة، الجماعة، الفرد.

<sup>1</sup> اليسون بيلز، عالم من المخاطر، في التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، الكتاب السنوي 2007، تر. عمر الأيوبي وآخرين، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2007)، ص 65-67.

<sup>2</sup> عبد المنعم المشاط، "الأمن القومي"، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، (القاهرة 2007)، ص 6.

<sup>3</sup> الولايات المتحدة الأمريكية، الأمم المتحدة، تقرير الخبراء الحكوميين حول الصلة بين نزع السلاح والتنمية في السياق الدولي الراهن، 2004، ص 14-15.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والتنمية.

المطلب الثاني: مستويات وأبعاد مفهوم الأمن.

الفرع الأول: مستويات الأمن.

للأمن مستويات عدة نستطيع من خلالها أن نخطط، ونضع إستراتيجية لمواجهة أي خطر، إذ أن التغيير الذي شهده العالم بعد فترة الحرب الباردة كان لزاما يؤدي إلى تغيير أجندة العلاقات الدولية فشهدت في العقود الأخيرة مزيدا من التركيز على مجموعة من القضايا العالمية، ولم يصبح بمقدور دولة واحدة السعي لتحقيق أمنها منفردة.

وفقا لذلك نجد مستويات الأمن متعددة التي تشمل ما يلي:

**الأمن المجتمعي:** يعتبر باري بوزان "B.Buzan" من بين الذين حاولوا تقديم صياغة متكاملة لمفهوم الأمن المجتمعي، والذي يشير حسب اعتقاده إلى استطاعة المجتمع البقاء والدوام على مقوماته تحت ظروف متغيرة باستمرار وتهديدات محتملة، بل أكثر من ذلك الاستمرارية في ظروف مقبولة للتطور والحفاظ على الأسس اللغوية، الثقافية والتقليدية<sup>1</sup>.

بمعنى أنه يعرف بقدرة المجتمع على الاستمرار في طابعه الجوهري في ظل الظروف المتغيرة والتهديدات المحتملة أو الفعلية، فحسب "وايفر" ومعاونوه بشكل أكثر تحديدا، هو حول الاستمرارية ضمن الشروط المقبولة للتطور والأنماط التقليدية للغته وثقافته، وتكوين الجمعيات والمؤسسات الدينية والهوية الوطنية والأعراف، فحسب هذا التعريف يصبح المجتمع أو الجماعات الاجتماعية هي الطرف المعرض للتهديد، كما تصبح "الهوية" بدورها هي "القيمة" المهددة... وعليه الأمن المجتمعي هو الأوضاع حيث تدرك المجتمعات التهديد في شروط الهوية<sup>2</sup>.

ويعتقد " فأوول وايفر "Ole Waever" أن مفهوم الأمن المجتمعي هو المفهوم النظري الأكثر انسجاما وتوافقا لتحليل الرهانات الجديدة، فالبعد المجتمعي الذي رمز إلى واحد من قطاعات الدولة في تصور " باري بوزان "، كون أن نظريته للأمن تأتي من زاوية العمل من أجل بقاء الدولة والسهر على ديمومتها، وخاصة منها قطاع الأمن المجتمعي، بحيث يراه " باري بوزان " كعنصر مكون لأمن الدولة،

<sup>1</sup> حجار عمار، "السياسة المتوسطة الجديدة للاتحاد الأوروبي، إستراتيجية جديدة لاحتواء جهوي شامل"، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة 2002)، ص 69.

<sup>2</sup> قوجيلي سيد أحمد، "الحوارات المنظرية وإشكالية البناء المعرفي في الدراسات الأمنية"، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2011)، ص 126.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والتنمية.

فكل القطاعات الأمنية التي قام بتقسيمها ينظر إليها من زاوية أنها مجموعات متفرعة ترجع كلها إلى جذع وحيد وهو الدولة، هذه الأخيرة التي تعود عليها كل التساؤلات الأمنية ونجده أعتبر موضوعا ومرجعية أمنية في تحليلات "وايفر"، وبالتالي فالنقطة المهمة في إعادة بناء الدراسات الأمنية هي التفرقة بين الدولة والمجتمع<sup>1</sup>.

**الأمن الوطني:** بعد الاستخدام الرسمي لمصطلح الأمن الوطني في نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1947 عندما أنشأت الولايات المتحدة هيئة رسمية سميت بالمجلس القومي الأمريكي والذي أسندت له كافة الأمور والأحداث التي تمس كيان الولايات المتحدة وتهدد أمنها.

أما من حيث التعريف فان الأمن الوطني يشير إلى مقدرة الدولة في المحافظة على أراضيها ومواردها الطبيعية ونظمها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية<sup>2</sup>.

ويشير المستوى من الأمن إلى أمن كل دولة إلى امن كل دولة في إطار حدودها السياسية الحالية، وفي إطار التزاماتها السياسية القائمة، ويتضمن هذا المستوى التأمين من الداخل، ودفع التهديد الخارجي بما يكفل حياة مستقرة<sup>3</sup>.

ويقوم الأمن بمستواه الوطني الداخلي على المتغيرين الأساسيين<sup>4</sup>:

✓ المتغير الأول: هو مدى سيطرة السلطة السياسية على تفاعل الوحدات داخل البيئة الداخلية وقدرتها على ضمان الاستقرار من خلال فرض مختلف الفاعلين لقواعد العمل السياسي.

✓ المتغير الثاني: هي عملية تحويل المطالب الخاصة بمختلف أطراف البيئة (أفراد جماعات) ويعتبر الأمن الوطني المستوى الأساسي للأمن الذي تسعى الدول لتحقيقه داخليا وخارجيا.

الأمن الوطني متعلق بأمن الدولة ومن فيها، ويغطي كل مظاهر الحياة فيها، وفي هذا الصدد ذهب هارتمان "Hartmann" إلى أن مفهوم الأمن الوطني يعني بالنسبة للدول صيانة ما يعرف بمصالحها

<sup>1</sup> ايدابير أحمد، "التعددية الاثنية والأمن المجتمعي: دراسة حالة مالي"، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 03، 2012)، ص 79.

<sup>2</sup> هشام محمود الاقداحي، تحديات الأمن القومي المعاصر (مدخل تاريخي سياسي)، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009)، ص 65.

<sup>3</sup> مدحت أيوب، الأمن القومي العربي في عالم متغير، (القاهرة: مركز البحوث العربية، 2003)، ص 22.

<sup>4</sup> ساعد عبد الله، "جدلية الأمن والتنمية في الجزائر 1990-2014"، (مذكرة ماستر، في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014)، ص 20.



## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والتنمية.

الحيوية، كما يقصد بالأمن الوطني تأمين كيان الدولة ضد الأخطار التي تهددها داخليا وخارجيا وتأمين مصالحها، وتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق أهدافها وغاياتها القومية<sup>1</sup>.

إن مفهوم الأمن الوطني بذلك يشمل الإجراءات المتخذة من الدولة في مواجهة ما يهددها على مستوى حدودها بدءا من الإجراءات الوقائية في الداخل وتشكيل القوات المسلحة وعقد الأحلاف العسكرية إلى حد قيام الدولة بإجراءات ايجابية لتحقيق أمنها<sup>2</sup>.

أما موسوعة العلوم الاجتماعية فتعرف الأمن الوطني بأنه: قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية<sup>3</sup>.

**الأمن الإقليمي:** يعتبر تحليل الأمن على هذا المستوى من ابرز الإسهامات التي قدمها باري بوزان حيث يشير إلى أن الإقليم هو مستوى تصادم فيه الدول أو الوحدات الأخرى بما فيه الكفاية مباشرة مع بعضها البعض بحيث أن أوضاعها الأمنية لا يمكن النظر إليها بمعزل عن بعضها البعض<sup>2</sup>، كما أنها تسعى لتنسيق كافة قدراتها وقواها لتحقيق استقرارها وأمنها في محيط الإقليم التي تنتمي إليه بهذا المنطلق فان الأمن الإقليمي ينحصر حول امن مجموعة من الدول المرتبطة بعضها البعض بحيث يتعذر تحقيق امن أي عضو فيه خارج النظام الإقليمي<sup>4</sup>، وضمن هذا السياق استخدم بوزان مصطلح يرى انه أكثر دقة وهو المجمع الأمني الإقليمي وهو بذلك يشير إلى مجموعة من الدول التي ترتبط إسهاماتها الأساسية مع بعضها بشكل وثيق لدرجة أن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن بحثها واقعا بمعزل عن بعضها البعض كما يركز بوزان على ضرورة التسليم بين الدول بوجود نزعة على أن مصالحها الأمنية تتميز بالمحدودية فلا وجود للأمن المطلق لذلك فلا بد الأخذ بعين الاعتبار على مستوى النظام الدولي أن تضع الدول مصالح جيرانها في رسم سياستها الخاصة<sup>5</sup>، حيث يقول: "إن الدول تزداد إدراكا أن أوضاع الأمن الوطني

<sup>1</sup> Charles Philippe David, Afef Benessaiech, "La paix par l'intégration: théories sur l'interdépendance et les nouveaux problèmes de sécurité " *Revue Etudes internationales*, N°.02 , (1997): P.5.

<sup>2</sup> معمر بوزنادة، المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي، (الجزائر: د.د.ن، 1992)، ص 16 .

<sup>3</sup> محمد شلبي، " الأمن الوطني في ظل التحولات الدولية الراهنة"، (ورقة بحثية قدمت في ملتقى دولي حول: الدولة الوطنية والتحويلات الدولية الراهنة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، 2004)، ص 158 .

<sup>4</sup> جميل مطر وعلاء الدين هلال، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، (بيروت: مركز الدراسات، الوحدة العربية، 1990)، ص 269.

<sup>5</sup> ساعد عبد الله، "جدلية الأمن والتنمية في الجزائر 1990-2014"، (مذكرة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014)، ص 20-21.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والتنمية.

مترابطة، وأن السياسات الأمنية المبالغ في انطوائها على الذات، تؤدي إلى عكس الغرض منها خاتمة المطاف".

ويقوم الأمن الإقليمي لمجموعة محددة من الدول على قواعد أساسية منها<sup>1</sup>:

✓ حضر استخدام القوة أو التهديد بها.

✓ تحقيق سلامة مجموعة من الدول من خلال وسائل مشتركة تساهم فيها جميع الدول المعنية بالأمن.

✓ وجود مجموعة من الإجراءات والتدابير الأمنية لتحقيق الأمن.

في اعتقاد "بوزان" أن مجتمعات الأمن الإقليمية تضمن الدول وغير الدول كوحدات تملك درجة كافية من الاعتماد الأمني المتبادل، إن العلاقة بين تلك الوحدات تمتاز بالمكانة التي تبرز حينما تزداد درجة التهديد والخوف الموجه إليها أما عن بنية "المجتمع الأمني" فهي تضم:<sup>2</sup>

1. الحدود: التي تفرق المجتمع الأمني الإقليمي عن غيره.

2. البناء الاجتماعي: الذي ينبغي أن يفرض أنماط المودة بين وحداته وهو ما يعبر عنه "كارل دويتشي"

ب: "مبدأ الشعور بالجماعة..." الأمر الذي يلغي أو يقلل المشاكل المشتركة والتي ينبغي حلها عبر عمليات التغيير السلمي.

3. القطبية: تضمن توزيع القوة بين الوحدات.

4. البنية الفوضوية: ذلك أن مجمع الأمن الإقليمي ينبغي أن يضم من وحدتين أو أكثر والتي تمتاز بالاستقلال الذاتي.

يمكن القول أن الأمن الإقليمي هو عبارة عن العلاقات التبادلية والتعاون المشترك بين العديد من الدول في شتى المجالات التي تهدف إلى تحقيق الأمن في المجال الإقليمي لهذه الدول.

الأمن الدولي: في سياق هذا المستوى تتولى الأمم المتحدة كهيئة دولية مسؤولية الأمن والحفاظ عليه على المستوى العالمي حيث يشار إليه بمصطلح: الأمن الجماعي من قبل بعض المحللين، ذلك أن هذا المفهوم يرتبط بالتزام كل الأطراف باتخاذ تدابير جماعية لمواجهة أي عمل عدواني من جانب أي دولة

<sup>1</sup> سليمان عبد الله الحربي، " مفهوم الأمن ومستوياته وصيغته وتهديداته: دراسة في المفاهيم والأطر " ، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، (2008)، ص 24-25.

<sup>2</sup> ساعد عبد الله، مرجع سابق ذكره، ص 21.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والتنمية.

ضد دولة أخرى، كما أن هذا جوهر هذا المفهوم له ترتيبات آليات يستند عليها لا ترتبط بوجود خصم أو تحالف مسبق سعياً إلى تحقيق الاستقرار.<sup>1</sup>

يعتبر الأمن الدولي أكبر وأوسع وحدة تحليل في الدراسات الأمنية، كونه مرتبطاً بأمن كل دولة عضو في النسق الدولي، الذي هو مجموعة من الوحدات المترابطة نمطياً من خلال عملية التفاعل، فالنسق يتميز بالترابط بين وحداته، كما أن التفاعل يتسم بالنمطية على نحو يمكن ملاحظته وتفسيره والتنبأ به.

وتحقيق الأمن الدولي يتطلب آليات عمل جماعية، منها:

1. **نظام توازن القوى:** ظهر نظام توازن القوى بعد اتفاقية وستفاليا لعام 1648م، وتقوم فكرته الأساسية على أن الصراع هو الطابع المميز للعلاقات الدولية، حيث تتفاوت الدول في القوى النسبية، وكذا التباين في مصالحها القومية وسعي كل منها إلى تعظيم مكاسبها على حساب الأخرى، خصوصاً إذا ما اكتسبت دولة ما تفوق ساحق في قواتها وقدراتها، فإنها ستهدد باقي الدول وهو ما يدفع بالأخيرة إلى التجمع في محاور مضادة للدولة مصدر التهديد، فنظام توازن القوى هو الحالة التي يتسم بها توزيع القوة بين عدد من الدول بشكل متعادل نسبياً، حيث لا تكون لأية دولة القدرة على فرض هيمنتها على ما عداها من الدول<sup>2</sup>، ويتحقق توازن القوى في حالتين هما:

✓ حفظ السلم الدولي من خلال التجمع في محاور مضادة ضد قوى التهديد لتحقيق الردع، واستمرار الوضع القائم.

✓ إيجاد محاور متعادلة في القوة لدول مختلفة الأهداف، لمنع تفادي أي إخلال بتوازن القوى القائم والمحافظة على استقلال وحداته المكونة له.

وهناك العديد من الوسائل التي تحقق مبدأ توازن القوى منها:

✓ التدخل.

✓ المناطق العازلة.

✓ الأحلاف الدولية.

✓ التسليح.

✓ التعويضات الإقليمية.

<sup>1</sup> David W.Ziegler ;war,peace and International Politics, boston,1984, p185.

<sup>2</sup> محمد المجذوب، التنظيم الدولي، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2002)، ص192.

✓ سياسة فرق تسد.

2. **نظام الأمن الجماعي** : ظهر نظام الأمن الجماعي كرد فعل للنظام القديم القائم على نظام توازن القوى، وكان أول تطبيق له في ظل عصبة الأمم، ثم في إطار منظمة الأمم المتحدة لمنع نشوب الحروب واحتوائها، وهو لا يعني انتهاء الاختلافات والتناقضات القائمة في مصالح الدول، وإنما إنكار العنف المسلح كأداة لحلها، والتركيز على الوسائل والأساليب السلمية، ويمكن تعريفه بأنه : " التزام جميع الدول بأن تشارك بقواتها ضد الدولة المعتدية، فور تقرير هذا العدوان عن طريق إجراءات خاصة بذلك"، وهذا التعريف يقتصر فقط على دور الدول في حفظ السلم والأمن الدوليين"، كما عُرف أيضاً على أنه " ذلك النظام الذي تتحمل فيه الدول الأعضاء في المنظمات أو الهيئات الدولية مسؤولية حماية كل عضو من أعضائها"<sup>1</sup>، فهذا التعريف أشمل لأنه يركز على دور الدول والمنظمات الدولية التي تكون عضويتها متاحة لكل أعضاء المجتمع الدولي، وهو ما يميز الأمن الجماعي عن التحالف.

### الفرع الثاني: أبعاد مفهوم الأمن.

تجاوز مفهوم الأمن الاعتبارات الترابية الإقليمية والعسكرية ليصبح شمولياً ومتعدد الأبعاد وأكثر قرباً من الحياة الاجتماعية في إطار النظرة الموسعة التي شهدتها هذا المصطلح وبخاصة عقب الحرب الباردة حيث نميز بين خمسة أبعاد أساسية للأمن يمكن حصرها على النحو الآتي:

**البعد العسكري**: وهو أكثر أبعاد الأمن فاعلية ووضوحاً، كما أنه البعد الذي لا يسمح بضعفه أبداً، لأنه يؤدي إلى انهيار الدولة وتعرضها لأخطارٍ وتهديدات عنيفة قد تصل إلى حد وقوعها تحت الاحتلال الأجنبي، أو إلغائها تماماً وضمها إلى دولة أخرى، أو تقسيمها إلى دويلات صغيرة، أو اقتسامها مع الآخرين، ويرتبط هذا البعد بباقي أبعاد الأمن ارتباطاً وثيقاً، لأن ضعف أي من الأبعاد الأخرى يؤثر في القوة العسكرية ويضعفها، بينما قوة هذه الأبعاد تزيد من القوة العسكرية للدولة التي هي جوهر أمنها الوطني، ومن ناحية أخرى يتصف الميزان العسكري لأي دولة بالنسبية، فمكانة أي دولة ونفوذها يتغيران تبعاً لتغير موقعها في ذلك الميزان والمؤسسة العسكرية التي تملك القدرة والقوة التي يعتد بها<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ( القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998م)، ص 98.

<sup>2</sup> —، "الأمن الوطني المفهوم والأبعاد والمرتكزات"، موقع درع الوطن مجلة عسكرية وإستراتيجية، 2013، تاريخ التصفح: 2017-11-18.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والتنمية.

إذن يمكن القول أن البعد العسكري يخص الدفاعية وكذلك مدركات الدول لنوايا بعضها البعض الآخر، وهو أكثر الأبعاد الأمن فاعلية كما أنه البعد الذي لا يسمح بضعفه بأي شكل من الأشكال لان ذلك الضعف من شأنه أن يعرض الدول أو مجموعة الدول لإخطار وتهديدات كثيرة.

**البعد السياسي:** يركز على السياسة الداخلية والخارجية والمؤسسات السياسية، فالسياسة الداخلية هي المتعلقة بالنظام السياسي وشكل نظام الحكم، وفي هذا الصدد فإن الرضا لدى الجماهير يؤدي إلى تحقيق درجة من التماسك والتعاون الداخلي مما يعزز الأمن، أما البعد الخاص بالسياسة الخارجية فهو يركز على الجهد الدبلوماسي للدولة وإمكانياته وأسلوب استخدام الدولة لمصادر قوتها، والمنظمات الدولية، والرأي العام، وسياسات الدول الأخرى ذات المصالح الحيوية في المنطقة، ثم تأثير ذلك في قدرة الدولة على توضيح أهدافها للمجتمع الدولي، وهناك أيضاً المؤسسات السياسية التي تركز بدورها على اتجاهات القيادة السياسية وخبراتها، ومدى قدرتها على التأثير في الجماهير والتنظيمات السياسية، ودور وسائل الإعلام في شرح أهداف الحكومة، ثم تأثير ذلك في مدى قدرة الدولة على حشد الجماهير خلف سياستها. يرتبط أيضاً بالاستقرار التنظيمي للدول و كذا نظم الحكومات والأيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها من أجل الحفاظ على الكيان السياسي للدولة وهو ذو شقين<sup>1</sup>:

✓ سياسة داخلية: لإدارة المجتمع والسعي للتغلب على مشاكله، وتحقيق تماسك الدولة والتوافق بين أفراد الشعب الواحد وقياداته.

✓ سياسة خارجية: وذلك لإدارة مصادر القوة للدولة بغية التأثير على المجتمع الدولي وسياسات الدول الأخرى لتحقيق مصالح الدولة.

نستنتج الأمن السياسي يهدف إلى الحفاظ على سيادة الدولة، وان عدم دخول الدولة في صراعات مع الدول الأخرى يعطيها مجالاً أكبر لحماية مصالحها وأمنها سواء بشكل انفرادي أو جماعي.

**البعد الاقتصادي:** ويقصد به التنمية وتحقيق الرفاهية، ويعتبر هذا البعد أن التنمية والأمن وجهان لعملة واحدة، وأن تأمين الموارد الاقتصادية الحيوية التي تحقق مستوى مناسباً من الاكتفاء لتجنب إمكانية الضغط عليها من الخارج، كما يعتبر أن الموارد التي تخصص لتحقيق الأمن لا تعد خسارة، حيث إن العائد الذي يعود على الدولة نتيجة لتحقيق أمنها هو عائد مجزٍ.

<sup>1</sup> Bjon moller, the concept of security, the pros and con of expamion and contraction, copenhagen peace research (finland intitue 2000, p4.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والتنمية.

وتكمن قوة الدول بمنحها ثقلا سياسيا على المستويين الإقليمي وكذا العالمي، من خلال توفير المناخ المناسب للوفاء باحتياجات أفراد المجتمع<sup>1</sup>، كما أن الأمن الاقتصادي يؤدي إلى تفعيل التكامل الاقتصادي مع دول أخرى، في إطار تنظيم إقليمي أو دولي، وعائد هذه القوة يحقق في ذات الوقت الأمن الجماعي الذي يشير إلى انتقال المجتمع الدولي من حالة المجتمع تسوده الفوضى الاقتصادية نتيجة طغيان المصلحة الوطنية الخاصة إلى حالة المجتمع التي تسوده فكرة التعايش<sup>2</sup>.

وفي هذا السياق يمثل القطاع الاقتصادي مثلا واضحا يبين كيفية تفاعل مختلف القطاعات مع بعضها البعض، حيث يبين هذا الترابط من الأمن الاقتصادي والأمن العسكري من خلال، القيود التي تفرض على ميزانية الدفاع.

**البعد الاجتماعي:** يرمي إلى توفير الأمن للمواطنين بالقدر الذي يزيد من تنمية الشعور بالانتماء والولاء لان الدول تتعرض لاختراقات اجتماعية وثقافية، لا تقل أهمية من تلك الاختراقات العسكرية والسياسية وخصوصا مع الثقافة الحديثة والتقدم الإعلامي.

كذلك يشير إلى قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصيتها في اللغة الهوية الوطنية والدينية، العادات والتقاليد في إطار شروط مقبولة لتطورها لذا وفي إطار هذا الأمن يقع على عاتق كل دولة القضاء على مثلث الرعب (الخف، الجوع، المرض) الذي يواجه الفرد، ولكنه لا يتحقق بعملية فورية تفرض سلوكا معيناً من قبل الدولة، بل هو عملية مشتركة بين أبناء المجتمع الواحد والمسؤولين عنه، فالتعاون بين السلطة والشعب يعد شرط أساسي لتحقيق الأمن<sup>3</sup>.

وفي هذا السياق تبرز مجموعة من المقومات الأساسية لتحقيق الأمن الاجتماعي السليم وهي:

- ✓ التماسك بين أفراد المجتمع والشعور بالانتماء إلى وطن ومجتمع واحد.
- ✓ التوافق على مبادئ سلوكية وأخلاقية واحدة.
- ✓ توفر أجهزة الأمن المؤسسات التربوية، وكذا الجهاز القضائي العادل، بالإضافة إلى المؤسسات العقابية والإصلاحية الفعالة.
- ✓ التعاطف والتضامن بين أبناء الوطن الواحد مع السعي إلى معالجة الصعاب والأفاق الاجتماعية.

<sup>1</sup> محمد نصر مهنا، مدخل إلى الأمن القومي العربي في عالم متغير، (مصر: المكتب الجامعي الحديث، د.ت.ن)، ص 28.

<sup>2</sup> علام أشرف، مشروع قناة البحرين والأمن العربي، (القاهرة: مجموعة النيل، 2008)، ص 90.

<sup>3</sup> ساعد عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 25.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والتنمية.

✓ التمسك بالعقيدة الدينية.

من خلال هذه المقومات يمكن ان نحمي امتنا من مظاهر كثيرة تشمل تهديدا منها هجرة الأدمغة، مشكلة الأقليات الذي يعد مصدرا خطيرا يهدد الأمن التشوه اللغوي.

**البعد البيئي:** تجدر الإشارة إلى العلاقة التي تربط البشرية بالبيئة والتي تعد الموضوع الأساسي لعلم الأيكولوجيا ولأن المخاطر البيئية قد تفاقمت فإنه من الأنسب إعادة صياغة علاقة أكثر تحديدا بين الطرفين ذلك أن الأمن البيئي مرهون بالطريقة التي تتم بها معالجة هذه القضية في المستقبل<sup>1</sup>، لذلك يمكن القول أن هناك أربع أسباب تجمع بين الأمن والتغيرات التي تطرأ على البيئة نتيجة الجراء الإنساني:

✓ التدهور البيئي هو في حد ذاته تهديد للأمن الإنساني ولكل أشكال الحياة على الأرض.

✓ تدهور حال البيئة أو تغييرها يمكن أن يكون أما نسبيا أو صراع عنيف.

✓ تبرز القدرة على التنبؤ والسيطرة عنصران أساسيان في تأمين البيئة وفي ظل التدهور البيئي والتغيرات التي تشهدها الأنظمة البيئية فإنه يتعذر إصلاح ذلك.

✓ تبدو جليا الصلة بين البيئة والأمن وهو ما دفع إلى المطالبة بوضع سياسة أمنية تتسع بالمسؤولية تجاه النواحي البيئية باعتباره جزءا من نطاق السياسة العليا.

### المطلب الثالث: المقاربات النظرية للأمن.

تعتبر الدراسات الأمنية من الحقول التنظيرية المهمة في تفسير للواقع الدولي بشكل عام والواقع الأمني بشكل خاص فالدراسات الأمنية كانت تتطور بفعل التطورات الدولية نحاول أن نتعرف على أهم المقاربات الأمنية التقليدية والحديثة.

### الفرع الأول: المقاربات الأمنية التقليدية.

هناك العديد من المقاربات التفسيرية للأمن التي حاولت تفسيره وفق تصورات مثالية، واقعية وأخرى ليبرالية.

**النظرية المثالية:** ينطلق التصور المثالي من فكرة أساسية وهي الأمن ويرتبط بمبادئ الأخلاق والمثل والقيم العليا، ويتخذ هذا الشكل تصور وجود نظام دولي قائم على حكم القانون و خاضع لسلطة التنظيم

<sup>1</sup> أشرف علام، مرجع سبق ذكره، ص 93.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والتنمية.

الدولي في كل ما يتعلق بالمجتمع الدولي<sup>1</sup>، كما أن المنظمات الدولية التي اعتنت بموضوع الأمن والسلام قد أخذت بعض مبادئها من النظرية المثالية التي وضعها عدد من الفلاسفة والمفكرين ونشأت المثالية بعد الحرب العالمية الأولى لإقامة تنظيم أفضل للعالم، الذي يقوم على نبذ الحرب و يدعو للسلام ونزع السلاح والتوجه نحو التعاون والحوار وتغليب العقل، وتقوم هذه النظرية على فكرة التزام الدول بقواعد القانون الدولي الذي يلعب دور في ضمان الأمن السلام العالمي، وقد شكلت المثالية مقارنة أخلاقية قانونية ركزت على بناء عالم أفضل خال من النزاعات وانطلقت من المسلمات التالية<sup>2</sup>:

✓ فوضوية النظام الدولي هي حالة مؤقتة.

✓ إن الطبيعة البشرية هي في الأساس مبنية على الفضيلة و الخير.

و يمكن القول من خلال هذه الفرضيتين أن التوجه المثالي كان فلسفي نلمسه من خلال التصور الأخلاقي للعلاقات الدولية لكن لم يستطيع هذا التصور الصمود أمام اندلاع الحرب العالمية الأولى فتراجع الطموح في بناء عالم أفضل و ازدادت الفجوة، فكثرت التحديات أمام هذه النظرية حتى حكم عليها بالفشل كما أعيب عليها عدم توصلها إلى كيفية تحقيق الأمن بسبب عدم فهم الأسباب التي كانت تدفع الدول لانتهاج سلوك عدواني.

**النظرية الواقعية:** وهي الطريقة التي يتم وفقها النظر إلى العلاقات الدولية كعلاقات قوة، وترجع جذور هذه النظرية إلى اليونان والصين القديمة وقد تعرض لها الفيلسوف الايطالي "نيكولا مكيافيلي" حيث نصح في كتابه (الأمير) بجعل القوة والأمن فوق كل اعتبار.<sup>3</sup>

وأظهر الفيلسوف السياسي الانجليزي "توماس هوبز" سنة 1700م أن الحروب والنزاعات بين الدول شيء لا يمكن تجنبه، على أساس أن الإنسان يعيش حالة الفترة التي تضعه في قتال مع الكل بما يستوجب إقرار نظام معين لإنهاء الفوضى المترتبة عن ذلك، وبهذا إن النظام العالمي الذي تتعامل بمقتضاه الدول دون سلطة فوقية يمكن أن يصبح مجالاً تتصارع فيه الدول من أجل القوة.

<sup>1</sup> إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1991)، ص 24.

<sup>2</sup> زيد عبد الله المصباح، السياسة الدولية بين النظرية و الممارسة، (بيبي: دار الرواد، 2002)، ص 32.

<sup>3</sup> تاكايوكي يامامورا، مفهوم الأمن في العلاقات الدولية 2009، ترجمة: عادل زقاغ، تاريخ التصفح: 22/17/2017.



## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والتنمية.

ومن أهم مبادئ الواقعية<sup>1</sup>:

- ✓ أن الفوضى التي يتسم بها النظام الدولي مردها غياب سلطة مركزية تتوفر لها القوة السانحة لفرض أحكامها على بقية الدول.
- ✓ تعتبر الدولة هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية، وتهتم الدول الواقعية بالدول المستقلة ذات السيادة واعتبارها عاملاً مؤثراً في السياسة الدولية وفي ميزان القوى.
- ✓ بقاء الدول مرهون بقوتها وخاصة العسكرية منها حيث تعتبر القمة الاقتصادية أقل في هذا الجانب ولكنها مهمة لاكتساب القوة الوطنية ومحدد رئيس للسلوك الدولي تجاهها.
- ✓ تعمل الدول على تحقيق المصلحة الوطنية من خلا اكتساب القوة، لذلك يستبعد الواقعيون الأفكار المتداولة حول تناسق المصالح بين الأمم ويرون أن الدول في الغالب تتضارب من حيث المصالح إلى درجة وصول بعضها إلى الحرب.
- ✓ تعتبر أن العالم هو عالم صراع وحرب وأن السياسية الدولية هي صراع من أجل القوة.
- ✓ ترى أن سياسة التحالف تزيد من مقدرة الدول على حماية نفسها ضد المخاطر المحتملة ومن الطبيعي أن تسعى إلى اكتساب أكبر قدر ممكن من القوة ذلك أن الاستقرار لا يتحقق إلا من توازن القوى.
- ✓ لا يمكن إطلاقاً لأي دولة تفويض المنظمات الدولية لحمايتها أو الدفاع عنها بما في ذلك القانون الدولي لأن هناك صعوبات حقيقية في تحقيق السلام عن طريقها.
- ✓ الهدف الأسمى للدول هو الأمن والطبيعة الأساسية هي الحفاظ على الأمن الذاتي.
- المسلمات الأساسية في الفكر الواقعي<sup>2</sup>:
- ✓ أن السياسة لا يمكن أن تحددها الأخلاق كما يقول المثاليون.
- ✓ أن النظرية السياسية تنتج عن الممارسة السياسية وعن تحليل وفهم التجارب ودراسة التاريخ.
- ✓ وجود عوامل ثابتة وغير قابلة للتغيير تحدد السلوك الدولي، وبالتالي فمن الخطأ كما فعل المثاليون، الرهان على أن المعرفة والثقافة، يمكن أن تغير بسهولة في الطبيعة البشرية وفي الرأي العام.
- ✓ أن أساس الواقع الاجتماعي هو الجماعة، التي تتزايد احتمالات النزاع بينها لندرة الموارد.

<sup>1</sup> محسن بن العجمي بن عيسى، الأمن والتنمية، ط1 (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مكتبة الملك فهد الوطنية، 2011)، ص 24.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 25-26.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والتنمية.

وعموما فالمدرسة الواقعية هي مدرسة فكرية تركز على فهم سير السياسة الدولية وشرح مواقف الدول، وتتقارب دراستها مع الطرح التقليدي في الدراسات والاستراتيجيات الدفاع حيث تركز على فض الخلاف في الذي العاجل أو المتوسط، وتعتبر الدولة هي الهدف الأساسي للأمن كما تستند على القوة والإمكانيات العسكرية لمجابهة التهديدات.

**النظرية الليبرالية:** الليبرالية هي من المنظورات التي تمتلك تصورا أمنيا مخالفا للواقعية، هذا الاتجاه يعتبر الأمن القومي والتحالفات ناتجا لتطبيق المنظر الواقعي، لكن الليبراليين يمتلكون تصورا بديلا يتمثل تركيزهم على الأمن الجماعي و السلام الديمقراطي التي تعتبر من أهم إسهامات الليبراليين للأمن، حيث يستبدلون (الأمن القومي) الذي يمثل التصور الواقعي من خلال إستراتيجية الأمن الجماعي عبر إنشاء منظمات و مؤسسات دولية وإقليمية تعمل على ضمان وتحقيق الأمن والسلام بطريقة تعاونية و تبادلية وفق لـ "قولدستين"، يتمثل في "تشكيل تحالف موسع يضم أغلب الفاعلين الأساسيين في النظام الدولي بقصد مواجهة أي فاعل آخر"، وقد وضع الفيلسوف الألماني "إيمانويل كانط" أسس هذا التصور قبل قرنين من الزمن، عندما اقترح إنشاء فيدرالية تضم دول العالم، حيث تتكفل غالبية الدول الأعضاء لمعاقبة أية دولة تعتدي على دولة أخرى.

وهذا يعني أن الدول الأعضاء في منظومة الأمن الجماعي ستتعاون مع بعضها البعض ضد أية دولة تسعى لتحقيق مصالح ضيقة، فالليبرالية تركز على و جود فواعل من غير الدول عكس الواقعيين فهي فواعل تتمثل في المؤسسات الدولية والإقليمية حتى أفراد و جماعات (المجتمع المدني العالمي).<sup>1</sup>

إن المنظر الليبرالي وخاصة الليبرالية الجديدة شهدت تطورا كبيرا في سبعينيات القرن العشرين خاصة مع تطور نظرية الاعتماد المتبادل وتطور العلاقات الإستراتيجية و العلاقات ما بين الدول، لصالح علاقات عبر قومية ومنه عوضت الليبراليين للاتجاه الواقعي (كريات البيليارد) "بشبكة العنكبوتية" في إطار العلاقات المبنية على التعاون.

ووفق أسس نظرية الليبرالية الجديدة New liberalization التي تقوم على ما يلي<sup>2</sup>:

1. كلما زاد تجربة القطاع الخاص كلما زاد النمو و الرفاهية للجميع.

<sup>1</sup> عبد المجيد صادق، أمن الدولة والنظام القانوني للفضاء الخارجي، (مصر: جامعة القاهرة، 1976)، ص 7.

<sup>2</sup> محسن العجمي بن عيسى، مرجع سبق ذكره، ص 35.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والتنمية.

2. تحرير رأس المال و إلغاء رقابة الدولة في الحياة الاقتصادية و تحرير التجارة العالمية
  3. يمكن تقليص حدة النزاعات بين الدول عن طريق إتباع منطق جديد و هو منطق التعاون و التقارب بين الدول و محاولة إيجاد قيم مشتركة فيما بينها.
  4. التعاون فيما بين الدول يكون بإنشاء مؤسسات و منظمات تعمل على تحقيق التعاون و الأمن.
  5. نشر القيم الديمقراطية و تقليص الوازع العسكري لأن الديمقراطيات في اعتقادهم لا تتصارع فيما بينها.
  6. نشر التجارة و القيم الليبرالية الخاصة بفتح الحدود و التبادل الحر و تطوير شبكة رأس المال فوق القومي حيث أن هذا التداخل يحقق الرفاهية للدول و الشعوب و كل الفاعلين في النظام الدولي.
- الفرع الثاني: المقاربات الأمنية الحديثة.

في إطار توسع دائرة الانتشغالات الأمنية دفع الكثير من المنظرين إعادة النظر في التأسيس النظري للدراسات الأمنية التي أدت إلى بروز نظريات أمنية ما بعد الوضعية و التي هي كالتالي:

النظرية البنائية: تبحث هذه النظرية في جذور الأمن طارحة في العلاقات الدولية مبدأ الوكيل والهيكل، وترجع منطلقات هذه المدرسة إلى سنة 1992، مع "الكسندر وندت" الذي كان من الأوائل الذين أثاروا هذه القضية في العلاقات الدولية، حيث كان يعمل على إيجاد نظرية هيكلية للسياسة العالمية تأخذ في اعتبارها الدولة كوحدها الأساسية.

ويرى تبعاً لذلك أن النظريات المعاصرة للنظام العالمي تحتاج إلى أن تتضمن تركيزاً على الوكلاء (الدول)، مع تركيزها الحالي على الهيكل وأن إشكالية الوكيل والهيكل ترجع في رأيه لسببين<sup>1</sup>:

- الأول: الاعتقاد بأن البشر هم فاعلون واعون بمقاصدهم، وتؤدي أفعالهم إلى تغيير وإعادة إنتاج المجتمع.
- الثاني: التسليم بأن المجتمع مكون من علاقات اجتماعية تقوم بترتيب وهيكل التفاعل بين البشر.

وهناك نظريتان سابقتان تناولتا موضوع هيكل السياسة العالمي، ولكن من بعد مختلف:

النظرية الأولى: أن الفرق الأساسي الذي يميز السياسة الداخلية عن السياسة العالمية يكمن في هيكل كل منهما، ففي السياسة الداخلية لا يلجأ الأفراد إلى حماية أنفسهم لأن ذلك واجب تقوم به الدولة، لكن في السياسة العالمية لا توجد سلطة عليا تمنع استخدام القوة لذلك هناك حالة من الفوضى العالمية، وعليه فن

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 28.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والتنمية.

الدول التي تسعى إلى حماية نفسها عن طريق الاعتماد على الذات تثير شعور الدول الأخرى حول انعدام الأمن، الشيء الذي يدفعها إلى البحث عن الوسائل حماية إضافية، وبالتالي الدخول في الحلقة المفرغة لسباق التسلح وقيام تحالفات المختلفة أو ما يسميه الواقعيون "معضلة الأمن".<sup>1</sup>

النظرية الثانية: تقوم على أن وحدة التحليل الأساسية لدراسة السلوك الاجتماعي أو المجتمعي هي النظام العالمي، واعتباراً لذلك فإن كل الظواهر الاجتماعية انطلاقاً من الفقر والصراع القبلي، وطبيعة الحياة العائلية، وصولاً للعلاقات الدولية، تفهم وتفسر على خلفية النظام العالمي.<sup>2</sup>

وتتلخص أطروحات المنظور البنائي حول الأمن في نقاط رئيسية تتمثل فيما يلي:<sup>3</sup>

1. بنى النظام الدولي هي بنى اجتماعية والفوضى الدولية والبحث في القوة هي من تكوين صناع القرار وليس حقائق موضوعية، و بالتالي فالدول هي التي تصنع محيطها نتيجة ادراكاتها ومنه فالفوضى ليس معطى موضوعي و لكن تكوين وبناء ذاتي أدمجته الدول منذ معاهدة واستفاليا Westphalia في سلوكياتها، وبالتالي فإن الاستراتيجيين لا يرون إلا ما هو موجود في نياتهم الداخلية وليس الحقيقية.

2. الشروط المادية ليس المحدد الوحيد للأمن كالقوة العسكرية والاقتصادية وإنما هناك محددات أخرى كالقيم والمعايير الثقافية والإيديولوجية والهوياتية وهي قادرة أن تصبغ هوية النظام الدولي مستقبلاً.

3. تحقيق الاستقرار وتقليص الحروب والنزاعات واستتباب الأمن أمور يمكن تحقيقها إذا تم تغيير طريقة التفكير بالنسبة للدول وبالتالي صناع القرار .

4. تركز البنائية على عنصر الهوية "Identity" تعتبر الهوية مسألة جوهرية في عالم ما بعد الحرب الباردة، وتؤكد على كيفية تعامل الهويات مع الطريقة التي تستوعبها الوحدات السياسية للدول وتستجيب لمطالبها ومؤسساتها وعلى هذا الأساس، فالهوية تولد وتصلق المصالح، كما تعتبر هذه المقاربة أن العوامل الثقافية تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على الهوية، وأن المصالح القومية تتبع من بناء خالص لهوية الذات مقابل هوية الآخر، وهو ما يفسر بروز قضايا الأقليات بعدما تحول الصراع من صراع بين الدول أثناء الحرب الباردة إلى صراع داخل الدول بعد نهايتها، وكذا قضايا

<sup>1</sup> سفيان ملوكي 2009، "العالم المصنوع: دراسة في البناء الاجتماعي للسياسة العالمية" تاريخ التصفح: 2017-12-22.

<http://maktoobblog.com>

<sup>2</sup> محسن العجمي بن عيسى، مرجع سبق ذكره، ص 29.

<sup>3</sup> حنان لبيدي، "التحولات الدولية الراهنة وتأثيرها على الإستراتيجية الأمنية الأوروبية في منطقة الساحل الإفريقي"، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2015)، ص 40.

الإرهاب والتنظيمات الإرهابية بعد تحول الصراع من إيديولوجي إلى حضاري، فضلا عن تحريك الانتماءات العرقية والثقافية للأفراد وصناع قرار هذه الوحدات السياسية وهي كلها مؤثرات تدل على وجود عدة فاعلين وليس فاعل واحد في النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة.

ومنه يمكن القول أن البنائين قد أطلقوا العنان للتفاؤل بالنسبة لشكل وطبيعة النظام الدولي باقتناعهم انه ليس هناك صراع وتنافس ابدى بين القوى العظمى من اجل القوة ويضربوا مثال بالرئيس السوفيياتي السابق غوربا تشوف "Gorbatchev" لما وضع نهاية سلمية للحرب الباردة باختيار قرار عدم استعمال القوة والتنافس والصراع من اجلها وترك المجال مفتوح أمام أمريكا وبالتالي احدث تغير في أفكاره انعكست على سلوك الدولة السوفيياتية، إذن فان البنائية Constructivisme تبحث في مواضيع مختلف كالهوية والخطاب السياسي والقيم الثقافية والحقائق وإدراكات صناع القرار وكل هذه المتغيرات تؤدي في تصورهم إلى تغيير الوضع الدولي من وضع نزاعي إلى وضع سلمي إن كان هناك ثمة تحول في حقيقة هذه المتغيرات تعبر عن التحولات الدولية الراهنة<sup>1</sup>.

إن خلق الجماعات الأمنية communauté de sécurité كما ذكرها Emmanuel Adler لاحتواء النزاعات عن طريق فاعلين دولتيين و غير دولتيين أو حكوميين و ذلك بواسطة تكوين ثقافة للأمن الجماعي مما يحدث تغيير في الثقافة و الأطروحات السائدة حول الأمن أطروحة الواقعيين.

**مدرسة كوبنهاغن:** أما مدرسة كوبنهاغن والتي يتزعمها المفكر البريطاني باري بوزان Barry Buzam مدير معهد بحوث السلام فقد ذهبت إلى تحليل مفهوم الأمن بصياغة جديدة مفادها إن القطاع العسكري كقطاع هام في تحديد مفهوم الأمن في دراسته المعنونة " الشعب و الدول و الخوف و قد سعى " باري بوزان " لإيجاد رؤية عميقة حول الدراسات الأمنية تشمل جوانب سياسية و اقتصادية و مجتمعية و بيئية و عسكرية، ويعبر عنها من منطلقات دولية أكثر اتساعا، وهذا من شأنه أن يجعل الدول تتخبط في التغلب على سياسات أمنية مفرطة في التمرکز على الذات و تعتمد على العامل العسكري، الذي لا يمكن اعتباره القطاع الوحيد بل هناك عدة قطاعات يمكن تحديد مفهوم الأمن من خلالها، كالقطاع السياسي (الدول، المنظمات الدولية، المجتمع الدولي) أيضا القطاع الاقتصادي (منظومات السوق العالمية والأمن الطاقوي) وأهم قطاع يركز عليه " باري بوزان " هو القطاع الاجتماعي (الأمم، الثقافات، الإيديولوجيات، الأديان،

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 41.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والتنمية.

حقوق الإنسان) أو ما يسمى " بالأمن المجتمعي، *sécurité sociétale* " بالإضافة إلى القطاع البيئي، فكل هذه القطاعات هي قطاعات أساسية للأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.<sup>1</sup>

وتقدم "مدرسة كوبنهاغن" للأمن إطارا ملائما لدراسة الطبيعة الدينامكية لمدرجات الأمن، بإقرارها بأن الأمن ليس مفهوما ثابتا، بل هو بناء اجتماعي يتشكل عبر الممارسة على مجال معين من securitization و بشكل ديناميكي، بالنسبة لـ "بوزان" فإن إضفاء الطابع الأمني على السياسة العامة يكون عبر عملية خطابية لغوية، حيث يعمل هذا الخطاب على الاستدلال بوجود تهديد يمس البقاء المادي أو المعنوي لمرجعية أمنية ما قد تكون الفرد أو الجماعة أو الدولة أو الهوية، وتهدف عملية إضفاء الطابع الأمني على قضية ما إلى شرعنة لجوء القائمين على رسم السياسة العامة للمؤسسة الدولية لترتيبات استثنائية الغاية منها تأمين "الكيان" المرجعية محل التهديد من المخاطر المحدقة به، و يتبع ذلك زحزحته من الحيز العادي للسياسة العامة إلى حيز القضايا الطارئة من السياسة العامة، حيث يمكن التعامل معها بسلاسة أكثر بمعزل عن الضغوط و القيود التي تمارسها الضوابط الديمقراطية لصناعة القرار، لاسيما ما يرافقها من ضغط لمنظمات المجتمع المدني.<sup>2</sup>

وفي كتابهم المرجعي حول موضوع الأمانة يهتم باري بوزان بربط الأمانة أساسا بالسياسة العامة كل ما هو أمني إنما يعود على القضايا التي يتم التعامل معها بشكل متميز عن باقي القضايا السياسية الأخرى، و يتم ذلك عبر تحويل بعض القضايا السياسية من حيز العمل السياسي العادي أي المداولة بشأن هذه القضايا على مستوى المؤسسات الرسمية إلى حيز القضايا الحساسة التي تقتضي معالجة خاصة أو أكثر من ذلك قد يتم المداولة بشأنها في إطار غير الأطر السياسية الاعتيادية حيث يقومون بعدها بالربط بين الأمانة و التسييس، يمكن القول أن الأمانة بمثابة الصورة الأكثر تشددا لعملية التسييس، بالنسبة لتصور التسييس، فهو يتعلق بإضفاء الطابع السياسي على قضايا عامة مجتمعية بعينها، حيث أن القضايا التي يتم تسييسها تعتبر جزء من السياسة العامة للدولة، ما يعني أن الحكومة مجبرة على التعاطي معها عبر اتخاذ قرارات وتخصيص موارد لتنفيذ هذه القرارات، يشكل ذلك في مجمله و ضع هذه القضايا ضمن الإطار العام للحكومة أي إرساء آليات الضبط بالشراكة مع المواطنين و المؤسسات غير الرسمية للدولة الاعتماد عليه لفهم هذه النقطة هو الملف البيئي، على بعض قضايا السياسية

<sup>1</sup> Barry Buzan, *People, States and Fear*, (London, Harvester Wheatsheaf, 1983), pp.218 238

<sup>2</sup> حنان ليدي، مرجع سبق ذكره، ص 37.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والتنمية.

securitization إذن تتيح عملية الأمانة، أي الأمانة عند "ويفر": توصف على أنها عملية خطابية Discursive process من خلالها تبرز القضية على أنها تهديد وجودي يتطلب تدابير طارئة، و تبرز الإجراءات خارج الحدود الطبيعية للعملية السياسية<sup>1</sup>.

إضفاء الطابع الأمني العامة، حصول صانع القرار على هامش أكبر للمناورة عندما يتعلق الأمر بقضايا حيوية، حيث يحاط عمله بالسرية الكافية، كما يتم تمكينه من اتخاذ قرارات مستعجلة لا تستوجب المرور عبر القنوات المؤسساتية والرقابية التقليدية، بما يمكنه من تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ هذه القرارات طالما أنه حصل على تفويض شعبي مفتوح، فالقضية هنا هي قضية بقاء واستمرار، غير أن "بوزان" يضع قيودا على عملية إضفاء الطابع الأمني، فالمسألة بالنسبة إليه ليست بهذه البساطة، وإلا فإن كل مجالات السياسة العامة سيتم وضعها في دائرة الحيز الأمني. وفي هذا السياق يحدد ثلاثة خطوات لنجاح عملية إضفاء الطابع الأمني<sup>2</sup>:

- ✓ توضيح كيف أن التهديد المزعوم يمس ببقاء الأفراد أو المجموعات أو الدول.
- ✓ تحديد التدابير الطارئة التي يمكننا من خلالها ضبط هذه التهديدات و السيطرة عليها.
- ✓ وأخيرا يتوقف الأمر كله على مدى نجاح الخطاب السلطوي في الحصول على رضا المواطنين إزاء ما يرافق عملية إضفاء الطابع الأمني على مسألة معينة.

**المنظور النقدي:** نهاية الحرب الباردة ولدت نظاما دوليا جديدا حمل معه العديد من التحولات، خاصة تلك المتعلقة بالثورة التكنولوجية والاتصالية، إلى جانب تقلص الحدود بين الدول، كما تزامن مع هذه التحولات، ظهور تهديدات جديدة لمسألة الأمن، تتسم بكونها تتجاوز حدود الدول،<sup>3</sup> كتجارة المخدرات عبر الحدود، الجريمة المنظمة، الإرهاب الدولي، إلى جانب انتشار العديد من الأمراض والأوبئة والتلوث البيئي وغيرها من القضايا التي عجز المنظور التقليدي للأمن عن التعامل معها، خاصة وأن القوة العسكرية لا تكون صالحة بشكل واضح لمواجهة هذه التهديدات، التي قد تفوق آثارها، كما شكلت مجموعة من القضايا مثل، الانفجار السكاني، قضايا اللاجئين والهجرة، وقضايا الأمن البحري، محور التركيز في العقود الأخيرة، في إطار إلزامية تغيير أجندة العلاقات الدولية، وبالتالي لم تعد مصادر

<sup>1</sup> عادل زقاغ ، "المعضلة الأمنية المجتمعية: خطاب الأمانة و صناعة السياسة العامة"، دفاتر السياسة العامة، العدد 5 ، (جوان 2011).

<sup>2</sup> حنان لبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 38.

<sup>3</sup> تاكاويكي يامامورا ، مرجع سبق ذكره.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والتنمية.

التحديات الأساسية للدول مصادر خارجية، بل أصبحت من داخل الدولة ذاتها، والأمثلة على ذلك كثيرة، كالنزاعات المسلحة في أفريقيا مثل الصومال، رواند، ليبيريا، النزاع في شمال مالي والتي تتسم بتعقيدها وتشابكها، إلى جانب الاستخدام الواسع للعنف وانتهاكات حقوق الإنسان<sup>1</sup>.

من هنا نحاول التركيز على المقاربة النقدية، من منطلق محاولة روادها الجادة التفاعل مع مضاعفات البيئة الأمنية الجديدة هذه، فالتهديد ليس ذو مصدر عسكري سياسي فحسب، كما لم يعد يحتكر محورية الأداء على وحدات بعينها هي الدول، بل شمل التوسيع مستوياته الأفقية والعمودية معا، ويحتوي المنظور النقدي على عدة تيارات من بينها تيار "باري بوزان"، فهو يعد أيضا من كتاب المقاربة النقدية بالإضافة إلى الماركسيون الجدد، وكذلك المقاربة النسوية أو النظرية النسوية، أما من أهم كتاب هذا المنظور فهم "كين بوث Ken Booth"، و "Jim George Anntickner"، وجلهم كتاب بريطانيون<sup>2</sup>.

فمحاولة الدراسات النقدية تغطية نقائص التصور التقليدي للأمن، من خلال رفضها ربط الأمن بالحرب، ودعت بدلا من ذلك إلى الارتكاز على مفهوم أكثر إيجابية، وقد تزعمها "Johan Galtung" بدعوته إلى السلام الإيجابي "Positive peace" و "Kenneth Boulding" بمفهومه الخاص بالسلام المستقر Stable peace، فالأمن الحقيقي حسب هؤلاء يجب ألا يقتصر على غياب الحرب (العنف المباشر)، بل يجب أن يتضمن إضافة إلى ذلك القضاء أو على الأقل تقليص حدة العنف غير المباشر (العنف البنوي في صورة تكريس تبعية دول الجنوب لدول الشمال عبر المؤسسات الدولية)<sup>3</sup>، ومن جهة أخرى، التركيز على اعتبار الفرد موضوعا مرجعيا أساسيا، فالدولة تبقى وسيلة يضمن أمن هذا الأخير وتحقيق رفاهيته، وبالتالي لا يمكن أن تكون معنية بالأمن.

وعليه وبناء على كل ما سبق، تطرح الدراسات النقدية مستويات جديدة أكثر عمقا واتساعا لتحديد مفهوم الأمن على غرار الأمن الإنساني والأمن المجتمعي ثم الأمن العالمي، فحماية الكائن البشري، أو

<sup>1</sup> ايديبير أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 68.

<sup>2</sup> حمدوش رياض، مرجع سبق ذكره، ص 16.

<sup>3</sup> زقاغ عادل، "إدارة النزاعات الإثنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دور الطرف الثالث، (رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2004)، ص 62.



## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والتنمية.

الجماعة الإنسانية بصورة شاملة تجعل الهدف الأساسي هو البحث عن وسائل واستراتيجيات لضمان الأمن العالمي الشامل والأمن البشري<sup>1</sup>.

مما سبق نخلص إلى أن الأمن حسب النظرية النقدية يشتمل على العديد من المجالات أو القطاعات والتي تتعدى البعد العسكري، وذلك نظرا لظهور مصادر جديدة للتهديدات، والتي تستدعي العمل الجاد لمواجهةها، وهي القطاع السياسي والقطاع الاقتصادي، القطاع البيئي والقطاع المجتمعي، وهو ما يعني تجاوز التصور التقليدي للتهديد الذي حدد في السابق في النظرية التقليدية الأمن في القطاع العسكري، ليصبح أمنا متعدد الأبعاد ومكونا ومركبا وليس أحادي التركيب، وأي اختلال يشهده قطاع من هذه القطاعات حسب "باري بوزان"، سريعا ما يتحول إلى مصدر كامن للصراعات، ليس فقط بين الدول، بل وعلى مستويات أعلى أو أدنى على حد سواء.

### المبحث الثاني: التنمية: دراسة مفاهيمية ونظرية.

تبرز أهمية مفهوم التنمية في تعدد أبعاده ومستوياته، ويعتبر مصطلح التنمية من المصطلحات الأكثر تداولاً اليوم على مستوى المحلي والدولي، حيث تهدف التنمية إلى إحداث التغيير المطلوب في المجتمع والذي يساعد على النمو السليم له وحتى تكون عملية التنمية سليمة غير عشوائية، لا بد أن تكون مؤسسة على خطط تنموية جيدة البناء، وحتى يتحقق ذلك لا بد من الاستناد إلى نظرية تفسير التنمية، فهناك علاقة كبيرة بين النظرية والتنمية، سواء كانت هذه النظرية ذات اتجاه اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي.

### المطلب الأول: مفهوم التنمية وأهميتها.

#### الفرع الأول: تعريف التنمية.

**التنمية لغة:** هي النمو أي ارتفاع الشيء من موضع إلى آخر، وفي المال تعني زاد وكثر، وفي الإنجليزية يأتي مصطلح **development** من الفعل **to develop** بمعنى يوسع، يوضح، يكشف عن، ينمي، يبسط تدريجيا، يكسب تدريجيا، يتجلى، ينشئ...

<sup>1</sup> حجار عمار، "السياسة المتوسطة الجديدة للإتحاد الأوروبي"، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2002)، ص

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والتنمية.

ويتضح الاختلاف بين مفهوم التنمية في اللغة العربية عنه في اللغة الإنجليزية، حيث يشتق لفظ " التنمية من "نما" بمعنى الزيادة والانتشار أما لفظ "النمو" من نما ينمو نماء فانه يعني الزيادة و منه ينمو نمو، فالنماء يعني أن الشيء يزيد حال بعد حال من نفسه لا بالإضافة إليه<sup>1</sup>.

ويرمز كذلك مصطلح **development** إلى التغيير الجذري للنظام القائم واستبداله بنظام آخر أكثر كفاءة وقدرة على تحقيق الأهداف وذلك وفق رؤية المخطط الاقتصادي وليس وفق رؤية جماهير الشعب وثقافتها ومصالحها الوطنية بالضرورة.

وبهذا مصطلح التنمية يختلف عن النمو الذي يعني الزيادة الثابتة أو المستمرة التي تحدث في جانب معين من جوانب الحياة ويحدث في الغالب عن طريق التطور البطيء والتحول التدريجي، في حين تخضع التنمية للإرادة البشرية وتحتاج إلى دفعة قوية لتخرج المجتمع من حالة الركود والتخلف إلى حالة التقدم والنمو، ومع هذه الاختلافات بين النمو والتنمية إلا أنهما يتفقان في ذات الوقت على الاتجاه والغاية والهدف ألا وهو الارتقاء بالمجتمع.<sup>2</sup>

**وأما من الناحية الاصطلاحية:** فقد اختلفت الأقوال في تحديد مفهوم للتنمية وسبب ذلك اختلاف الآراء حول عملية التنمية من حيث مجالاتها وشموليتها فبعضهم يقتصر في تحديد مفهوم التنمية على مجال معين كالمجال الاقتصادي مثلا فيقوم بتعريفها من خلال هذا المجال بينما الآخر يرى أنها عملية شاملة لمختلف المجالات فيكون المفهوم تبعا لهذه الرؤية الشمولية، ولذلك و نعرض فيما يلي بعضها:

عرفت الأمم المتحدة عام **1955** التنمية بأنها "العملية المرسومة لتقدم المجتمع جميعه اقتصاديا واجتماعيا، معتمدا على مساهمة المجتمعات المحلية، ثم أضافت الهيئة عام **1956** أن التنمية هي "العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، ولمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة و المساهمة في تقدمها بأكبر قدر مستطاع".<sup>3</sup>

<sup>1</sup> محمد منير حجاب، العلم و التنمية الشاملة، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2003)، ص 32.

<sup>2</sup> وحيدة بورعدة، "حقوق الإنسان و إشكالية العلة الجدلية بين الحكم الراشد و التنمية الإنسانية"، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008)، ص 29.

<sup>3</sup> مطاوع إبراهيم عصمت، التنمية البشرية بالتعليم و التعلم في الوطن العربي، ط1 (القاهرة: دار الفكر العربي، 2002)، ص 10.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والتنمية.

وأقرت عام 1986 تعريفاً آخر ضمن إعلان "الحق في التنمية" حيث عرفت التنمية أيضاً بأنها "عملية متكاملة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية تهدف إلى تحقيق التحسن المتواصل لرفاهية كل السكان وكل الأفراد و التي يمكن عن طريقها إعمال حقوق الإنسان و حرياته الأساسية".<sup>1</sup>

كما تعرف بأنها: "الشكل المعقد من الإجراءات أو العمليات المتتالية والمستمرة التي يقوم بها الإنسان للتحكم بقدر ما في مضمون واتجاه وسرعة التغيير والثقافي والحضاري في مجتمع من مجتمعات بهدف إشباع حاجاته".<sup>2</sup> أما جهود اليونسكو فلقد توجت بفكرة "فرانسوا بيرو FRANCOIS PERROUX" أحداً الخبراء المكلفين بالموضوع التي تضمنها كتاب "فلسفة لتنمية جديدة" ونظر فيها للتنمية كعملية "إعادة صنع الأمم لنفسها وللجماهير الإنسانية".<sup>3</sup>

ويعرف حامد القرنشاوي في كتابه تساؤلات حول اقتصاديات التعليم و قضايا التنمية في الوطن العربي التنمية على أنها " إحداث مجموعة من التغييرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر، بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراد، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية الحاجات المتجددة لأعضائه بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات عن طريق كفاءته على مختلف المستويات من ناحية، و تقود إلى أنماط متطورة من السلوك الاقتصادي والاجتماعي من ناحية أخرى".<sup>4</sup>

وتعرف أيضاً: "بأنها نشاط مخطط يهدف إلى إحداث تغييرات في الفرد والجماعة والتنظيم من حيث المعلومات والخبرات ومن ناحية الأداء وطرق العمل، ومن ناحية الاتجاهات والسلوك مما يجعل الفرد والجماعة صالحين لشغل وظائفهم بكفاءة وإنتاجية عالية".<sup>5</sup>

كما عرف مكتب المستعمرات البريطانية 1948 التنمية بأنها "حركة غرضها تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في جملته على أساس المشاركة الايجابية لهذا وبناء على مبادرة المجتمع بقدر الإمكان، وفي حالة عدم ظهور هذه المبادرة بصفة تلقائية ينبغي الاستعانة بوسائل منهجية، واستشارتها بطريقة تضمن

<sup>1</sup> معهد فائق، "حقوق الإنسان والتنمية"، المستقبل العربي، مركز الدراسات للوحدة العربية، لبنان، العدد 251، (جانفي 2000)، ص 101.

<sup>2</sup> كندا، معهد الدراسات البيئية، تقرير منظمة الصحة العالمية دلائل تخطيط أنشطة مشاركة المجتمع في مشروعات المياه والإصلاح، 1986، ص 7.

<sup>3</sup> وحيدة بورعدة، مرجع سبق ذكره، ص 32.

<sup>4</sup> يوسف زدام، "دور الحكم الراشد من تحقيق التنمية الإنسانية في الوطن العربي من خلال تقارير التنمية الإنسانية العربية 2002-2004"، (رسالة

ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 2006-2007)، ص 51.

<sup>5</sup> الولايات المتحدة الأمريكية، الأمم المتحدة، تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التجربة في مجال تنمية المجتمعات المحلية، منشورات

اليونسكو، 1998، ص 9.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والتنمية.

استجابة فعالة لهذه الحركة"، يستدل من هذا التعريف على أن تحسين الظروف الحياتية للسكان لا يمكن أن يتم عن طريق الإجبار، بل عن طريق التوضيح والفهم والإقناع، مع ضرورة التركيز على مساهمة أفراد المجتمع نفسه في وضع وتخطيط البرامج الخاصة بتحسين أحوالهم المعيشية.<sup>1</sup>

في الأخير نستخلص تعريف شامل للتنمية التي تعني تلك التغيرات الهيكلية التي يعرفها المجتمع في جميع نواحيه السياسية والاجتماعية والثقافية، والاقتصادية فهي عملية حضارية شاملة ترتبط بخلق أوضاع جديدة ومتطورة، بالتساوي مع جميع الأبعاد دونما أن يكون هناك تركيزاً على جانب دون الآخر، والتنمية كذلك اكتشاف لموارد المجتمع وتنميتها، والاستخدام الأمثل لها من أجل بناء الطاقة الإنتاجية القادرة على العطاء المستمر.

### الفرع الثاني: أهمية التنمية.

تختلف أهمية وأهداف التنمية في الهيئات المحلية (الولاية، البلدية) كثيراً عن الأهداف العامة للدولة فالهدف العام لها يرمي إلى ضرورة العمل على تحقيق مستوى رفاه متوازن لكل الأفراد والجماعات في أي مجتمع إضافة إلى تحقيق الأهداف لتالية<sup>2</sup>:

1. تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي وذلك من خلال زيادة المشاريع الاقتصادية المحلية أو توسيعها.
2. القضاء على الفقر والجهل والتخلف ويتم ذلك من خلال فتح مناصب شغل عن طريق المشاريع السابقة مما يخفض من معدلات البطالة ويرفع من القوة الشرائية للأفراد ومنه التقليل من ظاهرة الفقر وتوسيع الهياكل التربوية كبناء المدارس في مختلف البلديات والتجمعات السكانية خاصة في الريف من أجل ضمان التمدن للأطفال وكذلك فك العزلة عن هذه المناطق ودفعها نحو الانفتاح والتحضر تدريجياً.
3. تعزيز القدرات العامة للمجتمع كبناء الهياكل القاعدية وشق الطرقات واستصلاح الأراضي وغيرها من المشاريع التي تزيد من قوة المجتمع.

<sup>1</sup> زهية قريوش، "واقع وآفاق التنمية في ظل العولمة دراسة حالة الوطن العربي"، (رسالة ماجستير، في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2009)، ص 11.

<sup>2</sup> المدرسة الوطنية للإدارة، البلدية والتنمية المحلية، حلقة دراسية من إعداد طلبة السنة الرابعة إدارة محلية، 2001، ص 73-74.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والتنمية.

4. تحفيز المواطن للمشاركة في عملية التنمية وهذا يكون بتقديم الدعم المادي والمعنوي له وإشعاره بأنه عنصر مهم وفعال في مجتمعه وأنه بإمكانه تقديم الخدمات اللازمة للتنمية في شتى المجالات وخاصة إذا كانت تمس الاحتياجات والنقائص التي يعاني منها.
  5. دعم الإدارة المحلية حتى تتمكن من التطور والخروج من دائرة الفقر، وهذا الدعم يكون بتقديم المساعدات للقيام بالمشاريع للقضاء على النقائص التي تعاني منها.
  6. الاستفادة من اللامركزية والتي تعني استقلالية السلطة والإدارة مما يساعدها على وضع المشاريع المناسبة لها باعتبارها أقرب من الدولة إلى المواطن واعلم باحتياجاته والنقائص التي يعاني منها.
  7. بروز إمكانيات التكامل بين المناطق، والتكامل يعني التعاون للوصول إلى الأهداف المسطرة وهو يمس مختلف المجالات ويساعد على تحسين نوعية الخدمات المقدمة ويسرع من عملية التنمية.
- التنمية مسالة نسبية قابلة للتغير، فأهداف التنمية تتغير وفقا ما يحتاج إليه المجتمع، وما هو ممكن للتحقيق، ولما كان الاحتياج والممكن يتغيران وفقا للظروف، فإن أهداف التنمية ومتطلباتها يخضعان لذلك التغير، فالتنمية عملية مستمرة ومتغيرة تبعا لتغير حاجات الإنسان التي لا تنتهي، وتبعا لما يستجد في طريقه من مشكلات وتحديات سواء من الطبيعة، ومع أخيه الإنسان.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: مؤشرات وأبعاد التنمية والتنمية.

#### الفرع الأول: مؤشرات التنمية.

إن فكرة التنمية تؤكد ضرورة القياس سواء لصياغة الاستراتيجيات والخطط وتحديد الأهداف أم لتقييم النجاح، ومن أهم المؤشرات المستخدمة لقياس وتقييم التنمية نجد:

**مؤشر التغيرات الهيكلية:** يهتم هذا المؤشر بالتغيرات الحاصلة في الهياكل الاقتصادية للدول النامية لتأشير درجة التنمية المتحققة فيها، من النماذج الموضوعية ضمن هذا الإطار، النموذج الذي اقترحه جنري chenery فهو يعتمد على حساب انحرافات الإنتاج الحقيقي للقطاعات الاقتصادية عن الإنتاج

<sup>1</sup> احمد جمعة حسنين، " التربية وتنمية المجتمع"، مجلة كلية التربية، المجلد 1، العدد 8، ( جانفي 1992)، ص 381.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والتنمية.

الافتراضي لهذه القطاعات خلال مدة معينة، مع الأخذ بعين الاعتبار عدم حدوث تغيرات هيكلية داخل القطاعات الاقتصادية للمدة ذاتها.<sup>1</sup>

**مؤشرات الإمكانات:** وهي أحد أهم المؤشرات المستخدمة لقياس القدرات الذاتية للدول النامية وطبيعة الظروف التي يمكن أن تساعد أو تعيق في تحقيق الاستقلال ومؤشراته هي:<sup>2</sup>

✓ الموقع الجغرافي: يتعلق بالأهمية النسبية للموقع الجغرافي للدولة.

✓ الحجم: يتضمن مساحة الدولة وعدد السكان.

✓ مدى توفر الموارد الطبيعية وتنوعها.

✓ التقارب الحضاري والاجتماعي للسكان.

**مؤشرات التنمية القومية:** هي مجموعة من المؤشرات ينقسم كل واحد منها إلى مؤشرات فرعية الهدف من ذلك هو قياس التطور وإمكان بلوغ الأهداف، يتم ذلك بالاحتياجات الأساسية من خلال معرفة مؤشر الوفاء بالاحتياجات الأساسية، ومؤشر المشاركة بالتنمية واتخاذ القرارات، ومؤشر تأمين الاستقلال والاعتماد على الذات فيما يخص الغذاء والعلاقات الاقتصادية والتكنولوجية والثقافية، كذلك مؤشر الأداء الاقتصادي المتمثل بالإطار المؤسسي للإنتاج وهيكل المتغيرات الاقتصادية الكلية والنمو الاقتصادي والاستقرار والقضاء على تبيد الموارد، ومؤشر الأمن الاجتماعي والسلامة العامة، ومؤشر صيانة البيئة والمحافظة على التوازن البيئي، وأيضا مؤشر التطورات السكانية، وأخيرا مؤشر تطور قاعدة المعلومات، مع الأخذ بعين الاعتبار أي قضايا تنموية أخرى ذات أهمية خاصة.<sup>3</sup>

إضافة إلى هذه المؤشرات، فقد حددت بعض الدراسات الاقتصادية مجموعة من المؤشرات التي يمكن إجمالها فيما يلي:<sup>4</sup>

✓ مؤشرات اقتصادية: تتمثل بمعدل الدخل السنوي للفرد أو على شكل نسب مختلفة من الناتج القومي الإجمالي كمعدل الصادرات أو الواردات أو حجم الديون... وغيرها.

✓ مؤشرات اجتماعية: التي تهتم بالواقع الاجتماعي مثل العدالة والأمن والتعليم والصحة.

<sup>1</sup> صبري مصطفى البياتي، "حركة مؤشرات التنمية في العراق 1960-2000"، (بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي الثالث لقسم الدراسات الاقتصادية في بيت للحكمة، الاقتصاد العراقي ومتغيرات البيئة العربية الدولية، بغداد، بيت الحكمة 2002)، ص 449

<sup>2</sup> سعد حسين فتح الله، التنمية المستقلة: المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج، ط1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999)، ص 81-82.

<sup>3</sup> عباس علي محمد، الأمن والتنمية دراسة حالة العراق 1970-2007، ط1 (العراق: مركز العراق للدراسات، 2012)، ص 29.

<sup>4</sup> محمد عدنان وديع، مسح وتقييم في مؤشرات التنمية ونظرياتها، (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، 1996)، ص 9-13.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والتنمية.

✓ مؤشرات الحاجات الأساسية: تعتمد على المؤشرات الاجتماعية البشرية لتكون مكملة لمؤشرات الناتج المحلي الإجمالي.

✓ مؤشر الرفاه ونوعية الحياة: يأخذ ثلاث مقاربات هي الرفاه الحقيقي والإنفاق الكلي والدخل الكلي.

✓ مؤشر الأدلة المركبة: يتضمن دليل مستوى المعيشة ودليل نوعية الحياة المادية ودليل الصحة الاجتماعية والدليل العام للتنمية ودليل التنمية البشرية.

تعد مؤشرات التنمية المتعددة والمتنوعة التي من ضمنها مؤشرات تقارير التنمية البشرية الصادرة عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة كل عام، هي الإجراءات السليمة لعملية التقييم والمراقبة للبرامج التنموية، ليتم بعدها اتخاذ التدابير اللازمة سواء على مستوى الدولة أو على صعيد المجموعات الدولية من أجل معالجة المشكلات والإخفاقات التي تعترض عملية التنمية، وأن عملية المعالجة وتجاوز الإخفاقات تعمل على تعزيز الاستقرار والتقدم.

### الفرع الثاني: أبعاد التنمية.

مع مرور الزمن وتطور الأحداث العالمية تراجع المفهوم التقليدي للتنمية الذي يركز على الجانب الاقتصادي لحساب مفاهيم حديثة، وبهذا توسعت مجالات ونطاق التنمية كتخصص ليصل إلى معظم العلوم الإنسانية والاجتماعية والثقافية والسياسية وكذلك الإداري، ومنه يمكن رصد عدة أنواع وأبعاد التنمية حديثة للتنمية أهمها ما يلي:

### التنمية الاقتصادية:

قبل بروز مفهوم التنمية الاقتصادية كان الحديث عن مفهوم النمو الاقتصادي، و ظلت قضية التنمية بمعنى تطوير الاقتصاد القومي، موضوعاً ينتمي إلى دراسات الاقتصاديين و أبحاثهم حتى جاء "أدم سميث A. Smith" قدم كتابه الشهير "بحث طبيعية و أسباب ثروة الأمم" عام 1776 و حدد عناصر التنمية في<sup>1</sup>:

✓ ضرورة أحداث تغييرات هيكلية تتمثل في القضاء على القطاع.

✓ وضع سياسات للتراكم تتمثل في الدعوة للادخار و الهجوم على الإسراف.

✓ إحداث تقدم تكتيكي يتمثل في تقسيم العمل.

<sup>1</sup> يوسف زدام، المرجع السابق، ص 62.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والتنمية.

✓ ضرورة وجود سياسة اقتصادية تقوم على إطلاق حرية رجال العمال و منها صلاحية رفع عملية الناتج و الاقتصاد القومي.

ولقد شكلت التنمية الاقتصادية في دول العالم الثالث التي نالت استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية، وتلك التي نالت استقلالها حديثا هدفا أساسيا لحكوماتها، وسعت معظم تلك الحكومات إلى تحقيقها بكل الوسائل والطرق المتاحة، فالتنمية في هذه البلدان واجهتها صعاب كثيرة محلية ودولية؛ فمحليا اصطدمت بعامية الناس الذين عاشوا لقرون طويل في ظل التخلف والجهل والمرض وجميع الآفات الاجتماعية، التي تحولت إلى قوى مؤثرة تعيق سياسات التنمية المتبناة من طرف حكوماتهم، أما دوليا فدخلت برامج التنمية في دائرة الصراع السياسي بين الدول الغنية والفقيرة، وجدلية الاستقلال والتبعية، وقد نتج عن برامج التنمية عدة مشاكل اقتصادية أصابت اقتصاد الدول النامية بقوة على الاقتصاد العالمي، ومثال ذلك أزمة الديون الخارجية التي انتشرت منذ السنوات الأولى للثمانينات ولم تتمكن المجموعة الدولية من وضع علاج ناجح لها.<sup>1</sup>

ويتم تمويل التنمية الاقتصادية من خلال مصادر تمويل داخلية ومصادر تمويل خارجية، وتتمثل المصادر الداخلية في:<sup>2</sup>

✓ الادخار الحكومي.

✓ الضرائب.

✓ الادخار العائلي.

✓ التمويل التضخيمي.

وتنقسم مصادر التمويل الخارجية إلى ثلاث مصادر:

✓ الاستثمارات الأجنبية.

✓ المنح والإعانات.

✓ القروض الخارجية.

<sup>1</sup> صالح الأسود محمد الهادي ، مشكلات التنمية في البلدان العربية، (طرابلس: مجلس الثقافة العام للنشر، 2006)، ص 17.

<sup>2</sup> عصام نور سرية، دول العالم النامية وتحديات القرن الحادي والعشرين، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة للنشر، 2006)، ص 44.



## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والتنمية.

وعلى العموم يتمحور تعريف التنمية الاقتصادية حول اعتبارها العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي و تحسن في متوسط الدخل لصالح الطبقة الفقيرة و تحسين في نوعية الحياة و تغيير هيكل في الناتج<sup>1</sup>.

### التنمية الاجتماعية:

ظهرت لأول مرة وبطريقة علمية ورسمية في هيئة الأمم المتحدة سنة 1950 وكانت الخطة الخماسية للحكومة الهندية، قد لفتت إليها الأنظار بأساليبها وأهدافها سنة 1951، ومنذ سنة 1955 بدأ الاهتمام الأممي بالتنمية الاجتماعية عن طريق احد مجالسها الدائمة وهو المجلس الاقتصادي والاجتماعي والتنمية الاجتماعية تهتم بتغيير المجتمع من حيث بناءه، فهي العملية الهادفة التي تؤدي إلى تنمية الوعي والاعتماد بين المواطنين تنمية قدراتهم على تحمل المسؤولية في مواجهة مشكلاتهم، بالإضافة إلى ذلك يجب أن تكون هناك دفعة قوية عن طريق تعبئة كل الطاقات والإمكانات الموجودة في المجتمع للوصول إلى تطور المجتمع اقتصاديا واجتماعيا.<sup>2</sup>

وقد ركز العلماء على الجانب الاجتماعي في تحليلهم لمفهوم التنمية وأطلقوا عليه التنمية الاجتماعية، ويرون أن مفهوم التنمية الاجتماعية يشير إلى نمو العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والجماعات في المجتمع، وعلى هذا الأساس المجتمع عبارة عن مجموعة من الأفراد أو الجماعات تسود فيما بينهم علاقات اجتماعية، كما يضيف أنصار هذا الرأي أن البعد الاجتماعي يمثل مكانه هامة بالنسبة للتنمية الشاملة لأنه يتضمن في معناه تحليل القوى الاجتماعية السائدة في المجتمع والتي تتضمن: طبيعة السلطة ونظم الحكم ومشاركة الجماهير في صنع القرار، وتحليل طبيعة المجتمع من عادات وتقاليده وعنصر المقارنة بين الماضي والحاضر، ودور المرأة في المجتمع، وغير ذلك من الأمور الاجتماعية التي يتسم بها المجتمع المعاصر.

من جانب آخر استطاع بعض علماء الاجتماع وغيرهم تحليل مفهوم التنمية الاجتماعية: بأنه عبارة عن عملية المشاركة في التغيير الاجتماعي بهدف إحداث تقدم مادي واجتماعي، بما في ذلك المساواة والحرية وغيرها من الحقوق، التي تخدم غالبية الأفراد في المجتمع، وأشاروا إلى مفهوم التنمية الاجتماعية، الذي يشير أيضا إلى التغيير الشامل لكل القوى الاجتماعية وغير الاجتماعية، والتنمية أصبحت تستخدم

<sup>1</sup> عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 1999)، ص 17.

<sup>2</sup> عبد المطلب المجيد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2001)، ص 186.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والتنمية.

دوليا على نطاق واسع الآن، وهي لا تشير إلى النمو الاقتصادي وحده أو الاجتماعي وحده ولكنها تشير إلى التغيير المقصود والمستهدف.<sup>1</sup>

### التنمية السياسية:

وهي التنمية التي تتوخى تطوير النظام السياسي القائم، أو استحداث نظام سياسي عصري بديل يسمح بالمشاركة، وهي بذلك لا تصدر من فراغ بل يخطط لها استنادا إلى نسق إيديولوجي معين أو إطار فكري محدد لتحقيق أهداف وقيم معينة.

التنمية السياسية هي عملية تهدف لتطبيق مداخل ومتغيرات التنمية الاجتماعية والثقافية على الجانب السياسي باعتباره يشكل أحد جوانبها الرئيسية، وعلى هذا الأساس فإن كل عمل تنمو في هذا المجال يسعى إلى إقامة نظام سياسي قادر على التعبير عن آراء القطاعات العريضة من أبناء المجتمع، بحيث يعتمد على الديمقراطية المنهجية، وتحفيز المشاركة وحل المشكلات ومواجهة المتغيرات أسلوبا، وفي الوقت نفسه يعمل على ترشيد أسلوب اتخاذ القرار، وأسلوب متابعته بدقة وفعالية، كل هذا بشكل عام يؤدي إلى تحسين صورة النظام داخليا وخارجيا، ويؤدي إلى الارتقاء به مع الوعي بكل ما من شأنه ألا يتعارض مع الوضع التاريخي والمعاصر للمجتمع.<sup>2</sup>

فالتنمية السياسية تهتم بدراسة النظام السياسي من داخله، وهي التي تكمل دراسة التأثيرات السياسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فهي العرقية والإيديولوجية في بوتقة القومية،<sup>3</sup> وفي ظل النظام السياسي ذو الفاعلية والشرعية القادر على أداء المهام الأساسية للحكومة، وفقا لمدخلاته، والإيمان الشعبي بأن النظام السياسي القائم هو الملائم لها، فهي الحركة نحو نسق سياسي يستطيع مواجهة الأعباء التي يتعرض لها،<sup>4</sup> ويعتبر "صمويل هانتغتون" عملية التنمية السياسية مرادفة للتحديث السياسي فيقول: "إنها عملية متعددة الوجوه وتتضمن جملة من التغيرات في كل جوانب الحياة الفكرية وغيرها، والمجال الأساسي للتحديث عنده هو التحضر، التصنيع، العلمانية، الديمقراطية، الثقافة والمشاركة، إضافة إلى توسع معرفة الإنسان حول بيئته لتحسين مستويات الصحة... فهو حالة تعبئة تجعل الناس يغيرون من قيمهم ومواقفهم

<sup>1</sup> إبراهيم عبده الدسوقي، التلفزيون والتنمية، ط1 (الإسكندرية: دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر، 2007)، ص 176-177.

<sup>2</sup> عبد الهادي محمد والى، التنمية الاجتماعية، (الإسكندرية: دار المعرفة، 1988)، ص 43-44.

<sup>3</sup> ندى مشطر صادق، التخلف والتحديث والتنمية السياسية: دراسة نظرية، ط1 (ليبيا: منشورات جامعة قان يونس بنغازي، 1998)، ص 98-99.

<sup>4</sup> يحي عبد المتجلى، "التنمية السياسية في العالم الثالث"، الباحث العربي، العدد 09، (1986)، ص 77.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والتنمية.

لبننا مجتمع جديد"<sup>1</sup>، فالتحديث حسبه يتطلب عقلنة للسلطة وتخصص الوظائف السياسية ووجود مشاركة سياسية.

من كل ما سبق يمكن القول أن التنمية السياسية هي عملية سياسية متعددة الغايات تستهدف ترسيخ فكرة المواطنة، وتحقيق التكامل والاستقرار داخل ربوع المجتمع، وزيادة معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية، فضلا عن إضفاء الشرعية على السلطة بحيث تستند على أساس قانوني فيما يتصل باعتلائها وممارستها وتداولها، مع مراعاة الفصل في الوظيفتين التشريعية والتنفيذية، بحيث تقوم على كل منها هيئة مستقلة عن الأخرى، مع إتاحة الوسائل الكفيلة بتحقيق الرقابة المتبادلة بين الهيئتين،<sup>2</sup> فهي إذن عملية ارتقاء بحياة الأفراد لتمكينهم من مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، كما تتضمن بناء المؤسسات وتحقيق التمايز في الأدوار، مع تحلي النظام السياسي بقدرات عالية تضمن له الشرعية والفاعلية والاستقلالية على الصعيد الدولي.

### التنمية الثقافية:

تعتمد على تزايد عد العلماء والمنقذين والباحثين والمفكرين وعدد الطلبة في الجامعات وبالتالي فهي أساس وركيزة في ظهور تنمية اقتصادية واجتماعية، وبالتالي كلما ارتفع المستوى العلمي وحجم الوعي ونسبة البحث العلمي في المجتمع كلما أدى ذلك إلى تزايد حظوظ نجاح التنمية الشاملة.

ويمكن أن نضيف:

**التنمية الإدارية:** وهي تهتم بالتغيرات الجذرية في هياكل ونظم وأساليب عمل الجهاز الإداري وأنماط السلوك البشري فيه من أجل زيادة فاعلية هذا الجهاز في تحقيق أهداف التنمية.<sup>3</sup>

**التنمية البشرية:** من حيث تحقيق التوازن بين مخرجات التعليم والتدريب وفرص العمل المتاحة في المجتمع إذن فالتنمية البشرية يمكن اعتبارها المجال الذي يؤدي إلى رفع الكفاءة العملية للموارد البشرية.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> حسين عبد الحميد رشوان، التغيير الاجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعات النامية، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1988)، ص 25.

<sup>2</sup> محمد سعد إبراهيم، الصحافة والتنمية السياسية، (القاهرة: دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، 1998)، ص 31-32.

<sup>3</sup> أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمع المحلي: الاتجاهات المعاصرة، ط 2 (الإسكندرية: المكتبة الجامعية للنشر والتوزيع، 2000)، ص 290.

<sup>4</sup> رشيد أحمد عبد النطيف، أساليب التخطيط للتنمية، (د.ب.ن: المكتبة الجامعية للنشر والتوزيع، 2002)، ص 19.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والتنمية.

في الأخير يمكن أن نستخلص أن التنمية الشاملة تتضمن كل الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لبلوغ الهدف المنشود، وأن كل بعد يكمل الآخر فلا يمكن إحداث تنمية اقتصادية وسياسية دون تنمية اجتماعية، وهنا نلاحظ تكامل هذه الأبعاد فيما بينها.

### المطلب الثالث: مدارس في الفكر التنموي.

من خلال التطورات التي عرفت إشكالية التنمية خاصة في مطلع القرن 20، ظهرت مجموعة من المدارس والتوجهات الفكرية التي حاولت أن تعالج قضايا التنمية والتخلف من نواحي مختلفة، وذلك بإبراز أهم الأسباب التي أدت إلى تخلف العديد من الدول، والعمليات والمناهج التي يجب إتباعها لتحقيق التنمية، ومن أهم المدارس الفكرية في التنمية: الفكر الإسلامي، الفكر الغربي وفكر العالم الثالث.

### الفرع الأول: التنمية من المنظور الإسلامي.

الإسلام سبق كل فكر متقدم في معالجة قضايا التنمية، وإن لم يكن مصطلح التنمية موجود بلفظه، فقد وجد بألفاظ عديدة مترادفة، في كثير من نصوصه القرآنية والسنة النبوية وكتابات علمائه، مثل "التعمير" و"العمارة" و"الحياة الطيبة" و"التثمير".

فمصطلح التنمية يقترب من مصطلح العمران في الاقتصاد الإسلامي فالعمران تعني: العمل بشرع الله لتحقيق الكفاية والكفاءة للجميع للوصول إلى نمو مستمر للطبقات وذلك بالاستخدام الأمثل لكل ما سخر الله من موارد لقوله تعالى "هو الذي أنشاكم من الأرض واستعمركم فيها" (هود61)، "من عمل صالحا من ذكر أو أنثى فلنحبيبه حياة طيبة" (النحل 97).

وقد أشار عدد من الكُتاب إلى أن النظرة الإسلامية للتنمية (العمران) هي نظرة شاملة تتضمن جميع نواحي الحياة المادية والروحية والخلقية وركز على بناء الإنسان كمحور للعملية التنموية، فالإنسان محورها وهدفها بوصفه الكائن الوحيد في هذا الكون القادر على إحداث تغيير وتطوير، والقيام بعملية تنموية لما في الكون، وذلك بما اختصه به الله سبحانه وتعالى عن بقية الكائنات، فالإسلام حارب السلوك السيئ مثل الكسل والإتكالية وعدم السعي الذي ينتج عنه التخلف والفقر وهما معيقا لأي عملية تنموية وعمرانية، فالإسلام حرص على تنمية الإنسان وموارده ليعيش حياة طيبة هانئة مليئة بالإنجاز لينال ثمرة عمله الصالح في الدنيا والآخرة.

### 1- التنمية في القرآن والسنة:

يقول الدكتور "توفيق الطيب البشير" أن الإسلام وضع للتنمية حسابا خاصا فجعلها في حكم الواجب وذلك من تفسير الآية: "أنشاكم من الأرض واستعمركم فيها" (هود61)، فالسین والتاء تفيد الطلب المطلق من الله للناس في سبيل الوجوب لإعمار الأرض وهذا ما قاله الإمام "الجصاص": أن معنى الآية دلالة على وجوب عمارة الأرض (أي تنمية الأرض).

ثم أن الإسلام لما أوجب العمارة (التنمية) جعل لمن يعمل على هذه التنمية حوافز دنيوية وأخروية، وهذا ما أكده "مالك بن نبي" في كتابه (المسلم في عالم الاقتصاد) أن الإنسان في الإسلام محور العملية التنموية والبنية الأساسية له وينال جزاءه في الدنيا والآخرة، قال تعالى: "إنا لا نضيع أجر من أحسن عملا" (الكهف30) وقول الرسول صلى الله عليه وسلم "من أحيا أرض ميتة فهي له وما أكلت العافية منه له به صدقة".

والإنسان في الإسلام محور العملية التنموية فجعله قيمة حقيقية عندما استخلفه في الأرض بما لديه من قدرات ذهنية وجسدية، قال تعالى: "وإذ قال ربك للملائكة أني جاعل في الأرض خليفة" (البقرة30)، لذلك فإن على الإنسان أن يغير وينمي ولا ينتظر المفاجآت الكونية والنمو الطبيعي، قال تعالى: "إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم" (الأنفال52)، لذا فإن على الإنسان العمل بجد لعمارة الأرض.

كما ارتبطت التنمية في الإسلام بالقيم والأخلاق الحميدة من مساواة وعدل وعدم الإسراف قال تعالى: "كلوا واشربوا ولا تسرفوا" (الأعراف31)، وقوله تعالى: "يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا" (الحجرات31)، وقوله تعالى: " لا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى" (المائدة8).

وقد حث الإسلام على السعي من أجل التنمية، قال تعالى: "وان ليس للإنسان إلا ما سعى" ودعا الإسلام للعمل من أجل التنمية والعمارة، قال تعالى: "فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه" ( الملك15)، وقد ظهر ذلك من قصة الرسول مع صاحب اليد الخشنة عندما سلم الرسول على رجل فلمس يده خشنة فقال له الرسول "إن هذه اليد التي يحبها الله إن هذه اليد لن تمسها النار"، وقول عمر أن السماء لا تمطر ذهبا ولا فضة، أما الإمام ابن حزم فقد عظم دور الدولة في تنمية ورفاهية الشعب ودعا إلى حد مصادرة الممتلكات الفردية لفائدة المجموعة إذا لم تكف الإيرادات، لذلك فقد سمي أول اشتراكي في الإسلام، وهذا

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والتنمية.

ما ورد في "كتاب اشتراكية الإسلام" للدكتور مصطفى السباعي في سبيل إعادة التوازن فإن الحق يعطى للدولة في انتزاع الملكية الفردية في حدود الشرع.

### 2- القيم الإسلامية وعلاقتها بالتنمية:

أشار الدكتور إبراهيم يوسف المستشار العلمي لمركز الاقتصاد الإسلامي في جامعة الأزهر أن القيم ذات صلة كبيرة بالميدان التنموي وقد قسم القيم:<sup>1</sup>

- قيم محققة للتنمية: قيمة العمل والمحافظة على المال وقيمة زيادة الإنتاج وضبط الاستهلاك.
- قيم دافعة لاستمرار التنمية: العلم وطلبه والغاية منه.
- قيم ممهدة للتنمية: قيمة الخلافة ولزوم الجماعة والعدل الاجتماعي وقيمة الشورى.

وهذه القيم تحافظ على البيئة وبالتالي تستمر التنمية وتعلو فالإسلام يفرض أن تكون الخطط التنموية مطابقة لقيم الإسلام وحضارته لأن الأخذ بحضارة الآخر وقيمه لزاما مصيره الفشل كما قال المفكر الإسلامي مالك بن نبي "أن نسخ التجربة الألمانية الناجحة على المجتمع الاندونيسي قد فشلت لاختلاف المنظومة الحضارية لكل منهما".

### 3- الإسلام ومقومات التنمية المستدامة:

أجمع علماء المسلمين أن التنمية الحقيقية هي التي تقوم على الركيزة الأخلاقية وذلك بضرورة مراعاة البعد النبيل في كل مجالات التنمية، وقيمة هذا البعد الأخلاقي هو اختزاله لمعان إنسانية رفيعة وهو ما يبحث عنه دعاة التنمية المستدامة اليوم.

المحافظة على الموارد الطبيعية وعدم الإسراف والتفكير في مصير الآخرين كلها قبل أن تكون ممارسة اقتصادية هي سلوك عقائدي فلسفي عند المسلمين.

فعندما يريد الإنسان أن يزاحم الآخر في امتلاك الأرض لخدمة حاجاته دون النظر إلى الآخر فسيكون هناك صراع حول امتلاك هذه الموارد واستنزافها مما يولد أن البشرية بحاجة إلى كوكب آخر في عام 2050 حسب تقديرات السكان لتلبية حاجات 9 بليون شخص (وردت في مجلة البيئة والتنمية العدد 54

<sup>1</sup> ساند أبو بهاء، "التنمية من المنظور الإسلامي 2008"، تاريخ التصفح: 2018-01-01.

<https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2008/07/23/140076.html>

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والتنمية.

لعام 2002)، ولكن عند استحضار المعاني الروحية من أن البشر هم عباد الله مكرمون واستحضار معاني التعاون والتعارف والعدل والمساواة والمحبة لن يكون هناك مجال للأناية، قال تعالى: "كلوا واشربوا ولا تسرفوا إن الله لا يحب المرففين" (الأعراف 31) وقال تعالى: "وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا" (الحجرات 13)، وقصة الرسول مع صاحب الحطب المروية عن أبي الدرداء.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: المنظور الغربي للتنمية.

#### • المنظور الماركسي:

تعتبر المدرسة الماركسية التحدي الكبير الذي واجهته نظريات التحديث والفلسفة الماركسية تتكون من شقين متكاملين هما: المادية الجدلية، والمادية التاريخية، ويرى ماركس وأتباعه أن العوامل التي قدمتها نظريات التنمية التقليدية لتفسير أسباب المشاكل التي تواجهها عملية التنمية في الدول النامية كانخفاض مستوى التقدم التكنولوجي، أو الافتقار إلى الموارد الطبيعية، مشاكل ظاهرية.

ولقد ركز ماركس والماركسيون اهتمامهم على دراسة النظام الرأسمالي فهم يرون أن هذا النظام يحتوي على كل أنواع التناقضات المجتمعية والتي تحول دون حدوث عملية تنمية ناجحة، ونظرا لأهمية هذه التناقضات فهي تعمل على اختفاء النظام الرأسمالي واستبداله بالنظام الاشتراكي، الذي يغيب فيه الصراع الطبقي ويسمح باستخدام القوى الاقتصادية استخداما كاملا يعزز ويدعم النمو وبإمكان كل أفراد المجتمع الاستفادة من العملية التنموية.

وحسب ماركس توجد طبقتان في النظام الرأسمالي هما: الرأسماليين والعمال، بحيث يملك الرأسماليون كل وسائل الإنتاج الموجودة في الاقتصاد (المعدات، التجهيزات، الموارد الطبيعية، رأس المال،..) و لا يملك العمال سوى قوة عملهم، يسعى الرأسماليون لتحقيق أقصى حد ممكن من الأرباح وذلك ليس فقط من أجل رفع مستوى معيشتهم ولكن من أجل الحصول على أرصدة استثمارية تمكنهم من منافسة الرأسماليين الآخرين.<sup>2</sup>

والطريقة التي تستخدم في ذلك هو إدخال اختراعات تسمح بتخفيض تكاليف الإنتاج، وفي نظر ماركس فإن عدم القدرة على مواجهة التقدم التكنولوجي السريع هو العامل الرئيسي لانهايار النظام

<sup>1</sup> عبد الحميد محسن، الإسلام والتنمية الاجتماعية، ط 2 (د.ب.ن، د.د.ن، 2006)، ص 114.

<sup>2</sup> النظريات اليسارية في تفسير التنمية، "موسوعة العلوم السياسية، قسم الاقتصاد والعولمة، 27 يونيو 2015"، تاريخ التصفح: 2018-01-07  
<https://www.politics-dz.com/threads/alnzriat-alisari-fi-tfsir-altnmi.2865/>

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والتنمية.

الرأسمالي، ويتميز التقدم التكنولوجي بإمكانية الإدخال في العمل، وينتج عن ذلك مشاكل كثيرة، من بينها مشكلة البطالة التكنولوجية، التي تكون معدلاتها مرتفعة في النظام الرأسمالي.

ويحاول الرأسماليون الرفع من رؤوس أموالهم بإدخال طرق إنتاج جديدة مما يؤدي إلى زيادة حجم البطالة مع تسجيل انخفاض مستوى أجور الذين بقوا في العمل، وفي محاولة الرأسمالي البقاء وعدم ابتلاعه من قبل المشروعات الأخرى، وسعيًا منه للمحافظة على معدل أرباحه يقوم بزيادة وقت العمل وخفض الجور (النساء والأطفال)، ورغم وجود هذه الأشكال من الاستغلال، فشل العديد الرأسماليين وغادروا ميدان الأعمال والتحقوا بطبقة العمال، ونتج عن ذلك استحواذ عدد قليل من الرأسماليين على كميات متزايدة من رأس المال، وكل هذه العوامل سينجر عنها تعاقب أزمات دورية يتمخض عنها انخفاض أرباح الرأسماليين ويعتبر قصور الاستهلاك سببًا أساسيًا لهذه الأزمات، ويترتب من ذلك وجود فائض في السلع بصفة دورية حيث يصبح الاستهلاك أقل مما تقدمه الطاقات الإنتاجية للمجتمع.

وقد حدد ماركس أربع (04) مراحل تمر بها المجتمعات ضرورية وهي<sup>1</sup>:

- مرحلة الإنتاج الزراعي: يعتبر أول نظام اجتماعي واقتصادي وبواسطته بدأ تطور المجتمع وكانت في هذه المرحلة الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج إلا أنه نتيجة لتطور هذه الوسائل وظهور تقسيم العمل أصبح الإنتاج أكثر تزايد وبرز فائض من الإنتاج مما أدى إلى ظهور صنفين داخل المجتمع، أغنياء أصحاب وسائل الإنتاج والفقراء الذين يعتبرون ملكًا للأغنياء.

- مرحلة الإقطاع: بلغت القوة المنتجة في العهد الإقطاعي مستوى ارفع وأصبحت أساليب الإنتاج أكثر تقدمًا وتطورًا، تميزت هذه المرحلة بالصراع بين الإقطاعيين والفلاحين مما أدى إلى بروز الإنتاج الرأسمالي، ولقد ترعمت هذا النضال الطبقة البورجوازية والتي أصبحت بعد ذلك الطبقة السائدة والمالكة لوسائل الإنتاج في المجتمع.

- المرحلة الرأسمالية: ركز ماركس كما قلنا سابقًا على الرأسمالية وحل الأصول التاريخية لما في الغرب، وكيف يظهر فيها الانفصال بين المنتجين والمالكين لوسائل الإنتاج وذلك من خلال بروز ظاهرة الاستغلال والصراع في المجتمع والذي يؤدي إلى الثورة.

<sup>1</sup> مصطفى زايد، التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر 1962-1980، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1986)، ص 38.



## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والتنمية.

4- المرحلة الاشتراكية: ويرى ماركس أنه لكي يصل إلى هذه المرحلة يجب المرور على كافة المراحل المختلفة لتطور الرأسمالي وأهم معالم هذه المرحلة زوال الاستغلال بزوال الطبقة البورجوازية المحتكرة في المجتمع وظهور الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، والتخطيط المركزي.

وبالتالي فالتنمية حسب ماركس "عملية ثورية" تتضمن تحولات شاملة في البناء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وهي تقوم على عدد من الخصائص أهمها:

- ضرورة مقابلة الحاجات الأساسية للأفراد: عن طريق توفير و تحقيق السعادة والرفاهية لهم عن طريق العمل وإتاحة للجميع.
  - الاعتماد الجماعي على الذات: عن طريق تعبئة الشعب ومشاركته في عملية التنمية، وتكون تعبئة الجماهير المحرومة لأجل مقاومة مظاهر الاستغلال وذلك من خلال الوعي الذي يسهم في مساعدة الجماهير في تطوير قدراتهم الجماعية.
- و قد واجهت الماركسية انتقادات عدة منها:

- أنها بالغت في اعتبار الاشتراكية أسلوباً للتنمية له القدرة على معاونة الدول المختلفة على تجاوز تخلفها.

- كما إنها ركزت على الدور التاريخي بلب و برجوازية بالرغم من أفعالهم تتحول في اغلب المجتمعات غير الغربية إلى قوة فعالة شهم في إحداث تغييرات شاملة على نحو ما حدث في أوروبا الغربي.

- أما فيها تخصص نبوءة ماركس المتعلقة بحتمية التحول الاشتراكية فان الثورات الشيوعية حدثت في البلدان شبه رأسمالية ولكنها لو تحدثت في أكثر البلدان رأسمالية مثل انجلترا وفرنسا.

تبنت الماركسية مبدأ التخطيط أي تدخل الدولي الإنتاج وبالتالي فهي تقضي على المبادرات الفردية من خلال تشجيعها لمبدأ الملكية العامة لوسائل الإنتاج.

### • المنظور الرأسمالي:

نظريات النمو \* قبل الحرب العالمية الثانية:

#### 1- نظرية آدم سميث "Adam Smith":

وهو من طليعة المفكرين الاقتصاديين الكلاسيكيين، وكان كتابه ثروة الأمم Welth of Nations عام 1776 يهتم بمشكلة التنمية الاقتصادية وان كان لم يقدم النظرية بشكلها المتكامل، إلا أن اللاحقين قد شكلوا النظرية الموروثة عنه، والتي تحمل سمات مهمة منها<sup>1</sup>:

- **القانون الطبيعي:** اعتقد آدم سميث بإمكانية تطبيق القانون الطبيعي في الأمور الاقتصادية، أي أن النظام الاقتصادي نظام طبيعي قادر على تحقيق التوازن تلقائياً، ومن ثم فإنه يعد كل فرد مسئولاً عن سلوكه، أي أنه أفضل من يرعى مصالحه، وأن هناك يدا خفية Invisible Hand تقود كل فرد وترشد آلية السوق، وأن كل فرد يبحث عن تعظيم ثروته، وكان آدم سميث ضد تدخل الحكومات في الصناعة والتجارة، لأن ذلك يعرقل نمو الاقتصاد الوطني، وعليه فلا بد من الحرية الاقتصادية.
- **تقسيم العمل:** وهو نقطة البداية في نظرية النمو الاقتصادي، حيث تؤدي إلى أعظم النتائج في القوى المنتجة للعمل.
- **تراكم رأس المال:** يعد ضرورياً للتنمية الاقتصادية، ويجب أن يسبق تقسيم العمل، فالمشكلة هي مقدرة الأفراد على الادخار أكثر، ومن ثم الاستثمار أكثر في الاقتصاد الوطني.
- **دوافع الرأسماليين على الاستثمار:** إن تنفيذ الاستثمارات يرجع إلى توقع الرأسماليين تحقيق الأرباح، وأن التوقعات المستقبلية فيما يتعلق بالأرباح تعتمد على مناخ الاستثمار أكثر في الاقتصاد الوطني.
- **5- عناصر النمو:** تتمثل في كل من المنتجين المزارعين ورجال الأعمال، ويساعد على ذلك أن حرية التجارة والعمل والمنافسة تقود هؤلاء إلى توسيع أعمالهم، وهو ما يؤدي إلى زيادة التنمية.

\* نستخدم هذا المصطلح تأسيساً على أن مصطلح التنمية ظهر بعد الحرب العالمية الثانية، وبالتالي فإن النظريات التي جاءت قبل هذا التاريخ جاءت حسب الباحثين الاقتصاديين تحت تسمية نظريات النمو.

<sup>1</sup> عبلة عبد الحميد بخاري، "التنمية والتخطيط الاقتصادي نظريات النمو والتنمية الاقتصادية"، الجزء الثالث، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة (2017)، ص 65.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والتنمية.

- **عملية النمو:** يفترض آدم سميث أن الاقتصاد ينمو مثل الشجرة، فعملية التنمية تتقدم بشكل ثابت ومستمر، فعلى الرغم من أن كل مجموعة من الأفراد تعمل معا في مجال إنتاجي معين، إلا أنهم يشكلون معا الشجرة ككل.

### 2- نظرية جون ستوارت ميل:

ينظر ستوارت ميل إلى التنمية الاقتصادية كوظيفة للأرض والعمل ورأس المال، حيث يمثل العمل والأرض عنصرين رئيسيين للإنتاج في حين يعد رأس المال تراكمات سابقا لنواتج عمل سابق، ويتوقف معدل التراكم الرأسمالي على مدى توظيف قوة العمل بشكل منتج، فالأرباح التي تكتسب من خلال توظيف العمالة غير المنتجة، مجرد تحويل للدخل، ومن سماتها:

- التحكم في السكان يعد أمرا ضروريا للتنمية الاقتصادية.

- أن الأرباح تعتمد على تكلفة عنصر العمل، ومن ثم فإن الأرباح تمثل النسبة ما بين الأرباح والأجور، فكلما ارتفعت الأرباح قلت الأجور.

- إن الميل غير المحدود في الاقتصاد يتمثل في أن معدل الأرباح يتراجع نتيجة لقانون تناقص قلة الحجم في الزراعة، وزيادة عدد السكان على وفق معدل مالتوس، وفي حالة غياب التحسن التكنولوجي في الزراعة وزيادة معدل نمو السكان بشكل يفوق التراكم الرأسمالي، حيث يصبح معدل الربح عند حده الأدنى وتحدث حالة من الركود.

- ميل من أنصار سياسة الحرية الاقتصادية، لذلك فقد حدد دور الدولة في النشاط الاقتصادي عند حده الأدنى، وفي حالات الضرورة فقط مثل إعادة توزيع ملكية وسائل الإنتاج<sup>1</sup>.

### 3- نظرية شومبيتر:

تأثر شومبيتر بالمدرسة النيوكلاسيكية في اعتباره أن النظام الرأسمالي هو الإطار العام للنمو الاقتصادي، وتأثر أيضا بأفكار مالتس فيما يخص تناقضات النظام الرأسمالي، فهو يمقت الشيوعية ومع ذلك لا يدعو لإلغاء الرأسمالية ولا يبحر إليها، إنما تتبأ بانهياب النظام الرأسمالي ليرث محله النظام

<sup>1</sup> ريتشارد هيجوت، نظرية التنمية السياسية، تر: حمدي عبد الرحمان ومحمد عبد الحميد، (الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2001)، ص

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والتنمية.

الاشتراكي وليس الشيوعي، وقد ظهرت أفكار "شومبيتر" في كتابه نظرية التنمية الاقتصادية عام 1911، وطورها في كتابه عن الدورات عام 1939.

تفترض هذه النظرية اقتصادا تسوده حالة من المنافسة الكاملة وفي حالة توازن، وفي هذه الحالة لا توجد أرباح، ولا أسعار فائدة ولا مدخرات ولا استثمارات، كما لا توجد بطالة اختيارية، ويصف شومبيتر هذه الحالة بـ: التدفق النقدي، وما يميز هذه النظرية هو الابتكارات التي هي على حسب رأيه تحسين إنتاج أو منتج أو طريقة جديدة للإنتاج، وإقامة منظمة جديدة لأي صناعة، أما دور المبتكر للمنظم ليس لشخصية الرأسمالي، فالمنظم ليس شخصا ذا قدرات إدارية عالية، ولكنه قادر على تقديم شيء جديد، فهو لا يوفر أرصدة نقدية ولكنه يحوّل مجال استخدامها، أما الأرباح، فإنه في ظل التوازن التنافسي تكون أسعار المنتجات مساوية تماما لتكاليف الإنتاج ومن ثم لا توجد أرباح<sup>1</sup>.

### 4- النظرية الكينزية:

يعتبر "جون مينار كينز" مؤسس المدرسة الكينزية، انطلق "كينز" في بناء نظريته في ظروف مغايرة لتلك الظروف التي بنيت فيها النظريات السابقة، وأهم ظرف هو أزمة الكساد الكبير (الأزمة الاقتصادية العالمية) التي أصابت العالم سنة 1929، والتي من مظاهرها:

- حدوث كساد في السلع والخدمات أي العرض يفوق الطلب.

- توقف العملية الإنتاجية، وبالتالي توقف النمو الاقتصادي.

- ارتفاع مستويات البطالة.

- انخفاض مستويات الأسعار.

فرضيات كينز:

- يمكن أن يتوازن الاقتصاد عند حالة عدم التشغيل الكامل، ويستمر ذلك لفترة طويلة.

- لا يمكن للاقتصاد أن يتوازن تلقائيا، وإن حدث فسيكون ذلك في المدى البعيد، وبتكلفة اجتماعية باهظة.

<sup>1</sup> العشر يحسني، "مفهوم التنمية الاقتصادية لدى شومبيتر ومدى انطباقه على الدول النامية"، المجلة العربية للإدارة- المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ص 51.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والتنمية.

- وجوب تدخل الدولة لإعادة التوازن الاقتصادي أو للحفاظ عليه.

- الطلب هو الذي يوجد العرض المناسب له وليس العكس.

وقد اهتمت نظرية "كينز" باقتصاديات التنمية في الدول المتقدمة أكثر مما هي موجهة للدول النامية، حيث يرى "كينز" أن الدخل الكلي يعد دالة في مستوى التشغيل في أي دولة، فكلما زاد حجم التشغيل زاد حجم الدخل الكلي، والأدوات الكينزية هي:

✓ **الطلب الفعال:** البطالة تحدث بسبب نقص الطلب الفعلي وللتخلص منها يرى "كينز" حدوث زيادة في الإنفاق سواء على الاستهلاك أو الاستثمار.

✓ **الكفاية الحدية لرأس المال:** تمثل أحد المحددات الرئيسية لمعدل الاستثمار، وتوجد علاقة عكسية بين الاستثمار والكفاية الحدية لرأس المال.

✓ **سعر الفائدة:** هو العنصر الثاني المحدد للاستثمار، ويتحدد دوره بتفضيل السيولة وعرض النقد.

- **المضاعف الكنزي:** يقوم على فرضيات وجود بطالة لا إرادية، اقتصاد صناعي، وجود فائض في الطاقة الإنتاجية للسلع الاستهلاكية، درجة مرونة عرض مناسبة وتوفير سلع رأس المال اللازمة لزيادة الإنتاج<sup>1</sup>.

### ب- نظريات التنمية الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية:

انقسمت نظريات التنمية الاقتصادية في هذه الحقبة إلى اتجاهين، اتجاه يحلل أسباب فشل الدول النامية في تحقيق التنمية والتقدم (المشاكل والمعوقات)، واتجاه آخر يركز ويبحث عن العوامل الأساسية للنمو والتنمية.

#### 1- نظرية مراحل النمو (روستو):

قدمت هذه النظرية من طرف الاقتصادي "والت وبيتمان روستو" سنة 1960، والتي لقيت صدى كبير، شغل "روستو" منصب أستاذ في التاريخ الاقتصادي في جامعة كمبريدج، هذه النظرية عبارة عن مجموعة من المراحل الاقتصادية المستتبطة من المسيرة التنموية للدول المتقدمة، حيث حاول في هذه النظرية أن يضع الخطوات التي يجب على الدول النامية أن تسير عليها للوصول إلى التقدم، وقد لخصها

<sup>1</sup> Galbraith, John Kenneth (1987), A History of Economics: the past as the Present, Hamilton

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والتنمية.

في 05 مراحل في كتاب "مراحل النمو الاقتصادي"، وهي: مرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة التهيؤ للانطلاق، مرحلة الانطلاق، مرحلة النضج، ومرحلة الاستهلاك الوفير وفيما يلي التفصيل<sup>1</sup>:

أ- **مرحلة المجتمع التقليدي**: تكون الدولة في هذه المرحلة شديدة التخلف سماتها نفس سمات العصر التاريخي الأول، أي ما قبل التاريخ، ومن مظاهرها:

- سيادة الطابع الزراعي التقليدي والصيد.

- تمسك المجتمع بالتقاليد والخرافات.

- تقشي الإقطاع.

- انخفاض الإنتاجية.

- ضالة متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي.

وقد قدم "روستو" مثالا عن دول اجتازت هذه المرحلة كـ: الصين، دول حوض البحر الأبيض المتوسط، بعض دول أوروبا، وهذا في القرون الوسطى، ومن سمات هذه المرحلة أنها عادة ما تكون طويلة نسبيا، وبطيئة الحركة، كما أن هناك بعض المناطق في العالم في العصر الحالي مازالت تعيش هذه المرحلة مثل: بعض مجتمعات جنوب الصحراء الأفريقية، مناطق أدغال أمريكا اللاتينية.

ب- **مرحلة التهيؤ للانطلاق**: وهي المرحلة الثانية والتي يكون من مظاهرها:

حدوث تغيرات على المستويين الاقتصادي وغير الاقتصادي، فعلى المستوى غير الاقتصادي نجد:

- بروز نخبة تدعو إلى التغيير وتؤمن به.

- بروز ظاهرة القومية كقوة دافعة في هذه المرحلة.

أما على المستوى الاقتصادي فنجد:

- زيادة معدل التكوين الرأسمالي ( بروز نخبة ترغب في تعبئة الادخار وتقوم بالاستثمار).

- بداية تخصص العمال في أنشطة معينة.

- بداية ظهور القطاع الصناعي إلى جانب القطاع الزراعي.

<sup>1</sup> عبلة عبد الحميد بخاري، مرجع سبق ذكره، ص 81-84.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والتنمية.

- ظهور الاستثمارات الاجتماعية ( بناء الطرقات، المواصلات،...)
- لكن مع ذلك كله، يبقى نصيب الدخل الفردي منخفض، وضرب مثلا لدول اجتازت تلك المرحلة: ألمانيا، اليابان، روسيا، وذلك مع بداية القرنين الماضيين 19 و20.
- ج- مرحلة الانطلاق:** وهي المرحلة الثالثة والحاسمة في عملية النمو وفيها تصنف الدولة على أنها ناهضة أو سائرة في طريق النمو، حيث تسعى فيها الدول جاهدة للقضاء على تخلفها، ومن مظاهرها:
  - إحداث ثورة في أساليب الإنتاج والتوزيع وإنشاء الصناعات الثقيلة.
  - النهوض بالزراعة والتجارة ووسائل النقل.
  - ارتفاع معدل الاستثمار الصافي من 5 بالمائة وأقل إلى أكثر من 10 بالمائة.
  - بروز صناعات جديدة تنمو بمعدلات مرتفعة.
  - بروز إطارات سياسية واجتماعية مواتية إلى حد كبير ودافعة للنمو المطرد ذاتيا.
- رغم أن هذه المرحلة تتطوي على حدوث تقدم ملموس، إلا أن المجتمع يبقى متمسكا بالأساليب الإنتاجية التقليدية، وضرب "روستو" مثلا بدول اجتازت هذه المرحلة مثل روسيا بين 1890 و1914، اليابان بين 1878 و1900، كما يرى "روستو" أن هذه المرحلة قصيرة نسبيا، حيث تتراوح مدتها ما بين 20 و30 سنة.
- د- مرحلة النضج:** وفي هذه المرحلة تعتبر الدولة متقدمة اقتصاديا، ومن مظاهرها:
  - استكمال نمو جميع القطاعات الاقتصادية ( الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات) بشكل متوازي.
  - انتشار وتطور التكنولوجيا على شكل واسع.
  - ارتفاع مستوى الإنتاج المادي.
  - ازدهار التجارة الخارجية وزيادة الصادرات.
  - تقدم المجتمع ونضوجه فكريا و فنيا.
- هـ- مرحلة الاستهلاك الوفير:** وهي آخر مراحل النمو كما تصورها "روستو"، حيث تكون الدولة قد بلغت شوطا كبيرا في التقدم ومن مظاهرها:

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والتنمية.

- يعيش سكانها في سعة ورغد من العيش.
- الدخل الفردي مرتفع جدا.
- لا تشكل في ظلها الضروريات: الغذاء، السكن، الكساء، ... الأهداف الرئيسية للفرد.
- زيادة الإنتاج الفكري والأدبي والعلمي للمجتمع<sup>1</sup>.

### 2- نظرية لينشتين:

يؤكد "لينشتين" أن الدول النامية تعاني من حلقة مفرغة للفقر، بحيث تجعلها تعيش عند مستوى دخل منخفض، أما عناصر النمو عنده فهي تعتمد على فكرة الحد الأدنى من الجهد على أساس وجود عدة عناصر مساعدة على تفوق عوامل رفع الدخل عن العوامل المعوقة. إضافة إلى الحوافز حيث يوجد نوعان من الحوافز: الحوافز الصفيرية وهي التي لا ترفع من الدخل القومي، وينصب أثرها على الجانب التوزيعي، والحوافز الايجابية والتي تؤدي إلى زيادة الدخل القومي<sup>2</sup>.

### 4- نظرية نيلسون:

يمكن وضع الاقتصاديات المتخلفة وفقا لهذه النظرية كحالة من التوازن الساكن عند مستوى الدخل عند حد الكفاف في مستوى متوازن للدخل الفردي يكون معدل الادخار، وبالتالي معدل الاستثمار الصافي عند مستوى منخفض، ويؤكد نيلسون أن هناك أربعة شروط تقضي إلى هذا الفخ هي:

- انخفاض العلاقة بين الزيادة في الاستثمار والزيادة في الدخل.

- ندرة الأراضي القابلة للزراعة.

- عدم كفاية طرق الإنتاج.

- الارتباط القوي بين مستوى الدخل الفردي ومعدل نمو السكان<sup>3</sup>.

### 4- نظرية الدفعة القوية:

<sup>1</sup> مدحت محمد العقاد، مقدمة في التنمية والتخطيط، (بيروت: دار النهضة العربية، 1980)، ص 116.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 118.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 120.



## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والتنمية.

تتمثل فكرة النظرية في أن هناك حاجة إلى دفعة قوية أو برنامج كبير ومكثف في شكل حد أدنى من الاستثمارات بغرض التغلب على عقبات التنمية ووضع الاقتصاد على مسار النمو الذاتي.

ويفرق "روزنشتين رودان" بين ثلاثة أنواع من عدم القابلية للتجزئة، الأولى عدم قابلية دالة الإنتاج للتجزئة، والثانية عدم قابلية دالة الطلب للتجزئة، وأخيرا عدم قابلية عرض الادخار للتجزئة<sup>1</sup>.

**5- نظرية النمو المتوازن:**

النمو المتوازن يتطلب التوازن بين مختلف صناعات سلع الاستهلاك وبين صناعات السلع الرأسمالية، كذلك تتضمن التقارب بين الصناعة والزراعة. ونظرية النمو المتوازن قد تمت معالجتها من قبل "روزنشتين وآرثر لويس"، وقدمت هذه النظرية أسلوبا جديدا للتنمية طبقتها روسيا وساعدتها على الإسراع بمعدل النمو في فترة قصيرة<sup>2</sup>.

وهناك نظريات أخرى نذكر منها:

- نظرية النمو غير المتوازن.
- نظرية التنمية لآرثر لويس.
- نظرية هوليس تشينري.
- نظرية ثورة التبعية الدولية.
- نظرية الثورة النيوكلاسيكية الجديدة.

### الفرع الثالث: منظور العالم الثالث.

منظور التبعية وهي للمدرسة الماركسية، و يمكننا إن نميز عدة اتجاهات داخلها تختلف من حيث المنبع الذي تستوحي منه أفكارها إلا أنها تجتمع في الإطار التحليلي العام المتمثل في دراسة العلاقة الدول المختلفة والمتقدمة وانعكاسها بالنسبة لكليهما، و قد ظهرت في السبعينات وامتدت بعدها بسبب فشل النظريات الغربية في تحقيق التنمية للدول النامية.

<sup>1</sup> زليخة بلحشاني، "التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي"، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2007)، ص 25.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 26.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والتنمية.

والتبعية تنطلق من بديهية أساسية مفادها وجود نظام عالمي واحد يضم دول المركز من جهة، ودول العالم الثالث من جهة أخرى، حيث تكون هذه الأخيرة تابعة للأولى اقتصادياً، اجتماعياً، وثقافياً، إذ أن التخلف كظاهرة عامة في الدول النامية نشأ وتوأكب مع مرحلة النمو الرأسمالي في أوروبا الغربية الاستعمارية.

وقد قدمت مدرسة التبعية ترسانة من الأفكار تتفق على نقطة محورية واحدة وهي إدانة الغرب الاستعماري وتحمله مسؤولية نشوء وتعمق التخلف في العالم الثالث، باعتباره (التخلف) نشأ مع نشأة و تطور التقدم في المراكز الرأسمالية المتقدمة، أي أن التخلف والتقدم وجهات لعملية واحدة تاريخية واحدة بدأت مع ميلاد النظام العالمي للرأس مالية منذ القرن السادس عشر<sup>1</sup>.

وهناك إجماع بين منظري هذه المدرسة والذين ينتمون في معظمهم لدول أمريكا اللاتينية، على هذه الفرضية، وفي هذا الإطار يرى "بول باران" أن هناك أربع قطاعات رئيسية في البلدان النامية تحنكر الفائض الاقتصادي الفعلي فيها وهي:

- الشركات الأجنبية (متعددة الجنسيات) التي تهيمن على إنتاج المواد الأولية.
- الشركات و البنوك العاملة في قطاع التجارة الخارجية.
- كبار الملاك الذين يستغلون الفائض لهم في حيازة عقارات جديدة.
- حكومة بلدان العالم الثالث، التي تستخدم ما تحصل عليه من فائض في حماية القوة الاجتماعية التي تعبر عنها.

وللقضاء على التخلف في البلدان النامية يرى "أندريه جندر فرانك" ضرورة وضع نظرية بديلة للتنمية في أمريكا اللاتينية، من خلال استغلال الفائض الاقتصادي الذي تنهب دول المركز وأتباعها في دول العالم الثالث، وهذا لا يتم إلا من خلال تحطيم سلسلة التبعية التي تربط دول الهامش بدول المركز، والطبقة المؤهلة لتحطيمها هي الطبقة العاملة ووسيلتها في ذلك هي الثورة.

أما "دوس سانتوس" فيفرق بين ثلاث أنواع أو علاقات للتبعية<sup>2</sup>:

<sup>1</sup> بادي برتران، الدولة المستوردة تغريب النظام السياسي، تر: لطيف فرج، ط1 (القاهرة: دار العالم الثالث، 1996)، ص13-14 .  
<sup>2</sup> مجدي صبحي، التنمية الاقتصادية "مدخل إلى العلوم السياسية والاقتصادية والإستراتيجية"، ج 1 و2، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2003)، ص 575.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والتنمية.

1التبعية الاقتصادية: يسيطر فيها رأس المال التجاري ورأس المال المالي للدولة الاستعمارية على العلاقات الاقتصادية في المستعمرات عن طريق الاحتكارات التجارية التي يدعمها احتكار المستعمرين وأتباعهم على المناجم والمزارع.

2التبعية المالية والصناعة: وذلك في نهاية القرن ال19، حيث سيطر رأس المال الكبير لدول على إنتاج المواد الأولية والزراعية في دول العالم الثالث بما أطلق عليه "تنمية متجهة للخارج".

3التبعية التكنولوجية الصناعية: تركز على الاستثمارات بواسطة الشركات متعددة الجنسيات في صناعات موجهة للسوق الداخلية في البلدان المختلفة.

أما "سمير أمين" فقد ركز على فكرة "التبادل غير المتكافئ" بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة وطبيعة العلاقة بينهما، حيث يقول أن البناء المتواصل في النسق الرأسمالي العالمي يعارض تحديث العالم الثالث ومن ثم يصبح من الحتمية زيادة تخلفها، حيث تتجه دول المركز نحو التقدم مقابل تخلف دول الهامش، ومما سبق يمكن استنتاج أهم مبادئ مدرسة التبعية وهي:

- تقسيم العالم إلى دول "مركز" متقدم رأسمالي، ودول "هامش"، "محيط" نامي متخلف.

- تحميل دول المركز المتقدم مسؤولية تخلف دول "المحيط".

- الاعتماد على التحليل التاريخي في تفسير أسباب التخلف.

- انتهاج مفكرها للمذهب الاشتراكي كحل للتخلف دول العالم الثالث.

- إتباع إستراتيجية الاعتماد على الذات في تحقيق التنمية، التي تتطلب الإرادة السياسية والقيادة الشعبية، وتوجيه التنمية نحو الداخل لتوفير الحاجات الأساسية، مع "فك الارتباط" بدول العالم المتقدم لتصحيح العلاقة بين المركز والأطراف وجعلها تقوم على التكافؤ لا على التفاوت والاستغلال.

وقد نجحت مدرسة التبعية في تحويل اهتمام الدراسات الأكاديمية نحو تساؤلات جديدة، حيث تمكنت من طرح مفاهيم نظرية متميزة لفهم طبيعة التخلف والتنمية في الدول النامية وأصبحت مصطلحات مثل: "دول الهامش"، "المحيط"، "المركز"، "الدول التابعة" تستخدم بصورة تفوق أحيانا "المجتمعات التقليدية"، "العالم

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والتنمية.

الثالث" التي استخدمتها نظريات التحديث، ورغم هذا فقد تعرضت لانتقادات شديدة لعل من أهمها<sup>1</sup>:  
- أنها اعتبرت كإطار لترويج الفكر الماركسي أكثر من كونها إطار مفسر للتخلف.

- أنها وقعت في المطب الذي وقعت فيه النظرات الغربية، التي اهتمت باختصار عوامل التخلف في العوامل الداخلية، أما مدرسة التبعية فاختصرت تلك العوامل في العامل الخارجي المرتبط بالعلاقات غير المتكافئة.

- عدم تخلص الدول النامية من تبعيتها للعالم المتقدم بالرغم من انتهاجها إستراتيجية الاعتماد على الذات.

جميع دراسات منظري هذه المدرسة تقوم على فكرة أن جميع الدول النامية لها نفس درجة التخلف بالرغم من أن هذا الأخير ظاهرة نسبية لا يمكن تعميمها بصفة متساوية على بلدان العالم الثالث.

تعددت النظريات المفسرة لعملية التنمية وبالتأكيد تنوعت الإيديولوجيات والمصالح التي صبغت هذه النظريات بصبغتها النهائية، حيث يعمل البعض منها على تحذير التخلف في الدول النامية وبالتأكيد لا بد أن يدرك القائمون على عملية التنمية أن ما يفسر التنمية والتخلف في مجتمع ما قد لا ينطبق على مجتمع آخر وبالتالي لا بد من قيام دراسات ميدانية تبني عليها الخطط التنموية ويتم من خلالها التأكد من مدى ملائمة تلك النظرية أو غيرها لهذا المجتمع.

### المبحث الثالث: العلاقة بين الأمن والتنمية.

الأمن والتنمية عنصران متلازمان، أي خلل في أحدهما ينعكس سلبا على الآخر، وأي استقرار أو تطور فيهما ينعكس إيجابا عليهما يقول الله سبحانه وتعالى: "فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف"، بهذه الآية الكريمة تتضح العلاقة الثلاثية القدرية التنموية بين عبادة الله سبحانه وتعالى وتحقيق التنمية من خلال أساسياتها الإطعام من جوع والأمان من خوف.

### المطلب الأول: العلاقة الجدلية بين الأمن والتنمية.

نقول لا تنمية بلا أمن ولا أمن بلا تنمية، مقولة لا نختلف عليها أبدا، فالأمن هو المحرك الحقيقي للتنمية والداعم لها والمؤكد على استقرارها وزدها وديمومتها، ولهذا تحرص دول العالم على الاهتمام

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 276.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والتنمية.

بالأمن واعتباره من أهم الواجبات الرسمية التي تقوم عليه الدول وتسخر له كل الإمكانيات المادية والبشرية وتعمل لمصلحة تطويرها مختلف العقول الواعية المدركة لأهميتها.

ضعف التنمية وانخفاض أو انعدام دخل الفرد يؤدي إلى ضعف الأمن وهذا يهدد بانتشار مختلف الجرائم والسراقات التي تبدأ بسيطة لسد الاحتياجات الضرورية ثم تتطور مع الوقت، حيث يتحول الأمر إلى جرائم تقف خلفها مؤسسات إجرامية يصعب معها العلاج، وضعف الأمن واختلاله يؤدي إلى الاعتداء على الأموال والأنفس وبهذا تبدأ الأموال في الهجرة خارج مناطق الاختلال الأمني ولهذا يعد الأمن الوطني هو المطلب رقم واحد لجميع حكومات العالم وشعوبها وبتحقيقه يتحقق الازدهار والرفق والتقدم للأمم، وجميع كتب التاريخ تؤكد أن الأمم التي ازدهرت ونمت كان الأمن هو المحرك الأساسي لها، فإحساس الإنسان بالأمن على عرضه وما له ونفسه يكون الدافع الأساسي له للعطاء والتطور، كما أنها من الضروريات التي وجب الحفاظ عليها وحمايتها ورعايتها.

إن تحقيق التنمية والأمن ينطلقان من ركيزتين أساسيتين هما: العمل مع الداخل والعمل مع الخارج، والعمل مع الخارج هو كل ما يرتبط بالعلاقات الدولية والمعاملات الخارجية وسنتطرق إلى أهمية العلاقات والسياسات الخارجية على استقرار التنمية والأمن المحلي، في الداخل يأتي الاهتمام بالأمن الداخلي أو ما يسمى الاستقرار الداخلي من أي تغيرات أو تقلبات أو ما في حكمها تصدر لأسباب عديدة.

**أولاً:** الاهتمام بالتنمية الاجتماعية ومعرفة متغيراته خصوصاً مع بروز بعض الظواهر السلبية في السلوكيات والتصرفات التي تبرز مع التطور العمراني والمجتمعي والانفتاح على العالم والتي لم تعد تستطيع مناهج التعليم وقدرات الأسر التعامل معها مما يتطلب معه وضع رؤية اجتماعية مشتركة وهنا جاء اهتمام الحكومة بالمسؤولية الاجتماعية والانتقال من العمل الاجتماعي أو المميز أو التطوعي البسيط إلى المسؤولية الاجتماعية على الأفراد ومؤسسات القطاعين العام والخاص، والاهتمام بالتنمية الاجتماعية يؤكد أهمية تحقيق الاستقرار الأسري المؤدي إلى تحقيق الأمن الوطني.

**ثانياً:** التنمية الاقتصادية والإدارات المحفزة لها ووضع الأنظمة المكملة لها بما يحفظ للناس أموالهم وحقوقهم.

**ثالثاً:** العمل على وصول مختلف متطلبات العيش الكريم للمواطن من خدمات ومرافق وأنشطة اقتصادية واجتماعية في موقع إقامته سواء في المدن أو القرى، كل هذه الجهود التنموية والأمنية داخل الدولة

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والتنمية.

وخارجها تتطلب توحيد العمل من خلال تقويم التجربة التنموية، وتجربة التنمية خلال العقود الماضية بين تكامل التنمية والأمن وفقا للمفهوم الشامل للتنمية المتوازنة والمتوازنة والمستدامة وما اعترها من صعوبات إدارية وتنظيمية ومكانية وما تحتاج إليه من إعادة النظر في مثل هذا التكامل خصوصا مع وجود عديد من الإدارات والمجالس الحكومية المتداخلة وربما المتعارضة مع بعضها بعضا في تحقيق تلك التنمية المتوازنة الشاملة، ولهذا فإن نظرة ثاقبة نحو تحقيق التنمية والأمن بشكل متكامل ومتوازن ومتواز يتطلب إعادة صياغة كثير من الأهداف والمهام والأعمال بما يضمن التكامل التنموي وفقا لأهداف ومهام محددة.<sup>1</sup>

وإن أبرز من تناول العلاقة بين الأمن والتنمية هو "روبرت ماكنمارا" وزير الدفاع الأمريكي في ستينات القرن العشرين ورئيس البنك الدولي الأسبق إذ يرى في كتابه جوهر الأمن The Essence of Security الصادر عام 1968 حيث يقول: إن الأمن يعني التنمية، فالأمن ليس هو تراكم السلاح بالرغم من أن ذلك قد يكون جزء منه، والأمن ليس هو القوة العسكرية بالرغم من أنه قد يشتمل عليها، والأمن ليس هو النشاط العسكري التقليدي بالرغم من أنه قد يحتوي عليه، إن الأمن هو التنمية وبدون التنمية، فلا محل للحديث عن الأمن ويرى أن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها، لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء الحاضر أو المستقبل ومن خلال تحليل "ماكنمارا" نقول عن الأمن هو التنمية وبدون التنمية لا يوجد أمن فالأمن يتطلب الحد الأدنى من النظام والاستقرار وإذا لا توجد تنمية أو توفير الحد الأدنى منها فإنه من المستحيل تحقيق النظام والاستقرار، ويرى "ماكنمارا" أنه كلما تقدمت التنمية تقدم الأمن، لأن الفقر يؤدي إلى ضرر الإمكانيات البشرية اللازمة للتنمية وعدم تلبية الحاجات فيلجأ الإنسان إلى العنف والتطرف.<sup>2</sup>

والتنمية وفقا لـ "ماكنمارا" تعني التقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ومستوى معيشي مقبول مع ملاحظة أن ما هو مقبول في المراحل الأولى للتنمية قد لا يصبح مقبولا أو معقولا في المراحل التالية، ويرى أنه كلما تقدمت التنمية تقدم الأمن، وأنه عندما ينظم الناس مواردهم الطبيعية والإنسانية ليوفروا لأنفسهم ما يحتاجونه وما يتوقعونه من الحياة، ويتعلمون أن يوقفوا في سلام بين المطالب المتنافسة في

<sup>1</sup> عبد العزيز بن عبد الله الخضير، "الأمن والتنمية"، تاريخ التصفح: 2017-12-06

[http://www.aleqt.com/2009/04/06/article\\_212427.html](http://www.aleqt.com/2009/04/06/article_212427.html)

<sup>2</sup> روبرت ماكنمارا، جوهر الأمن، تر: يوسف شاهين، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1970)، ص 14-25.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والتنمية.

ظل الصالح القومي الأوسع فانه عند إذ نقل الحاجة إلى اللجوء للعنف لتحقيق المطالب الملحة للعيش الكريم ومن ثم فهو يربط بين العنف والتخلف الاقتصادي، فالفقر يؤدي إلى القلاقل وضمور الإمكانيات البشرية اللازمة للتنمية، والفقر ليس مجرد عدم الثروة بل أنه شبكة من الأحوال التي تؤدي إلى الضعف والتي تؤدي إلى الهبوط بمصالح الإنسان وآماله فيلجأ إلى العنف والتطرف.

والواقع أن "ماكنمارا" وإن ركز في كتابه **جوهر الأمن** على الجوانب الاقتصادية للقوة باعتبارها المتغير الرئيسي للأمن إلا أنه لم يغفل الجوانب الاجتماعية والسياسية، فقد أشار إلى أبعاد التنمية الاجتماعية للفقر والنتائج السياسية المترتبة عليها وانعكاساتها على الأمن، كما أنه وسع من نطاق التهديدات التي تواجه الأمن فهي لم تعد قاصرة على التهديدات الخارجية بل امتدت إلى التهديدات الداخلية.

وفي هذا الإطار يربط الدكتور "بترس غالي" الأمين العام للأمم المتحدة بين التنمية والأمن في عدة تقارير ودراسات أصدرها إبان توليه هذا المنصب إذ يصل إلى نتيجة مفادها أنه لا تنمية بغير أمن ولا أمن بغير تنمية، وهو بهذا يطور ما توصل إليه "ماكنمارا" من قبل بأن الأمن هم التنمية، وبالتالي فالدكتور "بترس غالي" يكشف بوضوح وعبر تحليل مفصل عن العلاقة الجدلية بين الأمن والتنمية.

**المطلب الثاني: المقتضيات الجديدة لتفسير العلاقة بين الأمن والتنمية: أمن التنمية وتنمية الأمن.**

**الفرع الأول: أمن التنمية: المفهوم، الخصائص، الأبعاد والمستويات.**

من خلال ما تقدم في المطلب السابق نستطيع أن نقدم تعريفاً لأمن التنمية آخذين في الاعتبار ما يشهده العالم من متغيرات:

يقصد بأمن التنمية توفير المتطلبات الداخلية والخارجية اللازمة لتوفير الاطمئنان والاستقرار الذي يؤدي إلى وجود البيئة الجاذبة والحاضنة للعملية التنموية والتي تتوافر فيها الضمانات التي تكفل استمرارها واستدامتها وانطلاقاً لتحقيق أهدافها وذلك على المستوى الكلي الذي يشمل الدولة والمجتمع وعلى المستوى الجزئي المتعلق بأمن المؤسسات والمنظمات والأفراد العاملين في المجال التنموي.

إن هذا التعريف يشتمل على عدة عناصر أبرزها ما يلي:

- المتطلبات اللازمة لتوفير الأمن والاستقرار.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والتنمية.

- البيئة الجاذبة والحاضنة لعملية التنمية.
- الضمانات التي تكفل استمرار التنمية واستدامتها وتحقيقها لأهدافها.
- المستوى الكلي الذي يشمل الدولة والمجتمع.
- المستوى الجزئي المتعلق بأمن المنظمات والمؤسسات والأفراد العاملين في العملية التنموية.
- المستوى الداخلي والمستوى الخارجي.

فإذا نظرنا إلى المتطلبات اللازمة لتوفير الاطمئنان والاستقرار فإننا سنجد أن أول هذه المتطلبات هي وجود جهاز أمني محترف قادر على السيطرة على مجريات الأمور، وتأمين الأرواح والممتلكات والحريات من أية محاولة للمساس بها أو تهديدها، ولديه القدرة على توقيع الجزاء القانوني على كل من يخرج عن أحكام القانون والنظام العام.

من ناحية أخرى فإن أحد الشروط اللازمة لإيجاد البيئة الحاضنة والجاذبة لعملية التنمية هو الشرط الأمني الذي يكفل الشعور بالأمان والاطمئنان اللازم لهذه البيئة، أما العنصر المتعلق بتوفير الضمانات التي تكفل استمرار التنمية واستدامتها وتحقيقها لأهدافها فإنه يدور حول القوانين والقواعد الإجرائية المنظمة لعمل التنمية وكفالة تطبيق هذه القوانين ونفاذها وتوقيع العقاب على كل من يحاول الخروج عليها.<sup>1</sup>

وهنا أيضا يكون لأجهزة الأمن دورها العام والمحوري فهي الأجهزة المكلفة بتطبيق أحكام القانون وإنفاذه وتوقيع الجزاء على المخالفين أو من يحاول انتهاك هذه القوانين وذلك وفقا لما يحدده القانون في هذا الشأن، فأجهزة الأمن لا بد وان تكون ملتزمة بأحكام القانون المنظمة والموضحة لتوقيع الجزاء، وهذه إحدى الضمانات الهامة بصفة عامة وبالنسبة لأمن التنمية على وجه الخصوص.

أما فيما يتعلق بمستويات أمن التنمية فهي تشمل المستوى الكلي العام المتعلق بأمن الدولة والمجتمع، والمستوى الجزئي والنوعي المرتبط بأمن المؤسسات والمنظمات العاملة في مجال التنمية، هذا فضلا عن أمن العاملين في هذه المؤسسات والمنظمات.

وهناك علاقة ارتباط واضحة وهامة بين المستويين في نطاق عملية التنمية، فتأمين المنشآت الحيوية كمنشآت البنية التحتية من مياه وكهرباء وصرف صحي، والطرق والجسور والاتصالات وغيرها وإن

<sup>1</sup> علي عباس مراد، "كتاب مشكلات الأمن القومي"، (أبو ظبي: مركز الإمارات لدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2005)، ص 32.



## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والتنمية.

كانت تدخل في نطاق المستوى الكلي للأمن إلا أنها هامة وضرورية بالنسبة لعملية التنمية التي تحتاج لمثل هذه البنية التحتية لإنجاز مشاريعها.

كما أن تأمين المؤسسات والمنظمات العاملة في مجال التنمية من شركات ومصانع وبنوك وغيرها له أهميته بالنسبة للمستوى الكلي للأمن لأنه يحمي ثروات المجتمع وممتلكاته ويؤكد القدرة الأمنية الفاعلة في نطاق الدولة.<sup>1</sup>

أما على المستوى الداخلي والخارجي للأمن التنموي فهما مرتبطان إلى حد كبير في الواقع المعاصر نتيجة للمتغيرات العديدة التي يشهدها العالم، فالأمن التنموي يسعى بطريق مباشر أو غير مباشر إلى زيادة القدرة التنافسية للدولة في كافة المجالات، فالقدرة على تحقيق الأمن بالمفهوم المتقدم تؤدي إلى زيادة المزايا النسبية والتنافسية للدولة في كافة المجالات، فالقدرة على تحقيق الأمن بالمفهوم المتقدم تؤدي إلى زيادة المزايا النسبية والتنافسية للدولة بصفة عامة وخاصة في المسائل المتعلقة بالتنمية، كما أنه يساهم في تحقيق التنمية الأمر الذي يساهم بدوره في حماية الأمن من الكثير من التهديدات الخارجية التقليدية والمستجدة، وهكذا تتأكد طبيعة العلاقة الجدلية التي أشرنا إليها في سياق تحليلنا للعلاقة بين الأمن والتنمية.

وإذا ما انتقلنا إلى مستوى آخر من التحليل فإننا سنلاحظ أن أمن التنمية بالمفهوم الذي أشرنا إليه متعدد الأبعاد، فهو لا يقتصر على الجوانب الأمنية فحسب بالرغم من أهميتها، وإنما يشتمل كذلك على أبعاد اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وتقنية لا يمكن تجاهلها في هذا العصر، الأمر الذي كانت له آثاره على طبيعة وخصائص الأمن التنموي وأهمها ما يلي:

إن نطاق عمل الأمن التنموي لا يقتصر على الداخل وإنما يمتد إلى النطاق الخارجي، وان هناك علاقة ارتباط بين العمل على المستويين نتيجة لزيادة التفاعلات والأنشطة والمعاملات المتعلقة بالتنمية والعبارة لحدود الدول، وهو الأمر الذي يتطلب بناء شبكة من الاتصالات الواسعة ليس بين الأجهزة الأمنية في الدول الأخرى فحسب لكن مع بعض المؤسسات الحكومية وغير الحكومية العاملة في مجالات ذات صلة بعمليات التنمية خاصة في المجالات غير التقليدية للتهديدات الأمنية المعاصرة، كاستيراد بعض السلع التي لا تتطابق والمواصفات المحددة أو التي يمكن أن تلحق الضرر بصحة الإنسان أو عمليات

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 33.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والتنمية.

التلاعب التي يمكن أن تحدث من خلال المعاملات الخارجية بما قد يؤدي إلى دخول مواد مشعة أو النفايات بأنواعها المختلفة، ويدخل في هذا الإطار بعض الأنشطة التجارية والصناعية التي قد تسبب في تلوث البيئة البحرية والبرية والجوية، الأمر الذي يتعارض مع متطلبات عملية التنمية المعاصرة، فعلى سبيل المثال توجد بعض منظمات المجتمع المدني العالمية التي تراقب وتتابع عمليات التخلص من النفايات بمختلف أنواعها والسلع الغذائية المنتهية الصلاحية وتصدر تقارير بشأنها بشكل دوري، بل ومنها من يقوم بإخطار حكومات الدول الذي يعقد بعض رجال أعمالها صفقات من هذا النوع، ويدخل في هذا الإطار ضرورة امتداد شبكة الاتصالات الأمنية بكافة الاتجاهات الخارجية ذات الصلة بمشاريع التنمية التي يجري تنفيذها بالداخل.<sup>1</sup>

إن أهمية ما اشرنا إليه تتلخص في أنها توفر لأجهزة الأمن القدرة على المبادرة في التعامل مع القضايا الأمنية المتعلقة بعملية التنمية المعاصرة واتخاذ إجراءات وقائية بشأنها، ومن ثم تساهم في زيادة كفاءة وفعالية الأداء الأمني وترتقي به إلى المستوى الملائم للقيام بدوره المطلوب.

إن هناك قضايا وموضوعات جديدة تدخل في عمل أمن التنمية سواء على المستوى الكلي أو المستوى الجزئي، كما أن هناك علاقة ارتباط بين العمل الأمني التنموي على المستويين، فقدرة أجهزة الأمن على مكافحة غسل الأموال والجريمة الدولية المنظمة ومكافحة الفساد بشتى صورته وأشكاله، يسهم في زيادة القدرة التنافسية للدولة، بل ولا نغالي إذا ما أشرنا إلى بعض الجوانب الأكثر جزئية بطبيعتها كتأمين عمليات الشحن والتفريغ وتطبيق القواعد الأمنية على تعبئة وشحن الحاويات في الموانئ وفقا للمواصفات العالمية الجديدة في هذا الشأن، وتسهيل حركة المرور الداخلي، وضبط أوضاع السلامة والأمان في المنشآت المختلفة وغيرها.

كل هذه الأمور لها مردودها على المستوى الكلي لعملية التنمية، ومن ثم فإننا لا نغالي إلا ما ذكرنا أن الأمن التنموي يعد أحد المصادر غير التقليدية لزيادة القيمة المضافة للاقتصاد الوطني الأمر الذي ينعكس إيجابا على عملية التنمية، كما انه أحد العناصر الهامة في زيادة القدرة التنافسية للدولة سواء من خلال إسهامه في تخفيض بعض عناصر تكلفة الإنتاج ككتلة التأمين مثلا والتي ترتبط ارتباطا مباشرا

<sup>1</sup> محمد سعد أبو عامود، الأمن والتنمية "تنمية الأمن وأمن التنمية"، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر، ص 7-8.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والتنمية.

بمستوى الأمن والأمان، وزيادة القدرة على الاستخدام الفعال للوقت في عمليات النقل وغيرها الأمر الذي يسهم بدوره في تخفيض التكلفة نظرا لما يوفره ذلك من وفود مهدر<sup>1</sup>.

انه بحكم المتغيرات والأوضاع القائمة في عالم اليوم فان أمن التنمية يتطلب سياسات واستراتيجيات وأساليب جديدة تتلاءم مع هذه المستجدات، ويرتبط بهذا الحاجة إلى قدرات ومهارات معينة سواء على مستوى الأفراد العاملين في هذه الأجهزة، فامن التنمية المعاصر يقوم على ازدياد المكون الفكري والمعرفي اللازم للتعامل مع قضايا الأمن عامة والقضايا ذات الصلة بعملية التنمية على وجه الخصوص، خاصة وان بعض هذه القضايا لها أبعادها الفنية والتقنية والعلمية المركبة والمعقدة، والتي قد تحتاج إلى قدر كبير من الخلق والابتكار والمبادرة في العمل الأمني.

### الفرع الثاني: تنمية الأمن: المفهوم والاستراتيجيات.

يرتبط مفهوم تنمية الأمن بكافة المتغيرات والتطورات لسابق الإشارة إليها ومن ثم يقصد بتنمية الأمن عملية التطوير المستمر للأجهزة الأمنية مؤسسيا واستراتيجيا وعملياتيا اللازمة لتعامل هذه الأجهزة بكفاءة وفعالية مرتفعة المستوى مع القضايا الأمنية المتعلقة بصفة عامة ومع تلك القضايا المرتبطة بعملية التنمية في المجتمع على وجه الخصوص.

وتنمية الأمن بالمفهوم المتقدم لا بد وأن ترتبط برؤية إستراتيجية جديدة تتلاءم والظروف الموضوعية المحيطة بالمجتمعات المعاصرة وبعملية التنمية القائمة في المجتمع.

وهناك مجموعة من الاستراتيجيات المتعلقة بتنمية الأمن يمكننا أن نشير إلى أهمها بالنسبة لموضوع هذه الدراسة وذلك على النحو التالي:<sup>2</sup>

**إستراتيجية بناء الشراكات الأمنية:** وتتخلص في أن المهام التنموية المعاصرة للأمن تتطلب إقامة شركات بين الأجهزة الأمنية والعديد من الجهات وعلى عدة مستويات داخلية وخارجية، وذلك بحكم طبيعة المهام المطلوب من الأمن القيام بها ونوعية ونطاق الظواهر والقضايا الأمنية المعاصرة خاصة تلك المرتبطة بعملية التنمية، وبالتالي فهذه الشراكات تبدأ بالمؤسسات الوطنية الرسمية ومؤسسات القطاع الخاص

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 8-9.

<sup>2</sup> غازي صالح نهار، الأمن القومي العربي، (عمان: دار الأمل، 1993)، ص 6-7-8.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والتنمية.

ومنظمات المجتمع المدني والمجتمع وتمتد إلى النطاقين الإقليمي والدولي على المستويين الرسمي الحكومي وغير الرسمي أي غير الحكومي، وذلك بما يؤدي إلى زيادة كفاءة وفعالية الأداء الأمني.

وفي هذا الإطار يمكننا أن نشير إلى بعض الأمثلة للشراكات المطلوبة، الشراكة بين الأجهزة الأمنية الرسمية وإدارات الأمن بالشركات والمنشآت المختلفة وذلك بتوفير التأمين اللازم لهذه المنشآت والتأكد من التزامها بالقواعد المنظمة لتأمينها، ووضع سيناريوهات لما يمكن أن تتعرض له مثل هذه المنشآت من تهديدات وكيفية التعامل معها والتدريب عليها ووضع اطر للتنسيق المطلوب في حالة حدوثها بين الجانبين.

**استراتيجية شبكة الاتصالات الأمنية:** وتمثل في بناء شبكة اتصالات قوية وفعالة على المستويات الداخلية والخارجية، وذلك لتلبية احتياجات العمل الأمني من البيانات التي يتم من خلالها إنتاج المعلومات اللازمة لأداء المهام الأمنية، وتأمين هذه الشبكة وتحديثها المستمر.

**استراتيجية إنتاج المعرفة الأمنية وتطويرها للاستخدامات الغير أمنية:** وتقوم هذه الإستراتيجية على أهمية تسجيل وتوثيق الخبرات المكتسبة من واقع الممارسة العملية للأجهزة الأمنية، خاصة وان هذه الأجهزة تواجه مواقف صعبة ومعقدة وتتعامل معها حيث لا مجال لتأجيل هذا التعامل، والكثير من هذه المواقف يمكن أن تحدث وتواجه المؤسسات والجهات غير الأمنية إلا أن القائمين على إدارتها لا يمكنهم في أغلب الأحوال تصور أو توقع احتمال حدوثها ومن ثم فتوثيق هذه الخبرات يمكن ان يساهم في إنتاج المعرفة سواء على المستوى الإداري أو التقني، وغني عن البيان أن إنتاج المعرفة لا يعني فقط تقديم ما لم يسبق الوصول إليه وإنما يشمل أي تطوير ولو محدود على مستوى الأداء العملي والذي يؤدي من خلال التراكم المعرفي إلى تقديم ما هو جديد، كما انه يشمل إعادة تركيب وتشكيل العناصر المتعلقة بعمل معين بما يؤدي إلى زيادة فعاليته وكفاءته، وبالتالي فالمجال مفتوح ومتاح في هذا الشأن ولا يتطلب إلا المزيد من الجدية الثقة بالنفس والقدرة على التخلص من الفكر النمطي في الأداء.

**استراتيجية التطوير الإداري المستمر:** وتقوم على أساس عدم التعامل النمطي مع القضايا والظواهر الأمنية المعاصرة خاصة وإنها ذات طبيعة متغيرة ومحتوى متجدد حتى لو أخذت أشكالاً تقليدية، ولا يعني هذا عدم الالتزام بنظم واطر إدارية محددة ومقننة ولكنه يعني التطوير المستمر لهذه النظم وتطويرها بما يتلاءم وطبيعة ما يواجه الأجهزة الأمنية من ظواهر وقضايا ومواقف سواء على مستوى العمل العادي

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والتنمية.

لهذه الأجهزة أو على المستوى العملي، أو مستوى التعامل مع المواقف الصعبة أو غير المعتادة أو الأزمات، وقد يكون من الملائم تصميم النظم والأطر الإدارية المتعددة المناسبة لكل حالة بحيث يكون أمام القائمين بالعمل مجموعة من القواعد المنظمة للتعامل مع كل حالة من الحالات مع إعطاء قدر من المرونة لهم للتصرف وفقا لتطورات الموقف في كل حالة من هذه الحالات، وتدريبهم على ذلك بما يرفع مستوى استعدادهم للتعامل مع كل حالة.

**استراتيجية التثقيف الأمني:** لا يمكن إغفال جانب التثقيف الأمني في نطاق تنمية الأمن وذلك نظرا لوجود رؤية جديدة مختلفة للأمن وأجهزته ودورها في المجتمع، ومهمة هذه الإستراتيجية تتمثل في التعريف بأبعاد الرؤية الأمنية التنموية وأهمية المكون الأمني بمفهومه الواسع في كافة الأنشطة بالدولة والمجتمع وأهمية المشاركة المجتمعية في تحقيق الأمن والاستقرار اللازم لعملية التنمية والمردود الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الناتج عن ذلك، وضرورة الالتزام على المستوى المؤسسي والفردي بالقواعد المنظمة لتأمين أداء الأعمال وحماية المنشآت وتأمين المعلومات وغيرها، وتدخل هذه الإستراتيجية في نطاق عمل الإعلام الأمني على وجه التحديد.

الأمن والتنمية من أهم العناصر التي تقتضي العديد من البرامج والاستراتيجيات تفاديا لأزماتها الشديدة على المجتمع، ومن خلال ما تقدم يمكن القول بأن التنمية المعاصرة تتطلب نشاطا أمنيا معيناً لازماً انطلاقها واستدامتها واستمرارها فإنه على الجانب الآخر يمكن للأمن أن يساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية التنمية بأبعادها ومستوياتها المختلفة، وعلى هذا الأساس سطر الفصل الأول لمعالجة المفهومين من الناحية المفاهيمية حيث أدرج مفهوم الأمن وأبعاده ومستوياته، وفي نفس السياق تم التعرض إلى مفهوم التنمية التي أصبحت ضرورة تشهدا الدول في كافة الأصعدة، فتضمن هذا الجزء الإحاطة بها من خلال مفهومها ونظريات التي تفسرها، وتناولنا طبيعة العلاقة القائمة بينهما.

# الفصل الثاني: واقع الأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي.

## الفصل الثاني: واقع الأمن والتنمية في الساحل الإفريقي.

يعتبر الساحل الإفريقي من أهم المناطق التي تشهد توترا كبيرا، فالأزمات في الساحل الإفريقي هيكلية ومتداخلة، أين تتربط عوامل عديدة كهشاشة الدولة وانخفاض الأداء الاقتصادي وضعف مستويات التنمية، وغيرها من الأسباب التي تدفع إلى ازدياد التوتر والصراع وعدم الاستقرار، وعليه فالحديث عن موقع دول الساحل الإفريقي يقودنا لدراسة وضع الأمن والتنمية وتفسير القضايا المتعلقة بها، إضافة إلى البحث في الجوانب الجيوسياسية والاقتصادية، بهدف إيضاح الخلفيات والأبعاد التي بنيت عليها الأحداث وأنتجت مخرجات، كثيرا ما ترتبط بحالة ألالاستقرار التي تشهدها المنطقة، الأمر الذي يؤثر على واقع كل من الأمن والتنمية في منطقة الساحل.

سنحاول من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على مختلف الأطر الجيوسياسية لمنطقة الساحل الإفريقي، والواقع الأمني والتنموي فيها من خلال المباحث التالية:

**المبحث الأول: دراسة جيوسياسية لدول الساحل الإفريقي.**

**المبحث الثاني: التهديدات الأمنية في دول الساحل الإفريقي.**

**المبحث الثالث: واقع التنمية في دول الساحل الإفريقي.**

### المبحث الأول: دراسة جيوسياسية للساحل الإفريقي.

تحولت اليوم منطقة الساحل الإفريقي إلى مركز جذب لاهتمام الفاعلين الدوليين الأمر الذي يدفعنا للتساؤل عن أسباب هذا الاهتمام المتصاعد بإفريقيا ومنطقة الساحل بصورة خاصة، هل يعود هذا لطبيعة التهديدات الجديدة التي تطرحها المنطقة على النظام الدولي؟ أم انه يعود أساسا لاعتبارات جيواقتصادية مرتبطة بطبيعة التنافس الدولي اليوم؟ أم لكلاهما معا؟ ما طبيعة المؤشرات التي تجعل الفضاء الجيوسياسي لمنطقة الساحل الإفريقي يدخل ضمن الاهتمامات الأمنية للقوى الإقليمية والدولية؟ من خلال هذه التساؤلات سنتناول في هذا المبحث التعريف اللغوي والجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي بالإضافة إلى البعد الجيوسياسي لها، ثم سنتطرق إلى الأوضاع الداخلية في هذه المنطقة.

### المطلب الأول: مفهوم وخصائص الجغرافيا السياسية لمنطقة الساحل الإفريقي.

منطقة الساحل الإفريقي هي منطقة السفانا الاستوائية في إفريقيا، ونظرا لأهميتها الجيوسياسية أصبحت هذه المنطقة حاضرة بقوة في استراتيجيات السياسة الدولية، وانطلاقا من هذا سيتم التطرق في هذا المطلب إلى تحديد المفاهيم المكونة لهذا المجال الجغرافي وتسلط الضوء على المكانة الإستراتيجية وأهم الثروات التي يزخر بها الساحل الإفريقي، بالإضافة إلى التركيبة السكانية.

### الفرع الأول: مفهوم منطقة الساحل الإفريقي.

**التعريف اللغوي:** لقد تعددت التسميات التي أطلقت على الساحل الإفريقي، و هذا تعبير عن وضعيات و حدود جغرافية وأنتربولوجية اختلفت باختلافها عبر الأزمنة والمدلول الحضاري الذي أنتج المصطلح، فقد عرفت بتسميات عدة أهمها: بلاد السودان، بلاد السببية، الصحراء الكبرى، الساحل الإفريقي، الساحل الصحراوي، بالإضافة إلى مصطلح السهل الإفريقي<sup>1</sup>، فبلاد السودان هي تسمية عربية قديمة كانت تطلق من طرف الجغرافيين العرب على المنطقة العازلة بين إفريقيا البيضاء، بما تشمله من المغرب العربي وإفريقيا السوداء، والتي بها مملكة غانا إبان الفتح الإسلامي لغرب إفريقيا التي كانت عاصمتها مدينة أودغست<sup>2</sup>، أما بلاد السببية تعبر عن المناطق الصحراوية الجنوبية الخارجة عن السلطان، أو حدود

<sup>1</sup> عدنان صافي، الجيوبوليتيكا، (الإسكندرية: مركز الكتاب الأكاديمي، 2010)، ص 11-12.

<sup>2</sup> عمر حبيب الفهري، بين عربي حضارتين، ط 1، (نيامي: د.د.ن، 2004)، ص 03.



الممالك التي قامت في شمال إفريقيا إبان العهد العثماني، أما الصحراء الكبرى تعد في إفريقيا أكبر صحراء مدارية في العالم و تقع في شمال إفريقيا وتمتد من المحيط الأطلسي غربا حتى البحر الأحمر شرقا حاليا هي منطقة قاحلة مقفرة تغطي جزءا كبيرا من وسط إفريقيا و شمالها، وتكاد تمثل حاجزا طبيعيا بين شمال إفريقيا ووسطها وتمتد الصحراء الكبرى من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر على طول 3000 كلم ومن الإقليم السوداني و بداية المناطق الاستوائية جنوبا حتى سواحل البحر المتوسط وجبال الأطلس شمالا على طول 1500كلم<sup>1</sup>، أما مصطلح الساحل فهو يعبر عن الشاطئ أي شاطئ البحر، أضيف له مصطلحان تابعان يفهم من خلالهما الإفريقي والصحراوي ليدل عن المعنى الكامل الخاص بتسمية المنطقة، فمصطلح الساحل الإفريقي African Sahel مرجعه فرنسي ارتبط بالوجود الفرنسي في المنطقة، أما الساحل الصحراوي فقد أطلق كمزج بين مفهومي الساحل والصحراء الكبرى، أما مصطلح السهل الإفريقي فهو مصطلح ظهر في الكتابات العربية والمخطوطات القديمة التي أرخت لتاريخ المنطقة خصوصا إبان الفتح الإسلامي في القرنين السابع والثامن الميلادي حيث اصطلح التعبير التالي: "السهل الإفريقي وغرب إفريقيا"، ويفترض أن الترجمة الصحيحة لكلمة Sahel إنما هي ترجمة لكلمة السهل وليس الساحل<sup>2</sup>.

**المفهوم الواسع:** حسب المفهوم الواسع لمنطقة الساحل الإفريقي فهو الحيز الفاصل بين شمال إفريقيا وإفريقيا بعد جنوب الصحراء، يمتد من البحر الأحمر إلى المحيط الأطلسي غربا<sup>3</sup>، ويقصد بذلك القوس الذي يضم: السودان، تشاد، مالي، النيجر، موريتانيا حتى السواحل الأطلنطية ليشمل دول غرب إفريقيا<sup>4</sup>، ومنطقة الساحل الإفريقي تعتبر أكثر اتساعا وأشد تأثيرا من الناحية الجغرافية، ذلك أن المنطقة تضم مساحة هائلة تقدر بأكثر من 9 ملايين كلم، تمتد من النتوء الشرقي للساحل الشمالي الشرقي لإفريقيا المطل على المداخل الجنوبية للبحر الأحمر، إلى سواحل المحيط الأطلسي بامتداد يقدر بـ 4830 كلم،

<sup>1</sup> Mehdi Taje, « les clés d'une analyse géopolitique de sahel africain». Diplomatie, N° :38, juin 2009.

<sup>2</sup> مشاور صيفي، "دور الجغرافيا السياسية في تكوين الدولة في منطقة الساحل الإفريقي"، الحوار الفكري، جامعة أدرار، قسم العلوم السياسية، (2013)، ص 217.

<sup>3</sup> امحمد برقوق، "الساحل الإفريقي يبين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية"، العالم الاستراتيجي، العدد 01، (د.س.ن) ص 12.

<sup>4</sup> امحمد برقوق، "التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي"، الشعب، عدد 144، (6 جانفي 2008)، ص 12.

## الفصل الثاني: واقع الأمن والتنمية في الساحل الإفريقي.

ومن الأجزاء الجنوبية لدول الشمال الإفريقي إلى الحدود الشمالية لأدغال إفريقيا بامتداد يقدر بـ 21930 كلم وبين خطوط الطول 12 و 20 درجة شمال خط الاستواء فهي تعد اكبر الأقاليم في القارة الإفريقية<sup>1</sup>.  
الخريطة رقم 01: الموقع الجغرافي لدول منطقة الساحل الإفريقي.



المصدر: بوحنية قوي، الجزائر والهواجس الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط:

<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/12/20141211101950627544.html>

الفرع الثاني: خصائص الجغرافيا السياسية في منطقة الساحل الإفريقي.

### 1- الخصائص الطبيعية:

تتخزن منطقة الساحل الإفريقي بثروات هامة يمكن أن تجعل منها قطبا اقتصاديا هاما، فهي مليئة بالثروات الطبيعية الإستراتيجية التي تجلب لها اهتماما دوليا كبيرا، وأهم هذه الثروات:

### أ- الطاقة:

<sup>1</sup> أعر عمورة، التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي - مقارنة جيوأمنية-، (مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، تخصص دراسات إستراتيجية، جامعة الجزائر 3، 2011)، ص 16.

## الفصل الثاني: واقع الأمن والتنمية في الساحل الإفريقي.

تضم القارة الإفريقية حسب إحصائيات سنة 2008 حوالي 10 % من المخزون العالمي للنفط؛ أي ما يقدر ب 6.125 مليار برميل ويتواجد معظمه بنسبة 60 % في منطقة الساحل الإفريقي وتحديدا في ثلاث دول منتجة أهمها نيجيريا هذه الأخيرة أكثر الدول الإفريقية احتواء للمخزون النفطي حيث يمثل % 35 من إجمالي احتياطي القارة الإفريقية من النفط ضف إلى ذلك اكتشاف مؤشرات نفطية هامة، أصبحت واقعا ملموسا في تشاد التي تقدر احتياطا قدرة إنتاج يمكن أن تصل إلى 250000 ألف برميل في اليوم، أما حاليا فتصدر حوالي 200 ألف برميل في اليوم ويفترض أيضا وجود من 3 إلى 5 مليار برميل من البترول مع قدرة إنتاج يمكن أن تصل من 250000 إلى 300000 برميل<sup>1</sup>.

وأياضا يبلغ احتياطات الغاز المثبتة في القارة حوالي 8 % من نسبة الاحتياطات العالمية و يتوزع أكثر من 50 % في دولتين هما نيجيريا والجزائر<sup>2</sup>.

وتعتبر منطقة الساحل منطقة من المناطق المهمة التي تطبق عليها مشاريع النفط والغاز الإستراتيجية وكمثال عن هذه المشاريع خط أنبوب الغاز العابر للصحراء والذي يربط النيجر، نيجيريا والجزائر ويمتد على مسافة 4128 كلم بإمكانيات سنوية تصل إلى 30 مليار متر مكعب، ينطلق من واري في نيجيريا ويصل إلى حاسي الرمل بالجزائر مرورا بالنيجر، ويسمح لأوروبا التزود بالغاز الطبيعي، وبدأت أعماله بعد الاتفاق الذي أبرم بين هذه الدول في 03 جويلية 2009.<sup>3</sup>

وفضلا على ما تحتويه إفريقيا من كميات معتبرة من الثروة النفطية والغازية، هذه الأخيرة تتميز بكونها سهلة الاستخراج والتسويق وذلك بحكم الموقع الجيوستراتيجي للقارة الإفريقية خاصة بالنسبة لأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

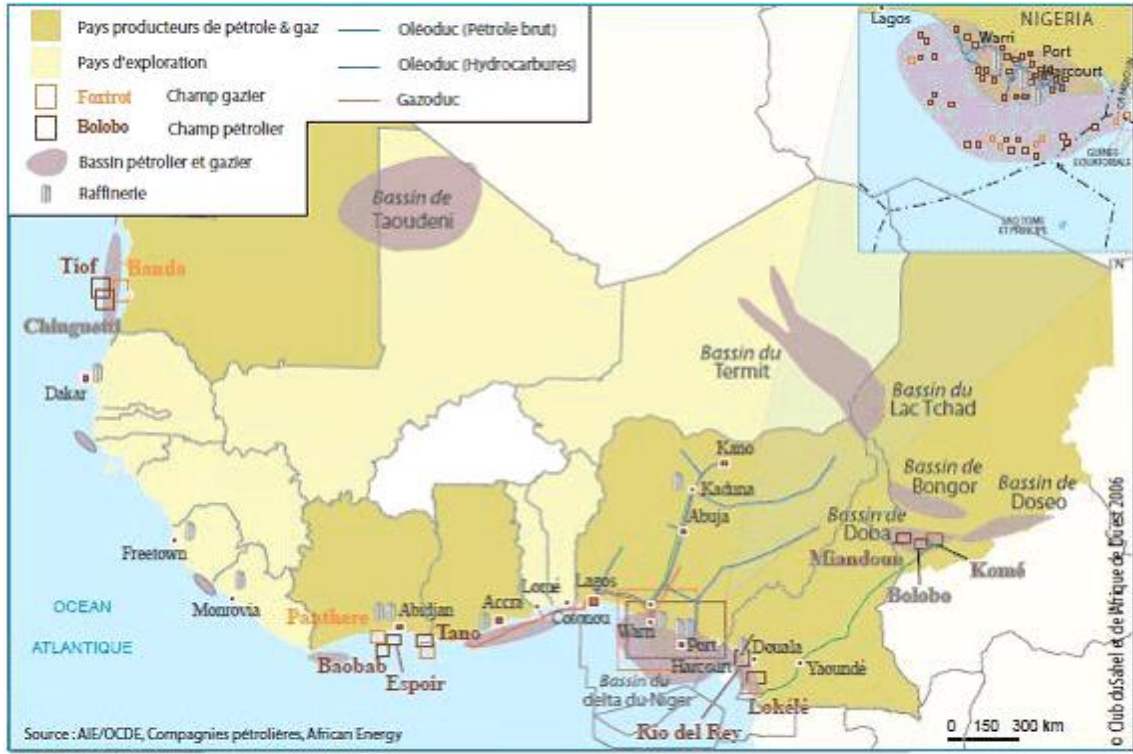
<sup>1</sup> حكيمة علالي، "البعد الأمني في السياسة الخارجية: نموذج الجزائر"، (رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منتوي قسنطينة، 2010 - 2011)، ص 120.

<sup>2</sup> مشاور صيفي، مرجع سبق ذكره، ص 221.

<sup>3</sup> Jaques Giri, *le sahel au XXIème: un essai de réflexion prospective sur les sociétés sahéniennes*. (Paris: Karthala, 1989). P.190.

## الفصل الثاني: واقع الأمن والتنمية في الساحل الإفريقي.

الخريطة رقم 02: توضح الموارد الطاقوية الكائنة في منطقة الساحل الإفريقي.



Disponible sur: (12. Aoute 2016), Pour une approche globale, Source: Sahel

<http://www.senat.fr/rap/r12-720/r12-7208.htm>

### ب- المعدنية:

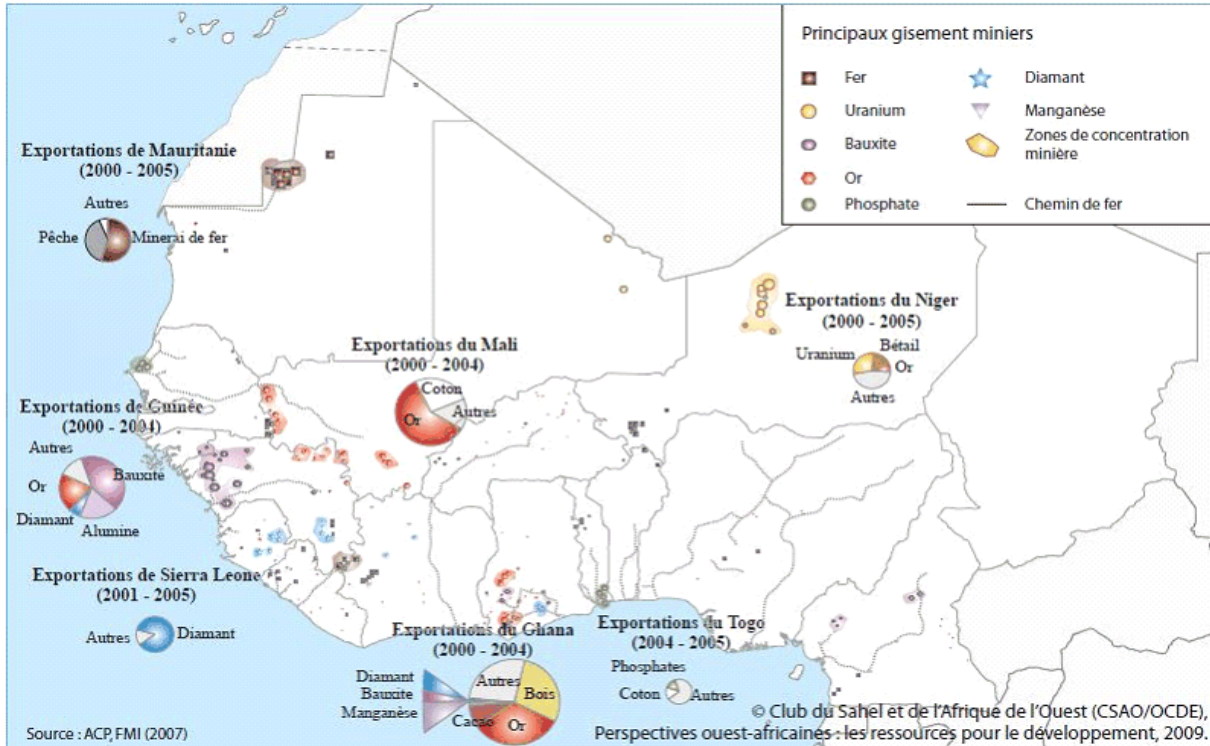
يتمتع الساحل الإفريقي بثروات معدنية هائلة مثل: الماس والنحاس والكوبالت التي تستخدم في الصناعات الثقيلة والضخمة وهناك مخزون هائل من الذهب والحديد والزنك والرخام والتي لم تستفد منه بعض الدول حتى الآن مثل تشاد واحتياط خامات الحديد في موريتانيا يقدر بـ 100 مليون طن إضافة إلى وجود النحاس ويقدر الاحتياطي بـ 3.27 مليون طن من النحاس عالي الجودة فالنيجر تتوفر على عدة موارد منجمية كالحديد، الرصاص، الزنك، القصدير، الألمنيوم، الذهب واليورانيوم الخام، حيث يحتل هذا الأخير المرتبة الأولى في قائمة الصادرات إذ يتواجد بكميات معتبرة في ثلاث مناطق من النيجر ويقدر الاحتياطي منه بـ 280 ألف، أما مالي فتعتبر صناعة التعدين فيها من الصناعات الأساسية، ويتم الاعتماد على استخراج الذهب والفوسفات والنحاس والألماس، إضافة إلى استمرار موريتانيا إنتاج الحديد النحاس الذي يقدر إنتاجها بـ 100 مليون طن سنويا كما تستمر في إنتاج

## الفصل الثاني: واقع الأمن والتنمية في الساحل الإفريقي.

النحاس حيث قدر احتياطه ب 3.27 مليون طن من النحاس العالي الجودة حيث تمثل موريتانيا بهذا الاحتياط مخزوناً هاماً من الحديد المهم لصناعة الصلب في أوروبا.<sup>1</sup>

وأهم معدن موجود في المنطقة اليورانيوم ويقدر احتياطي اليورانيوم في النيجر بـ 280 ألف طن تستغله شركة سوسيل الفرنسية، بحيث تحتل النيجر المرتبة الرابعة عالمياً في إنتاج اليورانيوم بنسبة 7.8 % من الإنتاج العالمي وتغطي ما نسبته 12 % من احتياجات الاتحاد اليورانيوم بالإضافة للشمال التشادي، فهو تنتج سنوياً حوالي 1000 طن من اليورانيوم.

الخريطة رقم 03: توضح الموارد الأولية بدول منطقة الساحل الإفريقي.



, (31 Mai 2015), Source: "Le Sahara par les cartes un espace riche, parcouru et convoité"

Disponible sur:

<http://la-story.over-blog.com/2015/05/le-sahara-par-les-cartes.html>

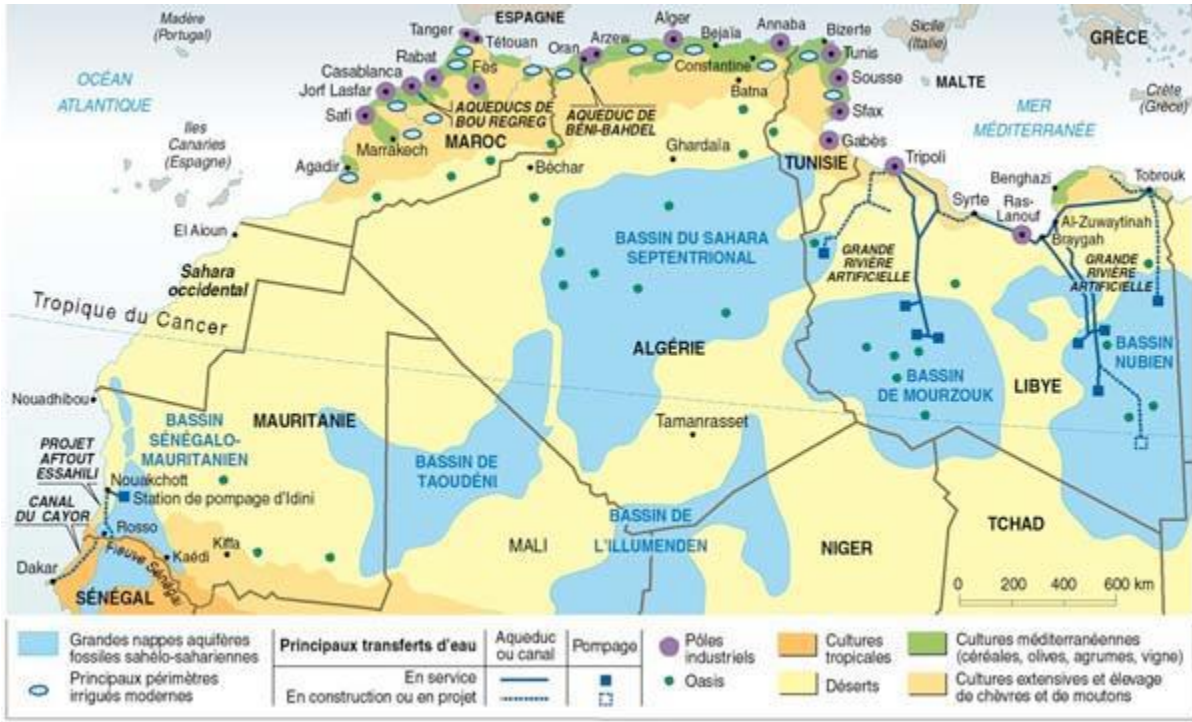
<sup>1</sup> Club de Sahel et de l'Afrique de l'ouest, " Existe-t-il des guerres justes ? ", *Le monde diplomatique*. N° 38, (Mai-Juin 2009): P.P. 28.29.

## الفصل الثاني: واقع الأمن والتنمية في الساحل الإفريقي.

### ج- الموارد المائية:

فيما يخص المياه تصنف إفريقيا ثاني قارة بعد استراليا من ناحية الجفاف، إلا أن التقديرات تشير إلى أن القارة السمراء تمتلك حوالي 4 آلاف كلم<sup>2</sup> من المصادر المائية العذبة المتجددة سنويا، وهي نسبة معتبرة مقارنة بالمعانات التي تعيشها الشعوب في مناطق أخرى من المعمورة، ومن المنتظر ان تكون هذه المنطقة محل الصراع الكبرى باعتبار ان التوقعات تؤكد على أن الحروب المستقبلية تتعلق بأزمة المياه، خاصة في ظل غياب اتفاقيات دولية أو ثنائية في منطقة الساحل الإفريقي لتنظيم استخدام الموارد المائية.<sup>1</sup>

### الخريطة رقم 04: توضح الموارد المائية بدول منطقة الساحل الإفريقي.



Source: Le Sahara par les cartes un espace riche, parcouru et convoité. Op.cit.

<sup>1</sup> على حسين باكير، "التنافس الدولي على إفريقيا الدوافع والأهداف والسيناريوهات المستقبلية"، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2009، ص 15.

### 2- الخصائص الجيوسياسية للسكان:

تحتوي منطقة الساحل الإفريقي على كثافة سكانية منخفضة، كما تحتوي على خليط من الأعراق والقبائل، وهذا ما نسج تعدد في الديانات وكذلك اللغات واللهجات.

#### أ- الكثافة السكانية:

تمتاز منطقة الساحل الإفريقي بكثافة سكانية جد منخفضة يقابلها في ذلك وجود تنوع كبير في الاتجاهات الدينية والعرقية رغم قلتهم مقارنة بمناطق أخرى في العالم، حيث بلغ عدد سكان المنطقة بـ 80 مليون ساكن، وهي كثافة ضعيفة نوعا ما، وتعاني الكثافة السكانية في المنطقة من اختلالات واضحة في توزيعها، فهناك تقريبا مناطق خالية من السكان، بلغت في بعض الأحيان أقل من عشر مرات من المعدل الوطني<sup>1</sup>.

وتتشارك دول منطقة الساحل الإفريقي في نفس الخصائص الديموغرافية وهي: وجود كثافة سكانية ضعيفة جدا بجميع المناطق الشمالية كما أنها تكون مرتفعة جدا بالعواصم السياسية يعني في الجزء الجنوبي-الغربي، ففي موريتانيا الهيكل الحضري مرتفع بصورة هائلة حيث يقطن ربع السكان في العاصمة نواكشوط، أما المناطق الأخرى فتتميز بكثافة سكانية منخفضة جدا (1 نسمة في كلم<sup>2</sup>)، كما أن البدو فهم يسيطرون على تسعة أعشار المساحة<sup>2</sup>.

أما في مالي فان العاصمة باماكو لوحدها تضم لوحدها أكثر من 1.5 مليون نسمة، أي ما يمثل 12% من السكان، في حين أن النصف الشمالي من البلاد تميزه كثافة سكانية منخفضة، وفي النيجر ترتفع الكثافة السكانية في العاصمة السياسية نيامي حيث تبلغ 900000 ساكن، يمثلون ما يقرب 6% من السكان وهي نسبة منخفضة اذا ما قورنت بموريتانيا ومالي، ويفسر ذلك بالطبيعة الجغرافية للنيجر حيث يتميز الشريط الممتد من طول نهر النيجر بوجود كثافة سكانية مرتفعة خاصة في ثلاث مدن هي: زيندر، مارادي وتاهوا، أي بالقرب من الحدود مع نيجيريا وبوركينا فاسو، أما بالنسبة إلى تشاد فوضعيتها

<sup>1</sup> Gérard-François Dumont, "La géopolitique des population du Sahel", Dans: La Sécurité du Sahara et du Sahel, *Cahier du CREM*, N°.13, Paris, (Décembre 2009): P.33.

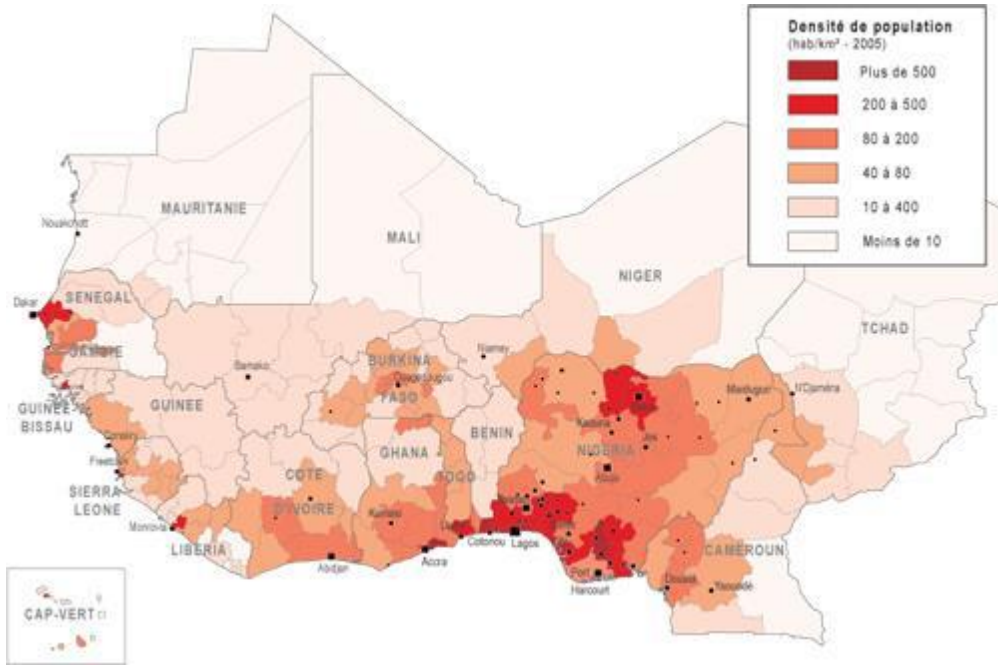
<sup>2</sup> Ibid. P34.

## الفصل الثاني: واقع الأمن والتنمية في الساحل الإفريقي.

لا تختلف عن باقي الدول الثلاث السابقة، حيث ترتفع الكثافة السكانية في الجنوب أي بالعاصمة نجامينا بـ 800000 نسمة، أي ما يمثل 8% من مجموع السكان<sup>1</sup>.

بينما يمثل السودان الحالة الاستثنائية الوحيدة ضمن المنطقة، من حيث توزيع الكثافة السكانية فهي من متوسطة إلى مرتفعة في الجنوب، ففي العاصمة الخرطوم تقدر بـ 8 ملايين نسمة أي ما يمثل 20% من السكان، تليها مدينة ميناء السودان بـ 500000 ساكن، وهذا نظرا لأهميتها الاقتصادية<sup>2</sup>.

الخريطة رقم 05: توضح نسب الكثافة السكانية لدول قلب منطقة الساحل الإفريقي.



**Source:** Le Sahel un terreau propice au développement de la criminalité, (12 Novembre 2010).

Disponible sur:

<http://goodmorningafrika.blogspot.com/2010/11/le-sahel-un-terreau-propiceau.html>

### ب- التنوع العرقي:

يبدو أن التنوع العرقي صفة تميز مجتمعات الساحل الإفريقي، ويبدو الاختلاف بين السكان ذوي البشرة الفاتحة الذين يسكنون الجزء الشمالي، و بين السود الذين يقطنون الجنوب، ففي موريتانيا ينتمي ثلثا

<sup>1</sup> Ibid. P34.

<sup>2</sup> Gérard-François Dumont, Op.cit, p.35.



## الفصل الثاني: واقع الأمن والتنمية في الساحل الإفريقي.

السكان إلى "المور"، ولكن هذه النسبة تشمل أغلب "الحراثين" وهم الخدم السود الذين يعيشون في خدمة أسيادهم "البيض" وتعتبر موريتانيا تقاطع صراع بين "المور" و"العرب والبربر" و"السود الأفارقة"، وفي مالي نجد 23 عرقا موزعة على خمس مجموعات رئيسية: الماندينغ (بامبرا، سونينكي، مالنكي، بوزو)، والبولزار (بال، توكولور)، والبولتايبك (ببو، سينوفو، ميانكا)، والصحراويين (مور، طوارق عرب)، وسوغاي ويتجمع 10/9 تسعة أعشار السكان السود المستقرين جنوب البلاد فيما يعرف حسب المصطلح الفلاحي "مالي الصالحة".<sup>1</sup>

ويضم النيجر أرض مقسمة إلى ثلاث مناطق ففي الغرب نجد "جرما، شنغاي" بنسبة 22 % من إجمالي عدد السكان وفي الوسط والشرق "الهاوسا" الذين يمثلون نسبة 56 %، وفي الشمال "الطوارق" الذين يمثلون نسبة 10%، كما يضم النيجر مجموعات عرقية أخرى مثل "الفلولا" و"الكانوري" و"العرب" و"التوبو"، ويدير "الجرما" السلطة السياسية في حين يدير "الهاوسا" السلطة الاقتصادية.<sup>2</sup>

أما في السنغال يصل عددها إلى حوالي 20 مجموعة أبرزها "الولوف" و"البولار" و"السيرير"، أما المجموعات الأخرى فتضم سكاناً يعيشون في مناطق جنوب السنغال، وخاصة في منطقة كازامانس الطبيعية.<sup>3</sup>

يمكن القول أن منطقة الساحل الإفريقي تحمل تعقد في تركيبة العرقية أو ما يسمى بفسيفساء الاثنية، التي تحتوي على كل أنماط أو مظاهر حياة من البدو والرحل إلى الحضر، كما انه لا بد من التلويح لنقطة مهمة أن هذه التركيبات الاجتماعية معقدة لان توزيعها خضع للاستعمار الأوروبي بحيث أن توزيعها لم يخضع لطبيعة التركيبة الاجتماعية، وإنما خضع هذا التوزيع لمصالح الدول الغربية، فينتشر سكان النيجر 17 مليون نسمة بشكل غير متساو في جميع أنحاء البلاد، ويعيش نحو ثلاثة أرباع السكان في الحي الجنوبي، حيث عمليا يقع كل البلاد 12 % من الأراضي الصالحة للزراعة، على عكس بعض الأجزاء في الشمال، ودليل آخر على هذا التقسيم الطوارق المقسمة بين العديد من الدول.

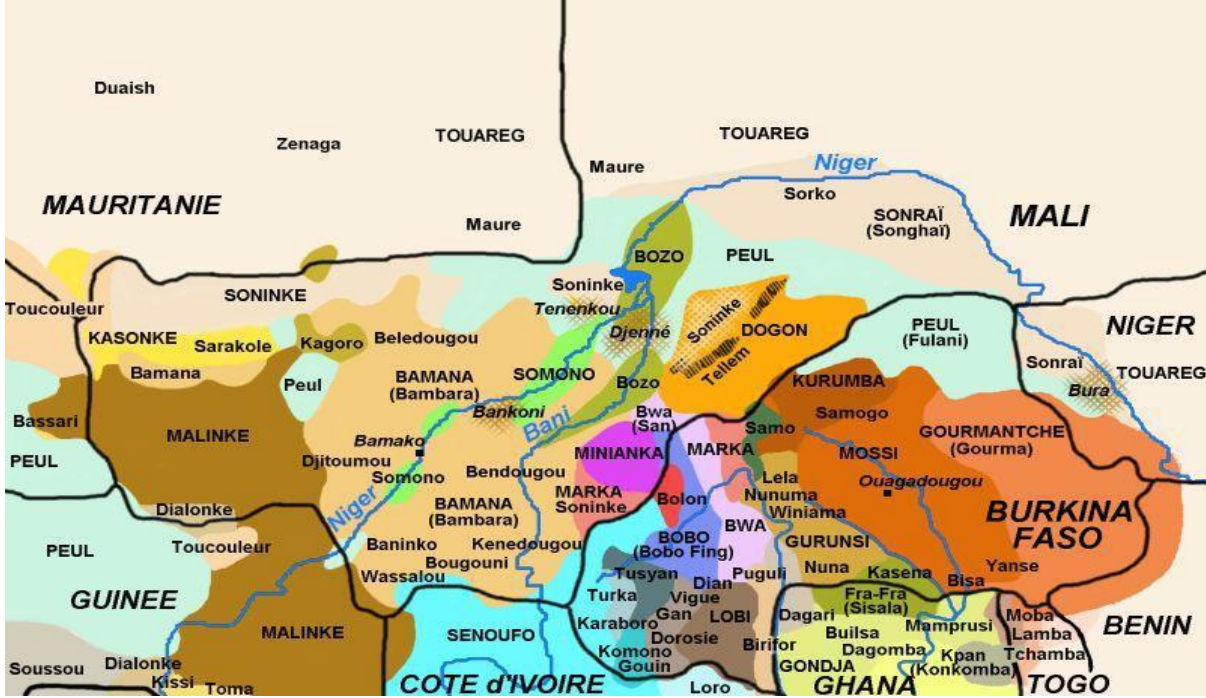
<sup>1</sup> فتحي محمد أبو عيانة، دراسات في الجغرافيا الاقتصادية والسياسية، (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 2001)، ص 171.

<sup>2</sup> مشاور صيفي، مرجع سبق ذكره، ص 222.

<sup>3</sup> الولايات المتحدة الأمريكية، الأمم المتحدة، وثيقة أساسية تشكل جزءاً من تقارير الدول الأطراف، فبراير 2011، ص 4.

## الفصل الثاني: واقع الأمن والتنمية في الساحل الإفريقي.

الخريطة رقم 06 : توضح خطوط الانقسام والتعدد الإثني بدول الساحل الإفريقي.



Source: Daniel cartier, " Cartographie de la diversité ethnique au Sahel ", *Encyclopédie universelle*, (25.01.2014) : Disponible sur:

<http://www.encyclopedie-universelle.com>

### ج- اللغة والدين:

هناك تعددا دينيا في منطقة الساحل الإفريقي بين المسلمين والمسيحيين والوثنيين، لكن نجد أن الإسلام هو الأكثر انتشارا في هذه المنطقة، حيث نجد في موريتانيا أن الدين الإسلامي دين الدولة مع وجود حرية ممارسة الشعائر الدينية لغير المسلمين، وبالنسبة لدولة مالي فهي تضم 96% من المسلمين و 4% من المسيحيين الكاثوليك، و 2% من أصحاب المعتقدات الإفريقية الوثنية، أما بالنسبة للنيجر فهي تضم 95% من المسلمين والباقي هم مسيحيين ووثنيين، وبوركينا فاسو تضم 50% من المسلمين، و 40% من أصحاب المعتقدات الوثنية، و 10% من المسيحيين.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> Massa Coulibaly, Anne Hatløy, " Les questions religieuses et ethniques au sud du Mali ", *Rapport Faf* N°.06. (2015): P.10.

## الفصل الثاني: واقع الأمن والتنمية في الساحل الإفريقي.

أما فيما يتعلق بالسودان وتشاد، فهذه الأخيرة لديها ازدواجية دينية وهذا راجع إلى الانقسام بين الشمال والجنوب، حيث نجد في الشمال يتمركز المسلمون، أما في الجنوب نجد المسيحية، فنصف سكان هذه الدولة يدينون بالإسلام والثالث الآخر بالمسيحية أما الباقي فهم وثيون، أما السودان فهو الآخر مقسم بين شمال مسلم وجنوب مسيحي منقسم بين الكاثوليك والبروتستانت، أما المسلمين فهم يمثلون 3/2 من السكان في السودان، وتم تقسيم الجنوب وانفصاله عن الشمال لأبعاد دينية ساهمت بشكل كبير في التمييز عن الشمال، نتيجة هذه التناقضات الموجودة في الساحل الإفريقي، فقد امتزج الدين الإسلامي بالعبادات الإفريقية وأصبح هناك ما يسمى "بالإسلام الموفرق"، ويتمثل عادة في الطرق الدينية التي تلعب دورا كبيرا في الساحل الإفريقي والتي استطاعت أن تتكيف مع العادات والتقاليد الخاصة بالشعوب الإفريقية بشكل سمح لها بالانتشار السريع والرهيب، وتعتبر الطريقة "التيجانية" هي إحدى الطرق الدينية التي تشهد انتشارا واسعا في الساحل الإفريقي، كما تلعب دورا فعالا في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.<sup>1</sup>

إضافة إلى هذا التنوع الديني بمنطقة الساحل الإفريقي، نجد أن هناك تعددا لغويا بين اللغة العربية ولغة المستعمر (الفرنسية والانجليزية) واللغة المحلية للقبائل المختلفة، ففي موريتانيا نجد العربية اللغة الرسمية، لكن يجب أن تضاف لها لهجات محلية مثل "البولار" و"السوتيكسي" و"الولولوف"، وفي مالي وقع اعتماد اللغة الفرنسية لغة رسمية بسبب تعدد اللهجات المحلية، وكذلك الأمر في النيجر إلا أن هذه اللغة الرسمية لا يتكلمها إلا أقلية لا تتجاوز 10% من السكان، أما أكثر اللهجات استعمالا فهي "الهوسا" التي يتكلمها 60% من السكان، إلى جانب طائفة من اللهجات مثل "الجارما" و"التماشاك كانوري"، كما تعد تشاد أكبر بلد متعدد اللغات في المنطقة، وهذا الأمر مفسر بالتنوع العرقي في البلاد، وهذا التعدد اللساني هو الذي جعل التواصل صعبا خصوصا أنه لا تتوفر في تشاد لغة مشتركة، فإلى جانب الفرنسية كلغة رسمية أضاف دستور 1993 اللغة العربية، لكن عددا قليلا يتكلم هاتين اللغتين.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> United States Department of State.Bureau of Democracy, HumanRights and Labor , " Rapport 2013 sur la liberté de religion dans le monde: Niger ", *Rapport 2013 sur la liberté de religion dans le monde: Niger*, (2013). P.01.

<sup>2</sup> مشاور صيفي، مرجع سبق ذكره، ص 223.

## الفصل الثاني: واقع الأمن والتنمية في الساحل الإفريقي.

وإجمالاً فإن سكان الساحل الإفريقي بتعددتهم الإثني والعرقى واللغوي والديني، فإنهم يعيشون وضعيات سوسيو- ثقافية وصحية صعبة:

### • ضعف الدخل الفردي:

مجمّل الدخل الفردي لـ 9 دول لا يتجاوز 1.4% من الناتج الداخلي الخام لفرنسا وفي حدود 15% من رقم معاملات "جينرال موت ورز" الأمريكية لصناعة السيارات، لذلك فإن معدل الدخل الفردي لا يتجاوز 500 دولار، كما أن نسبة الفقر المدقع 47% من السكان، أما على مستوى مؤشر التنمية البشرية فإن أغلب البلدان في حدود 0.25، علماً أن فوارق واضحة في الدخل برزت بين سكان المدن من جهة وسكان الأرياف من جهة ثانية فـ 10% من جملة السكان يحتكرون ثلث الثروة.

### • وضع غذائي وصحي صعب للغاية:

تتعدد المجاعات في أغلب بلدان الساحل الإفريقي نتيجة تتالي سنوات الجفاف وتراجع الإنتاج الزراعي وارتفاع أسعاره وفقدانه في الأسواق وهو ما يساهم بصفة مباشرة في انتشار المجاعات والأوبئة والأمراض مثل السل والملاريا وحتى فقدان المناعة المكتسبة خاصة في ظل فقدان الرعاية الصحية والأدوية المناسبة والقادرة على تقليص هذه الآفات.

### • انتشار الأمية والجهل:

إن عدد الأطفال المسجلين في المدارس لا يتجاوز في أحسن الحالات الثلث وهو ما يفسر نقشي الأمية في كل الأوساط خاصة في الأرياف وبالأخص في صفوف الإناث.

### المطلب الثاني: الأوضاع الداخلية ومشاكل الدولة في منطقة الساحل الإفريقي.

بعد الحرب الباردة بدأت تظهر أهمية دول الساحل الإفريقي على الساحة الدولية، وتبرز أهمية موقعها الجغرافي، وخصوصيتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والحضارية، لكن رغم كل هذه الأهمية إلا أن هناك كثيراً من المسببات -هشاشة وميوع الحدود، محدودية السكان، الطبيعة القبلية- أثرت بشكل واضح على إعاقه بناء الدولة في هذه المنطقة التي كان لها أثر بارز في تفاقم الأزمات في هذه المنطقة، ولتوضيح ذلك تناولنا في هذا المطلب الأوضاع الداخلية لمنطقة الساحل الإفريقي، وكذلك إشكالية بناء الدولة في هذه المنطقة.

الفرع الأول: الأوضاع الداخلية لمنطقة الساحل الإفريقي: "الاقتصادية والاجتماعية والسياسية".

تعتبر دول الساحل الإفريقي مستعمرات سابقة، وبالتالي فإن هذه الدول عرفت أوضاعا متدهورة في مختلف المجالات، سنحاول في هذا العنصر التطرق لبعض الأوضاع الداخلية التي تعيشها منطقة الساحل الإفريقي.

### أ- الأوضاع الاقتصادية للساحل الإفريقي:

تشارك دول الساحل الإفريقي من الناحية الاقتصادية بوجود اقتصاديات متدهورة وضعيفة كنتيجة طبيعية لتراكم عدة عوامل وأسباب من بينها:<sup>1</sup>

- هشاشة وعدم نجاعة البنية التحتية التعليمية.
- عدم استقرار الموارد الزراعية وهي احدي السمات المشتركة في المنطقة الساحلية، فهي تتصف دائما حسب تقارير التنمية البشرية في فئة البلدان الأقل نموا في العالم.
- انتشار الفقر والبطالة المتزايدة ما يؤدي حتما إلى ظهور عدة أزمات، فهي تؤدي إلى اليأس وتساعد على توفير أرضية خصبة للتمرد.
- تحويل مداخل الموارد التي تزخر بها منطقة الساحل من ثروات نحو الإنفاق العسكري أو لتمويل أقلية معينة في السلطة ما أدى إلى تفاقم مطالب المستبعدين.
- دور الظروف الطبيعية والعوامل المناخية السيئة كالجفاف والكوارث الطبيعية المفاجئة في تفاقم الوضع والتدهور الاقتصادي بالمنطقة .

يظهر فشل دول الساحل الإفريقي من تدهور اقتصادياتها خاصة في الميدان الزراعي، السبب الرئيسي لعدم استقرار الموارد الزراعية هو الظروف المناخية الصعبة التي تمر بها هذه الدول، حيث أن فضاء الساحل يتميز بفصلين فصل جاف طويل وفصل ممطر قصير وهناك بعض المناطق يستمر فيها فصل الشتاء ثلاثة أشهر هذا ما يؤدي حتما إلى اجتياح موجات جفاف رهيبية على دول المنطقة.

<sup>1</sup> ياسمين حداد، أثر الواقع الأمني للساحل الإفريقي على أمن غرب المتوسط، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات مغاربية ومتوسطية في التعاون والأمن، جامعة تيزي وزو، 2016)، ص 92.

## الفصل الثاني: واقع الأمن والتنمية في الساحل الإفريقي.

هشاشة البناء الاقتصادي في دول الساحل الإفريقي جعلها بيئة مناسبة لبروز عدة تهديدات، بحيث تشير مؤشرات التنمية العالمية إلى عجز التنمية في هذه الدول فالنيجر، تشاد، مالي، وموريتانيا هي أقل الدول نموا حسب تقارير التنمية البشرية، كما أنها تتميز بارتفاع مؤشرات الفقر فيها، هذا ما يؤكد التقرير الصادر عن هيئة الأمم المتحدة وتعد النيجر أفقر دولة في العالم بنسبة 67 %، ومالي نسبة الفقر فيها حوالي 64%، أما موريتانيا تقدر بنسبة 46%<sup>1</sup>، على هذا الأساس فإن الفقر والبطالة المتزايدة هي مصادر تهديد فعلية في مناطق الساحل الإفريقي باعتبارها دافع حقيقي لظهور التمرد وتطرف في بعض الأقليات أو الجماعات وخلق بؤر توتر على المستوي الداخلي والخارجي للدولة مما يؤدي إلى تشكيل بيئة غير مواتية للاستثمار الأجنبي فيها.

تتمتع دول الساحل الإفريقي بموقع جيواقتصادي جد مهم، نظرا لما تملكه من موارد طاوقية ذات بعد استراتيجي كالنفط، الغاز، اليورانيوم، الطاقة الشمسية...، إضافة إلى الثروة المائية المميزة في بعض الدول، كما انه من احد ابرز الأسباب التي أدت لهشاشة اقتصاديات دول الساحل الإفريقي هو التسيير الغير عقلاني لهته الثروات والعوائد من الموارد الأولية، وما زاد في تدهورها هو الأوضاع التي تعيشها هته الدول من فقر وغياب الرعاية الصحية وزيادة البطالة.<sup>2</sup>

### ب- الأوضاع السياسية والاجتماعية للساحل الإفريقي:

يجتمع الباحثون الأكاديميون والممارسون السياسيون على أن الساحل الإفريقي له جملة من الخصائص التي منها تتغذي المشاكل السياسية والاجتماعية التي تعاني منها المنطقة، ما يمكن إرجاعها إلى ثلاث أسباب رئيسية:<sup>3</sup>

**عوامل تقليدية:** تتغذي من التنوع الإثني والديني واللغوي وما أنتجته من صراعات تاريخية متواصلة سعيا لبيسط السيطرة والنفوذ بين مختلف القبائل المستوطنة في المنطقة.

<sup>1</sup> الولايات المتحدة الأمريكية، هيئة الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية، 2009، ص 178.

<sup>2</sup> إبراهيم شورب، قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث، (بيروت: دار المنهل اللبناني، 1997)، ص 69.

<sup>3</sup> ياسمين حداد، مرجع سبق ذكره، ص 93-94.

## الفصل الثاني: واقع الأمن والتنمية في الساحل الإفريقي.

**عوامل بيئية:** تقوم على المحيط الطبيعي الفقير للمنطقة لمختلف مقومات الحيات وموارد العيش ما ادخل المنطقة في صراعات لا متناهية للوصول واحتكار منابع المياه - عنصر الحياة وسر البقاء- لما تتيحه من فرص اضمن للحياة وأليق للعيش.

**عوامل سياسية:** ترتبط بظاهرة الدولة الوطنية وتتميز إجمالاً باللاعادلة في توزيع الثروات لاستنادها على الانتماء الإثني، وباستفراء أقلية عديدة قد لا تزيد نسبتهم 2% من مجموع السكان لامتيازات السلطة.

ورثت دول الساحل الإفريقي حدودها الوطنية بعد التقسيم الاستعماري لها، ما أدى إلي فشلها في تحقيق سلطتها على أرضيها وخلق توليفة حديثة من الدول مبنية على أساس المساواة في الحقوق والواجبات، وتوفير ضمانات المساواة للجميع، بحث التماثل في مختلف مناحي الحياة الاجتماعية وما كان له من انعكاس على طبيعة الحياة السياسية والقائم بالأساس على انتشار مظاهر الحياة القبلية التي يغلب فيها الولاء للقبيلة عن الولاء للدولة، خاصة وأن بعض القبائل المستوطنة لها امتدادات عابرة للأوطان ما يؤدي بطريقة أو بأخرى إلي التأثير على تماسك الوحدة الوطنية وضعفها، بحيث غياب وضعف فلسفة المواطنة في هذه الدول مع انتشار الفساد السياسي وضعف الأداء المؤسساتي يؤدي إلى استحالة بناء آليات الوقاية أو حل النزاعات الداخلية ذات الفعالية والمصادقية.<sup>1</sup>

وما يزيد انتشار الصراعات على الحكم بين الإثنيات والأعراق المختلفة في الساحل الإفريقي هو المؤشرات السياسية في مقدمتها غياب شرعية النظم الحاكمة ومشروعيتها، بجانب غياب أسس الديمقراطية ومبادئ الحكم الراشد التي يجب على كل دول العالم التحلي بها، بحيث لا يكفي فقط التحدث عنها في الخطابات وتدوينها على الأوراق الرسمية، بحيث حدوث التحول الديمقراطي أمر، واستمرار وتعزيز الديمقراطية أمر آخر تماماً.

### الفرع الثاني: إشكالية بناء الدولة في منطقة الساحل الإفريقي.

يعاني هيكل الدولة في منطقة الساحل الإفريقي من مشاكل جوهرية متمثلة في الأزمة البنوية للدولة، وهذا ما أثر على شكلها، حيث تعتبر الدولة الإطار الأمثل لتوفير وحماية الأمن الإنساني والعكس

<sup>1</sup> امحمد برفوق، "الساحل الإفريقي بين التهديدات الأمنية والحسابات الخارجية"، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، العدد 07، (نوفمبر 2008)، ص 02.

صحيح، وبالنظر إلى أن الدول الأفريقية بصفة عامة ودول الساحل الإفريقي بصفة خاصة تصنف ضمن الدول الفاشلة، نحاول من خلال هذا العنصر إبراز أسباب أزمة الدولة في الساحل الإفريقي.

### أ- مفهوم الدولة وأزمات أنظمتها السياسية:

يعرف ماكس فيبر الدولة الحديثة على أنها: "مشروع سياسي ذو طابع مؤسساتي تطالب قيادته الإدارية بالنجاح وفي تطبيقها للأنظمة باحتكار الإكراه البدني المشروع " ومن ذلك يمكن استخلاص عدة نقاط تبرز ملامح الدولة الحديثة وتميزها عن باقي الدول:<sup>1</sup>

- الدولة سيدة في ممارسة سلطتها بشكل كامل على المجتمع.
- مؤسسات الدولة تتمتع بالاعتراف.
- عمل الدولة مشروع باعتبارها تسعى إلى تحقيق المصلحة العامة.
- النظام السياسي يسعى إلى المصلحة العامة ويسمح بتوسيع المشاركة الشعبية عن طريق الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني.
- الهوية الوطنية تبنى على أساس ديمقراطي.
- الرأي العام يكون متنورا، ومطلعا على مجريات الأمور.

يعرف "فرانيس فوكوياما" بناء الدولة أنه: تقوية المؤسسات القديمة وبناء مؤسسات جديدة وفاعلة وقادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي ما يعني أن بناء الدولة هو النقيض لتحجيم الدولة وتقليص قدراتها.<sup>2</sup>

ومنه عملية بناء الدولة هي الجهد الواعي من القائمين على إدارة البلاد لتطوير شؤون المجتمع ورعايتها بما يضمن المشاركة وحفظ حقوق الإنسان وبناء مؤسسات دستورية قوية تدير بشكل ديمقراطي وبتنظيم عال، وكذا مؤسسات اقتصادية ومالية متقدمة وعسكرية تحفظ حدود البلاد وتسير وفق القانون.

<sup>1</sup> بشكيط خالد، "دور المقربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي"، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2011)، ص 65.

<sup>2</sup> رانيسيس فوكوياما، بناء الدولة النظام العالمي ومشكلة الحكم وإدارة في القرن الحادي والعشرين، تر: مجاب الإمام، (الرياض: العبيكان للنشر، 2007م)، ص 34.



من مظاهر أزمة بناء الدولة تشكل ما يعرف بالدولة الفاشلة أو المنهارة حيث انتشار الإجرام والعنف السياسي، انتشار التوترات والنزاعات، غياب البنى التحتية، ضعف السلطات الثلاث وتركزها في يد الفرد الحاكم. أما في حالة الدولة المنهارة فيحدث انهيار وانفجار للمجتمع المنظم في غياب تام لمظاهر الدولة الحديثة.

تتركز أزمات الأنظمة السياسية والدول في منطقة الساحل والصحراء في ما يعرف بأزمات النظام السياسي كما يلي:

**أزمة الهوية والاندماج الوطني:** رافقت هته الأزمة عملية بناء الدولة في الساحل الأفريقي كنتيجة للفشل الكبير الذي عرفته تلك الدول في التعامل مع التعدد الإثني واللغوي والديني الذي يميز تلك المجتمعات المحلية، وتوجد ثلاث صور رئيسية لأزمة الهوية والاندماج في الساحل الأفريقي هي: التباين العرقي الموجود في دول الساحل، الحدود المصطنعة التي لا تراعي خريطة توزيع الأقليات والتخلف الحضاري كسبب لأزمة الهوية والاندماج في إطار الفوارق الموجودة بين العالم المتقدم والعالم المتخلف مما أدى إلى هجرة الأدمغة وتحول الولاء للخارج.<sup>1</sup>

**أزمة الشرعية والمشروعية:** اعتماد الانقلابات العسكرية كطريقة للوصول إلى السلطة بالإضافة إلى انتهاج أساليب القمع والإرهاب وفرض القوانين والأحكام العرفية، أما المشاركة السياسية فمجموعة في أغلب المظاهر والاستحقاقات نتيجة غلق المجال السياسي ومصادرته من قبل النخب الحاكمة، وتعطيل الانتخابات وتزويرها بما يخدم مصالح القيادات المتحكمة.<sup>2</sup>

**أزمة التغلغل:** لا تزال معظم الدولة في الساحل الأفريقي بعيدة عن مراقبة حدودها وفرض سيطرتها على كامل البلاد نظرا لقلّة الإمكانيات المتاحة، وهو ما جعلها تتقاسم سلطتها مع منظمات تحت الدولة مثل: القبائل وشبكات الجريمة المنظمة والقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي فدولة مالي على سبيل الذكر لا الحصر تنتهي سلطتها على حدود أسوار العاصمة "باماكو" ما عدا ذلك فلا وجود لسلطة الدولة المالية

<sup>1</sup> عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية: دراسة في الاجتماع السياسي، ج 2، (د ب ن: دار المعرفة الجامعية، 2002)، ص 152-162.

<sup>2</sup> حمدي عبد الرحمن حسن، المشهد الديمقراطي الراهن في إفريقيا، السياسة الدولية، العدد 169، (جويلية 2007)، ص 57.

## الفصل الثاني: واقع الأمن والتنمية في الساحل الإفريقي.

على أراضيها، فشمالها تحت سيطرة المتمردين الطوارق والمتحالفين في بعض الأحيان مع القاعدة وشبكات الجريمة المنظمة وكذلك الحال بالنسبة لتشاد والسودان.<sup>1</sup>

**أزمة التوزيع:** وتعتبر أيضا عن الفشل الاقتصادي، حيث تغيب العدالة في توزيع الموارد وتشتت القلة الحاكمة بالموارد المتاحة وتحرم منها الأغلبية مما سبب تفاوتاً طبقياً حاداً نتج عنه ظواهر سلبية معاكسة مثل إقليم دارفور، ودلتا النيجر في التمرد والعصيان ومحاولات الانفصال كحال الطوارق في مالي والنيجر وتشاد، ونيجيريا، ومن أسباب تفاقم أزمة التغلغل ظاهرة الفساد السياسي المستشري في معظم دول العالم الثالث ومنها دول منطقة الساحل واستغلال الممتلكات العامة لأغراض ومصالح شخصية من قبل الطبقة الحاكمة وأصحاب النفوذ.<sup>2</sup>

### ب- أسباب أزمة الدولة في الساحل الأفريقي

❖ تعود جذور أزمة الدولة في المنطقة إلى الفترة الاستعمارية، حيث كان للاحتلال دور كبير في ذلك من خلال:

• **الحدود المصطنعة والعشوائية:** حيث تقاسم الاستعمار الفرنسي والإنجليزي المنطقة وقاموا بتقسيمها إلى دول ودويلات لم تراعي التنوع الإثني أو الموارد أو المساحة فتشكلت دول مختلفة وغير متجانسة وتضم تركيبات سكانية صعبة التعايش.<sup>3</sup>

• **كسر الهيكل التقليدي:** كان التنظيم السياسي في الساحل الأفريقي مبني على أساس القبيلة والعائلة والنبلاء لكن بعد دخول المحتل وقيامه بتنظيم هجرات للعمل في المناجم والمزارع نزعت الملكية الفردية للزعماء والنبلاء فانتقل بذلك ولاء الفلاحين للشركات والإدارة، وهو ما أدى من جهة أخرى نتيجة رفض الزعماء والنبلاء فقدان أملاكهم وسلطتهم إلى حدوث صراع بين الأجانب والسكان الأصليين وخاصة بعد خروج المحتل والأسوأ من ذلك أن طبقة الأجانب أصبحت بعد الاحتلال طبقة برجوازية صعب التخلص منها.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> حسام الدين جاد الرب، الجغرافيا السياسية، ط1، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2009)، ص298، ص312..

<sup>2</sup> حمدي عبد الرحمن حسن، المشهد الديمقراطي الراهن في إفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص61.

<sup>3</sup> حمدي عبد الرحمن حسن، دراسات في النظم السياسية الإفريقية، (القاهرة: كلية اقتصاد والعلوم السياسية، 2002م)، ص. 95.

<sup>4</sup> Abdecelem Ikhlef, " LE SAHEL DÉFAILLANT ARC DE TOUS LES RISQUES ? ", Horizons, MARS 2010, IRABI'EL AOUEL - 1431 - N° 01,p.4-6

- التشعب بثقافة التسلط والقمع التي كانت منتهجة من طرف الاستعمار وخلفها للدولة من بعد خروجه.
- ❖ وبعد الفترة الاحتلال ظهرت تحديات سياسية أخرى واجهت عملية بناء الدولة في الساحل الإفريقي نذكر منها:

### 1- التحديات السياسية: يمكن الإشارة إليها من خلال:<sup>1</sup>

- أ- **طبيعة الأنظمة السياسية:** التي حكمت تلك الدول والتي يمكن حصرها في ثلاث هي:
- أنظمة زبائية: تعني علاقة التبعية الشخصية أي تبادل ثنائي للخدمات بين الزبون وقائه.
- أنظمة باتريمونيالية: وتميز هذا النوع من الأنظمة بثلاث خصائص هي:
  - توسيع الإدارة البيروقراطية ما أدى إلى عرقلة التنمية.
  - شخصنة العلاقات السياسية.
  - وجود قوات خاصة تحيط بالرئيس تقوم بحمايته وأحيانا تقوم بمهمة الاغتيالات.
- أنظمة نيوباتريمونيالية: يقوم أساسا على النخبة الموجودة في السلطة والتي تسعى للحيلولة دون وصول المحيط إلى الموارد التي يسيطر عليها المركز من خلال إستراتيجية التمثيل وخاصة التحكم في عملية التحديث الاقتصادي. لقد أدى هذا النموذج الشمولي لطبيعة الأنظمة الحاكمة في الدولة الأفريقية بعد الاستقلال إلى بروز أزمات خطيرة مرتبطة كلها بالنظام السياسي وهو ما أثر على عملية بناء الدولة في الساحل الإفريقي.

ب - **الأبنية السياسية والدستورية:** وفي هذا نجد أن معظم المؤسسات السياسية والدستورية التي تتطلبها عملية بناء الدولة الحديثة لم تؤدي الدور المنوط بها في دول الساحل الإفريقي، بل أصبحت عقبة في طريق بنائها ونتج عنها صور أخرى مشوهة سواء فيما يخص تكوين الأحزاب ودورها، وكذا المجتمع المدني ومدى فعاليته كما أن أغلب دول الساحل حافظت على المؤسسات القديمة الموروثة عن الإحلال وعملت على إعادة هيكلتها بحيث تحافظ على الوضع القائم والمترن الموجود وذلك بدلا من أن تبني مؤسسات جديدة تكون مواكبة لخصوصيات مجتمعاتها، كما نجد دساتير معظم الساحل الإفريقي مستوردة

<sup>1</sup> بشكيب خالد، مرجع سبق ذكره، ص 72.

ولا تتوافق مع البيئة الداخلية للدول وكذلك الحال بالنسبة للأحزاب في دول الساحل التي تقوم على أساس قبلي وعرقي يهيمن عليه كبار الضباط والأثرياء المستفيدين من الربيع، ويستخدم الحزب لتبرير سياسات الدولة الكوروبراتية (التعاضدية)، أما المجتمع المدني في دول الساحل الإفريقي فيواجه عدة عقبات منها المتنامية لدور جماعات المصالح وعسكرة الحياة السياسية وكذا القيود البيروقراطية.<sup>1</sup>

### 2- التحديات الأمنية والعسكرية:

إن التحدي الأمني والعسكري الذي يواجه عملية بناء الدولة في الساحل الإفريقي كبير، خاصة وأن الدولة في أفريقيا عموماً في ما بعد الاستقلال عرفت نسفاً أمنياً مزعزعا واعتبرت دولة فاشلة، ومن هته التحديات التي تواجه دول الساحل، الداخلي مثل كثرة الانقلابات العسكرية والتي أصبحت في بعض الدول ينظر إليها أنها ظاهرة صحية، بالإضافة إلى الحروب الأهلية والصراعات الإثنية التي عرفت دول الساحل على غرار تمرد الطوارق والحرب في نيجيريا والسودان وساحل العاج، والتي غالباً ما كانت نتيجة للحرمان بشقيه السياسي والمادي أو كنتيجة لسياسات الاحتلال السابقة، وكذا مواجهة الهوية العرقية للهوية الوطنية، وكذلك نفقات التسلح الكبيرة على حساب برامج التنمية، كما نجد مفارقة في دول الساحل تتمثل في أن حجم الأسلحة المتوفرة أكثر من حجم السلع والمواد الغذائية، أما مصادر التهديد الخارجية والتي تلعب دوراً بارزاً في إعاقة العملية البنائية للدولة في الساحل الإفريقي نجد منها مشكلة الاتجار بالأسلحة، إذ تعتبر هته المنطقة ثاني أكبر سوق عالمي للتجارة غير الشرعية للأسلحة، كما نجد ظاهرة تجارة المخدرات وتبييض الأموال في عملية تفاعلية تؤثر على عملية بناء الدولة في الساحل.<sup>2</sup>

### 3- التحديات الاقتصادية:

رغم تمتع دول الساحل بموقع جيوسراتيجي مهم نظراً لما يحتويه من موارد طاقوية ذات بعد إستراتيجي (النفط، الغاز، اليورانيوم، والطاقة الشمسية) إضافة إلى المياه "نهر النيجر" الذي يعتبر ثالث أكبر نهر في إفريقيا الغربية والممتد على مسافة 4200 كيلومتر مربع وبحيرة تشاد، إلا أن دول الساحل مصنفة كدول فقيرة جداً في تقارير التنمية البشرية، وفي دراسة أعدها "أليكساندر كاوين" و"ستيفن جيلبرت"

<sup>1</sup> محمد شلبي، الأبنية السياسية في إفريقيا، محاضرات السنة أولى ماجستير في مقياس النظم السياسية الإفريقية المقارنة، (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2010).

<sup>2</sup> عمار بوزيد، "الساحل الإفريقي في عين الإعصار"، مجلة الجيش، العدد 561، (أفريل 2010)، ص 30-37.

تبرز أن هناك علاقة سلبية بين وجود البترول والديمقراطية والتنمية، فمعظم دول الساحل تستخدم مداخل هته الموارد الأولية لشراء السلم الاجتماعي مثلما عرفته تشاد والسنغال ومالي ويعتبر التسيير غير العقلاني لهاته الثروات والعوائد من الموارد الأولية السبب الرئيسي للأوضاع التي تعيشها هته الدول من فقر وغياب الرعاية الصحية وزيادة البطالة، وما يمكن استخلاصه أن الثروات في دول الساحل هي نقمة أكثر منها نعمة بالإضافة إلى هذا نجد المشاكل التي حدثت جراء عمليات التكيف الهيكلي والمفروضة من الخارج وكذا عملية التبعية والتقسيم الدولي للعمل.<sup>1</sup>

#### 4- التحديات الاجتماعية والثقافية:

من بين هته التحديات التي تعرقل بناء الدولة في الساحل الإفريقي يبرز الفقر الذي يسيطر على معظم دول المنطقة بنسب مرتفعة ومختلفة، وكذلك الأمية فدول الساحل تعاني من نقص في قدرات استيعاب الأعداد الراغبة في التعليم، أما فيما يخص التحديات الثقافية فتبرز في التركيبة الاجتماعية التي تهيمن على الدولة في إفريقيا واللاعقلانية واللافعالية اللتين تميز إدارة عملية التنوع الديني واللغوي والإثني في دول الساحل، حاولت معظم دول الساحل تبني مشروع التحديث والعصرنة، لكنها لا تزال لحد الآن تتلقى بعض التوترات فمؤسسات الدولة الوطنية الرسمية تجد نفسها أمام تحد كبير هو استمرار البناء القبلي كنوع من مقاومة الدولة الوطنية، والذي يصل أحيانا إلى حد الانقسام الحاد على المستوى السياسي، فسياسات التماطل والتأجيل والتهميش التي انتهجتها دول الساحل تحولت إلى خطر إجماعي حقيقي يهدد النسيج الاجتماعي والثقافي للدولة، ويمكن القول أن إجراءات التغيير الاجتماعي المعتمدة من طرف دول الساحل لم تستطيع إلغاء البنية القبلية والإثنية واستضعافها على جميع المستويات وخاصة النفسي والثقافي والدليل أن المجتمع التقليدي-القبيلة- لا يزال يلعب دورا في صنع القرار في هته الدول.<sup>2</sup>

مما سبق نستنتج أن منطقة الساحل الإفريقي منطقة ذات أهمية جيوسياسية واقتصادية وهذا ما جعلها تستقطب أنظار كثير من الدول الكبرى، نظرا للموقع الاستراتيجي الذي تحضا به بعدما كانت مهمشة، لكنها تعرضت لعراقيل عدة ذات طبيعة اقتصادية اجتماعية وسياسية ساهمت في تفاقم الأزمات الداخلية سيما في طبيعة بناء الدولة في المنطقة.

<sup>1</sup> براهيم شورب، قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث، (بيروت: دار المنهل اللبناني، 1997م)، ص 69 ، ص 78.

<sup>2</sup> بشكيط خالد، مرجع سبق ذكره، ص 74.

### المبحث الثاني: التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي.

يتفق أغلب المفكرين على أنه لانتقال المجتمع إلى الأفضل لابد من توفر عنصر الأمن، حيث يكون ذلك عبر توفير التفاعل التعاضدي بين أشكال الأمن بمفهومه الصلب واللين وتماشياً مع ديناميكية ما هو موجود من مستجدات حديثة تمس الظاهرة الأمنية والدولية سعياً لتحقيق السعادة المادية والروحانية للشعوب، ومن هذا المنطلق فالأمن ببساطة هو قاطرة المجتمع لتحقيق التطور، تسعى من خلاله الدولة كأولوية لتحقيق الاستمرارية عبر الانتقال من القوة إلى القدرة فالمقدرة، ومن هنا أدركت مختلف خزانات الفكر والأكاديميين أنه لا بد من إعطاء الأمن صفة الاستقلالية وتوسيعه له تاريخ وأصول ونظريات لابد من تطويرها و تحديد مضامينه الفكرية بدقة سعياً للوصول إلى حقيقة فهم الظاهرة الأمنية.

ومن هذا المنطلق سنحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على العديد من التهديدات والمخاطر التي أصبحت تشكل إرهاباً كبيراً لأمن وتنمية دول الساحل الإفريقي من خلال مطلبين نتناول فيهما ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي، ثم الهجرة الغير شرعية في هذه المنطقة.

### المطلب الأول: الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي.

أصبح الإرهاب والجريمة المنظمة ظاهرة تشغل بال العالم بأسره، وخاصة الإرهاب باعتباره ظاهرة كونية لم تقتصر على الدول الغربية فقط بل طالت دول عديدة ومنها دول الساحل والصحراء، التي بدأت تعاني من ويلات الإرهاب منذ حوالي عقد من الزمن (2003-2013)، وتحاول التنظيمات الإرهابية الاندماج ضمن جماعات المجرمين الناشطين في منطقة الساحل الإفريقي، وهذا ما خلق جو من للتوتر واللامن في هذه المنطقة، سنتناول في هذا المطلب كل من الإرهاب والجريمة المنظمة والعلاقة بينهما من خلال إبراز أهم نقاط التشابه والاختلاف.

### الفرع الأول: الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي.

#### 1- تعريف الإرهاب:

**لغة:** يدل لفظ الإرهاب في اللغة العربية على معنى الخوف والترهيب<sup>1</sup>، وتعود لفظة إرهاب Terror في أصلها إلى اللغة اللاتينية، وتعني في اللغة الانجليزية الخوف والفرع وفعلها هو terrorism<sup>2</sup>، ويبدل استخدام كلمة Terrorism في اللغة الانجليزية على الجرائم المقرونة بالعنف أو التهديد به أو تلك الجرائم الموجهة ضد الدولة لخلق جو من عدم الاستقرار وعدم الأمن<sup>3</sup>.

**اصطلاحاً:** ونعرض فيما يأتي بعض تعريفات الإرهاب، مكتفين بها عن الكثير من التعريفات التي حاولت وصف هذه الظاهرة وتمييزها عن غيرها من الظواهر الإجرامية الأخرى.

**تعريف الأمم المتحدة للإرهاب:** جاء ضمن مجموعة القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة وجمعيتها العامة أن الإرهاب هو تلك الأعمال التي تعرض للخطر أرواحاً بشرية بريئة أو تؤدي بها، أو تهدد الحريات الأساسية، أو تنتهك كرامة الإنسان<sup>4</sup>.

**تعريف الخارجية الأمريكية للإرهاب:** عرفت الخارجية الأمريكية الإرهاب بأنه عنف تولده دوافع سياسية، وينفذ مع سبق الإصرار والتدبير ضد مدنيين لا صلة لهم بالحرب أو ضد عسكريين عزل من السلاح، ولا يقومون بواجب قتالي، وتقوم جماعات وطنية أو عملاء سريون بتنفيذ عمليات الإرهاب<sup>5</sup>.

**تعريف مجلس وزراء الداخلية العرب في الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب:** في عام 1998 وقع وزراء داخلية الدول العربية على الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، والتي عرفت الإرهاب بأنه كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به، أيًا كانت بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي، فردي أو جماعي، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حرياتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها، أو الاستيلاء عليها، أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> ابن منظور، لسان العرب، ج 2، (القاهرة: دار المعارف)، ص 1748.

<sup>2</sup> OXFORD Advanced learner's Dictionary of curent english . 1974. P20

<sup>3</sup> OMER. Elayab – International law documents relating to terrorism – cavendlish publishing – london – 2001 – page 3.

<sup>4</sup> هيثم الكيلاني، الإرهاب يؤسس دولة نموذج إسرائيل"، ط 1، (القاهرة: دار الشروق، د.س.ن)، ص 17.

<sup>5</sup> جيمس نوفاك، "الإرهاب والدين في الولايات المتحدة الأمريكية"، مجلة الدبلوماسية، (أكتوبر 1996)، ص 10.

<sup>6</sup> المادة الأولى من الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، جريدة الرياض القاهرة، العدد 10818، الصادرة بتاريخ 1998/03/27.

عرفه المجتمع الفقهي الإسلامي بأنه: عدوان يمارسه أفراد أو جماعات أو دول بغيا على الإنسان (دينه، ودمه، وعقله، وماله، وعرضه) ويشمل صنوف التخويف والأذى، والتهديد والقتل بغير حق، وما يتصل بصور الحرابة وإخافة السبل، وقطع الطريق، وكل فعل من أفعال العنف أو التهديد، يقع تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، يهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم بإيذائهم، أو تعريض حياتهم أو حريتهم، أو أمنهم أو أحوالهم للخطر، ومن صنوفه إلحاق الضرر بالبيئة، أو بأحد المرافق والأماكن العامة أو الخاصة، أو تعريض أحد الموارد الوطنية، أو الطبيعية للخطر، فكل هذا من صور الفساد في الأرض التي نهى الله سبحانه وتعالى عنها.<sup>1</sup>

بناء على هذه التعاريف نستنتج أن الإرهاب هو استخدام عنف منظم بقصد إيجاد حالة من التهديد الموجه ضد الدولة أو الجماعة وذلك لتحقيق أغراض سياسية وهو حرب تقوم به جماعة سياسية أو عقديّة لها طابع منظم بقصد إحداث حالة من التهديد أو الفوضى، لتحقيق السيطرة على المجتمع، أو إسقاط سيطرة الدولة القائمة.

### 2- الأسباب المنتجة أو المؤدية للإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي.

الإرهاب هو محصلة لجملة العوامل والمتغيرات الداخلية والخارجية، التي تؤدي إلى خلق بيئة ملائمة لتنامي تلك الأعمال، ولذلك سنتطرق لدراسة العوامل الداخلية المنتجة للإرهاب في دول الساحل وعلى ضوء ذلك فإنه يمكن أن نرصد العناصر الرئيسية المسببة للإرهاب في دول الساحل فيما يلي:

#### الأسباب الداخلية:

##### أ- العوامل السياسية:

- **النخب في دول الساحل:** عجز القادة في إقامة علاقة ثقة مع شعوبها والتكفل بانشغالاتهم وتورطهم في قضايا فساد وجعل مصدر شرعيتهم للبقاء في السلطة التحالف مع مستعمر الأمس والإسئواء بالدعم

<sup>1</sup> السعودية، قرارات المجتمع الفقهي الإسلامي بمكة المكرمة، الدورات من الأولى إلى السادسة عشرة، رابطة العالم الإسلامي، 1398هـ إلى 1422هـ، ص 355-356.



- الغزبي والقوى الخارجية النافذة من أجل صفقات مريحة تؤمن لهم البقاء في السلطة وتقاسم المنافع الربعية إلى أبد الحدود واللجوء إل القمع المنهجي والمنظم بحجة محاربة الإرهاب.<sup>1</sup>
- غياب تنشئة سياسة مجتمعية فعالة: بسبب عدم وجود قنوات مجتمع مدني فعالة مثل الأحزاب والاتحادات و النقابات القوية و القدرة على نشر مبادئها و أفكارها.<sup>2</sup>
- سوء التعددية المجتمعية ومشكلات الأقليات: وتعني ظاهرة التعدد والتنوع على أسس: أثنية، طائفية دينية، لغوية، قبلية وتعد قضية الإثبات هي جوهر ظاهرة التعددية المجتمعية في دول الساحل، فهو يشكل مزيجا من التنوع الإثني الكبير الشيء الذي أورث نوعا من وجود أساليب و ظاهرة السيطرة الجهورية على الحياة المجتمعية التي أدت إلى الإخفاقات في السياسات العامة وظهور البيروقراطية والرشوة. الخ أدلى إلى ظهور صراعات قبلية عديدة.<sup>3</sup>
- غياب الأمن السياسي: وذلك ناتج عن غياب المشاركة السياسية أو ضعفها بسبب سيطرة الحزب الواحد في جميع دول الساحل تقريبا ما عدا السنغال الذي وجدت به تعددية شكلية وفي هذا تبرز الجزائر سنة 1991 وموريتانيا وأزمة تشاد بالإضافة إلى تأثير الأزمات السياسية المحيطة بالساحل على المنطقة.
- الفساد السياسي: والذي نقشى مع مرور الزمن في ظل غياب حوار ديمقراطي أفقد الأنظمة شرعيتها من خلال تجمع قنوات التعبير الحر عن الأفكار والآراء مؤديا إلى صدام في أغلب الأحيان عسكري بين فصيلة معارضة لسلطة والسلطة السياسية مثل هجوم المعارضين التشاديين في العاصمة نجامينا على قوات حكومية ومجرى مؤخرا في ساحل العاج.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> Riadh Bouriche , "TRANSFORMATIONS DANS LE CONCEPT DE SÉCURITÉ HUMENE : un nouveau concept de sécurité au XXIe siècle.Sécurité et nouvelles menaces dans le Sahel africainMutations dans le concept de sécurité. ET NOUVELLES MENACES SÉCURITAIRES AU SAHE,"L'HORIZONS , M a r s 2010 ,pp. 17-20.

<sup>2</sup> عمار جفال، "خصوصيات النظام السياسي في العالم الثالث"، محاضرة في مقياس النظم السياسية المقارنة، (قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2008/01/14).

<sup>3</sup> شوادرة رضا، "إشكالية هندسة أمن مشترك في منطقة الساحل الإفريقي"، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات إستراتيجية، جامعة الجزائر 3، 2001)، ص 81.

<sup>4</sup> المرجع نفسه، ص 81-82.

• **إرهاب الدولة:** لقد استخدمت هذه الأنظمة الحكومية درجة كثيفة وعالية من العنف ضد المدنيين من مواطني الدولة، من أجل إضعاف أو تدمير إرادتهم في المقاومة أو الرفض وهو الإرهاب القهري.

ب- **العوامل الجغرافية:** يعتبر إقليم الساحل الإفريقي أكبر الأقاليم الإفريقية وأكثرها اتساعا حيث يعتبر بمثابة جسر كما يقال عنه (bridge not a barrier) ربط غرب وجنوب إفريقيا بشمالها.<sup>1</sup>

لكن الملاحظ أن أغلب الدول هي عبارة عن دول صحراوية شاسعة المساحة إضافة إلى افتقارها إلى حدود طبيعية تحد أو تقلل من تحرك الأفراد فيها مما يسهل عملية التنقل والهجرة مما جعلها بمثابة سوق مفتوحة للسلاح والمخدرات، ونظرا لشساعة المساحة أصبحت أنظمة الأمن غير قادرة على ضبط ومراقبة الحدود و بالتالي فهي مناطق سهلة الاختراق من قبل جماعات تهريب المخدرات والتجارة بالسلع والأسلحة وكذلك توغل الجماعات الإرهابية في المنطقة (شمال مالي، أطراف العرق الشاش في موريتانيا الذي تحول إلى سوق سوداء للمتاجرة بالأسلحة المتبقية من المواجهات المتكررة).<sup>2</sup>

وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن: الحدود السياسية لهذه الدول هي حدود فرضها الاستعمار قبل رحيله ارتبطت في غالب الأحيان بالأهداف الاقتصادية وذلك على حساب العامل الجغرافي وأيضاً وهو الأهم التكوين العرقي للشعوب والقبائل وبالتالي لم تتم مراعاة الحدود الأنثروبولوجية للمجتمعات المحلية في عمليات البناء السيئ للدول خاصة مع وجود أشكال للهيمنة الإثنية أو الجهوية على الحياة في كثير من دول الساحل.

ج- **العوامل الاقتصادية:** بالنظر لخصوصية اقتصاديات دول الساحل الإفريقي فإنها تبرز هشاشة البناء الاقتصادي لهته الدول ما جعلها بيئة مناسبة لبروز حركات إرهابية عبر وطنية وفي هذا الإطار يمكن رصد بعض المؤشرات المتعلقة باقتصاديات دول الساحل كما يلي:

• **ضعف الأداء الاقتصادي:** حيث تشير مؤشرات التنمية في العالم إلى عجز هته الدول فالنيجر وتشاد ومالي والسنغال وبوركينا فاسو وموريتانيا والسودان هي أقل الدول نموا حسب تقارير التنمية البشرية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> محمد عبد الغاني سعودي، إفريقية: شخصية القارة في شخصية الأقاليم، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2004).

<sup>2</sup> شوادة رضا، مرجع سبق ذكره، ص 82.

<sup>3</sup> محمد شليبي، مرجع سبق ذكره.

## الفصل الثاني: واقع الأمن والتنمية في الساحل الإفريقي.

- نسب الفقر المرتفع: حيث نجدها مرتفعة في هته الدول فحسب الأمم المتحدة النيجر أفقر دولة في العالم بنسبة 63%، وفي تشاد أكثر من 64%، مالي 64%، موريتانيا 46%<sup>1</sup>.
  - أزمات المجاعة: نتيجة التصحر والجفاف، ففي النيجر يوجد أكثر من 800 طفل مهددين بالموت.
- إضافة إلى هذه الأسباب الداخلية ارتفاع نسبة الأمية والجهل، حيث نجد أن نسبة الأمية لما فوق 15 سنة بتشاد تقدر بـ 25.7%، السنغال 39%، السودان 60.9%، كما أن سوء الأوضاع المعيشية والبيئية أدى إلى انتشار الأمراض المعدية مثل الإيدز الملاريا، السل، فوفقا لإحصائيات منظمة الصحة العالمية لسنة 2006 فنسبة الوفيات بالفيروس في السودان بلغت 23 ألف ضحية، النيجر 4800، مالي 12 ألف ضحية، وحوالي 500 ضحية بموريتانيا.<sup>2</sup>

### الأسباب الخارجية:

يوجد على المستوى الخارجي العديد من العوامل التي ساهمت في خلق حركية الإرهاب عبر الوطني في دول الساحل ولعبت دورا كبيرا في تنامي الإرهاب، انطلاقا من منطق التعددية السببية في التحليل السياسي واستبعادا عن الأحادية السببية فإنها لا يمكن إرجاع ظهور الإرهاب عبر الوطني في منطقة الساحل إلى عوامل داخلية فحسب، بل يمكن الحديث أيضا عن عوامل خارجية ساهمت بدرجة معينة في خلق هذه الظاهرة بل ويمكن استمرارها وعليها يمكن إدراج الحركيات السببية الخارجية التالية:

أ- **النشاط الإقليمي للحركات الإرهابية:** من أبرز هته الجماعات الإرهابية التي تنتشط في الساحل الأفريقي أو بالقرب منه، والتي أثرت بشكل كبير في تفاقم الإرهاب في الساحل من خلال الأفكار التي تحملها وسهولة الاتصال بين عناصرها كما تعتبر عامل استقطاب لجميع العناصر الحاملة لمثل تلك الأفكار، من حيث أنها وعاء يمكن الدخول إليه وهته التنظيمات هي: الجماعة السلفية للدعوة والقتال والتي انضمت رسميا إلى القاعدة وأصبحت تعرف بالقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة شباب المجاهدين الصومالية والحركة المسلحة الليبية، كل هته الحركات والجماعات حاولت إقامة قاعدة خلفية للإرهاب في الساحل نظرا لتوفر العنصر البشري الجاهز والإمكانات الحربية لديها.

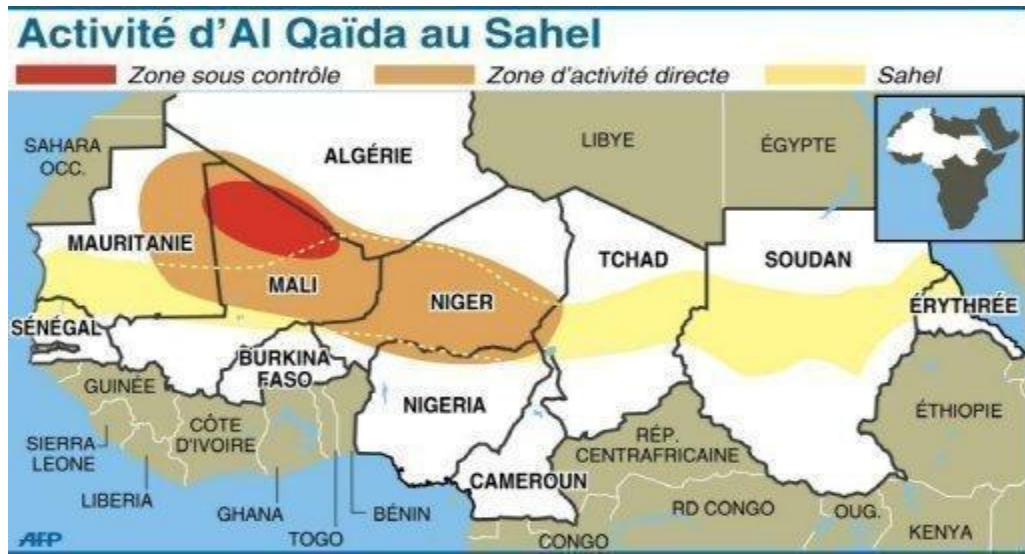
<sup>1</sup> الولايات المتحدة الأمريكية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، التغلب على الحواجز: قابلية التنقل البشري والتنمية، 2009.

<sup>2</sup> الولايات المتحدة الأمريكية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، 2007-2008، ص 287.

## الفصل الثاني: واقع الأمن والتنمية في الساحل الإفريقي.

بالإضافة إلى قرب الساحل من أكبر التجمعات الإسلامية في إفريقيا وتنامي الفكر الجهادي في هته التجمعات والإحباط الناتج عن السياسات المتبعة من طرف القوى الغربية في اتجاه بعض القضايا الإسلامية على غرار القضية الفلسطينية، وأفغانستان والعراق مما ولد أشخاص جد محبطين يعتبرون عناصر جاهزة للانخراط في العمل المسلح<sup>1</sup>.

الخريطة رقم 07: مناطق انتشار نشاط تنظيم القاعدة في دول الساحل الإفريقي.



[http://media.voila.fr/Actu/article/2010/08/25/diaporama/photo\\_1282741462](http://media.voila.fr/Actu/article/2010/08/25/diaporama/photo_1282741462)

ب-التنافس الدولي في الساحل الأفريقي: توجد علاقة بين الاختراق الأجنبي والاختراق الإرهابي لدول

الساحل الإفريقي فإذا كان قد ثبت مرارا وتوظيف الأول للثاني فإن الثاني أصبح يوظف الأول -الوجود

الأجنبي - للإلتفاف حوله وتحويل الساحل إلى "واد سوات جديدة".

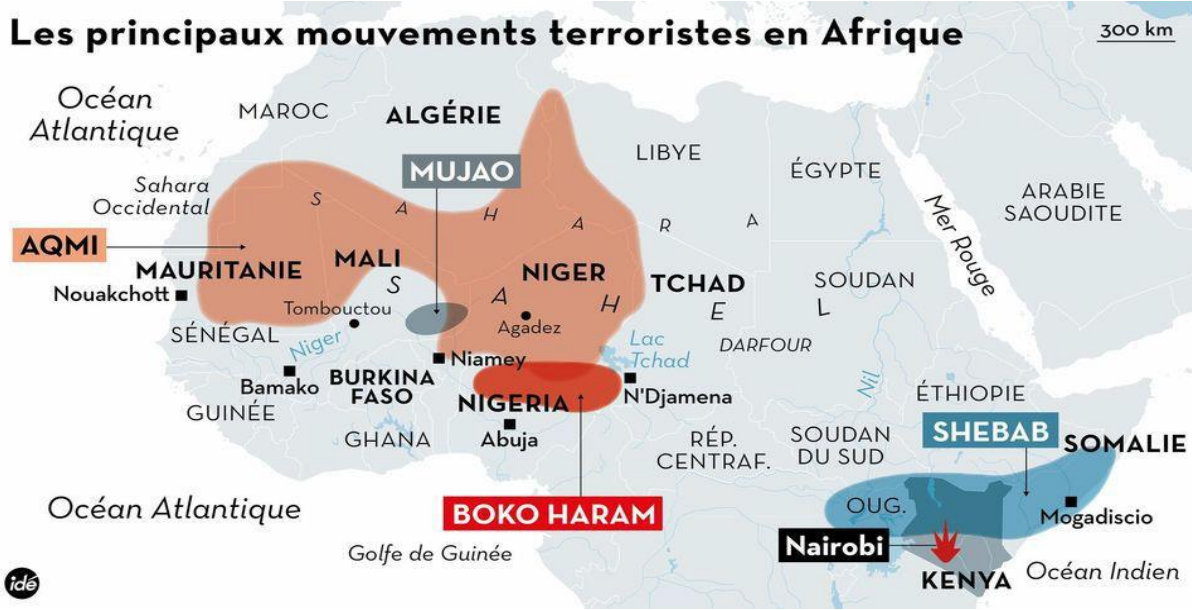
فتنامي الأهمية الجيواقتصادية للساحل الأفريقي وازدياد حجم الرهان الذي تتطوي عليه بالنسبة للقوى المحلية والخارجية والذي يعكسه الحضور الأجنبي الذي يحمل مظهر القوة "تواجد عسكري، قواعد عسكرية،...." تحت مبرر التعاون والتحالف شجع الجماعات الإرهابية على الوجود في هته المنطقة من

<sup>1</sup> عمار جفال، "القاعدة من شعار الجهاد إلى نشر الإرهاب في العالم الإسلامي"، (أوراق مؤتمر: تنظيم القاعدة التوجهات الحالية. والمخاطر المستقبلية، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، القاهرة، 2008/10/21)، ص 31.

## الفصل الثاني: واقع الأمن والتنمية في الساحل الإفريقي.

حيث جعله هدفا لعملياتها، وهكذا نلاحظ كيف تقاطع الإختراقان الأجنبي والإرهابي على أراضي الساحل الإفريقي وكيف مثل كل منهما سببا ونتيجة للأخر أضحت فيه المنطقة بفعل ذلك أداة ومسرحا للصراع بينهما وتركت دولها أيضا في مواجهة مباشرة مع تداعيات هذا الصراع<sup>1</sup>.

الخريطة رقم 08: توضح الحركات الإرهابية الرئيسية في دول منطقة الساحل الإفريقي.



Source: Thomas Hofnung, "Un Arc de crise jihadiste", *Libération*, ( 22septembre 2013),  
Disponible sur: [http://www.libération.fr/planete/2013/09/22/un-arc-de-crise-jihadiste\\_933903](http://www.libération.fr/planete/2013/09/22/un-arc-de-crise-jihadiste_933903)

الفرع الثاني: الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي.

### 1- مفهوم وخصائص الجريمة المنظمة:

**تعريف الجريمة المنظمة:** جراء اعتبارات ذات طبيعة اقتصادية وسياسية وحتى اجتماعية لم تستطع الدول حصر مفهوم الجريمة المنظمة في تعريف جامع ومانع، وعليه التطرق لبعض التعاريف التي قبلت في الجريمة المنظمة:

<sup>1</sup> عمار بوزيد، "الساحل الإفريقي في عين الإعصار"، مجلة الجيش، العدد 561، (أفريل 2010)، ص 30-37.

يعد مؤتمر الأمم المتحدة الخامس لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين الذي انعقد في جنيف عام 1975 أول مؤتمر دولي يعالج موضوع الجريمة المنظمة والذي عرفها بما يلي الجريمة المنظمة يقصد بها الجريمة التي تتضمن نشاطا، إجراميا معقدا يرتكب على نطاق واسع، وتتفذه مجموعات من الأشخاص على درجة كبيرة من التنظيم بهدف تحقيق ثراء للمشاركين في هذا النشاط على حساب المجتمع وأفراده، وهي غالبا ما ترتكب أفعالا مخالفة للقانون منها جرائم ضد الأشخاص والأموال وترتبط في معظم الأحيان بالفساد السياسي.<sup>1</sup>

**يعرفها الانتربول على أنها:** أي جماعة من الأشخاص تقوم بحكم تشكيلها بارتكاب أفعال غير مشروعة بصفة مستمرة وتهدف أساسا لتحقيق الربح دون تقيد بالحدود الوطنية.<sup>2</sup>

**تعريف مجموعة مكافحة المخدرات والجريمة المنظمة للإتحاد الأوروبي:** جماعة مشكلة من أكثر من شخصين تمارس مشروعاً إجرامياً ينطوي على ارتكاب جرائم جسيمة لمدة طويلة أو غير محددة ويكون لكل عضو مهمة محددة في إطار التنظيم الإجرامي الذي يهدف إلى السطو وتحقيق الأرباح.<sup>3</sup>

**تعريف الولايات المتحدة الأمريكية:** انطلاقاً من كون الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية يأخذ شكلاً فدرالياً فإن كل ولاية حاولت وضع تعريف محدد للجريمة المنظمة في تشريعاتها و لعل أهم تعريف هو الذي جاء به تشريع ولاية ميسيسيبي حيث اعتبرتها الجريمة التي ترتكب من شخصين أو أكثر لمدة طويلة وتكون لغرض تحقيق مصلحة.<sup>4</sup>

**تعريف التشريع السويسري:** عرفها في قانون العقوبات في المادة 260 بأنها أي شخص يشارك في منظمة ويحتفظ على انضمامه لها وعلى أسرارها ويمارس أنشطة تتسم بالعنف كهدف في حد ذاته أو يحصل على أرباحه بوسائل إجرامية يعاقب بالحبس الانفرادي أو الاعتقال لمدة تصل إلى خمس سنوات على الأكثر و يخضع للعقاب كل شخص يرتكب أي عمل إجرامي بالخارج في حالة قيام المنظمة بتنفيذ

<sup>1</sup> ماروك نصر الدين، "الجريمة المنظمة بين النظرية والتطبيق"، مجلة أصول الدين الصراط، العدد 03، (2 سبتمبر 2000)، ص 132.

<sup>2</sup> يونس زكور، الإرهاب والإجرام المنظم، أية علاقة؟، الحوار المتمدن، العدد 1811، 2007/01/30، تاريخ التصفح: 2018/09/25.

<http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=87313&r=0>

<sup>3</sup> المرجع نفسه.

<sup>4</sup> فريال منافي، "الترتيبات الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية في الساحل الإفريقي وانعكاساتها على الأمن الجزائري"، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص سياسة مقارنة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011)، ص 91.

أنشطتها كليا أو جزئيا في سويسرا.<sup>1</sup>

**تعريف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية:** يقصد بتعبير جماعة إجرامية منظمة، جماعة ذات هيكل تنظيمي مؤلف من ثلاثة أشخاص أو أكثر موجودة لفترة من الزمن وتعمل بصورة متضافرة بهدف ارتكاب واحد أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الأفعال المجرمة من أجل الحصول بشكل مباشر على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى.<sup>2</sup>

من خلال ما تقدم نحاول أن نعطي تعريفا للجريمة المنظمة بأنها مجموعة من الأفعال والنشاطات غير المشروعة وفقا للقانون التي تقوم بها منظمة إجرامية تتكون من ثلاثة أعضاء فأكثر و تعتمد على التنظيم والاحتراف والتعقيد وذلك بهدف الحصول على الربح المالي وتتعدى نشاطاتها حدود الدولة الواحدة.

**خصائص الجريمة المنظمة:** تمتاز الجريمة المنظمة بعدة خصائص تجعلها تختلف عن الجرائم العادية وهذه الخصائص أو السمات تتجسد فيما يلي:

أ- **التخطيط:** أهم ميزة في الجرائم المنظمة هي التخطيط للجريمة التي ترتكب من دون تخطيط لا تدخل في نطاق الجريمة المنظمة، والتخطيط ليس بالعملية السهلة فهو يحتاج إلى فئة من المحترفين الذين يملكون مؤهلات شخصية وخبرة ودراية تمكنهم من سد جميع الثغرات القانونية والاقتصادية التي يمكن أن تؤدي إلى اكتشاف الجريمة قبل ارتكابها وأثناء تنفيذها، ويعتبر التخطيط من ثوابت العمل داخل المنظمة الإجرامية حيث تستعين المنظمات الإجرامية في التخطيط لجرائمها بأشخاص ذوي كفاءة والممارسة في جميع الميادين كرجال القانون والأطباء والمحاسبين، ولذلك يطلق على هذه الجرائم مصطلح جرائم الذكاء.<sup>3</sup>

ب- **التنظيم:** يحتاج القيام بالجريمة المنظمة وجود منظمة إجرامية على درجة كبيرة من التنظيم حتى يمكن القول بارتكابها، و هذا ما أشارت إليه اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية المنعقدة في PALERMO عام 2000 حيث أشارت إلى أنه (يقصد بتعبير جماعة ذات هيكل تنظيمي جماعة غير مشكلة عشوائيا لغرض الارتكاب الفوري لجرم ما، و لا يلزم أن تكون لأعضائها أدوار محددة

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 91.

<sup>2</sup> يونس زكور، مرجع سبق ذكره.

<sup>3</sup> عبد الرحيم صدقي، الإجرام المنظم آلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2001، ص 26.

رسمياً وأن تستمر عضويتهم فيها) و يتصف هيكلها التنظيمي بالثبات والاستمرارية بالإضافة إلى وجود قيادة مركزية في القمة والذين يتمتعون بدرجة كبيرة من الحصانة اتجاه القبض والمداومة في مستويات قيادتها العليا.<sup>1</sup>

ج- **التعقيد والسرية:** من شروط ارتكاب الجريمة المنظمة التعقيد والسرية، بحيث تكون على درجة كبيرة من التعقيد يصعب معها اكتشافها، وغالبا ما يتم اللجوء إلى الجرائم المعقدة لأنها تجد فيها مجالا خصبا لتطبيق الأساليب المختلفة والتي تحقق تجاوز القانون، ولهذا يخفى أمر المجرمين على كثير ممن يشاركونهم العمل لأن زاوية الانحراف تكون غير واضح، ولهذا فإنهم يخفون تصرفهم المنافي للقانون بأعمال تبرز في ظاهرها على أنها أعمال مشروعة، كذلك فان طابع السرية من الخصال المميزة لعمل المنظمات الإجرامية، لان هذه المنظمات تسعى لضمان بقائها وممارسة أنشطتها بعيدا عن رقابة الهيئات القانونية المختصة.<sup>2</sup>

بالإضافة إلى:<sup>3</sup>

- **الخطورة على المجتمع:** لا يستطيع القضاء أن يثبت الجريمة المنظمة في كثير من الأحيان لعدم توفر الأدلة لان الأشخاص الذين يقومون بالجريمة أصحاب خبرة يعتمدون على التخطيط والتنظيم أساس عملهم، وتأتي خطورتهم من كونهم موجودون ويمارسون الإجرام ولكن لا عقوبة ضدهم.
- **الهدف:** تهدف الجريمة المنظمة إلى الكسب المادي السريع.
- **التأثير على المجتمع:** تؤدي نتائجها إلى تعطيل التنمية والفساد في الدولة.
- **التركيز على التحالفات الإستراتيجية:** أي أن تعقد تحالفات مع غير المنظمات الإجرامية المحلية وعبر الدول وهذا لتفادي التناحر والتصادم بين هذه المنظمات الإجرامية.

<sup>1</sup> ماهر فوزي، دراسة أعدها اللواء أحمد جلال عز الدين بعنوان الملامح العامة للجريمة المنظمة، مجلة الشرطة الإمارات، العدد 273، (23) سبتمبر 1993، ص 39.

<sup>2</sup> محمد فاروق النبهان، مكافحة الإجرام في الوطن العربي، (د.ب.ن: دار النشر المركز العربي للدراسات الأمنية 1989)، ص 25.

<sup>3</sup> شوادرة رضا، مرجع سبق ذكره، ص 89.



• الطابع الدولي : تتصف أنشطة الجريمة عبر الدول بأنها لا تختصر على إقليم الدولة الواحدة فحسب، بل تتعداه إلى أقاليم الدول الأخرى.

### 2- أهم مظاهر الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي:

أ- تجارة المخدرات في الساحل الإفريقي: تعتبر تجارة المخدرات من أقدم أنواع صور الجريمة المنظمة في المجتمعات الحديثة، ويقدر الخبراء عدد مدمني المخدرات بحوالي 320 مليون شخص في شتى أنحاء العالم، معظمهم شباب، ويكلف الإدمان ما يزيد عن 500 مليون دولار سنويا، ونقصد بجرائم المخدرات أفعال الاستيراد والتصدير والمتاجرة للمخدرات أو المؤثرات العقلية فتجارة المخدرات من الأنشطة التي تدر أموالا كثيرة في وقت قصير والتعامل فيها يتم نقدا، فالسيولة المالية تحتاجها العصابات الدولية في تمويل عمليات النقل والتهريب والتصدير والتصنيع، وان الجماعات المنظمة حينما تنشط في مجال المخدرات يكون نطاق عملها واسعا وليس محليا، مستمرا وليس وقتيا، والكشف عن مرتكبيها يصير معقدا لكون الجماعة تشكل تنظيما مهيكلا متصافرا فتتحول حينئذ إلى إجرام خطير يستلزم أساليب خاصة في التحري والعقاب فيه يكون اشد.

ونجد معظم البلدان الإفريقية أصبحت معرضة لخطر المرور والاتجار العابر للمخدرات عن طريقها، بسبب الوضع الجغرافي المتوسط لموقع القارة فيه بين مناطق الإنتاج ومناطق الاستهلاك لكل من الهروين القادم من جنوب شرقي آسيا في اتجاه أوروبا وأمريكا الشمالية ، وكذلك بالنسبة إلى الكوكايين القادم من أمريكا الجنوبية عبر بلدان غرب إفريقيا وشمالها متجها نحو أوروبا والتي أشارت العديد من البلاد إلى انه أدى إلى ظهور مشاكل جديدة لتعاطي المخدرات في عدد من هذه البلدان بسبب هذا التدرج من الاتجار العابر<sup>1</sup>، ثم إن تعزيز مراقبة الحدود الأوروبية في مكافحة المخدرات، اجبر التجار على تغيير الطريق إلى إفريقيا حيث يمكنهم الوصول عبر الطرق البرية حتى شمال إفريقيا ثم محاولة العبور نحو أوروبا، وحسب تقرير 2009 فان استهلاك الكوكايين قد تضاعف سبع مرات خلال عشر سنوات في بلدان غرب إفريقيا، وحسب الاتحاد الإفريقي أصبحت إفريقيا الغربية محورا أساسيا لمسالك تجارة المخدرات نحو أوروبا، وترى هيئة الأمم المتحدة و الو.م.أ إن حجم إنتاج الكوكايين في أمريكا الجنوبية يقدر بحوالي

<sup>1</sup> أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الجريمة المنظمة: التعريف والأنماط والاتجاهات، ص 60.

1000 طن سنويا، أي ما يقارب حوالي 02 مليار دولار، يتم نقله عبر غرب إفريقيا نحو الأسواق الأوروبية وحسب التقرير فإن 4% من سكان العالم هم مدمنون على مادة القنب الهندي ونسبة استهلاكه ترتفع بنسبة 8% كل سنة، ونجد أن حوالي 240 طن من الكوكايين و820 طنا من الهيروين يتم ترويجها في العالم مرورا بالقارة الإفريقية عبر دول الساحل والصحراء، ولقد استقبلت المنطقة الإفريقية، عشرات الأطنان من الكوكايين بلغ 46 طن منذ 2005 لغاية<sup>1</sup> 2008، وما ساعد عصابات المخدرات على بسط نفوذها في المنطقة وسيطرتها في المنطقة العلاقات القوية التي تربطها بباقي التنظيمات الإجرامية الناشطة في العالم من منظمات غسل الأموال، تجار البشر، تجار الأسلحة، والمنظمات الإرهابية التابعة لتنظيم القاعدة اكسبها إمكانات مادية و لوجستكية كبيرة جدا، مما زاد من صعوبة إيقافها خاصة في دول غرب إفريقيا (نيجيريا، السنغال)، ونتيجة العلاقة التبادلية التي تجمع مختلف العصابات المجرمة، فتتظلم القاعدة في المغرب الإسلامي مرتبط ببارونات المخدرات والمافيا الدولية بشكل مستمر، أي تتكفل هذه الأخيرة بالتمويل المالي والوسائل التكنولوجية اللازمة للإرهابيين بالمقابل يضمن عناصر القاعدة نقل وتأمين مرور المخدرات بنوعها القنب الهندي الوارد من المغرب خاصة، ومادة الكوكايين الواردة من أمريكا الجنوبية (كولومبيا، بوليفيا، فنزويلا)، وتعتبر منطقة الساحل الإفريقي بوابة رئيسية نحو الضفة الأخرى من البحر المتوسط وكذا الخليج العربي وصولا إلى أقصى شرق آسيا، واستيراد الهيروين من الدول المروجة لها في العالم (افغانستان، الفلبين، ميانمار) كذلك يتم إيصالها إلى مركز العبور الإفريقي، حيث تضمن القاعدة مرورها عبر الحدود وإيصالها إلى الأسواق الأمريكية والأوروبية.<sup>2</sup>

وان تعدد الأطراف والجهات التي تنشط في هذا المجال بمنطقة الساحل الإفريقي أدى إلى خلق منافسة على مخازن المخدرات، واحتمال تحول سوء التفاهم والصراع حول هذا النشاط إلى اشتباكات ومواجهات عنيفة مستقبلا، ونجد هذه الأطراف من الجماعات الإجرامية التي تنشط في كل من نيجيريا وغينيا وغيرها إلى جانب ضلوع ما يطلق عليهم مافيا الدولة، حيث يتورط بعض القضاة ورجال الأمن في تأمين منافذ ومحاور نقل كميات المخدرات على غرار غينيا بيساو، ووجود بعض الأطراف المحليين مثل جماعات من الطوارق وخطر فاعل في هذه المعادلة مساهمة عناصر تنظيم القاعدة في بلاد المغرب

<sup>1</sup> حنان نقوش، الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي "دراسة في الظاهرة والآليات"، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص الدراسات الإستراتيجية، جامعة الجزائر3، 2012)، ص 112.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 113.

الإسلامي، الذي ينشط عبر محور شمال إفريقيا إلى دول منطقة الساحل الإفريقي في انتعاش تجارة المخدرات والتي على رأسها المتاجرة بالكوكايين، حيث أن تجار المخدرات أصبحوا يتحالفون مع عناصر تنظيم القاعدة التي تضمن لهم تأمين الطريق بشمال مالي إلى غاية وجهات متفق عليها، وإن المتاجرة بالكوكايين الذي يتم إنتاجه في كولومبيا ويتم نقله عبر المحيط الأطلسي باستعمال مختلف وسائل النقل من بواخر تجارية وطائرات تجارية نحو دول غرب إفريقيا، تسمح أيضا بنقل كل أنواع الأسلحة وبالتالي تعزيز انتشارها بين السكان وبالتالي ارتفاع نسبة العنف والصراعات.

ب- **تجارة الأسلحة في الساحل الإفريقي:** نجد أن تجارة الأسلحة منتشرة بشكل كبير في القارة الإفريقية، حيث كانت المغذي الرئيسي للنزاعات المسلحة وإن القارة تمثل ثلث التجارة الرسمية للأسلحة، فعدد قطع السلاح لدى المدنيين يقدر بحوالي 2,2 مليون قطعة غير مراقبة من الأسلحة الخفيفة، ولا تزال عائدات التهريب باختلافه تستغل شراء الأسلحة من دول مالي والنيجر وتشاد لتميرها عبر الحدود الجزائرية باتجاه الشمال، وتعتبر تشاد ومالي والنيجر مصدرا للأسلحة المسوقة من طرف شركات متخصصة في المتاجرة بالأسلحة في الجزائر وهي أسلحة قديمة مصدرها البلدان الأوروبية المصنعة للأسلحة والتي تتخلص من مخزونها إما المستعمل أو من الجيل القديم يبيعها للمعارضة المسلحة والمليشيات بدول إفريقيا، إلى درجة أصبحت الأسلحة بتلك الدول تباع جهارا نهارا في الأسواق<sup>1</sup>، ومن بين أهم منابع الأسلحة وتهريبها في دول الساحل الإفريقي نجد أن الدول التي شهدت حروب أهلية ولازالت وكأنها جسور لتهريب الأسلحة وهي في حاجة دائمة للأسلحة، وهذا الانتشار للأسلحة بالمنطقة هو بدوره يساهم في تأجيج الحروب الأهلية خاصة في ظل الفروق الاثنية والقبلية والتشرذم السياسي لدول الساحل، إضافة إلى التاريخ السياسي لتلك الدول، حيث شهدت تلك الدول حالات انقلابات عسكرية مثلا نجد دول غرب إفريقيا شهدت انقلابات عسكرية ناجحة، في حين نجد أن نسبة 40 % من الأسلحة الخفيفة في أيدي الأشخاص المدنيين<sup>2</sup>، ولقد كان للأزمة الليبية دور كبير في انتشار الأسلحة في منطقة الساحل الإفريقي، حيث أشارت التقارير الأمنية التي رفعتها الجزائر

<sup>1</sup> دول تشاد ومالي والنيجر مصدر للأسلحة المسوقة ، تاريخ التصفح: 2018/08/22.

[www.elahdath.net/index.php?option=com\\_content&task=view&id=16901&Itemid=41](http://www.elahdath.net/index.php?option=com_content&task=view&id=16901&Itemid=41)

<sup>2</sup> Francis Langumba keili, « Small arms and light weapons transfer in west Africa: a stock-taking »

[www.unidir.ch/pdf/articles/pdf-art2840.pdf](http://www.unidir.ch/pdf/articles/pdf-art2840.pdf)

إلى إحصائيات رسمية عن إجهاض عدة عمليات ومحاولات لتهريب الأسلحة من ليبيا في اتجاه الجزائر، كما تؤكد تلك التقارير أن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ركب موجة التطورات السياسية التي عرفتها تونس وليبيا، واستغلتها لتشكيل بؤر جديدة لتوتر في المنطقة مما أدى إلى توالي الضربات على منطقة الساحل الإفريقي.

ج- ظاهرة الاتجار بالبشر: تعد القارة الإفريقية من بين القارات التي عرفت انتشار واسع لظاهرة الاتجار بالبشر، ويعود ذلك إلى مجموعة من العوامل تمثلت فيما يلي:<sup>1</sup>

- الفقر والحاجات الاقتصادية للأفراد.
- الانتشار الواسع لعصابات الاتجار بالبشر واستغلالهم لجهل الأفراد.
- تأثيرات البيئة التي يتواجد أو يعيش بها الفرد.
- الآثار السلبية لظاهرة العولمة.
- البعد القانوني القاصر في مواجهة هذه الظاهرة.
- آثار الهجرة الغير شرعية.

تعتبر ظاهرة الاتجار بالبشر نشاطا سريا مما يضعف نسبة المعلومات حولها وان منطقة الساحل الإفريقي عرفت هذا النشاط على شكل استرقاق متوارث، ونجد دولة نيجيريا مصدرا وسوقا واسع للاتجار بالبشر، حيث يتم استقدام الأشخاص من الأدغال الإفريقية والصحاري ليتم بيعهم في السوق النيجيرية سواء للجهات المحلية من مالي موريتانيا النيجر أو جهات دولية تستغلهم في أوروبا.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> السيد نجم، "بحث حول الاتجار في البشر والاستغلال الجنسي للأطفال في إطار المؤتمر الدولي الثاني حول حماية المعلومات والخصوصية في قانون الانترنت، المنعقد بالقاهرة في 2 يونيو 2008 ، تاريخ النسخ: 2018/08/22.

[www.middle-east-online.com/?id=62921:2008](http://www.middle-east-online.com/?id=62921:2008)

<sup>2</sup> احمد لطفي السيد مرعي، إستراتيجية مكافحة جرائم الاتجار بالبشر، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2009)، ص 12.

الخريطة رقم 09: توضح خطوط نشاطات الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي.



Source: " Immigration et crime organisé: Le rapport choc qui accable ", *Breizh-Info*, ( Juillet 2015) Disponible sur:

<http://www.breizh-info.com/2015/09/08/30671/immigration-et-crime-organise-le-rapport-chocqui-accable>.

### الفرع الثالث: العلاقة بين الإرهاب والجريمة المنظمة.

يمكننا أن نرصد العلاقة بين الإرهاب والجريمة المنظمة من خلال التطرق إلى أوجه التشابه، وأوجه الاختلاف بينهما:

أ- أوجه التشابه:

تتشترك الجريمة المنظمة والجريمة الإرهابية في كثير من الخصائص والسمات التي يمكن إجمالها على الشكل التالي:<sup>1</sup>

- تعتمد كل من الجريمة المنظمة والإرهاب على تنظيمات سرية معقدة، تظفي نوع من الرهبة والسرية على العمليات الإجرامية التي تقوم بممارستها في ظل مجموعة من المبادئ والقواعد الداخلية الصارمة القسوة لكل من يخالفها من الأعضاء أو المتعاملين معها.

<sup>1</sup> يونس زكور، مرجع سبق ذكره.

- تماثل الهياكل التنظيمية للإجرام المنظم والإرهاب في ظل طبيعتهما العابرة للحدود ووسائلهما غير المشروعة وغسل الأموال.
  - وحدة التهديدات التي تشكلها الجرائم المنظمة والإرهاب على الأمن والاستقرار الوطني والدولي وقيم الديمقراطية.
  - يتسم كل من الإرهاب والجريمة المنظمة بزوجهما نحو العالمية، وعبور الحدود، فالجماعات الإرهابية مثلها مثل الجماعات الإجرامية المنظمة، قد تعتمد إلى تجنيد أتباعها في دولة، وتدريبهم في دولة أخرى والبحث عن مصادر تمويل من جهات متعددة والقيام بأنشطتها الإجرامية في دول أخرى.
  - إن بعض المنظمات الإرهابية لها صلات قوية بعصابات الجريمة المنظمة، حيث تستأجر المنظمات الإرهابية أحيانا، عصابة من عصابات الجريمة المنظمة للقيام بعمليات قتل أو تخريب لحسابها.
- ب- أوجه الاختلاف:

- يختلف الإرهاب عن الجريمة المنظمة من خلال مجموعة خصائص يمكن أن نجمل أهمها فيما يلي:<sup>1</sup>
- إن الإرهاب يهدف إلى تحقيق أهداف ومطالب سياسية، بينما تسعى منظمات الجريمة إلى تحقيق أرباح مالية بطرق وأساليب غير مشروعة، وهذا الاختلاف الواضح يركز في نوعية الدافع خلف النشاط، فالدافع عند الإرهابي نبيل وشريف.
  - الجريمة الإرهابية يمكن أن تقع من مجرم واحد، وهو ما أشارت إليه النصوص التشريعية التي عرفت الإرهاب أو تلك التي حددت الحالات التي يوصف فيها العمل الإرهابي، وذلك بعكس الجريمة المنظمة فهي دائما جماعية تتطلب وجود عدد ملحوظ من الأعضاء.
  - الإرهابيون يرفضون غالبا الاعتراف بجرائمهم، ويرفضون وصف ما يقومون به من إرهاب "بالجريمة"، وقد يقومون بعد ارتكاب جريمة بإصدار تصريحات سياسية، وتعتمد على وسائل الإعلام لتفسير أعمالها، أما الجماعات الإجرامية المنظمة فتحافظ على سريتها وتحرص على إخفاء أنشطتها غير المشروعة.

<sup>1</sup> المرجع نفسه.

• الجماعات الإرهابية تركز على الدعاية لنفسها على الجانب الفكري والعقائدي من أجل ضم المزيد من المتطوعين ومن أجل ضمان الوفاء والإخلاص للجماعة عكس جماعات الجريمة المنظمة التي تركز على الإغراءات المادية من أجل ضم مزيد من الأعضاء إلى تنظيماتها.

ومنه نستنتج أن الفارق الجوهرى بين الإرهاب والجريمة المنظمة يكمن بالدرجة الأولى في الأهداف والغايات، فهدف الإرهاب هو التغيير السياسى أو الاجتماعى من خلال اديولوجية وعقيدة يؤمن بها ومستعد للتضحية بنفسه من اجل تحقيق ما يؤمن به، أما الجريمة المنظمة فهي تهدف إلى تحقيق مكاسب مادية وريح سريع دون أن تتطلق من عقيدة معينة وإنما الدافع الرئيسى هو الطمع والرغبة في جمع الأموال.

### المطلب الثاني: الهجرة الغير الشرعية في منطقة الساحل الإفريقي.

يرغب الإنسان بطبيعته الانتقال والترحال من مكان إلى آخر سعياً للبحث عن أماكن أكثر جودة للعيش والسكن والأمن، حتى أصبحت الهجرة ظاهرة متفشية بين البشر، فينتقل الأفراد من الموطن الأصلي إلى أماكن أخرى في الأرض بحثاً عن أماكن توفر لهم ما يحتاجونه من متطلبات، وهناك نوعين من الهجرة، الشرعية والغير شرعية هذه الأخيرة التي تعتبر من بين المشاكل الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، خاصة بعد التحولات الأخيرة التي شهدتها المنطقة في السنوات الأخيرة، سنتناول في هذا المطلب تعريف الهجرة الغير شرعية مع توضيح الأسباب المؤدية لها، وواقعها في منطقة الساحل الإفريقي.

### الفرع الأول: تعريف الهجرة الغير شرعية وأسبابها.

"الهجرة" ظاهرة اجتماعية عرفها الإنسان والحيوان والطير منذ بدء الخليقة، ومعناها لغويًا الترك والانتقال، واصطلاحاً ترك الموطن الأصلي إلى غيره من المواطن، وعلى المستوى الإنساني هي انتقال البشر من موطن إلى آخر، وتستخدم في العلوم الاجتماعية بمعنى التحركات الجغرافية للأفراد والجماعات.

ونبادر إلى التأكيد على أن "الهجرة" - حق الانتقال من مكان إلى آخر - هي حق من حقوق الإنسان أمرت وحثت عليها الأديان السماوية، وأقرتها مواثيق الأمم المتحدة، ولكن يجب أن يمارس هذا الحق من

خلال الأطر القانونية التي تحددها الدولة لدخول أجنبي إلى أراضيها، وفي حالة مخالفة هذه الأطر تتحول الهجرة من حق إلى عمل غير مشروع.

والهجرة الغير شرعية هي مجموعة من الأشخاص يدخلون منطقة أو بلاد بدون تأشيرة أو بطرق غير قانونية، ويلجأ هؤلاء الأشخاص إلى عدة طرق للوصول إلى تلك البلدان، مثل التعاقد مع شركات التهريب والتسلل من خلال الحدود أو استعمال الوثائق وجوازات السفر المزورة.<sup>1</sup>

وتنقسم ظاهرة الهجرة غير شرعية إلى نشاطين، الأول هو نشاط فردي والثاني هو مهني منظم، ففي النوع الأول يقوم شخص بمفرده أو مجموعات صغيرة باستخدام قوارب التهريب مقابل مبالغ مالية معينة، أو الصعود في السفن البحرية والتجارية بدون علم إدارة وملاحي السفن، معتمدين في ذلك على السباحة لتسلل إلى السفن أثناء عمليات الشحن والتفريغ وعادة ما يختفون داخل المخازن أو داخل المستودعات أو قوارب النجاة، وقد يستخدم بعض هؤلاء الأفراد الممرات البرية التي تقل فيها نقاط ومراكز المراقبة من قبل حراس الحدود، ويحدث النوع الثاني من التهريب البشري عن طريق عصابات منظمة مقابل كسب مادي من خلال شبكات التهريب العالمية، التي يعمل فيها من لهم خبرات في قوانين الهجرة والجنسية والإقامة ومن عملوا في وكالات السفر والسياحة وشركات النقل البري والبحري، وتستخدم عصابات التهريب الممرات البرية والبحرية التي لا تخضع للرقابة والتفتيش من قبل رجال الحدود مقابل مبالغ مالية دون تقديم ضمانات أمنية وصحية خلال رحلة التهريب.<sup>2</sup>

### أسباب الهجرة غير شرعية:

هناك الكثير من الأسباب التي تدفع الأشخاص للجوء إلى مثل هذا النوع من الهجرات، نذكر منها:

- الأسباب الاقتصادية كالبطالة وعدم المقدرة على توفير العيش الكريم، وهم في هذه الحالة غير معرّضين للموت أو العنف لكنهم يعانون من ضيق الحياة وعدم المقدرة على توفير احتياجاتهم

<sup>1</sup> عثمان الحسن محمد نورو ياسر عوض الكريم المبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة، (الرياض: مركز الدراسات والبحوث جامعة نايف

للعلوم الأمنية، 2008)، ص 17.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 20.



الطبيعية، ولكن لا بدّ لهم أن يفكروا جيداً قبل سلوك هذا الطريق الخطير والذي يمكنه أن يؤثر على حياتهم ومستقبلهم بالشكل السلبي.

• وجود صراعات مسلحة تجعل الأشخاص يهربون من الموت والدمار، فيتجهون إلى بلاد أخرى آمنة وهذا بعد ما عانوه من فقدان الأمن والطمأنينة لهم ولأطفالهم فيأملون بمستقبل أفضل في بلاد أخرى غير بلادهم التي أحبوا كالسوريين والعراقيين.

• لتعرض للاضطهاد العرقية و الاثنية، والمتواجدة بكثرة في أفريقيا وبورما، بحيث يضطر الأشخاص إلى الهرب من كافة أشكال العنف التي يمكن أن تصل إلى القتل والعبودية.

### الفرع الثاني: واقع الهجرة غير شرعية في منطقة الساحل الإفريقي.

إن منطقة الساحل الإفريقي تعد طريق عبور دولية للمهاجرين غير نظاميين انطلاقاً من البلدان الإفريقية جنوب الصحراء مرورا إلى أوروبا عبر الشمال الإفريقي، من خلال البحر المتوسط عبر دول المغرب العربي التي تعد معبر رئيسي (ليبيا، تونس) إلى إيطاليا أو عبر المغرب إلى إسبانيا مرورا بالجزائر أو عبر السواحل الأطلسية وجزر الكرايبب عبر الواجهة الأطلسية موريتانيا والسنغال، إذن نلاحظ إن منطقة الساحل الإفريقي أصبحت ملجأ آمن لتجميع المهاجرين الغير شرعيين ونقلهم عبر الممرات المبرمجة عبر ليبيا أو الجزائر أو المغرب.

ولقد عرفت ظاهرة الهجرة السرية في العقدين الأخيرين تطورا سريعا في منطقة الساحل الإفريقي من خلال ما اصطلح بتسميته "قوارب الموت" التي أصبحت وسيلة للوصول إلى الضفة الشمالية بأوروبا.<sup>1</sup>

تتميز الهجرة الدولية الإفريقية في الشرعية والغير شرعية وتحركات اللاجئين بمنطقة الساحل الإفريقي بأنها بينية عابرة لحدود الدول داخل إفريقيا، كما تتدفق تياراتها إلى خارج القارة صوب القارات الأخرى أي هجرات بين قارية، ويمكن إجمال هذه الهجرات في عدة مجموعات جغرافية لكنها في أساسها عابرة لحدود الدول الإفريقية، حيث أشارت تقارير منظمة الهجرة الدولية إلى أن الكثير من الدول الإفريقية تعد دول مصدر أو إرسال ومعبر ومقصد للهجرة الغير مشروعة وتهريب البشر في خلال السنوات الأخيرة، كما

<sup>1</sup> سمير بودينار، "تأثير الهجرة غير القانونية من إفريقيا على دول العبور"، (ورقة مقدمة لندوة الهجرة العربية الإفريقية إلى الخارج، جامعة الدول العربية 17-18 نوفمبر 2008).

أشارت تقارير الاتجار بالبشر، إن الكثير من الدول الإفريقية تعد منشأ ومعبّر ومقصد لهذه التجارة أيضا، وهذه المجموعات هي سواحل إفريقيا المتوسطية ومنها صوب أوروبا، ثم سواحل غرب إفريقيا الأطلنطية إلى جزر الكناري وماريان وغيرها ومنها إلى أوروبا وأمريكا، يضاف إلى ذلك تدفق المتسولين إلى أوروبا عبر الساحل الشمالي لليبيا كما تجذب بعض الدول الإفريقية المهاجرين للعمل بها في التعدين أو الزراعة ومنها كوت ديفوار وبوركينا فاسو ونيجيريا وأنجولا وبتسوانا وغيرها.<sup>1</sup>

وتكمن أهمية البحر المتوسط بالنسبة لتيارات الهجرة إلى أوروبا في كونه أصبح الناقل لتدفقات الهجرة الغير شرعية من نقاط تجمع المهاجرين على سواحله الجنوبية في الشمال الإفريقي إلى السواحل الأوروبية ومنها إلى الداخل، مما يؤكد أهمية شمال إفريقيا بالنسبة للهجرة العربية والإفريقية إلى أوروبا ودوره كمعبر لوصول المهاجرين الأفارقة إليها، وكانت فرنسا هي أول وأهم محطات المهاجرين من الشمال الإفريقي وغرب إفريقيا، إذ كان بها 50% من جملة المهاجرين الأفارقة أكثر من 3 مليون ثلث من شمال إفريقيا ونصف مليون من غرب إفريقيا عام 2000 تليها إيطاليا وإسبانيا كذلك البرتغال واليونان وقبرص في السنوات الأخيرة.<sup>2</sup>

ونجد المغرب تمثل منطقة (طنجة وجبلي سبتة ومليلة) المحتلتين على مضيق جبل طارق ومدينة (الحسيمة) بالمغرب شرق المضيق في الشمال المغربي، وكذلك مدن (تطوان الرباط) وغيرها داخل المغرب محطات رحيل كبرى للمهاجرين الأفارقة عبر المضيق إلى إسبانيا وفرنسا والبرتغال، وكذلك الجزائر تعتبر الجزائر من دول العبور للهجرة إلى أوروبا التي تزداد بشكل ملحوظ نتيجة نوعية جديدة من المهاجرين بسبب الهجرة القسرية الاقتصادية واللاجئين، وتزايد تدفقات الهجرة الغير مشروعة إلى الجزائر من إفريقيا جنوب الصحراء، وبالنسبة لليبيا فقط ظهرت بها مشكلة الهجرة الغير شرعية إلى أوروبا خلال السنوات الماضية وإلى السواحل الإيطالية بصفة خاصة حيث تقدر السلطات الإيطالية العدد المؤهل لتمثل هذه الهجرة من ليبيا وحدها بحوالي 1,5 مليون مهاجر، معظمهم من دول شمال إفريقيا والصومال وتشاد وإريتريا وإثيوبيا.<sup>3</sup>

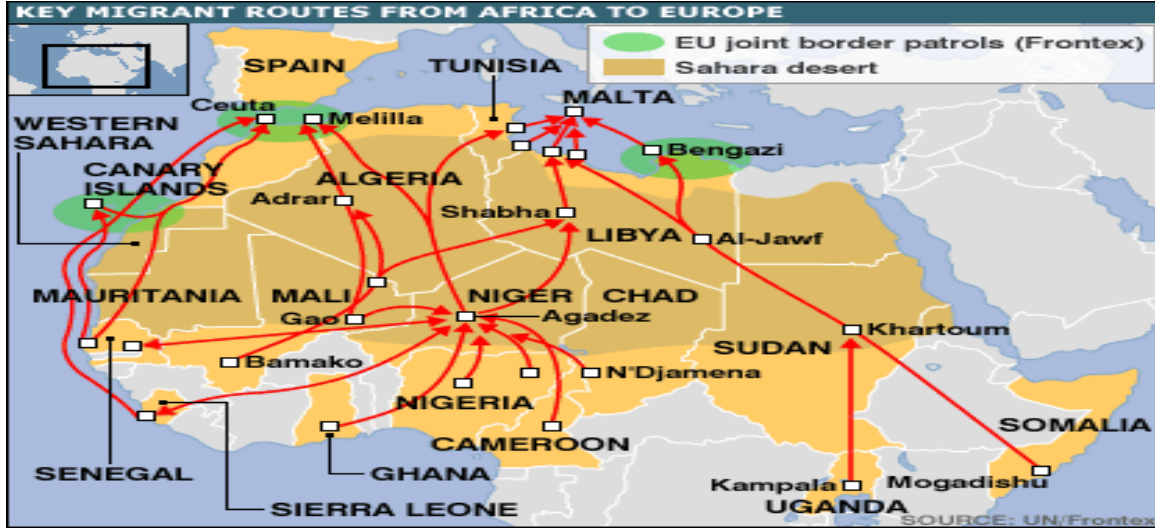
<sup>1</sup> محمود ابو العينين، التقرير الاستراتيجي الإفريقي، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، مركز البحوث الإفريقية، (أكتوبر 2008)، ص 374.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 385.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 377-378-379.

## الفصل الثاني: واقع الأمن والتنمية في الساحل الإفريقي.

الخريطة رقم 10: توضح معابر المهاجرين غير الشرعيين من دول الساحل الإفريقي نحو أوروبا مروراً بدول المغرب العربي.



Source: Henri Plagnol, FrancoisLoncele, "La situation sécuritaire dans les pays de la zone sahélienne".

ونجد أيضاً إقليم غرب إفريقيا والذي يعرف استمرار الهجرة الغير مشروعة وما يتعلق بها في دول المصدر ودول العبور، وما زالت ظاهرة الاتجار بالبشر مستمرة لتصبح خاصية مهمة في الإقليم حيث يرتفع حجم ضحايا هذا النشاط الغير مشروع خاصة بين الأطفال والشباب الراغب في العمل، كما يتعرض الإقليم لدرجة عالية من استنزاف العقول وذوي المهارات من المتخصصين، نتيجة لما يعاني الإقليم من الفقر والصراعات والبطالة وانتشار الأمراض والتخلف وتراجع التنمية وتناقص مساحة الغابات وتدهور البيئة، ويقع الإقليم تحت ضغط الهجرات الغير مشروعة وتحركات اللاجئين والمشردين داخليا، ويتخذ المهاجرين طرق عديدة بمساعدة المهربين للوصول إلى الساحل عبر قوارب الموت إلى جزر الكناري أو ماريان من سواحل السنغال أو موريتانيا، وتعد العديد من دول الإقليم دول مصدر أو عبور للمهاجرين السريين حيث تنشط عصابات تهريب البشر ومعها الأسلحة والمخدرات، وتمثل جزر الكناري احد ابرز ممرات الهجرة الغير شرعية إلى أوروبا، ونجد في شرق إفريقيا دولة السودان باعتبارها منطقة في الساحل الإفريقي قد شهدت تدفقات للهجرة المشروعة والغير مشروعة إلى دول الخليج العربي ومصر وأوروبا وغيرها، خلال الصراع في الجنوب وخلال الصراع الدائر في دارفور كما شهدت تدفقات النازحين

## الفصل الثاني: واقع الأمن والتنمية في الساحل الإفريقي.

واللاجئين إلى دول الجوار كما تستضيف لاجئين من دول الجوار كما نجد بالسودان تدفقات الهجرة العائدة للاجئين في الإقليم الجنوبي.<sup>1</sup>

ويلاحظ في كثير من الأدبيات المهمة بشؤون الأمن في المنطقة الساحلية الصحراوية ربطها المطلق لتدني شروط الحياة بالأسباب السياسية والاقتصادية كعوامل محددة، وبالفعل هذا صحيح إلى حد ما لكن في المقابل يوجد عامل مؤثر وليس أقل أهمية عن العوامل الأخرى ونقصد بذلك العامل المناخي.

من هذا المنظور تؤكد مختلف الدراسات على أن منطقة الساحل الإفريقي عرفت ولفترت متتالية أزمات حادة مرتبطة بسوء المناخ في هذه المنطقة، خصوصا ظاهرة التصحر التي تعود في الأساس لبدايات القرن الماضي وقد تركت هذه الظاهرة بصمات واضحة على حياة السكان وطباعهم وكذا على المناطق الزراعية وقطعان الماشية أحد مصادر رزق هؤلاء البدو في المنطقة ويشغل قطاع الزراعة في بلدان الساحل الإفريقي حوالي 60 % من اليد العاملة، ويساهم ب 60 % من الدخل الإجمالي حيث تغطي منطقة الساحل 5.7 مليون كلم تأوي حوالي 58 مليون شخص حيث كل هذا الفضاء الجغرافي يساكنه مهدد بالتصحر واللامن الغذائي،<sup>2</sup> وبالعودة للتأثيرات الأولى للتصحر، وكل سنة تشهد مناطق الساحل والصحراء الإفريقية أزمات غذائية عندما لا يكون هناك مخزون كاف للغذاء، فتاريخ كل مناطق الساحل يخضع لنسبة التساقط أو التماطر للحصول على منتج زراعي وافر وقد عملت الإدارات الاستعمارية السابقة على التخفيف من الآثار السلبية للتدهور البيئي وذلك بسبب المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي نتجت عن الظاهرة، حيث أن حياة الناس تأثرت بشكل كبير وتغير البناء الاجتماعي داخل هذه المجتمعات بشكل لافت، ومما لاشك فيه فاقترادات الدول الساحلية مثل مالي والنيجر وموريتانيا وحتى تشاد تعتمد بشكل مكثف على الإنتاج الزراعي وقد قلص التصحر المناطق الزراعية بنسب عالية ومتفاوتة في هذه الدول.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 382-387.

<sup>2</sup> Sergine Tacko Kandji, Louis Verchot, Jens Mackensen, Climate Change and Variability in the Sahel Region: Impacts and Adaptation Strategies in the Agricultural Sector, World Agroforestry Centre (ICRAF), 2006, p16

<sup>3</sup> Une étude réalisée pour le Forum des ministres des Affaires étrangères d'Afrique du Nord en 2009, Changements climatiques et sécurité en Afrique, Oli Brown et Alec Crawford | Mars 2009, p 17

## الفصل الثاني: واقع الأمن والتنمية في الساحل الإفريقي.

ومع بداية التسعينات من القرن الماضي عرفت منطقة الساحل الإفريقي تحولات مناخية ولمدة طويلة لم يشهدها العام طوال ذلك القرن حيث انخفضت نسبة التساقط بنسبة 20 % رافقتها موجة جفاف أدت لهلاك الآلاف بين البشر والحيوانات.

وتكرر مرة أخرى مشهد اللامن الغذائي والمجاعة بفعل الجفاف لكن في الألفية الجديدة وأمام أنظار العالم دون أن يحرك أي ساكنا ، فقد ارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة 25 % في جوان 2005 بفعل الجفاف الذي ضرب مناطق واسعة في النيجر وتضرر جراء ذلك 2.4 مليون شخص منهم 10.000 مسهم مباشرة في أمنهم الغذائي، ودائما حسب تقرير منظمة أطباء بلا حدود MSF يموت 1.5 من أصل 10000، شخص يوميا في هذه المناطق أغلبهم أطفال.

بالنظر إلى شساعة المنطقة الجغرافية لمنطقة الساحل الإفريقي ومحدودية سكانها ذات الطبيعة القبلية المتعددة، وهشاشة وميوعة حدودها، بالإضافة إلى معطيات أخرى كانهدام الأمن السياسي والاقتصادي خاصة وانتشار الفقر والمجاعة والأمراض والأوبئة، تراكمت كمسببات مختلفة عبر الزمن أدت إلى تفاقم و توسع احتمالات التهديدات الأمنية في المنطقة الساحلية، هذا ما جعلها ملاذا للجماعات الإرهابية، وتجار المخدرات والأسلحة، والهجرة غير الشرعية وغيرها من التهديدات العبر وطنية.

### المبحث الثالث: واقع التنمية في منطقة الساحل الإفريقي.

هنالك العديد من المشاكل الهامة التي أدت إلى عدم تنمية وتطوير منطقة الساحل الإفريقي مثل تفشي الجهل بصورة غير طبيعية نسبة لانخفاض مستوى التعليم في الغالبية العظمى من الدول، وعدم وجود كفاءات بشرية كافية للمقدرة على العمل والتطوير، لذا لا يمكن والاستفادة من الموارد الغنية بالقارة إلا بوجود حل جذري بتطوير كفاءات بشرية من أجل تحقيق النجاح والتنمية والخروج من دائرة التخلف.

سنتناول في هذا المبحث الأوضاع الاقتصادية في منطقة الساحل الإفريقي وظروف التنمية فيها، بالإضافة إلى حصيلة التنمية في هذه المنطقة.

### المطلب الأول: أوضاع التنمية الاقتصادية في منطقة الساحل الإفريقي.

سعت بلدان الساحل الإفريقي إلى تحقيق التنمية مستغلة بعض المقومات الطبيعية والبشرية وكذلك المالية، غير أن الظروف الداخلية والإقليمية والعالمية لم تكن بصفة عامة مساعدة على تحقيق التنمية وهو ما يفسر المراتب العالمية المتدنية جدا التي تحتلها بلدان الساحل الإفريقي على جميع المستويات.

رغم تمتع دول الساحل الإفريقي بموقع استراتيجي هام، وتوفرها على موارد ذات بعد استراتيجي من نפט، وغاز، ويورانيوم، وطاقة شمسية، بالإضافة إلى توفّر المنطقة على عدد من الأنهار، إذ نجد نهر النيجر الممتد على مسافة 4200 كلم، والذي يعتبر ثالث أكبر نهر في إفريقيا، بالإضافة إلى بحيرة التشاد، فلا تزال دول الساحل حسب تقارير التنمية البشرية تصنف ضمن الدول الفقيرة جدا، وانطلاقا من الدراسة التي أعدها كل من "ألكسندر كاوين" و"ستيفن جلبرت" والتي تبرز أنها هناك علاقة سلبية بين البترول والديمقراطية والتنمية، فمعظم دول الساحل تستغل واردها ومداخل هذه الموارد لشراء السلم الاجتماعي مثلما عرفته "التشاد" و"السنغال" و"مالي"، فالتسيير غير العقلاني للموارد والثروات يشكل السبب الرئيسي لما تعانيه هذه الدول من أوضاع مزرية متعلقة بالفقر، وغياب الرعاية الصحية، وارتفاع البطالة، بالإضافة إلى ما سببته برامج التكيف الهيكلي الذي فرضت عليها من الخارج<sup>1</sup>.

وفي إشارة للدراسات الاقتصادية والإحصائيات السنوية الصادرة عن صندوق النقد الدولي، ومنظمة التنمية التابعة للأمم المتحدة، والتي تشير إلى أن منطقة الصحراء والساحل الإفريقي تصنف في مجملها ضمن قائمة الدول الأقل نموا، إلى درجة وجود دول مهددة بالمجاعة نتيجة للظروف المناخية الصعبة وما تتخللها من موجات حر وجفاف، بالإضافة إلى الفساد السياسي وسوء التسيير، وضعف الأداء الاقتصادي<sup>2</sup>.

ويشير تقرير التنمية البشرية لسنة 2010 إلى أن كل من دولة "مالي"، و"النيجر"، و"التشاد"، و"موريتانيا" تقع ضمن أفقر 15 دولة في العالم، بل إن "النيجر" تعتبر أفقر دول العالم الثالث، حيث ثلاثة أرباع (4/3) سكان هذه الدول في خانة الفقراء، أما نسبة السكان التي تعيش تحت خط الفقر

1 خالد بشكيط، مرجع سبق ذكره، ص 74.

2 مريم إبراهيمي، "التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب و تأثيره على المنطقة المغربية"، (مذكرة ماجستير بقسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2013)، ص 40.

## الفصل الثاني: واقع الأمن والتنمية في الساحل الإفريقي.

ما بين نسبة 43% إلى 54%<sup>1</sup>.

وحسب التقرير ذاته ، تحتل "مالي" المرتبة 160 عالميا ، تليها "بوركينافاسو" في المرتبة 161 ثم "التشاد" في المرتبة 163، أما "النيجر" فهي في المرتبة 167 حسب ترتيب الأمم المتحدة لتحقيق التنمية الإنسانية، 4 في حين بلغ ناتج الإجمالي المحلي (GDP) لهذه حوالي 78.182 مليار دولار 5 أي ما يعادل الناتج الإجمالي المحلي لـ"غانا" في غرب إفريقيا<sup>2</sup>.

وقد أشارت إحصائيات سنة 2009 -الصادرة عن ندوة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية- إلى أن الناتج الإجمالي لتشاد قدر بـ **8.914 مليون دولار**، و"السودان" **68530 مليون دولار**، ومالي **80273 مليون دولار**، "النيجر" **4.905 مليون دولار**، "موريتانيا" **3.201 مليون دولار**، "السينغال" **13.333 مليون دولار**، "بوركينافاسو" **8.431 مليون دولار**، "نيجيريا" باعتبارها أول منتج للنفط في إفريقيا فإنتاجها مرتفع نوعا ما، يقدر بـ **222.867 مليون دولار**<sup>3</sup>.

وتعتبر منطقة الساحل من المناطق الصحراوية التي تشهد ندرة المياه والغطاء النباتي، وهي معرضة لعدة تهديدات متعلقة بسوء التغذية والمجاعات، إذ نجد ما بين 10% إلى 14% من نسبة سكان المنطقة يعانون سوء التغذية، ففي سنة 2012 م، تم إحصاء 18 مليون شخص يعانون سوء التغذية، منهم: **700.000 نسمة** في "موريتانيا"، **16 مليون نسمة** في "التشاد"، **5.5 مليون نسمة** في "النيجر"<sup>4</sup>، كما تعاني دول المنطقة من ارتفاع نسبة الأمية التي تصل في "النيجر" إلى **8%** ، وفي "مالي" يبلغ معدل الإلمام بالقراءة لدى الكبار نسبة **26.6%**<sup>5</sup>، في حين يبلغ نصيب الفرد من إجمالي الدخل الوطني لـ "مالي" ما يعادل **688 دولار** سنويا بمعدل **2.5 دولار يوميا**، وهو أدنى دخل فردي في العالم، كما

<sup>1</sup> عبد الوهاب عمروش، "الأمن في منطقة المغرب العربي و الساحل : التحديات والاستراتيجيات " ، المجلة الجزائرية للسياسات العامة ،العدد 02 ،أكتوبر 2013 م ، ص 80.

<sup>2</sup> أسماء رسولي، "مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث سبتمبر 2001"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، فرع : الدبلوماسية والعلاقات الدولية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة، (2010/2011)، ص 96 .

<sup>3</sup> United-Nations Conference On Trade And Development, " United Handbook Of Statistics 2009", New- York And Geneva: United-Nations Publications, P 412

<sup>4</sup> عبد الوهاب عمروش، مرجع سبق ذكره، ص 80.

<sup>5</sup> الحسين الشيخ العلوي ، مرجع سبق ذكره.

## الفصل الثاني: واقع الأمن والتنمية في الساحل الإفريقي.

تشهد دول المنطقة ارتفاع نسبة الإنفاق العسكري من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع حجم الإنفاق في القطاع الصحي، والقطاع التعليمي.<sup>1</sup>

ومن جهة أخرى، فقد أشارت المؤسسات الثلاثة التالية: البنك الإفريقي للتنمية، الاتحاد الإفريقي، واللجنة الاقتصادية لإفريقيا في إحصائياتها لسنة 2009 التي تضمنتها الحولية الاقتصادية الإفريقية إلى حجم الديون الخارجية لكل من: "بوركينافاسو"، "التشاد"، "مالي"، "النيجر"، "نيجيريا"، "السنغال"، "موريتانيا"، و"السودان"، وهي على التوالي: 1751 مليون دولار، 2134 مليون دولار، 1863 مليون، 795 مليون دولار، 3761 مليون دولار، 5551 مليون دولار، 2134 مليون دولار، 34360 مليون دولار.<sup>2</sup>

انطلاقاً من هذه المؤشرات الكمية يتضح لنا ضعف الأداء الاقتصادي في ظل الخلل الوظيفي للدولة، وعجزها في تغطية وتأمين حاجيات الأفراد، مع غياب الإرادة السياسية الفاعلة نحو اتخاذ خطوات جريئة لخلق بيئة مشجعة وجالبة للاستثمار الأجنبي، بالإضافة إلى انتشار ظاهرة الفساد السياسي، والإداري، وغياب الديمقراطية والشفافية، والعجز في بناء كيان سياسي يحقق الانسجام الاقتصادي والاجتماعي، الذي من شأنه أن يهيئ الأرضية الملائمة لازدهار واستقطاب الاستثمار الأجنبي، كما يطرح في خضم ذلك مشكل الحدود مع تنامي المشاكل والأزمات الاقتصادية، مما هيأ الظروف نحو إنشاء حركات معارضة للسلطة حملت على عاتقها تبني المطالب الاقتصادية، والاجتماعية لفئة دون أخرى، وهذا من شأنه تكريس الانقلابات العسكرية وحالات اللأمن، لكن مع الاكتشافات المتتالية لمناجم النفط واليورانيوم في كل من "السودان"، "مالي"، و"نيجيريا"، وتزامن ذلك مع الطلب العالمي المتزايد عليها، قد أدى بالدول الكبرى نحو السعي وراء إعادة التوضع في المنطقة، وإقامة قواعد عسكرية تجسيدا للهيمنة والسيطرة.<sup>3</sup>

ونجد أيضاً بروز المؤشرات النفطية في كل من "التشاد"، و"موريتانيا"، و"السودان" على غرار الدول المنتجة القديمة كـ "نيجيريا"، و"الجزائر"، و"أنغولا"، وقد وصل إنتاج "السودان" من النفط عام 2006 م

<sup>1</sup> عبد الوهاب عمروش، مرجع سبق ذكره، ص 82.

<sup>2</sup> African statistical yearbook 2009, p 100,130,256,262,292,298,316,346, in : <http://www.africa-union.org/root/UA/Annonces/African%20Statistical%20Yearbook%202009%20-%202000.%20Full%20Volume.pdf>

<sup>3</sup> عبد الوهاب عمروش، مرجع سبق ذكره، ص 83-85.



إلى 500 ألف برميل يوميا، أما "النشاد" -التي بدأت في الإنتاج منذ جويلية 2003- بلغ حجم إنتاجها من النفط حوالي 225 ألف برميل عام 2006 م، أما إنتاج دولة "النيجر" التي تعتبر الدولة الإفريقية الأولى- في إنتاج اليورانيوم - فقد بلغ حوالي 3434 طن، والتي تحتل المرتبة الرابعة عالميا بعد كل من: "كندا"، "استراليا"، "كازاكستان"، ومؤخر تم اكتشاف تواجد اليورانيوم بمناطق متفرقة من "السودان"، مثل: جبال النوبة، وحفرة النحاس بالسودان.<sup>1</sup>

إن مصادر الطاقة التي تتوفر عليها دول الساحل الإفريقي مهمة من أجل تنفيذ برامج التنمية، غير أن الفشل السياسي، والاقتصادي، والإداري بهذه الدول يحول دون ذلك، مما يجعل تلك المصادر محل اهتمام الدول الكبرى، خاصة "فرنسا" و"الولايات المتحدة الأمريكية"، في ظل تزايد الطلب العالمي عليها.

### المطلب الثاني: حصيلة التنمية الاقتصادية ببلدان الساحل الإفريقي.

سعت دول الساحل الإفريقي منذ حصولها على الاستقلال السياسي في ستينات القرن العشرين إلى تحقيق التنمية، ورغم قيامها بمجهودات كبيرة من أجل تحقيقها إلا أن حصيلتها كانت متواضعة جدا .  
الفرع الأول: مستوى تنمية بشرية ضعيف.

#### 1. دخل فردي ضعيف جدا<sup>2</sup>:

- هذه البلدان من أفقر بلدان العالم تتميز بضعف الناتج الداخلي الخام التي تقدر بحوالي 28.6 مليار دولار أي ما يمثل 1.4 من الناتج الداخلي الخام لفرنسا.
- تتزايد نسبة الفقر المدقع حيث تدرجت من 42% في الثمانينات إلى حوالي 50% في مطلع القرن الـ21.
- توجد فوارق هامة في معدل القدرة الشرائية للفرد بين البلدان وبين المدينة والريف وبين الفئات الاجتماعية.

<sup>1</sup> محمود أبو العينين وآخرون، التقرير الاستراتيجي الإفريقي (2006-2007)، ط 01، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2006)، ص 132.

<sup>2</sup> الولايات المتحدة الأمريكية، هيئة الأمم المتحدة، مجلس الأمن، تقرير الأمين العام على الحالة في منطقة الساحل الإفريقي، 14/06/2013، ص 05.

## الفصل الثاني: واقع الأمن والتنمية في الساحل الإفريقي.

### 2. قدرة محدودة على الاستجابة للحاجيات الأساسية للسكان:

#### أ- الخصاصة الغذائية:

- يجسم الوضع الغذائي بهذه البلدان أحد مظاهر الفقر والبؤس إذ تشكو هذه البلدان من المجاعات المتواترة.
- فاق عدد المصابين بالمجاعة 3 ملايين نسمة من بينهم 800 ألف طفل سنة 2005.
- يعاني سكان هذه الأقطار من نقص كمي في التغذية يجسمه تدني المعدلات اليومية للحريرات المتوفرة للفرد إضافة إلى نقص نوعي إذ يعاني ما بين 3/1 إلى 10/1 سكان هذه الأقطار من سوء التغذية.
- نتجت هذه المجاعة عن الجفاف الذي تزامن مع زحف الجراد ونتاج عنه غلاء في أسعار الحبوب وأعلاف الحيوانات في وقت تأخرت فيه المساعدات الدولية.
- وضع غذائي صعب لبلدان الساحل الإفريقي.

#### ب- تأطير صحي ضعيف:

- تعاني دول الساحل الإفريقي من ضعف التأطير الصحي الذي يبلغ أدنى مستوياته في العالم بكل من النيجر وبوركينا فاسو ومالي إذ لا يتجاوز عدد الأطباء لكل ألف ساكن 4 أطباء.
- تتسبب الخصاصة الغذائية في تفشي الأمراض خاصة في صفوف الأطفال وهذا يؤدي إلى ارتفاع نسبة الوفيات لديهم حيث تفوق 150% في عديد البلدان إضافة إلى تفشي الأوبئة كالملاريا والسل والسيدا، يؤثر ذلك على معدل أمل الحياة عند الولادة لهذه الأقطار وهي الأدنى في العالم.
- الساحل الإفريقي أكثر المناطق إصابة بالايذز.

#### ج- انتشار الأمية:

- تنتشر الأمية بكامل بلدان الساحل الإفريقي وتسجل مستوى قياسيا بكل من النيجر ومالي وبوركينا فاسو إذ تفوق هذه النسبة 80%.
- ترتفع هذه النسبة لدى الإناث أكثر من الذكور ( 90% في النيجر ) وفي الأرياف أكثر من المدن.

## الفصل الثاني: واقع الأمن والتنمية في الساحل الإفريقي.

- تصل نسبة الأمية في النيجر عند الفتيات إلى 90%<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني: بنية اقتصادية هشّة.

1. نمو اقتصادي متذبذب وضعيف<sup>2</sup>:

يتميز النمو الاقتصادي لهذه البلدان بـ:

- تذبذب حادّ من سنة إلى أخرى وذلك رغم تحسنه في السنوات الأخيرة في بعض البلدان ويفسر هذا التذبذب خاصة بتأثر القطاع الفلاحي بتقلبات كميات الأمطار السنوية.

- معدلات نمو سنوية ضعيفة للن.د.خ للفرد إذا ما استثنينا تشاد وموريتانيا ( بسبب تصدير النفط) وهي بصفة عامة دون 7% ( الحد الأدنى من الواجب تحقيقه لتحسين مستوى العيش ومقاومة ظاهرة الفقر حسب منظمة الأمم المتحدة).

2. فلاحية عاجزة عن تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي<sup>3</sup>:

- تمثل الفلاحة القطاع الأساسي في هذه البلدان رغم تراجع إسهامها في التشغيل وفي الن.د.خ

- حافظ القطاع الفلاحي على بنية ثنائية موروثية عن العهد الاستعماري:

- فلاحية تقليدية تنشط في نطاق مستغلات عائلية صغيرة تستعمل أدوات بسيطة وتتسم بضعف مردودها ولا تفلح في تحقيق الاكتفاء الذاتي.

- زراعة عصرية موجهة للتصدير في نطاق ضيعات كبيرة المساحة تعتمد المكننة.

3. أنشطة حضرية ضعيفة<sup>4</sup>:

أ- هيمنة الأنشطة غير المهيكلة في المدن:

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 06.

<sup>2</sup> عبد العالي عبد العالي حور، التحديات الجيوسياسية في منطقة الساحل والصحراء وانعكاساتها على الأمن القومي العربي، المملكة المغربية، ص 191. تاريخ التصفح: 2018/12/01.

<http://www.arabaffairsonline.org/admin/uploads/16AAH.pdf>

<sup>3</sup> «Le Sahel central : au coeur de la tempête» Rapport Afrique de Crisis Group N°227, 25 juin 2015 p 3.

<sup>4</sup> ibid p 4.

## الفصل الثاني: واقع الأمن والتنمية في الساحل الإفريقي.

- أصبح النشاط غير المهيكّل النشاط الأساسي ببلدان الساحل الإفريقي إذ يوفر أكثر من ¼ مواطن الشغل بالمدن العواصم ويشهد توسعا وتنوعا متواصلين.
  - يشتمل على أنشطة خدمية متنوعة مثل تجارة التفصيل والنقل والإطعام كما يضم ورشات صناعية يغلب عليها الطابع العائلي.
  - دور هذه الأنشطة هام اجتماعيا لكنه يحرم الدول من موارد مالية هامة باعتباره ينشط خارج الأطر القانونية ولا يدفع الضرائب.
- ب- وظيفة صناعية محدودة:

- حاولت حكومات الاستقلال بمختلف البلدان الأقل تقدما بالساحل الإفريقي انتهاج سياسة تصنيعية ركزت على تحويل المواد الأولية المحلية نباتية أو منجمية.
- تتميز الوحدات الصناعية بصغر حجمها وغالبا ما تكون أقرب إلى الورشات منها إلى المصانع وتمثل مصانع المواد الغذائية القسم الأكبر من هذه الصناعات.
- حصيلة محدودة باستثناء بعض الحالات مثل السينغال الذي ركز صناعة كيمياوية اعتمادا على الفسفاط.
- تتصف الصناعة بهذه الأقطار بضعف إسهامها في الن.د.خ ( 30%) وفي التشغيل (15%).

### الفرع الثالث: تجارة خارجية ضعيفة وتعويل مفرط على المساعدات الخارجية.

تمثل بلدان الساحل الإفريقي مجالا طرفيا في الاقتصاد العالمي إذ لا تتجاوز مساهمة هذه الدول في التجارة العالمية 0.04% سنة 2004.

1. موازين تجارية عاجزة:<sup>1</sup>

أ- صادرات مقتصرة على عدد محدود من المواد الأولية

<sup>1</sup> موسوعة سكول، حصيلة التنمية في منطقة الساحل الإفريقي، تاريخ التصفح: 2018/04/19.

<https://www.mawsoaschool.net/2016/07/7280432675969143382.html>

• لم تتغير تركيبة الصادرات كثيرا عن التركيبة التي ورثتها بلدان الساحل الإفريقي عن الفترة الاستعمارية فقد بقي التصدير مستندا على عدد محدود من المواد الأولية المنجمية كالحديد بموريتانيا واليورانيوم بالنيجر والفسفاط بالسينغال والنباتية كالكطن وتصدير الأسماك المصدر الأساسي للعملة الصعبة في كل من موريتانيا والسينغال والرأس الأخضر.

• أسعار المواد المصدرة متذبذبة في الأسواق العالمية مما يعرقل مجهود التنمية.

ب- واردات تجسد التبعية الغذائية:

• لا تحقق بلدان الساحل الإفريقي الاكتفاء الغذائي الذاتي وهي تلتجأ إلى التوريد لتسديد حاجياتها المتزايدة.

• تبرز تركيبة الواردات غلبة المواد الغذائية وهي خاصة المزاد الأساسية (الأرز، القمح) كما تحنل المواد المصنعة ومواد الطاقة مكانة هامة في التوريد نظرا لضعف مستوى التصنيع وافتقار هذه البلدان للمحروقات .

ج- ارتباط كبير للتجارة الخارجية بأوروبا:

حافظت جل دول الساحل الإفريقي الأقل تقدما على العلاقات التي كانت تربطها بالبلد المستعمر وتمثل أوروبا بصفة عامة وفرنسا بصفة خاصة أهم طرف تجاري لجل هذه البلدان.

2. تعويل مفرط على المساعدات الخارجية<sup>1</sup>:

• حظيت بلدان الساحل الإفريقي الأقل تقدما منذ السبعينات، نظرا لانتشار الفقر على نطاق واسع، ببرامج هامة للمساعدة العمومية من أجل التنمية وذلك إلى جانب برامج المساعدة الخاصة ولو أنها كان محدودة جدا.

• تقد هذه المساعدات من الدول الغنية والمؤسسات الدولية وتتخذ أشكالا متعددة كالمساعدات الغذائية والهبات والقروض والمساعدة الفنية.

<sup>1</sup> جميلة علاق، "استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 332، (2014/12/19)، ص 04.

## الفصل الثاني: واقع الأمن والتنمية في الساحل الإفريقي.

---

حققت هذه المساعدات بعض النتائج الايجابية في المشاريع ذات الصبغة التقنية والظرفية كالمشاريع المائية والصحية ولكنها فشلت في تحقيق تحولات جذرية في مستوى الهياكل الاقتصادية ولاسيما في تطوير الأرياف.

إن الواقع المعاش في منطقة الساحل يشير إلى غياب الأمن والتنمية وذلك في مظاهر عديدة كغياب الاستثمار الأجنبي المباشر، وفشل أغلب الاستراتيجيات التنموية التي أدى غيابها إلى إفرازات كثيرة منها الفقر والبطالة، هذه الأخيرة يمكن أن نقول عنها أنها السبب الرئيسي للاضطرابات الداخلية، واللجوء إلى استعمال العنف والذي حتما يؤدي إلى تخريب الأملاك العمومية، أما الفقر فيعتبر عامل أساسي ومهم جدا في انتشار الجماعات الإرهابية وعصابات الإجرام إلي تعمل على استغلال الوضع لصالحا وتجنيد اكبر عدد ممكن الأفراد.

# الفصل الثالث: مضامين إستراتيجية

الدول الكبرى والجزائر للأمن

والتنمية في منطقة الساحل

الإفريقي.

لطالما كانت منطقة الساحل الإفريقي تعد واحدة من المناطق المهمشة، استراتيجيا، واقتصاديا وسياسيا طيلة حقبة الحرب الباردة، إلا أن التطورات التي شهدتها المنطقة خلال العقد الأخير جعلتها تكتسب قيمة إستراتيجية دولية، وأعطتها مكانة هامة في التوازنات والصراعات الدولية التي تشهدها القارة الأفريقية، وأصبحت المنطقة تحظى بأهمية كبرى ضمن أولويات واهتمامات القوى الدولية وذلك نظرا لمجموعة من الاعتبارات التي جعلتها تخرج من دائرة التهميش واللامبالاة إلى دائرة الاهتمام اللافت وهي الاعتبارات التي تمثلت في الإرهاب، الجريمة المنظمة، والاكتشافات النفطية وما تزخر به المنطقة من ثروات طبيعية ومعدنية مهمة، وهي كلها معطيات دعمت بشكل قوي إدراج المنطقة ضمن قائمة الاهتمامات الخارجية للقوى الفاعلة، وعلى رأسها فرنسا وأمريكا.

وعليه في ظلّ اهتمام القوى الكبرى بمنطقة الساحل الإفريقي لموقعه الجيو استراتيجي وما يزخر به من موارد طاقة خام لم تستغل بعد، سنحاول في هذا الفصل تناول الأبعاد الإستراتيجية للقوى الكبرى مع التطرق للدور الجزائري في منطقة الساحل الإفريقي، وأهم المنطلقات المحددة والموجهة للاهتمام الدولي بالساحل الإفريقي، وذلك من خلال المباحث التالية:

**المبحث الأول: الإستراتيجية الأمريكية للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي.**

**المبحث الثاني: إستراتيجية الاتحاد الأوروبي - الفرنسي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي.**

**المبحث الثالث: الإستراتيجية الجزائرية للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي.**



### المبحث الأول: الإستراتيجية الأمريكية للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي.

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية جاهدة إلى الظفر بخيرات المنطقة وهذا عن طريق محاولة بناء قواعد عسكرية في المنطقة بحجة مكافحة الإرهاب في المنطقة، ولكن الهدف الغير المعلن من هذه المبادرات الأمنية هو تأمين منابع ومصادر النفط الموجود في المنطقة، إضافة إلى ذلك، فإن تزايد الاهتمام الأمريكي بالقارة الإفريقية ومنطقة الساحل هي كونها مصدرا مهما للموارد الطبيعية، حيث تعد منجما هائلا يحتضن ثروات كثيرة مثل الذهب والماس واليورانيوم والفسفات...، وعليه سنحاول في هذا المبحث تناول المنطلقات الموجهة للاهتمام الأمريكي في منطقة الساحل الإفريقي وأهم الآليات الإستراتيجية المتبعة في هذه المنطقة.

### المطلب الأول: المنطلقات الموجهة للاهتمام الأمريكي في منطقة الساحل الإفريقي.

بالرغم مما تتسم به الإستراتيجية الأمريكية، من كونها إستراتيجية كونية لا تقتصر على قارة أو إقليم أو منطقة، بل تشمل العالم قاطبة، فقد تغيرت ملامح السياسة الأمريكية، وأصبحت أكثر براغماتية، ومن هذا المنطلق ركزت الولايات المتحدة الأمريكية في أبرز المناطق في القارة الإفريقية، بوصفها المناطق ذات الاهتمام المتزايد، وتشكل مجالا حيويًا ومركزًا إستراتيجيًا.

وقد حرصت "إدارة كلينتون" منذ سنة 1998 م على ضرورة تأسيس شراكة أمريكية-إفريقية تحت شعار "اندماج إفريقيا في الاقتصاد العالمي"، ورفع هذا الشعار لا يكفي لوحده لإنهاء عملية التهميش، فالسياسة الأمريكية في إفريقيا تقوم على عدّة مرتكزات، فتردّي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية في الدول الإفريقية يجعلها بيئة خصبة لنمو المشاعر المعادية للغرب، ووفقا لبعض الباحثين: "تعد إفريقيا الحلقة الأضعف في سلسلة الإرهاب الدولي، فالحدود يسهل اختراقها، ومؤسسات فرض القانون والنظام ضعيفة، والموارد الطبيعية وفيرة، ومناطق الصّراع متعدّدة، والدول الوطنية إمّا هشة أو ضعيفة أو تحتضر"<sup>1</sup>

نستطيع من خلال تحليل الخطاب السياسي لكبار المسؤولين في الإدارة الأمريكية أن نشير إلى هدفين

<sup>1</sup> عبد الغاني دندان، "ما وراء الأمن: الأجندة الأمنية لشمال إفريقيا في منظور الإستراتيجيات الغربية"، بيروت، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 41 و42، (2014)، ص 13.

رئيسيين وهما:

**الهدف الأول:** وهو دفع عملية الاندماج الإفريقي في الاقتصاد العالمي، ولدعم هذه الغاية فإن الإدارة الأمريكية تعمل على ثلاثة محاور دولية أساسية هي<sup>1</sup>:

- تطبيق مفاهيم الشراكة الأمريكية-الإفريقية.
- دعم النظم التي تأخذ بمفاهيم التحول الديمقراطي وفقاً للتصور الأمريكي، ولا سيما في المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية بالنسبة للمصالح الأمريكية في القارة.
- العمل على منع الصراعات وإنهاء حروب التطهير العرقي بما يحقق الأمن والاستقرار وفقاً لمنظور المصلحة القومية الأمريكية.

**الهدف الثاني:** ويتمثل في حماية المصالح الأمريكية الحيوية، ولا سيما الاعتبارات الأمنية، وعلى ذلك فإن الإدارة الأمريكية تولي اهتماماً كبيراً لقضايا انتشار الأسلحة، ودعم بعض الدول لأنشطة تقع في إطار التصور الأمريكي للإرهاب، وثمة قضايا أخرى محل اهتمام أمريكي مثل منع تدفق المخدرات والجريمة الدولية والتلوث البيئي.<sup>2</sup>

#### 1- من الناحية الاقتصادية:

الجدير بالذكر أنّ الاهتمام الأمريكي بالمنطقة مرده أساساً إلى ما يمثّله الساحل الإفريقي من رهانات اقتصادية، وآفاق جيواستراتيجية واعدة، خصوصاً في ظلّ التنافس الدولي على مصادر الطاقة، كما وجب الإشارة إلى أنّ حجة مكافحة الإرهاب لا تمثّل سوى غطاء لبسط نفوذها على مختلف مصادر البترول وممراته في المنطقة، وهو ما يعني أمنيتها، خصوصاً بعد الاستكشافات المهمة المحققة بمنطقة غرب إفريقيا والمجاورة لجنوب الساحل الإفريقي، وبالتحديد في خليج غينيا، وهي المنطقة التي توصف مجازاً بالخليج الإفريقي لغناها بالبترول، ولما تمثّله من مصادر بديلة في ظلّ نقص إمدادات الطاقة العالمية، وتزايد الطلب عليها، خصوصاً في ظلّ الاضطرابات في الشرق الأوسط، وارتفاع فاتورة استيراده من هذه المناطق البعيدة جغرافياً عن الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى سياسة التنويع التي تنتهجها،

<sup>1</sup>Raphaël –Ramos, « Etats –Unis/ Afrique : Washington Accorde Une Importance Stratégique Au Continent Noir En Créant Un Commandement Interarmes Pour l’Afrique », **Européen Stratégique Intelligence And Security Center**, Note D’analyse, 30/03/2007,p-p 1-9.

<sup>2</sup> امحمد برفوق، "الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية"، جريدة الشعب الجزائر، العدد الأول، جانفي 2008، ص 13.

## الفصل الثالث: مضامين إستراتيجية الدول الكبرى والجزائر للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي.

خصوصاً في عهد إدارة جورج بوش، وما مثلته هذه المرحلة من ضغوطات داخلية وتحديات خارجية، استمرت تبعاته حتى في إدارة الرئيس أوباما.

في هذا الإطار يكتسب النفط الإفريقي أهمية إستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية، فعلى المستوى الرسمي صرح رئيس اللجنة الفرعية التابعة للجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأمريكي أنه بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م يجب التعامل في موضوع البترول الإفريقي على أنه «أولوية بالنسبة إلى الأمن القومي الأمريكي»، كما أعلن الرئيس بوش في خطاب (حالة الاتحاد) في يناير عام 2002م عزم الولايات المتحدة الأمريكية الاستغناء عن 75% من الواردات النفطية من الشرق الأوسط، والحصول عليها من مصادر بديلة بحلول العام 2025م.

والاهتمام الاقتصادي الأمريكي بإفريقيا مرتبط كذلك بما تزخر به من ثروات باطنية، ف"غينيا" لوحدها يمكنها احتياطيها من "البوكسيت" والبالغ 20 مليار طن من تمويل مجمل بلدان العالم من المعدن لمدة 100 سنة، بالإضافة إلى معادن أخرى يزخر بها باطن القارة من الذهب والكروم والنيكل والماس، فضلا عن اليورانيوم والنفط، وهنا صرح وزير الخارجية الأمريكي السابق "رونالد برون" مشيراً للإستراتيجية الأمريكية بالقارة، حيث قال "علينا أن نكون أكثر عدوانية وأن نكون حاضرين....، وأن نشير بوضوح إلى أننا هنا بصفة منافسين....، ولن ندع الأسواق الإفريقية لأصدقائنا الأوروبيين، و قد جاء في تصريح لوزارة الخارجية الأمريكية بعد الزيارة التي قامت بها وزيرة الخارجية الأمريكية لبعض دول القارة ما يلي: "إنّ التحالفات الاقتصادية الجديدة ستكون هي التحالفات العسكرية بالنسبة للقرن القادم".<sup>1</sup>

من ناحية أخرى، فقد أشار تقرير لمجموعة مبادرة السياسة النفطية الإفريقية إلى أن الاحتياجات النفطية الأمريكية من إفريقيا في تزايد مستمر، وهناك توقعات بوصول أكثر من 2.5 مليون برميل من النفط الإفريقي إلى الأسواق الأمريكية بحلول عام 2015 م، ما يعادل 25% من الواردات الأمريكية من النفط، ويظهر الاهتمام الأمريكي بـ النفط الساحل الإفريقي من خلال حجم الاستثمارات الأمريكية بالمنطقة، حيث توجد ثلاث شركات أمريكية تنشط في المجال النفطي، وهي: أكسون موبيل، بتروناس وشيفرون، وتستثمر هذه الشركات ما يقارب نسبهته حوالي 95% من نفط تشاد، وتستثمر ما يقارب نسبهته 58% من نفط النيجر الذي يذهب للولايات المتحدة، والذي يعادل 06% من الواردات النفطية الأمريكية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> جميل مصعب محمود، تطورات السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا وانعكاساتها الدولية، ط1، (الأردن: دار المجدلوي، 2006)، ص 68.

<sup>2</sup> أسماء رسولي، مرجع سبق ذكره، ص 104.

## الفصل الثالث: مضامين إستراتيجية الدول الكبرى والجزائر للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي.

ومن المهم الإشارة إلى أن دولة النيجر تحتوي كميات هائلة من اليورانيوم في باطنها، حيث تعتبر ثالث مصدر لهذه المادة بعد استراليا وكندا وبنسبة % 10 من الإنتاج العالمي من اليورانيوم، ويقدر الإنتاج السنوي منه ب 3300 متر طن ويساهم ب % 72 من مدا خيل البلاد.

إضافة لذلك ففي السنوات العشر الماضية استثمرت شركات النفط الأميركية 30-40 مليار دولار في عمليات نفطية لها في وسط أفريقيا وغربها، وهو استثمار تريد تلك الشركات حمايته وإذا تعرضت الإمدادات النفطية القادمة من نيجيريا أو انغولا إلى الانقطاع فلن يكون أمام الولايات المتحدة من بديل سوى الخليج العربي، وترتبط مائة ألف وظيفة في الولايات المتحدة بالنفط الأفريقي ويتمركز الجزء الأعظم من هذه الوظائف في تكساس، لويزيانا وكاليفورنيا، وسجلت معدات النفط والغاز الأميركية مبلغا وصل إلى 717.3 مليون دولار سنويا وهي تأتي ثانية في سجل الصادرات الأميركية لأفريقيا،<sup>1</sup> وفي سنة 2003، بلغت نفقات "الولايات المتحدة الأميركية" على النفط الإفريقي حوالي 17.8 مليار دولار، كما يبلغ حجم استهلاك الولايات المتحدة للنفط ما يعادل 20 مليون برميل يوميا، وتأتي 13% إلى 18% من غرب ووسط إفريقيا، إذ تنتج "نيجيريا" أكثر مما ينتج العراق، بسبب الوضع المتأزم حاليا.<sup>2</sup>

يتضح من الاهتمام الأمريكي بالساحل الإفريقي، أنه يتمحور حول الاستحواذ على النفط، لكن في حقيقة الأمر، حتى وإن كان هناك اكتشاف نفطي في تشاد، مالي وموريتانيا، فإن ما تنتجه دول الساحل وما تتوفر عليه من احتياطات لا يقارن مع ما تتوفر عليه دول إفريقية أخرى، خاصة في خليج غينيا، وهذا ما يدفعنا نحو التساؤل حول الدوافع الحقيقية للاهتمام الأمريكي بالساحل الإفريقي، رغم أن نفط المنطقة لا يسد احتياجات "الولايات المتحدة الأميركية" النفطية على الأقل في الوقت الحالي، حيث لا تزال عمليات التنقيب مستمرة.

ومن ناحية أخرى فإن السوق الإفريقية تعد هدفا رئيسيا للولايات المتحدة خاصة في ظل تنافس القوى الاقتصادية العالمية على الأسواق الإفريقية لاستيعاب سلعها في هذه المنطقة التي لا تزال بكرة مفتوحة الأبواب أمام السلع الأجنبية.

<sup>1</sup> بشكيط خالد، مرجع سبق ذكره، ص 114.

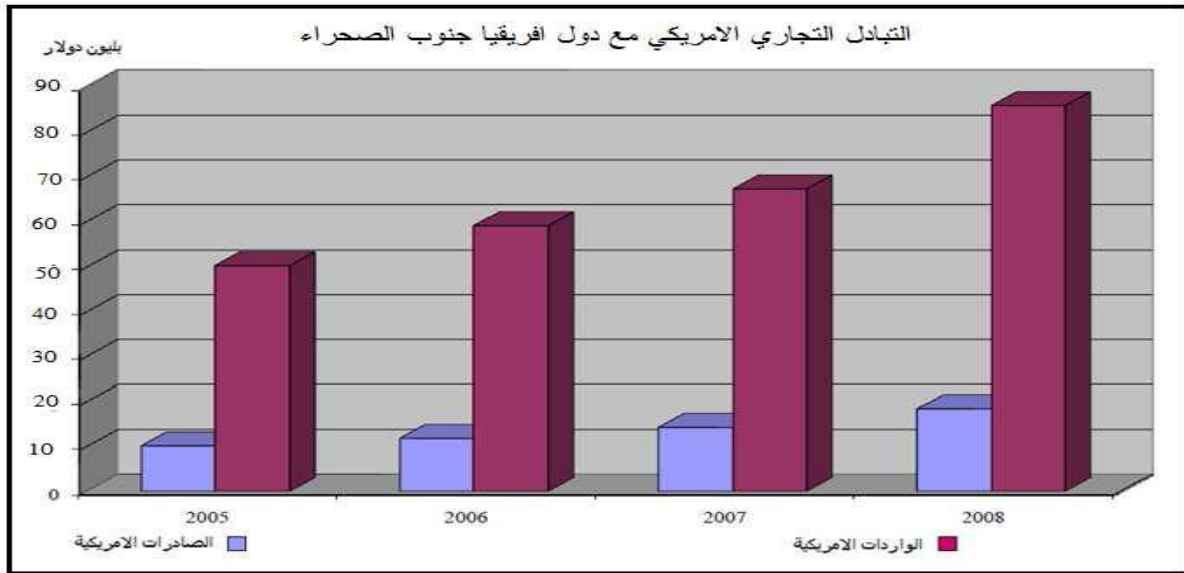
<sup>2</sup> Charles- Corey, « L'Africom Est Un Nouvel Elément Essentiel Des Relations Entre Les EU Et l'Afrique », 18/03/2015, in (www.america.gov/st/peacesecfensh/2008/may/2008.024162650 weyeroc.4,50866

## الفصل الثالث: مضامين إستراتيجية الدول الكبرى والجزائر للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي.

فالسوق الإفريقية تمثل سوقا واعدا، بعدد سكان يبلغون نحو 850 مليون نسمة وستهدف الولايات المتحدة للحصول على نصيب الأسد كدولة منفردة من السوق الإفريقية وتحسين ميزان الصادرات والواردات ليكون لصالحها أو ليكون متوازيا على الأقل، الشيء الملاحظ هو أن هناك نوعا من النمو و الزيادة في حجم الواردات والصادرات الأمريكية من وإلى القارة الإفريقية حيث بينت الإحصائيات لسنة 2008 أن الواردات الأمريكية من إفريقيا بلغت 86,1 بليون دولار عوض 50 بليون دولار سنة 2005 ، أما الصادرات الأمريكية إلى إفريقيا فقد بلغت 18,5 بليون دولار سنة 2008 عوض 10,3 بليون دولار سنة 2005.<sup>1</sup>

وبالرغم من هذه الزيادة في حجم الصادرات الأمريكية إلى الدول الإفريقية، إلا أن الصين لا تزال هي المصدر الأول وتغرق السوق الإفريقية بسلعها وهذا ما يمكن إرجاعه إلى رخص السلع الصينية مقارنة مع غيرها من السلع الأمريكية والأوروبية وهو ما يتماشى مع القدرة الشرائية للمواطن الإفريقي، إذن فإن زيادة العلاقات مع الدول الإفريقية ستكون من مصلحة الميزان التجاري الأمريكي مع هذه المنطقة من العالم، حيث ليس من مصلحة الولايات المتحدة أن تكون الصين هي الشريك الأكبر للدول الإفريقية وبالتالي فلا بد من إغراق السوق الإفريقية أكثر بالسلع الأمريكية وتوسيع الاستثمارات فيها.<sup>2</sup>

### الشكل رقم 01 : الواردات والصادرات الأمريكية من وإلى دول إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى



[http://www.goa.gov/resources/US African Trade Profile 2009.pdf](http://www.goa.gov/resources/US_African_Trade_Profile_2009.pdf)

<sup>1</sup> international trade administration, department of commerce United states of America, « U.S African trade profil», p 2, in : [http://www.goa.gov/resources/US African Trade Profile 2009.pdf](http://www.goa.gov/resources/US_African_Trade_Profile_2009.pdf)

<sup>2</sup> Ibid, p 5.

## 2- من الناحية الجيوستراتيجية:

إذا كانت الولايات المتحدة تبرز اهتمامها بالساحل الإفريقي انطلاقاً من التهديدات الأمنية الموجودة فيه، فإنه لا يمكن التغاضي عن البعد الجيوستراتيجي للساحل الإفريقي وما يشكله من أهمية بالنسبة للسياسة الأمريكية تجاه مناطق معينة في القارة الإفريقية لها مصالح إستراتيجية فيها.

وتبرز الأهمية الجيوستراتيجية للساحل الإفريقي، من كون المجال الجغرافي لهذا الأخير هو قريب من منطقتين إفريقيتين لهما أهمية كبيرة بالنسبة للولايات المتحدة و هما المغرب العربي وخليج غينيا.

## 3- من الناحية السياسية:

إن كانت السياسة الأمريكية الموجهة لإفريقيا اقتصادياً، ترتكز على دبلوماسية التجارة والاستثمار كأدوات للاختراق الأمريكي، ودمج "إفريقيا في الاقتصاد الأمريكي قصد الاستفادة من مناطق التعدين والمواد الخام، فسياسياً الولايات المتحدة ترفع قيم الليبرالية، لاسيما تلك القيم الخاصة بالديمقراطية وحقوق الإنسان كركيزتين أساسيتين للسياسة الخارجية الإفريقية، إلا أن هذه المبادئ مجرد أداة تستغلها السياسة الأمريكية لتحقيق مصالحها وليست هدفا تسعى إلى تحقيقه، وتدعم الأنظمة التي تأخذ بمفهوم التحول الديمقراطي على الشاكلة الأمريكية، والعمل على منع الصراعات بما يحقق الأمن والاستقرار، وانتهاج سياسة أمنية من منظور الأمن القومي الأمريكي، بالإضافة إلى خلق نخب جديدة تكون موالية للغرب عموماً، وللولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص، وهم من تسميهم الولايات المتحدة بالقادة الجدد في أفريقيا أمثال ميليس زيناوي في أثيوبيا، وأسياسي أفورقي في إرتريا، ويوري موسيفيني في أوغندا، وذلك من أجل السيطرة على المواقع الإستراتيجية في القارة.<sup>1</sup>

وقد زاد اهتمام أمريكا بإفريقيا منذ وصول الرئيس "كلينتون" للبيت الأبيض وقيامه بزيارة طويلة للقارة استمرت 11 يوماً حيث كان دائم التأكيد على أهمية إدراج القارة في أجندة السياسة الخارجية الأمريكية، وهو التوجه الذي تبناه سلفه "جورج بوش الابن" الذي وظف كل الوسائل الممكنة لاختراق القارة التي بقيت لوقت طويلًا حكرًا على النفوذ الفرنسي المستعمر السابق، فباسم مشاريع التطور والتحول الديمقراطي وبناء السلم حاولت أمريكا إعادة صياغة البوصلة الإستراتيجية نحو الإمكانيات المتاحة في القارة السمراء.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> امحمد برفوق، الساحل الإفريقي بين التهديدات الأمنية والحسابات الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص 03.  
<sup>2</sup> الشيماء على عبد العزيز، أهداف جولة كلينتون في إفريقيا "السياسة الدولية"، ع 133، جويلية 1998، ص 194.

وقد ارتبطت مسألة التحوّل السياسي الديمقراطي وحقوق الإنسان في إطار ما يعرف بـ "المشروطة السياسية" بالحصول على المساعدات الاقتصادية، وقد أكدت إدارة "كلينتون" آنذاك على أنّ الدول الديمقراطية والعقلانية هي الشريك الأكبر في السلم والاستقرار والاعتمادية المتبادلة، ويمكن العمل معها، وهي الأكثر احتمالاً لإتباع سياسات اقتصادية رشيدة، كما ربطت نفس الإدارة مسألة شطب الديون وبين تحقيق الديمقراطية، وقد أكد ذلك "كلينتون" في خطابه عند افتتاح "القمة حول إفريقيا" في 2002/02/18.<sup>1</sup>

وفي السنة المالية لعام 2007، منحت الولايات المتحدة أكثر من 186 مليون دولار لبرامج تعزيز الديمقراطية في الدول الإفريقية، ومنذ عام 2000، أكثر من ثلثي دول إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أجرت انتخابات ديمقراطية ومعظمها أدت إلى انتقالات سلمية. كما أنه في عام 2007، صنف بيت الحرية 45.8% من دول إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بأنها حرة، وبحلول عام 2008 ارتفع العدد إلى 71% وبينما كان هناك تقدم ملحوظ إلا أنه كانت هناك عدد من التحديات حيث أن انعدام المصداقية في الانتخابات والاحتيايل في فرز الأصوات، شكلت مصادر رئيسية لعدم الاستقرار والعنف مثلما حدث في الانتخابات النيجيرية لعام 2007، وعنف ما بعد الانتخابات في جانفي 2008، حيث أن هناك عدد متزايد من الرؤساء الأفارقة الذين حاولوا البقاء في الحكم وهذا ما أضعف الثقة العامة بشكل حرج في الحكم وساهم في تصعيد التوترات الاجتماعية، ولتقادي النزاعات التي تحيط بالانتخابات الإفريقية، قامت الولايات المتحدة بزيادة الموارد والدعم للجان الانتخابات الوطنية، جماعات المجتمع المدني، المراقبون الإقليميون والدوليين.<sup>2</sup>

وبالرجوع للاعتبارات القومية الأمريكية، فالإدارة الأمريكية لا يهتما تطبيق الديمقراطية وحقوق الإنسان، بقدر ما يهتما إعادة إنتاج نخب إفريقية موالية لها، وموالية للتصور الأمريكي، بما يضمن المصالح الأمريكية الإستراتيجية القومية في إطار منهج براغماتي.

#### 4- من الناحية الأمنية والعسكرية:

تعاني منطقة الساحل الإفريقي من العديد من المشاكل التي تجعل من الوضع الأمني فيها غير مستقر، حيث تنتشر الجريمة المنظمة بكل أشكالها، الأزمات الداخلية ومشاكل الأقليات، إضافة إلى التنظيمات

<sup>1</sup> جميل مصعب محمود، مرجع سبق ذكره، ص 73-74.

<sup>2</sup> Jendayi E. FRAZER, "Reflections on U.S. Policy in Africa 2001 -2009", *the Fletcher Forum of World Affairs*, Vol 34, I Winter 2010, pp 104- 105.

## الفصل الثالث: مضامين إستراتيجية الدول الكبرى والجزائر للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي.

الإرهابية التي لجأت في الآونة الأخيرة إلى منطقة الساحل الإفريقي، لذلك تسعى الولايات المتحدة إلى تحسين قدرة القارة على التعامل مع المشكلات الأمنية المؤثرة على الأمن العالمي بصفة عامة وعلى الأمن الأمريكي بصفة خاصة وأهمها الإرهاب، كما تسعى إلى دعم الحلول السلمية للنزاعات المسلحة في القارة في مناطق البحيرات العظمى والقرن الإفريقي ومنطقة الساحل الإفريقي وجنوب السودان بشكل يحقق مصالحها.

لهذا أصبحت واشنطن تعتبر منطقة الساحل الإفريقي جبهة جديدة في حربها العالمية على الإرهاب، فأصبح تسهيل التعاون بين الحكومات في المنطقة وتعزيز قدرتها من أجل مكافحة التنظيمات الإرهابية ومنع تلك التنظيمات من إقامة قواعد في هذه المنطقة هدفا رئيسيا للولايات المتحدة.

لهذا أجرت وزارة الدفاع مجموعة متنوعة من الأنشطة في إفريقيا وذلك لدعم مصالح الولايات المتحدة ويمكن أن تشمل العمليات التنفيذية ولكن لا تقتصر عليها، كما تشمل الإغاثة الإنسانية، حفظ السلام، مكافحة المخدرات، إزالة الألغام، عمليات الاعتراض البحري، بالإضافة إلى عمليات الطوارئ التقليدية، كما أن الجيش الأمريكي يقوم بعدة جهود تهدف إلى زيادة قدرات الجيوش الإفريقية من أجل توفير الأمن والاستقرار لدولهم، علما أن العديد من هذه المبادرات لوزارة الدفاع هي جزء من برامج المساعدة العسكرية الأجنبية التي تمويلها وزارة الخارجية والتي تساعد على الترويج لمبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.<sup>1</sup>

إن دخول الولايات المتحدة الأمريكية كشريك رئيسي في تشكيل قوات حفظ السلام الأممية، ألزمها التدخل في عدد من الصراعات الداخلية، مثل: تدخلها في "الصومال" عام 1994 م، والذي كلفها حوالي ملياري دولار، بالإضافة إلى الخسائر البشرية، ونتيجة للانتقادات، فقد توجهت الولايات المتحدة نحو إدارة الصراعات بصورة غير مباشرة، عبر دعم الوساطات، وتقديم بعض المساعدات المالية والإنسانية، وما تقوم به من جهد في تدريب قوات حفظ السلام، حيث تقوم الولايات المتحدة بمهمة تدريب **60 ضابط و 750 جندي** ترسلهم كل دولة للمشاركة في قوات حفظ السلام.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> Lauren Ploch , Africa Command : “ US .Strategic Interests and the Rôle of the US Military in Africa ”, CRS Report RL 34003, January 5 , 2009, p72.

<sup>2</sup> جميل مصعب محمود، مرجع سبق ذكره، ص 76.



## الفصل الثالث: مضامين إستراتيجية الدول الكبرى والجزائر للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي.

وتبنت الولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجية إستباقية وقائية لمحاصرة التهديد الأمني للإرهاب، وقد اعتمد الرئيس "جورج بوش" في 2007 قرار إنشاء قيادة مهمتها الإشراف عسكرية أمريكية للقارة الإفريقية سميت بأفريكوم (AFRICA COMMAND) على الأمن في القارة وإدارة التعاون العسكري مع دولها. نستنتج ملامح السياسة الأمريكية الجديدة تجاه إفريقيا في مجال الأمن، من خلال ثلاث مؤشرات، وهي كالاتي :

1. تحقيق الاستقرار والسيطرة الأمنية.

2. تشكيل قوة تدخل إفريقية لمواجهة الأزمات من أجل تعزيز القدرات الإفريقية في مواجهة التحديات، والأزمات الإنسانية، وتحديات حفظ السلام، والدور الأمريكي ينحصر في التدريب، وتوفير المعدات اللازمة. ومن الدول الإفريقية المشاركة في قوة التدخل الإفريقية: "السنغال"، "ملاوي"، "مالي"، "أوغندا"، "غانا"، "إثيوبيا".

3. الحرب الأمريكية على الإرهاب: إذ تزايدت مكانة القارة الإفريقية بعد أحداث سبتمبر 2001 في الأجنحة الأمنية الأمريكية، مما دفع بالإدارة الأمريكية إلى التنسيق مع دول القارة، خاصة مع دول الساحل الإفريقي، بعد تحولها لملاذ آمن لتنظيم "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي"، و بالتالي تحولها لجهة جديدة من جبهات الحرب التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية على الإرهاب، ضف لذلك هشاشة الحدود مع غياب الرقابة، مما دفع بالولايات المتحدة نحو تبني إستراتيجية وقائية لمحاصرة تهديد الإرهاب.

### المطلب الثاني: آليات الإستراتيجية الأمريكية للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي.

إن الولايات المتحدة الأمريكية ولتجسيد اهتماماتها بالساحل الإفريقي، اعتمدت مجموعة من الآليات التنموية وأمنية اتخذت طابعا عسكريا، وذلك بصفة أن الاهتمام الأمريكي بالمنطقة ترجعه الولايات المتحدة إلى أسباب ودوافع أمنية بالدرجة الأولى نظرا لما يتوفر عليه الساحل الإفريقي من تهديدات أمنية أخطرها تغلغل تنظيم القاعدة إلى المنطقة وهو ما تعتبره الولايات المتحدة أكبر تهديد لمصالحها وأمنها القومي داخل المنطقة وخارجها، لذلك اعتمدت "الولايات المتحدة الأمريكية" على آليات أمنية بالدرجة الأولى، منها إنشاء قوة الاستجابة للأزمات الإفريقية (ACRF)، مبادرة بان الساحل (PSI)، ومبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء (TSCTI)، وأيضا القيادة العسكرية الخاصة بإفريقيا (AFRICOM).

### الفرع الأول: الآليات التنموية للإستراتيجية الأمريكية.

إن التوجهات الاقتصادية في السياسة الأمريكية في إفريقيا بعد الحرب الباردة، تقوم على تحقيق مجموعة من المصالح السياسية والاقتصادية والإستراتيجية، إلا أن الأهداف الاقتصادية تأتي في طليعة هذه الأهداف، خصوصا بعد تزايد الاكتشافات النفطية فيها، كما تهدف إلى فتح أسواق جديدة لتصريف المنتجات الصناعية في مناطق مختلفة من العالم، من أبرزها منطقة شمال ووسط إفريقيا، بالإضافة إلى وجود فرص هائلة للاستثمار في مجال البنية التحتية.

ويمكن أن نلمس أهداف التحرك الاقتصادي الأمريكي في شمال أفريقيا من خلال التقرير الذي صدر في منتصف عام 1997 بعنوان "تعزيز العلاقات الاقتصادية للولايات المتحدة مع شمال أفريقيا"، حيث أعده فريق مستقل من الخبراء بتكليف من مجلس العلاقات الخارجية، وقد أوصى التقرير بأن تكون الولايات المتحدة في مقدمة الدول الصناعية الكبرى التي تستفيد من الفرص الجديدة في أفريقيا، واستنادا إلى ذلك، عملت الإدارة الأمريكية بدأب شديد على إدماج شمال ووسط أفريقيا وخاصة دول الساحل الإفريقي في الاقتصاد العالمي من خلال<sup>1</sup>:

✓ تشجيع هذه الدول على انتهاج سياسات اقتصادية ناجحة تخلق في النهاية فرصا أفضل للتجارة والاستثمارات الأمريكية في المنطقة.

✓ العمل بقانون النمو والفرص الذي وافق عليه الكونغرس في إطار تحقيق الرؤية الأمريكية الجديدة حول إفريقيا.

✓ دعم سياسة المساعدات الأمريكية تجاه إفريقيا، إذ لا يخفى أن الرؤية الأمريكية الجديدة التي ترفع شعار التجارة بدلا من المساعدات، لا يعني إلغاء المساعدات الأمريكية المقدمة للمنطقة، ولكنها تركز على مبدأ المساعدة من أجل دعم جهود الإصلاح الاقتصادي والسياسي.

✓ العمل على منع النزاعات وإنهاء حروب التطهير العرقي، لتحقيق الاستقرار والأمن، وفقا لمنظور المصلحة القومية الأمريكية.

إن الكونغرس الأمريكي عمل على دعم خطوات الإدارات الأمريكية المتعاقبة تجاه إفريقيا ككل، وذلك بموافقه على قانون التجارة المسمى " قانون النمو والفرص في شمال إفريقيا"، ويعتمد على مبدأ " الشراكة

<sup>1</sup> سعيد اللاوندي، أمريكا في مواجهة العالم حرب باردة جديدة ، ط 2 ، (القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ، 2004)، ص 15.

"بدلا من المساعدات، وغايته تخفيف الحواجز الجمركية عن صادرات 16 دولة من شمال إفريقيا، وفتح أسواق المنطقة في المقابل للاستثمارات الأمريكية.

وقد تضاعفت المساعدات الأمريكية، خاصة في عهد "بيل كلينتون"، حيث بلغت المساعدات الإنسانية 600 مليون دولار، والمساعدات الاقتصادية 1400 مليون دولار، وقد تغيرت طبيعة المساعدات الأمريكية، فبعد أن كانت في السابق لتمويل النشاطات المناهضة للشيوعية، أصبحت في الوقت الحاضر تتمثل في إزالة الحواجز الجمركية، وتقليص تدخل دول المنطقة في الاقتصاد، وما يرافقه من إصلاحات إدارية و اقتصادية.<sup>1</sup>

إن تزايد الاهتمام الأمريكي بإفريقيا، مرده إلى كون هذه الأخيرة مصدرا رئيسيا للموارد الطبيعية، فشمال إفريقيا أصبح يحتل موقعا مهما في خريطة إنتاج النفط العالمي، ويتمركز النفط في شمال إفريقيا ووسطها، هذا التمركز فرض خريطة من المنافسة الدولية على احتياطات المنطقة، خصوصا بين الولايات المتحدة والصين، ومما جعل هذه المنافسة تتزايد هو امتلاك نفط إفريقيا لمميزات تجعله محط أنظار القوى الكبرى، باعتباره الأفضل من ناحية الجودة والنوعية، فنوعية النفط في المنطقة تتميز بالخفة وقلة الحموضة، كما يتميز نفط الساحل الإفريقي أيضا بكونه الأقرب إلى الأسواق الأوروبية والأمريكية من نفط الخليج العربي، فضلا على كون عدد من دول إفريقيا المنتجة للنفط توجد خارج الأوبك، كما إن هذه الدول تعاني أزمات داخلية تتمحور حول الصراع على السلطة، حيث يسهل اختراقها من قبل المستهلكين الرئيسيين للنفط في العالم، وفي ظل هذه المميزات، تزايد اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالنفط في إفريقيا فاحتياجات الولايات المتحدة من النفط ستزداد خلال السنوات الخمس والعشرين المقبلة، إذ سيتحتم عليها استيراد 60 بالمائة من احتياجاتها النفطية عام 2020، كما أن واشنطن أصبحت تعمل على تنويع مصادر تزويدها بالطاقة، فوارداتها النفطية تأتي من خمسة مصادر رئيسية، هي: كندا، السعودية، المكسيك، فنزويلا ونيجريا، من خلال كل ما سبق فالولايات المتحدة تسعى عبر السيطرة على نفط إفريقيا خاصة دول الساحل الإفريقي إلى إحكام سيطرتها على مخزونات النفط العالمية، مما يسهل عليها التحكم في اقتصاديات الدول الكبرى المنافسة، خصوصا الاتحاد الأوروبي والصين.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> أيمن السيد شبانه، الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي دراسة مقارنة، ط 1، (ليبيا: مركز البحوث الإفريقية، 2001)، ص 106.

<sup>2</sup> الحسن الحسناوي، التنافس الدولي في إفريقيا .. الأهداف والوسائل، تاريخ التصفح: 2018/05/12

<http://www.sis.gov.eg/newvr/africa/2/12.pdf>

## الفصل الثالث: مضامين إستراتيجية الدول الكبرى والجزائر للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي.

لا تنتظر الولايات المتحدة إلى النفط والغاز فقط وإنما نظرتها أشمل، فالولايات المتحدة وبحسب مجلس العلاقات الخارجية وعلى ضوء الفحص والتحليل لأهمية منطقة الساحل الإفريقي تنتظر إلى هذا البعد من عدة زوايا<sup>1</sup>:

✓ سوق استهلاكية وجوار جغرافي يعظم ويوسع من أهمية هذا السوق (السنغال، مالي، ساحل العاج النيجر وبنين).

✓ توافر أهم عناصر الطاقة في دول إفريقيا.

✓ ساحة واحدة للاستثمارات في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل والصحراء.

ومن أجل احتكار خارطة التفاعلات الاقتصادية في هذا المجال الشمال إفريقي ونسقه الواسع الساحل والصحراء تنتهي الولايات المتحدة للاتجاه نحو تبني خطوتين<sup>2</sup>:

الأولى: العمل على وقف الزحف الصيني في شمال إفريقيا والساحل الإفريقي.

الثانية: تصورات قائمة على معطيات ومؤشرات على تواضع النفوذ الفرنسي في نطاق شمال إفريقيا والساحل والصحراء نتيجة لعدة أسباب:

✓ الوضع الاقتصادي الفرنسي والذي يحد من قدرة فرنسا على تقديم المساعدة إلى دول هذا الفضاء.

✓ الأزمة السياسية والتراجع الكبير للحزب الاشتراكي الحاكم برئاسة فرانسوا هولاند في ذلك الوقت.

✓ الانطباع السائد عن فرنسا بأنها تعتمد أسلوب القوة أي دبلوماسية العنف مع الدول الإفريقية كحالة التدخل العسكري في مالي ، بينما أمريكا تتخذ أساليب ناعمة في دبلوماسيتها.

ترى أمريكا بأن شمال إفريقيا وخصوصا منطقة الساحل هي منطقة الفرص والآمال المتزايدة، ولهذا تحتاج أمريكا إلى دفع وتشجيع شركاتها على المشاركة في مسيرة التنمية في إفريقيا، ووفقا لبيانات البيت الأبيض، فقد أسند البنك الأمريكي للاستيراد والتصدير قروضا تناهز المليار دولار لدعم الشركات الأمريكية على تصدير السلع الأمريكية إلى شمال ووسط إفريقيا، كما يظهر تقرير معهد بروكينغس

<sup>1</sup> المرجع نفسه.

<sup>2</sup> المركز العربي للدراسات والتوثيق المعلوماتي، الدينامية الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا ومعادلة الأمن والاقتصاد، شؤون إفريقية، أبريل

2014، تاريخ التصفح: 2018/05/20

تضاعف الصادرات الأمريكية ثلاث مرات خلال العقد الأخير، طبعاً أمريكا غير راضية على هذه النتائج، ولا تأمل بأن يفوتها قطار التنمية في إفريقيا السريع.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: الآليات الأمنية للإستراتيجية الأمريكية.

#### 1- قوة الاستجابة للأزمات الأفريقية (ACRF):

اقترح وزير الدولة الأمريكي السابق وارن كريستوفر إنشاء قوة حفظ السلام تابعة لإفريقيا نظمت على غرار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وذلك من أجل تحويل المزيد من العبء العسكري لإدارة النزاع على عاتق إفريقيا، وفي خطاب ألقاه أمام منظمة الوحدة الإفريقية في أكتوبر 1996، ذكر وزير الدولة للخارجية كريستوفر، أنه نظراً للأزمة في بوروندي وتأثيرها المحتمل على دول أخرى "يجب علينا تطوير القدرة لتحقيق استجابة فعالة في أي أزمة في المستقبل، ويجب علينا أن نجد طرقاً جديدة للأفارقة للعمل معاً، وبالنسبة للمجتمع الدولي لتقديم الدعم لكم".

اقترح كريستوفر إنشاء قوة الاستجابة للأزمات الأفريقية من القوات العسكرية الإفريقية المحلية، تدريب وتجهز بمساعدة القوات العسكرية الأمريكية، وتنتشر في مناطق الاضطرابات في القارة. حيث تساعد على منع ما حدث في الصومال أو رواندا دون الاضطرار إلى التدخل المباشر من قبل الجيش الأمريكي، إلا أن هذا الاقتراح لم يلق استجابة من قبل معظم الدول الإفريقية، نظراً لموجة الانتقادات الإفريقية التي قوبل بها العرض الأمريكي (ACRF) حيث بلغ إلى حد الاتهام بأنه نزعاً جديدة إمبريالية مما أدى إلى فشل التفاهم مع القادة الأفارقة.<sup>2</sup>

في أوائل 1997، تم تعيين السفير الأمريكي السابق في إفريقيا مارشال مكالي لقيادة مجموعة عمل بين الوكالات **Interagency Working Group** للإشراف على هذا المشروع، ولقد قامت هذه المجموعة بتغيير اسم المشروع من قوة الاستجابة للأزمات الإفريقية إلى مبادرة الاستجابة للأزمات الإفريقية (ACRI)، وينصب عمل هذه المبادرة في ثلاث مجالات:<sup>3</sup>

<sup>1</sup> عاصم فتح الرحمن أحمد الحاج، السياسة الأمريكية الجديدة تجاه إفريقيا: الفرص والتحديات، تاريخ التصفح: 2018/06/03

<http://www.reefnet.gov.sy/booksproject/fikr/18/15amny.pdf>

<sup>2</sup> Benedikt Franke, " Enabling a Continent to Help it Self : U.S. Military Capacity Building and Africa's Emerging Security Architecture" , **Strategic Insights** , Volume VI, Issue1 , January 2007, p13.

<sup>3</sup> Dan Hank and Steven Metz , **the United States and the Transformation of African Security : the African Crisis Response Initiative and Beyond** , ( Strategic Studies Institute , US.Army War College),December 5,1997 pp23-25.

1. مجال التدريب العسكري.

2. مجال الإمداد بالمواد الإغاثية.

3. مجال الخدمات الإنسانية.

وتشترط المبادرة توفر ثلاث شروط مبدئية للدول الإفريقية المستفيدة منها:

1. أن تكون الدولة تحكمها حكومة ديمقراطية منتخبة.

2. أن تحترم أنظمة الحكم فيها مبادئ حقوق الإنسان.

3. أن تكون الدولة تتمتع بوضع عسكري يمكنها من الاستجابة لمتطلبات التدريب.

وتؤكد ديباجة المبادرة أن قرار نشر قوات حفظ السلام التابعة لها يتم بإجماع كافة العناصر المشاركة من الدول الأعضاء بناء على طلب من منظمة دولية، مثل: الأمم المتحدة أو منظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الإفريقي حالياً) أو من منظمات قارية أو إقليمية مثل: الجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا- ايكواس.

ولضمان التأييد اللازم لهذه المبادرة، اتبعت الولايات المتحدة في ذلك نهجين، هما<sup>1</sup>:

أولاً: تفتيت الإجماع الإفريقي الرافض للمبادرة عن طريق تحديد الغرض منها، ومن ثم تنشيط الدبلوماسية الأمريكية في تسيير عدة جولات وزيارات لمسؤوليها.

ثانياً: تفكيك التحالف الإستراتيجي الإفريقي-الفرنسي، واستمالة الدول ذات الثقل السياسي للمشاركة في هذه المبادرة مقابل منحها مساعدات عسكرية.

وقام الفريق السالف ذكره بالاجتماع والتشاور مع الأفارقة والحكومات الأوروبية والاستماع إلى مخاوفهم والتماس الدعم المعنوي والمادي للمشروع.

إن مبادرة الاستجابة للأزمات الإفريقية تهدف إلى زيادة وتعزيز قدرات الدول الإفريقية للمساهمة في عمليات حفظ السلام وفقاً للقرارات السيادية لحكوماتها، وفي إطاره الوحدات الإفريقية الوطنية على مستوى

<sup>1</sup> الخضر عبد الباقي محمد، "المبادرة الأمريكية في إفريقيا استعمار مذهب"، تاريخ النسخ: 2018/06/10

<http://www.islamonline.net/servlet/satellite?>

## الفصل الثالث: مضامين إستراتيجية الدول الكبرى والجزائر للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي.

المعركة تلقت تدريب على حفظ السلام غير الفتاك مع التركيز على تنمية المهارات العسكرية الأساسية وحماية اللاجئين وتعمل بشكل فعال مع المنظمات الإنسانية وحماية حقوق الإنسان.<sup>1</sup>

بالإضافة إلى هذه المبادرة شاركت الولايات المتحدة الأمريكية بثلاث برامج لبناء القدرات من أجل مواجهة تصاعد الصراعات التي تحدث في جميع أنحاء إفريقيا منذ عام 1990:<sup>2</sup>

1- هو برنامج تعزيز قدرات حفظ السلام الدولية (ARP) والذي أنشأ في عام 1996 وذلك للمساعدة على زيادة حجم القوات المسلحة القادرة على المشاركة في دعم عمليات السلام متعددة الجنسيات.

2- هو برنامج حفظ السلام الإقليمي الإفريقي (ARP) وهو الذي أنشأ بغية تجهيز وتدريب ودعم القوات من البلدان الإفريقية المختارة التي شاركت في عمليات حفظ السلام.

3- برنامج التدريب والتعليم العسكري الدولي (IMET) يقدم هذا البرنامج نشاطات تدريبية وتعليمية عسكرية للمسؤولين العسكريين الأفارقة في مرافق في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أن أساس التمويل يتم من خلال منحة من قبل وزارة الخارجية، وهناك فرع من هذا البرنامج يقوم بتقديم دورات في إدارة الدفاع، العلاقات، موسع له العسكرية المدنية، التعاون لتنفيذ القانون، القضاء العسكري للعسكريين وللموظفين المدنيين على حد سواء، كما وفرت وزارة الدفاع التدريب من خلال برنامج التمويل العسكري الأجنبي (FMF).

### 2- مبادرة عموم الساحل "بان الساحل" (PSI):

تعتبر المبادرات الأولى لـ "بان الساحل" قد بدأت في الظهور منذ العام 2002 وهي مبادرة أمريكية تهدف إلى مساعدة دول منطقة الساحل الإفريقي على تحسين امن حدودها وتعزيز قدراتها في مكافحة الإرهاب وتعزيز قدرة شركاء الولايات المتحدة في المنطقة لمنع استخدام أراضيها من طرف الجماعات الإرهابية.<sup>3</sup>

مبادرة "بان الساحل" هي عبارة عن شراكة بين الولايات المتحدة ومالي، النيجر، تشاد وموريتانيا، وحسب العقيد في الجيش الأمريكي **Victor Nelson** المسؤول عن برنامج "بان الساحل" لمصلحة مكتب وزارة الدفاع الأمريكية المختص في المسائل ذات الصلة بالأمن القومي، فإن: "مبادرة بان الساحل" هي

<sup>1</sup> -Benedikt Franke,op .cit p14 .

<sup>2</sup> Ibid, p14 .

<sup>3</sup> Elli Stephan, « Briefing : The PAN-SAHHEL Initiative », *African affairs*, vol,103,no.412,july 2004,p 59

أداة مهمة في الحرب ضد الإرهاب وفعلت الكثير لتعزيز العلاقات في منطقة كنا تجاهلناها إلى حد كبير في الماضي و خاصة بين الجزائر و مالي ، النيجر وتشاد".<sup>1</sup>

وعن مبادرة عموم الساحل قال "هنري كرمبتون":

"سعت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مبادرة عموم الساحل الأفريقي، إلى تعزيز قدرات قوات الأمن في تلك المنطقة على مكافحة الإرهاب، و قد أدركنا كمجموعة أن حتى هذا الجهد ليس كافياً، فأطلقنا مبادرة جديدة لضم مناطق جغرافية أكبر تتضمن المغرب. كما إتفقنا على توسعة جهودنا بحيث تتجاوز القدرات الأمنية و العسكرية على مكافحة الإرهاب (...). يتعين علينا أن نضع إستراتيجية لمكافحة التمرد تشمل: مهاجمة العدو، حرمانه الملجأ الآمن ومعالجة الاحتياجات الاجتماعية و الاقتصادية والسياسية في هذه الملاجئ الآمنة و النجاح التكتيكي الهجومي في مكافحة الإرهاب يمنحنا فسحة زمنية وجغرافية لإنشاء البرامج البناءة إلى حد أكبر بكثير و الدائمة إلى حد أطول بكثير التي يحتاجها المجتمع (...). من خلال المساعدة في تعزيز القدرات الإقليمية على مكافحة الإرهاب عن طريق الجمع بين قواتكم الأمنية و قواتنا وتنظيمه في وضع مؤسساتي".<sup>2</sup>

وأصبحت المبادرة سارية المفعول وبدأت في العمل رسمياً منذ شهر جانفي 2004، بعد أن سبقت ذلك مجموعة من الزيارات للمكتب الأمريكي لمكافحة الإرهاب لكل من تشاد، مالي موريتانيا والنيجر، وبدأت المبادرة في العمل بوصول فريق أمريكي لمكافحة الإرهاب إلى نواكشوط العاصمة الموريتانية ويضم الفريق 500 جندي أمريكي نشر منهم 400 في المنطقة الحدودية بين النيجر وتشاد، قدرت ميزانية المبادرة لمدة عامين ب 7.75 مليون دولار قدمتها وزارة الخارجية الأمريكية، خصص منها 6.25 مليون للعام الأول.<sup>3</sup>

ومن هنا يتّضح تركيز مبادرة بان الساحل على المساعدات العسكرية في التعامل مع التهديدات الأمنية، إلا أنّ المبادرة تعرّضت للانتقاد من قبل لجنة الأزمات الدولية في تقرير لها صادر بتاريخ 2005/05/31 بعنوان "الإرهاب الإسلامي في الساحل: حقيقة أم وهم"، والذي جاء فيه أن منطقة

<sup>1</sup> اسماء رسولي، 'مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث سبتمبر 2001"، مرجع سبق ذكره، ص 131.

<sup>2</sup> خالد بشكيط، مرجع سبق ذكره، ص 112-113.

<sup>3</sup> ليان كندي بودالي، شراكة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء، مركز مكافحة الإرهاب، الأكاديمية العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية، ووست بوينت، ص 02، تاريخ التصفح: 2018/06/12.



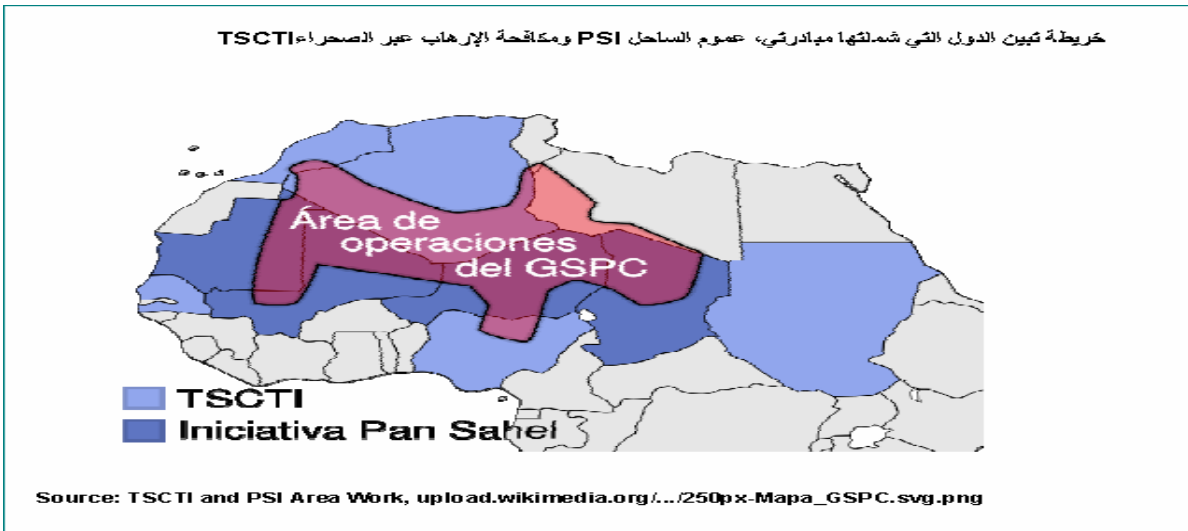
## الفصل الثالث: مضامين إستراتيجية الدول الكبرى والجزائر للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي.

الساحل لا تشكّل خطراً بالدرجة التي تصوّرتها الولايات المتحدة، فالتصور الخاطئ والتعامل الخاطئ يؤدّيان إلى نتائج خاطئة، وقد اعتبر التقرير أنّ "الإسلام" في المنطقة هو إسلام معتدل، كما تضمّن التقرير أنّ الحفاظ على الأمن والاستقرار في الساحل الإفريقي لا يكون بالوسيلة العسكرية، وإنما لابدّ من التّعامل مع التهديدات الأمنية بالمنطقة بأفق واسع، من خلال تقديم المساعدات الإنمائية أكثر من المساعدات العسكرية، وتوسيع نطاق الحملات الدبلوماسية، وهذا ما تجسّد في مبادرة **مكافحة الإرهاب عبر الصحراء** والذي تمّنّه تقرير لجنة الأزمات الدولية<sup>1</sup>.

### 3-مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء (TSCTI):

في عام 2005، تم توسيع مبادرة بان الساحل وتعزيزها بمبادرة **مكافحة الإرهاب عبر الصحراء**، لتشمل: السنغال، نيجيريا، المغرب، الجزائر، تونس، بالإضافة إلى الدول، الأربعة السابقة: تشاد، مالي، موريتانيا، النيجر، وبذلك تمكن الولايات المتّحدة من ربط اثنتين من أهم المناطق الإفريقية المنتجة للغاز والنفط هما: "نيجيريا" و"الجزائر" داخل ترتيبات عسكرية أمنية بتصميم أمريكي، وقد تم اعتماد تونس، المغرب ونيجيريا كمراقبين مع المزيد من التّسيق بين القوى الوطنية.<sup>2</sup>

الخريطة رقم 11: الدول التي شملتها مبادرتي عموم الساحل ومكافحة الإرهاب.



<sup>1</sup> International Crisis Group, « Islamic Terrorism In The Sahel : Fact Or Fiction ? », **Africa Report**, N 92, 31 May 2005, P 35, 22/03/2015 , (<http://allafrica.com/peaceafrica/resourus/view/00220315-pdf>) .

<sup>2</sup> صوار مختارية، "الصراع في منطقة الساحل الإفريقي وانعكاساته على العلاقات الجزائرية-المغربية"، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات مغاربية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، 2015)، ص 144.

يمكن تعريف هذه المبادرة انطلاقاً من الفصل الخامس من تقارير الدول حول الإرهاب لوزارة الخارجية الأمريكية لسنة 2006 على أنها: "إستراتيجية متعدّدة الأوجه، ومتعدّدة السّنوات تهدف إلى هزيمة التنظيمات الإرهابية من خلال تعزيز القدرات الإقليمية لمكافحة الإرهاب، وترسيخ التعاون بين قوات الأمن في المنطقة، وتعزيز الحكم الديمقراطي، وتشويه سمعة الإرهاب، وتعزيز العلاقات العسكرية الثنائية بين الدول والولايات المتحدة".<sup>1</sup>

اهتمت "مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء" بالجانب التنموي وبالمساعدات واحتفظت أيضاً بالجانب العسكري الذي كان سائداً ضمن مبادرة "بان الساحل"، فلقد حاولت الإدارة الأمريكية من خلال هذه المبادرة الجمع بين القوة الصلبة والناعمة، لتقوية جهود مكافحة الإرهاب و دعم الحكم الديمقراطي وإضعاف الإيديولوجيات الإرهابية من خلال تحسين برامج التعليم، وقدرت ميزانية المبادرة بـ 500 مليون دولار، وذلك بداية من سنة 2007 إلى غاية 2013، وتقدر الميزانية المحددة في إطارها للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID بـ 40% من أجل التعليم والصحة وغيرها من القطاعات، تعتبر عمليات فلينتلوك في جوان 2005م أول تطبيقات المبادرة حيث جمعت كل من الجزائر، تونس، السنغال، موريتانيا، مالي، النيجر، تشاد، والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وكذا مشاركات من الحلف الأطلسي، وتجري تدريبات فلينتلوك لعام 2014م في النيجر، حيث نشرت الولايات المتحدة نحو 100 عسكري وطائرات استطلاع غير مسلحة.<sup>2</sup>

إذا كانت القيادة الأمريكية بأوروبا هي الراعية لعمليات مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء في منطقة الساحل الإفريقي، فهي كذلك من وضعت الخطوط العريضة للمبادرة، المعروفة متعددة الأطراف من أجل تعزيز الأمن البحري في منطقة خليج غينيا سنة 2004 والمعروفة بـ: "حرس خليج غينيا" الهادفة إلى تعزيز القدرات وقابلية التشغيل المتبادل للقوات البحرية على طول السواحل البالغ 2000 ميل بحري وهو ما يدل على الترابط بين الأهمية الإستراتيجية للمنطقتين حيث بدأت العمليات فيهما في نفس الفترة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> US.Department of state country reports on terrorism,chapter 5- country reports :Africa overview,28 April ,2006, in : <http://www.state.gov/s/ct/rls/crt/2005/64335.html>

<sup>2</sup> Antonin Tisseron, Quels enseignements de l'approche américaine au sahel ?(11-01-2015-11h10).in : <http://www.gabrielperi.fr/assets/files/pdf/tisseron-sahel.pdf>

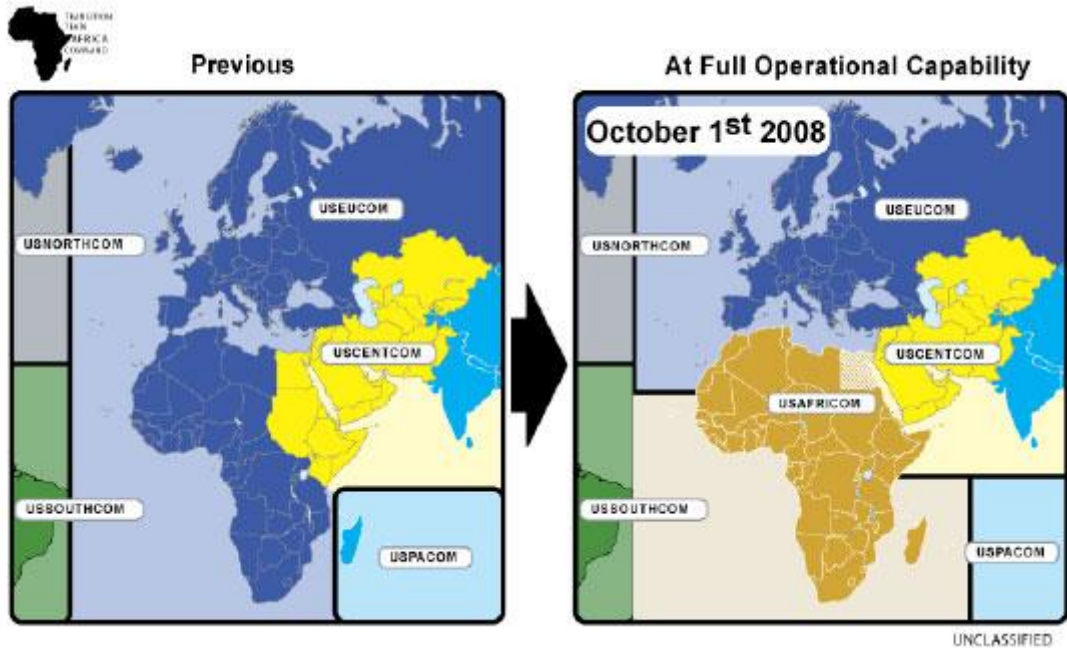
<sup>3</sup>Pabst Martin, « External interest in west africa » Pabst, Martin « External interests in west Africa », p 61, in: <http://www.bmlv3gv.at/pdf-pool/publikationen/sorting-out-the-mess-externalinterest-west-africa-m-pabset.pdf>

## الفصل الثالث: مضامين إستراتيجية الدول الكبرى والجزائر للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي.

باعتبار أن منطقة الساحل الإفريقي، أصبحت بالنسبة للولايات المتحدة بؤرة التوتر الجديدة ليس فقط في إفريقيا بل على مستوى العالم وأن هناك إمكانية أن تتحول المنطقة إلى أفغانستان ثانية جراء التوافد الإرهابي عليها، سارعت الولايات المتحدة ابتداء من سنة 2002 إلى تكثيف نشاطها في المنطقة من خلال مبادرات: "قوة الاستجابة للأزمات الإفريقية"، "بان الساحل" و"مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء"، غير أن واشنطن لم تكثف بهذه المبادرات وما تقوم به من مناورات عسكرية في إطارها، إنما أبدت رغبتها في إنشاء قيادة عسكرية أمريكية جديدة خاصة بالقارة الإفريقية من أجل التعامل الجدي والمكثف مع التهديدات الأمنية ليس في الساحل الإفريقي وحسب، بل في مختلف أنحاء القارة كالقرن الإفريقي وخليج غينيا<sup>1</sup>.

فبعد أن كانت الولايات المتحدة تتعامل مع إفريقيا من خلال ثلاث قيادات عسكرية هي القيادة الأوروبية (EUCOM) والقيادة الوسطى (CENTCOM) أوالمركزية وقيادة المحيط الهادي (PACOM)، ارتأت هذه الأخيرة ونتيجة للاحتياجات الأمنية في إفريقيا، ضرورة أن تكون لهذه القارة قيادة خاصة بها رغبت بشدة بأن يكون مقرها احد دول الساحل الإفريقي، أو شمال إفريقيا وتعرف هذه القيادة ب: الافريكوم.

الشكل رقم (2): نطاق مسؤوليات القيادات الثلاث قبل وبعد إنشاء قيادة الأفريكوم.



<https://www.history.navy.mil/content/dam/nhhc/research/library/online-reading-room/strategy/images/africom-1.jpg>

<sup>1</sup> أسماء رسولي، "مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث سبتمبر 2001"، مرجع سبق ذكره، ص 134.

#### 4- القيادة العسكرية الخاصة بإفريقيا AFRICOM:

كانت هناك شائعات عن ظهور قيادة أمريكية لإفريقيا في جانفي 2006 ، والتي أصبحت حقيقية في ديسمبر من نفس العام، حيث أن وزير الدفاع السابق رونالد رامسفيلد ترك منصبه وعرض على الرئيس بوش خطة لإنشاء قيادة قتالية جغرافية مكرسة لإفريقيا، ومع أن فكرة إنشاء قيادة عسكرية مستقلة لإفريقيا كانت مطروحة منذ عهد إدارة بيل كلنتون ثم طرحت مجددا في بداية القرن الحادي والعشرين، فإن الخطوات العملية لإنشاء هذه القيادة لم تبدأ إلا في منتصف عام 2006 ، وذلك ضمن عملية إعادة تقويم نظام العمل في المؤسسة العسكرية الأمريكية.<sup>1</sup>

ويعتبر قرار إنشاء قيادة عسكرية مستقلة لإفريقيا ضمن هيكلية وزارة الدفاع الأمريكية تنويفا لاهتمام متدرج من جانب إدارة جورج بوش بالقارة الإفريقية كانت إرهاباته قد بدأت عقب هجمات 11 سبتمبر 2001 حيث أن البيانات والوثائق السياسية وخاصة بعد أحداث سبتمبر، أكدت بأن إفريقيا تتطلب مزيدا من الاهتمام في السياسة الخارجية للولايات المتحدة، وذلك بسبب تزايد أهميتها بالنسبة للمصالح القومية للولايات المتحدة الأمريكية وأمنها الاقتصادي وأيضا بسبب الأزمات الإنسانية التي تتبع من القارة ، حيث أن هذه الوثائق تصورت قوس من عدم الاستقرار يمتد من غرب نصف الكرة الغربي مرورا بإفريقيا والشرق الأوسط ويمتد إلى آسيا، وفي إطار هذا القوس، فإن الأراضي الإفريقية لا تأتي فقط المنظمات الإرهابية، ولكنها أيضا تشجع على تجنيد الإرهابيين، وبالتالي ينظر إلى إفريقيا بأنها داعمة للتهديدات الإرهابية داخل أراضيها الشاسعة غير المحكومة **Under-gouverned** ، حيث أن العديد من الدول الإفريقية تعاني من عدم الاستقرار وانعدام الأمن، ويتضح ذلك جليا في النزاعات المستمرة.<sup>2</sup>

وقد أعلن الرئيس الأمريكي بوش المهام الرسمية المحددة في أوامره التنفيذية لإنشاء قيادة إفريقيا في خطابه يوم 7 فيفري 2007، وهي:<sup>3</sup>

- بناء إمكانيات الشراكة مع الدول الإفريقية.
- مساعدة الوكالات الحكومية الأمريكية في تنفيذ سياسات الأمن.

<sup>1</sup> CDROTTO Sieber , " Africa Command , Forecast for the Future" , **Strategic Insights** , Vol VI, Issue1 , January 2007,p 01.

<sup>2</sup> Greg Mills , "Africa's New Strategic Significance" , **the Washington Quarterly** 27 , N° 4 , Autumn 2004 , p p 158-162.

<sup>3</sup> United States Africa Command,U.S.AFRICOM public affairs office, in : <http://www.africom.mil/getarticle.asp?art=1644>

- إدارة أنشطة الأمن والتعاون في المسرح الإفريقي.
- زيادة مهارات الشركاء في الحرب ضد الإرهاب.
- دعم المساعدات الإنسانية والتخفيف من آثار الكوارث.
- إحرام حقوق الإنسان.
- دعم المنظمات الإفريقية.
- إدارة العمليات العسكرية في المسرح الإفريقي.

وتضم الافريكوم موظفين عسكريين ومدنيين بمن فيهم مسؤولين من وزارة الخارجية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) وهو ما ينفي الصفة العسكرية الخالصة على هذه القيادة، وقد قدرت ميزانية الافريكوم سنة 2007 بـ 50 مليون دولار و 75.5 مليون دولار سنة 2008 و 310 مليون دولار في 2009، وقد طلبت إدارة اوياما من المالية 278 مليون دولار من اجل القيادة الإفريقية، وقد حددت الافريكوم أهدافها في النقاط التالية<sup>1</sup>:

- هزيمة تنظيم القاعدة والتنظيمات والشبكات الإرهابية المرتبطة بها.
- ضمان وجود قدرات لعمليات السلام للاستجابة للازمات الناشئة، وان عمليات دعم السلام القارية هي الأكثر فعالية من اجل هذه المهمة.
- التعاون مع دول افريقية محددة لخلق بيئة لا تستضيف ولا تحبذ امتلاك ما هو غير مصرح به أو انتشار أسلحة دمار شامل.
- تحسين القطاع الأمني واستقرار الحكم من خلال زيادة الدعم العسكري الشامل.
- حماية الأفراد من الأمراض المعدية القاتلة.

أما التصورات الإفريقية للقيادة الجديدة، فكانت مختلط ، فبعض الدول الإفريقية شعرت بالقلق من أن هذا التحرك يمثل جهد استعماري جديد للهيمنة على القارة عسكريا حيث أن العديد من الأفارقة نظروا إلى الجهود الأمريكية لمكافحة الإرهاب بنوع من الشك، بالنظر إلى العراق، فإن الأفارقة تخوفوا من إمكانية أن تكون الافريكوم محاولة لتصدير السياسة الخارجية العسكرية الأمريكية وعودة بيع الأسلحة كما كانت

<sup>1</sup> Ibid.

خلال فترة الحرب الباردة والدعم الأمريكي للأنظمة القمعية، وبعيدا عن التخفيف من حدة انعدام الأمن في القارة، فإنهم تخوفوا من أن القيادة الجديدة سوف تحرض وليس تمنع الهجمات الإرهابية.<sup>1</sup>

كما تساءل البعض عما إذا كانت الأفريكوم جزءا من المسابقة الجديدة بين الولايات المتحدة والصين لفرض النفوذ في القارة ، ومع ذلك فإن بعض الحكومات الإفريقية كان رد فعلها بتقاؤل حذر، ونصحت الولايات المتحدة للنظر في كيفية جعل الأفريكوم تكمل مهام الإتحاد الإفريقي في توليد السلام والأمن.<sup>2</sup> من المؤكد، أن إنشاء الأفريكوم كقيادة مسؤولة عن إفريقيا لوحدها، هو أكبر دليل على استمرار الولايات المتحدة في عسكرة علاقاتها مع القارة الإفريقية خاصة بعد أحداث سبتمبر 2001، ومهما تعددت الشروحات الأمريكية حول طبيعة هذه القيادة وأهدافها إلا أن هناك العديد من الأهداف الكامنة وراء إنشاء هذه القيادة وعليه، فهناك العديد من الأسباب التي تجعل الولايات المتحدة تريد إنشاء الأفريكوم:<sup>3</sup>

**الأولى:** أصبحت الولايات المتحدة تعتمد على نحو متزايد على إفريقيا لتلبية احتياجاتها النفطية، حيث أن إفريقيا هي أكبر ممول بالنفط الخام للولايات المتحدة مع نيجيريا التي تحتل المرتبة الخامسة كأ أكبر مصدر وأكبر منتج للنفط الإفريقي، حيث تجاوزت العربية السعودية ثالث أكبر مصدر للنفط للولايات المتحدة.

**الثانية:** إن إفريقيا منطقة غير مستقرة مع دول تعاني من الحكم السيئ و التي يمكن أن تدير شؤونها لاسيما المتصلة بالأمن مع مساعدة خارجية، إن الأفريكوم يجري ترتيبها لوقف الإرهاب المتوقع في الدول الإفريقية الضعيفة والفاشلة، حيث يعتقد على نطاق واسع في الغرب أن الدول الفاشلة في إفريقيا تخلق الفرص التي يستغلها الإرهابيين وضمن أهداف هؤلاء الإرهابيين ألا وهي المصالح الغربية، مثل: مصادر النفط وطرق الإمداد، حيث أن تعزيز الأمن الإفريقي سوف يعزز المصالح القومية الأمريكية.

<sup>1</sup> Robert G.Berschinski ,Africom's Dilemma:the Global War on Terrorism "Capacity Building", Humanitarianism , and the Future of U.S .Security Policy in Africa ,( Strategic Studies Institute , US Army War College), November 2007, p25 .

<sup>2</sup> Lauren Ploch , "Us Africa – Command : A More »Active« American Approach to Addressing African Security" in : [http://library.fes.de/pdf\\_files/ipg/ipg\\_2009-1/06aploch us.pdf](http://library.fes.de/pdf_files/ipg/ipg_2009-1/06aploch us.pdf).

<sup>3</sup> Wafula Okumu, "Africa Command : Opportunity for Enhanced Engagement or the Militarization of U.S – Africa Relations ?" in : <http://www.iss.co.za/uplads/africomwokumu.pdf>.

**الثالثة:** واحدة من التحديات الخطيرة التي تواجه إفريقيا والولايات المتحدة هي تدريب وتجهيز وتدعيم القوات في بعثات السلام حيث أن الجيوش الإفريقية بحاجة إلى تدريب في مجال حفظ السلام، وأقترح أنه من خلال الأفريكوم، سيتم تدريب ومساعدة القوات الإفريقية لحفظ السلام في مناطق النزاعات الإفريقية، و ذلك في ظل عدم فعالية عمليات حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الإفريقي، مثل: بعثة الاتحاد الإفريقي إلى الصومال والتي عانت من نقص الموارد المادية والدعم اللوجستي، أضف إلى ذلك المساعدات الطبية المقدمة من الأفريكوم يمكن أن تحد من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية المرتفعة لدى الجيوش الإفريقية، إذن تعتبر الأفريكوم أفضل وسيلة لتعزيز المصالح الأمريكية في إفريقيا من حيث تأمين إمدادات النفط، و مواجهة المنافسة الصينية ومكافحة الإرهاب.

في الأخير نخلص إلى أن الأبعاد التي أدت بالولايات المتحدة الأمريكية إلى الاهتمام بمنطقة شمال إفريقيا والآليات التي استخدمتها في تحقيق هذه الأبعاد، كلها عوامل كانت تهدف منها الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحقيق أهداف اقتصادية متمثلة في البترول والغاز وكل الموارد المعدنية المتاحة في المنطقة، بالإضافة إلى حماية أمنها القومي خوفا من انتشار وتنامي ظاهرة الإرهاب بما يهدد مصالحها في المنطقة.

#### المبحث الثاني: إستراتيجية الاتحاد الأوروبي - الفرنسي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي.

أمام التطورات الدولية الراهنة من جهة وأمام التهديدات العابرة للحدود برزت الحاجة لدى دول الشمال إلى ضرورة وجود مفاهيم أمنية جديدة في إستراتيجيتها الأمنية تتواءم مع طبيعة التحولات الدولية الجديدة، حيث اعتمدت دول الاتحاد الأوروبي إلى تطوير هذا المفهوم مع دول الجنوب بشكل عام ودول الساحل بشكل خاص فدول الاتحاد الأوروبي باعتماد سياسة جديدة والتعرف على هذه السياسة تكون من خلال تحليل لمبادرة الأمن والتنمية للاتحاد الأوروبي في منطقة الساحل الإفريقي أي تشمل دول الساحل الإفريقي بدأت منذ سنة 2008 م خلال الرئاسة الفرنسية للاتحاد الأوروبي، حيث برز القلق الأوربي من تفاقم الأوضاع الأمنية في منطقة الساحل وبعد العديد من المشاورات والبعثات الأوروبية التي تمت في كل من مالي، النيجر، موريتانيا والجزائر، وبعد ما تعقدت الأوضاع على اثر الانتشار الواسع لنشاط القاعدة، تقدمت ثمانية دول أوروبية وهي (فرنسا، ألمانيا، الدانمرك، اسبانيا، إيطاليا، البرتغال، السويد وهولندا) برسالة إلى المفوضية الأوروبية مطالبة إياها بتنفيذ التزاماتها في المنطقة، وهي الجهود التي كللت

في سنة 2011 بتبني الإستراتيجية من أجل الساحل ودخولها حيز التنفيذ، ومن خلال ذلك سنتناول في هذا المبحث المنطلقات الموجهة للاهتمام بالاتحاد الأوروبي في المنطقة من خلال مطلبين نتناول في الأول المنطلقات الموجهة للاهتمام الأوروبي في منطقة الساحل الإفريقي والثاني طرق وآليات الإستراتيجية الأوروبية للأمن والتنمية في المنطقة، مع التطرق لهذه الإستراتيجية من المنظور الفرنسي.

### المطلب الأول: المنطلقات الموجهة للاهتمام الأوروبي في منطقة الساحل الإفريقي.

بفعل التحولات الدولية الراهنة وبفعل المكانة الإستراتيجية لدول الساحل الإفريقي بالنسبة للدول الأوروبية جعلت الإستراتيجية الأوروبية في الساحل الإفريقي تعتمد على منطلقات محددة في توجيهها لذا اتخذت المنطلق التاريخي، الأمني، الجيوستراتيجي، الطاقوي والتنافسي كأساس لإستراتيجيتها الأمنية والتنمية.

#### 1- المنطلق التاريخي

تتبنى الدول الأوروبية إستراتيجيتها من الأولوية التاريخية باعتبار منطقة الساحل الإفريقي امتداداً طبيعياً للاستعمار الأوروبي بشكل عام، لذلك يعتبر المحدد التاريخي من أهم المنطلقات الفكرية التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي قصد بلورة إستراتيجية موجهة إلى الساحل الإفريقي، فمن الناحية التاريخية فالمستعمرات الأوروبية تمثل الإرث التاريخي للدول الأوروبية حيث أن هذه الدول لا تزال تحمل مخلفات هذا الامتداد التي قد تمثلها في الامتداد اللغوي و الثقافي والامتداد الحدودي التي عملت و مازالت تعمل على إشاعة الفوضى والتفرقة بين الفصائل، وساعدت السياسة الاستعمارية على تغذية التناقضات الإثنية من خلال سياسة فرق تسد، أو من خلال تفضيل جماعات إثنية معينة على غيرها، وإعطائها نصيباً أكبر في الحكم والسلطة، وعن طريق تقسيم الأقاليم بطريقة تعسفية دون مراعاة الجانب الأثروبولوجي للمجموعات، من أجل تسهيل عملية استغلال الثروات الطبيعية للدول الإفريقية بشكل عام ولدول الساحل الإفريقي بشكل خاص، حيث قال مايكل كلير في كتابه "حروب مصادر الثروة" أن إفريقيا ستكون هي الهدف وستكون مسرحاً للحروب القادمة بين القوى المتصارعة.<sup>1</sup>

2- المنطلق الأمني: لقد اعتمدت الدول الأوروبية على المنطلق الأمني في إستراتيجيتها لاعتبار منطقة الساحل الإفريقي هي منطقة تحفل بتهديدات خطيرة داخلية وخارجية، حيث وصف منسق مكافحة

<sup>1</sup> AduBoahen, "Histoire générale de l'Afrique: L'Afrique sous domination coloniale 1880-1935". (Paris, édition Unesco , 2000), P. 336.



الإرهاب بالاتحاد الأوروبي **جيل دوكيرشوف** التحديات التي تواجه دول الساحل الإفريقي وخاصة في موريتانيا، مالي والنيجر فقال كيرشوف أن هذه الدول تواجه "خليطاً خطيراً من التهديدات"، فمن خلال قوله هذا حاول كيرشوف أن يصف التحديات في منطقة الساحل الإفريقي بأنها تهديدات متداخلة مع بعضها، فالتقدير الأوروبي للتهديدات الجديدة لم يتبلور بشكل فعال إلا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 م حيث لخصت "الإستراتيجية الأوروبية للتهديدات التي تواجه الاتحاد الأوروبي في كل من الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل والصراعات الإقليمية والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية،<sup>1</sup> وهذه التحديات متضمنة في الساحل الإفريقي لذا تعتبر الدول الأوروبية تنامي هذه التهديدات تحديات صريحة للمصالح الأوروبية المتمثلة أساساً في:<sup>2</sup>

- الوصول إلى الموارد الطبيعية الإستراتيجية التي تمتلكها القارة.
- السيطرة على المواقع الإستراتيجية الإفريقية (القاعدة الغربية في جيبوتي، ومراقبة المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، وهو الممر المائي البالغ الأهمية على المستوى التجاري والاستراتيجي وذلك لمجاورته المملكة العربية السعودية وقربه من بقية دول الخليج بالإضافة إلى رابطة الخطوط التجارية العالمية بين جنوب شرق آسيا وإفريقيا والشرق الأوسط.

يمكن القول فيما سبق أن التحولات الدولية الراهنة بداية من العولمة و أحداث 11 سبتمبر 2001 وأحداث الربيع العربي كلها أحداث تفاعلت فيما بينها وأحدثت تغييرات في استراتيجيات الأمن للدول نتيجة لبروز تهديدات أمنية تتخطى حدود الدول، و يمكن فهم صعود الاهتمام بمنطقة الساحل الإفريقي كذلك كون هذه المنطقة كمصدر وعبور العديد من الأخطار والتهديدات من جهة ومصدر للموارد الحيوية من جهة أخرى و هو ما دفع الدول الفاعلة في النظام الدولي للاهتمام بالبحث عن حلول جذرية لمثل هذه التطورات.

**3- المنطلق الجيوستراتيجي:** تعتبر منطقة الساحل الإفريقي نقطة التقاء بين القارة الإفريقية والآسيوية، فهي تمثل نقطة هامة من حيث موقعها الجغرافي وهذا انطلاقاً من امتداده الكبير من غرب إفريقيا حتى شرقها -السودان- فهو يمثل همزة وصل بين دول أوروبا ودول المغرب العربي، بهذا يعتبر الساحل الإفريقي فضاء جيوسياسي لا يمكن التخلي عنه، كما تعد منطقة الساحل الإفريقي رقعة جغرافية بالغة الحساسية لإقامة القواعد العسكرية، حيث يسعى الاتحاد الأوروبي إلى إنشاء قواعد عسكرية في هذه

<sup>1</sup> 1- Adam D. Rotfeld, "L'UE a-t-elle besoin de la PESC ? " , *Politique Etrangère*, N°. 02. (2004): P. P. 364. 366.

<sup>2</sup> رأفت إجلال، "السياسة الفرنسية في إفريقيا جنوب الصحراء"، السياسة الدولية، العدد 145، (يوليو 2001)، ص 10.

المنطقة قصد إعطاء بعدا عالميا للسيطرة على مناطق النفوذ الإستراتيجية والغرض من هذا هو الحفاظ على مصالحه الحيوية في هذه المناطق.<sup>1</sup>

4- **المنطلق الطاقوي:** إن النفط الإفريقي قد يمثل عجلة التنمية الاقتصادية في القارة، خاصة أن النفط الإفريقي، يحتل مكان معتبرا في خريطة الطاقة العالمية، فاحتياطات القارة من النفط الخام تبلغ 80 مليار برميل وفقا لتقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أي ما نسبته 8% من الاحتياطي العالمي الخام وتتركز هذه الاحتياطات في نيجيريا نحو (70%)، وغينيا الاستوائية.

إن مصادر الطاقة التي تتوفر عليها دول الساحل الإفريقي هي مهمة من أجل تنفيذ برامج التنمية في هذه الدول، غير أن الفشل السياسي والاقتصادي والفساد الإداري الذي يطغى على أجهزة الدولة في الساحل الإفريقي يحول دون ذلك، فتصبح هذه المواد الطاقوية ذات أهمية أكبر بالنسبة للدول الكبرى، أصبح النفط هو المحرك الأساسي ومصدر للتوجهات الإستراتيجية وأصبح النفط متعدد الاستعمال والتوظيف وفي تحليل لدراسة قام بها مركز الباريسي أن المصدر الطاقوي كان سببا في العديد من الصراعات الدولية لذا يتبنى هذا المركز النظري الجيوبوليتيكية التي تقول: "من يسيطر عليه يتحكم في العالم"<sup>2</sup>، وهذا ما نلمسه من خلال تنافس القوي الكبرى عليه خاصة منها الصين، فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت ترى في منطقة الساحل الإفريقي منطقة إستراتيجية لما تتمتع به من مواد خام لم تستغل بعد فأصبحت تلك الدول تتسابق من أجل أخذ النصيب الأكبر منها وتأمين مستقبلها الطاقوي، لذا اعتمدت الإستراتيجية الأوروبية في الساحل الإفريقي على منطلق الطاقة فتمتيز منطقة الساحل الإفريقي بمصادر الطاقة الهائلة، بمعنى أن هذه الدول بها الموارد الطبيعية التي تنقل إلى صناعات الدول الكبرى وهنا يكمن التنافس حول من يستفيد أكثر، وتتميز دول الساحل بقابليتها للامحدودة للتأثيرات الخارجية سواء تلك التي يكون مصدرها دويلاتي كما هو الحال مع فرنسا، أو يكون مصدرها تواجد الشركات المتعددة الجنسيات الناشطة في المجال الطاقوي والمنجمي، والاكتشافات النفطية والغازية ووجود اليورانيوم مثل الشركات الأوروبية، كل هذا جلب الاهتمام الخارجي خصوصا الأوروبي للمنطقة، فالإستراتيجية

<sup>1</sup> سفيان منصور، مرجع سبق ذكره، ص 138.

<sup>2</sup> لويس مارتنيز، "النفط ركيزة لبناء المنطق التنموي"، العالم الاستراتيجي: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد 8، (جانفي 2009)، ص

الأوروبية تركز على الطاقة الإفريقية بشكل عام وعلى الطاقة الموجودة بمنطقة الساحل الإفريقي بشكل خاص وهذا لتحقيق أمنها الطاقوي<sup>1</sup>.

إن للدول الأوروبية مصالح متنوعة علما أن دول الاتحاد الأوروبي تستهلك ما يناهز 70% من النفط و 40% من استهلاكها للغاز بحلول العام 2020 وتتطلب دول الاتحاد الأوربي بإنشاء سوق موحدة أوربية للطاقة يمكن أن يساهم في تعزيز أمن الطاقة، فالدول الأوروبية هي من المناطق الفقيرة نفطيا حيث تستورد نصف احتياجا النفطية، باستثناء النرويج هي الدولة الوحيدة التي تمتلك احتياطات كبيرة، مما دفع للمزيد من التركيز على النفط في الساحل الإفريقي ودليل ذلك تزايد حجم النفطية في المنطقة مثال المشاريع في الحقول النفطية في النيجير، فبريطانيا ترى أنها الأولى بالاستفادة من نفط نيجيريا لكونها كانت من مستعمراتها لفترة طويلة ضف إلى ذلك أن نيجيريا عضوا في رابط الكومنولث\*، فضلا عن كون شركة شل البريطانية العالمية من أقدم الشركات وجودا في منطقة دلتا النيجر (آبار النفط النيجيري)، وتذكر بعض المصادر بريطانية أن بريطانيا تعتمد على 10% من النفط النيجيري، ومن هنا قامت بريطانيا بدور كبير في تأمين المنطقة، وفي إطار التنافس بين القوى الكبرى تسارع فرنسا في إطار الاتحاد الأوروبي إلى ضمان مصالحها وحماية المصالح المتواجدة في المنطقة إضافة للشركات الألمانية (RWE, WINTER SHALL) والاسبانية (REPSOL) والتي تقوم بعمليات تنقيب في الساحل الإفريقي<sup>2</sup>.

إيطاليا بدورها حاضرة في ليبيا، بحكم علاقاتها كدولة استعمارية، كما عملت على تقوية علاقاتها في مالي من خلال عمل شركاتها في قطاع الطاقة ومنها شركة ENI، وباستثناء هذه المصالح الحيوية لمواجهة كبريات الشركات الدولية في المنطقة، حيث نجد الشركات الأمريكية، الاسترالية، الهندية وشركات كوريا الجنوبية تستثمر في اليورانيوم بالنيجر، ومن اجل تعزيز أمن النفط قامت دول الاتحاد الأوربي بتأسيس هيئة حكومية لإدارة المخزون النفطي الاحتياطي تتولى فترة لا تقل عن (40) يوما، الأمر الذي

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 24.

الكومنولث\*: رابطة الشعوب البريطانية المعروفة بدول الكومنولث Commonwealth of Nations ويرمز لها بـ (CN) معروفة كذلك بالكومنولث أو الكومنولث البريطاني، وهو عبارة عن اتحاد طوعي مكون من 52 دولة جميعها من ولايات الإمبراطورية البريطانية سابقاً باستثناء موزمبيق ورواندا.

<sup>2</sup> شمسة بوشنافة، "إستراتيجية الاتحاد الأوربي للأمن والتنمية في منطقة الساحل"، (ورقة بحث قدمت في ملتقى دولي حول: التهديدات الأمنية المغاربية في ضوء التطورات الراهنة، جامعة قاصدي مرباح، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ورقلة، 27 و 28 نوفمبر 2013).

سيسهم في تحسين أداء السوق المحلية، وفي حال نشوب أزمة نفطية فإن الاتحاد الأوروبي سيكون قادراً في المستقبل على تبني إستراتيجية مشتركة من أجل استمرار هذه الأهداف<sup>1</sup>، إن الاتحاد الأوروبي يعتمد على الاتحاد الإفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا وهنا يمكن أن نقول أن الاتحاد الأوروبي اعتمد على دول الايكواس وعلى الاتحاد الإفريقي لضمان أمنها الطاقوي أي لضمان المشاريع النفطية بالإضافة إلي التسهيلات الاقتصادية الأخرى مع التركيز على البراغماتية والالتزام السياسي مع المرونة والحاجة إلى التعاون مع التنسيق بين اللاعبين الآخرين كالجامعة العربية واتحاد المغرب العربي إضافة إلي التعاون الثنائي والمتعدد مع الشركاء الذين لهم مصالح في الإقليم كالألم المتحدة، والولايات المتحدة، وكندا واليابان.

#### 5- المنطلق التنافسي:

الإستراتيجية الأوروبية هي إستراتيجية تتبنى المنطلق التنافسي فقد شهدت منطقة الساحل الإفريقي تنافس كبير بين مجموعة من الدول الكبرى بالإضافة إلى دخول أطراف جديدة في المنطقة ففي السنوات الأخيرة بدأت الدول الغربية (الدول الأوروبية) تهتم أكثر وتقوم بحملة أكبر ضد استثمارات الدول الآسيوية المتزايدة مثل الصين، اليابان والهند بحكم شروطهم في التعامل الاقتصادي الأسهل والأقل تكلفة والأكثر ملائمة للبرامج التنموية الاقتصادية الإفريقية، هذا التنافس تزامن مع الأزمة المالية التي تعيشها الدول الغربية، وطبعاً أن المنظومة الغربية لا تصلح نفسها من الداخل لحل الأزمات الاقتصادية بحكم أن طبيعة النظام الرأسمالي بحد ذاته القائم على الاستغلال وتحقيق أكبر نسبة من الربح خاصة في ظل العولمة التي أصبحت فيها الدولة سجيبة الشركات متعددة الجنسيات وأصحاب النفوذ الاقتصادي والمالي، الحل هو تصدير الأزمة والتنافس عن المناطق الغنية بالثروات<sup>2</sup>.

كما يعمل الاتحاد الأوروبي جاهداً من أجل التصدي للنفوذ الأمريكي المتنامي في المنطقة وإمساك أمريكا بالملف الأمني، ومن ثم فإن مشروع الإستراتيجية من أجل الساحل هو في الحقيقة مشروع منافس للمشاريع الأمريكية التي انطلقت في المنطقة وأصبحت تهدد المصالح الفرنسية والأوروبية، فمنذ نهاية الحرب الباردة بادرت أمريكا إلى وضع أسس لتمركزها في إفريقيا وتكثيف تواجدها على المستوى الاقتصادي والأمني خاصة وقد أعطت هجمات 11 سبتمبر 2001 دافعا قويا لهذا التمركز، حيث احتل

<sup>1</sup> سعد حقي توفيق، " التنافس الدولي ضمان أمن النفط"، مجلة العلوم السياسية، العدد 43، ص 12.

<sup>2</sup> حنان لبدي، مرجع سبق ذكره، ص 117.

الجانب الأمني مركز الاهتمام الأمريكي، وذلك في إطار السعي الأمريكي لتأمين علاقاتها الطاقوية مع شركائها في الشرق الأوسط عبر شمال إفريقيا ومنطقة إفريقيا السوداء كحلفاء في ظهرها.<sup>1</sup>

**المطلب الثاني: آليات تنفيذ إستراتيجية الاتحاد الأوروبي - الفرنسي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي.**

إن الأمن والتنمية في الساحل لا يمكن فصل بعضهما عن بعض، فالتركيز على الأمن الذي هو محور بقاء الدول والتنمية هي محور استمرار هذه الدول، فدول الأوروبية تحاول من خلال إستراتيجيتها مساعدة تلك البلدان في تحقيق الأمن أي القضاء على الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة الغير شرعية والنزاعات التي تعرفها المنطقة، ومن جهة أخرى لضمان الاستقرار و الاستمرار للأمن لابد من تحقيق التنمية، من خلال تحقيق نمو في اقتصادياتها، وتخفيف من نسبة الفقر القضاء على أزمة الغذاء، بمعنى لا يمكن تحقيق تنمية دون أمن ولا العكس لذا ركزت على الدول الأكثر تأثرا بالتحديات الأمنية المشتركة، لذا نحاول في هذا المطلب أن نحلل هذه الإستراتيجية بالتركيز على مرتكزات الأمن و على مرتكزات التنمية.

#### 1- مرتكزات الإستراتيجية الأوروبية للأمن والتنمية في الساحل الإفريقي:

##### الفرع الأول: المرتكزات التنموية للمبادرة الأوروبية.

التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال ما يلي<sup>2</sup>:

- المساهمة في الاقتصاد العام و خلق فرص اقتصادية.
- تعزيز الاقتصاديات العامة للدول الصحراوية وخلق فرص تنمية فيها.
- تقديم الخدمات الأساسية اجتماعيا واقتصاديا وتقديم رؤية حول التشغيل للمجموعات المهمشة اجتماعيا.
- القضاء على أزمة الغذاء.
- تعزيز ثقافة التعاون والتضامن بين شعوب دول الساحل الإفريقي.
- القضاء على الأمية.
- تقديم الخدمات الاجتماعية.

<sup>1</sup> André Bourgeot. "Sahara de tous les enjeux", **Hérodote**, N° 142, (2011): P. 46. 47.

<sup>2</sup> Luis Michel, "Stratégie de L'union européenne pour L'Afrique", **Rapport de la Commission européenne**, Luxembourg. (2006): P. 15.

والتنمية السياسية التي تتجلى فيما يلي:

- تشجيع ودعم الحوار السياسي الداخلي.
- إصلاح مؤسسات الدولة لتتمكن من إيجاد حلول داخلية للتوترات السياسية والاجتماعية والعرقية.
- ترسيخ حكم الراشد وتشجيع النزاهة والمحاسبة المحلية للأداء، وتطوير قدرات المؤسسات و تقوية حضور إدارات الدولة، خصوصا في الشمال المالي والنيجري.
- المستوى السياسي والدبلوماسي: تطوير رؤية مشتركة و إستراتيجية من قبل الدول الشركاء لمواجهة التهديدات الأمنية العابرة للحدود والتعامل مع التحديات التنموية عبر إقامة حوار دائم على أعلى المستويات ومخاطبة الشركاء المعنيين بما في ذلك دول المغرب العربي والمنظمات الإقليمية والمجتمع الدولي بشكل أكبر لتعزيز الحوار حول الأمن والتنمية في الساحل<sup>1</sup>.

يمكن أن نقول أن الإستراتيجية الأمنية الأوروبية هي تطبيق أو محاولة تطبيق الاتحاد الأوروبي المقاربة الأمنية الحديثة هي مركبة بين الأمن والتنمية، لأن الأمن لا يتحقق بالبعد العسكري فقط وقوة الدولة ليست في الجانب العسكري حيث يربط الاتحاد الأوروبي نجاح هذه الإستراتيجية بمدى تطبيق الأمن والتنمية معا.

كما خصص الاتحاد الأوروبي لتنفيذ إستراتيجيته غلفا ماليا كبيرا منه مبلغ 337 مليون يورو كمساعدات إنسانية لمنطقة الساحل في سنة 2012 م، هذا إلى جانب مشاريع التنمية الممولة من قبل الصندوق الأوروبي للتنمية بقيمة 2000 مليون يورو موجهة لكل من بوركينا فاسو ،مالي، النيجر، موريتانيا وتشاد، كما أقر الاتحاد الأوروبي مبلغ 164,5 مليون يورو من الصندوق الإضافي توزع على ست دول إفريقية وهي: موريتانيا بمبلغ 13 مليون يورو، بوركينا فاسو بمبلغ 17 مليون يورو، مالي بـ 15 مليون يورو، النيجر بـ 42,5 مليون يورو، تشاد بـ 35 مليون يورو والسنگال بـ 5 مليون يورو في إطار الصندوق الأوروبي للتنمية (2007-2013) وحده تم تخصيص أكثر من 1.5 مليار دولار لهذه البلدان الثلاثة (موريتانيا، النيجر ومالي) بشكل رئيسي لدعم الحكم الرشيد وسيادة القانون والعدالة وعملية اللامركزية والزراعة والتنمية الريفية والقطاعات الاجتماعية والتنمية الاقتصادية والبنى التحتية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> Fernanda Faria , "La gestion des crises en Afrique subsaharienne: Le rôle de L'UE", **Occasional Paper** , N°. 55, (Novembre 2004): P43.

<sup>2</sup>الإتحاد الأوروبي، "الإستراتيجية الأوروبية للأمن والتنمية في منطقة الساحل"، 13 أكتوبر 2013، تاريخ النصف، 20/06/2018  
<http://www.alakhbar.info/index/docu/115-2013-10-13-20-05-42.Html>

الجدول رقم 01 : يوضح المساعدات المقدمة من قبل صندوق التنمية الأوربي وإستراتيجية الاتحاد الأوربي من أجل الساحل

إستراتيجية الاتحاد الأوربي من أجل الساحل	صندوق التنمية الأوربي الصندوق 10	
50 مليون أورو	533 مليون أورو	مالي
8.4 مليون أورو	156 مليون أورو	موريتانيا
91.6 مليون أورو	458 مليون أورو	النيجر

Source: Simon ,Luis, Mattelaer, Alexander, Hadfield, Amelia. "Une stratégie cohérent de l'UE pour le Sahel". **Rapport de la Direction générale des politique externes de l'union européenne**. Bruxelles. Mai 2012. P. 30.

وقد انطلقت العديد من المبادرات على المستوى الإقليمي ومنها برنامج محاربة الإرهاب في الساحل والذي يمول على المستوى البعيد من قبل جهاز الاستقرار (7.6 مليون يورو خلال الفترة 2012-2014) ويهدف إلى دعم القدرات المحلية وتحسين التعاون الإقليمي في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، كما يمول جهاز الاستقرار أيضا وبمبلغ 2.2 مليون يورو برنامج نظام معلومات الشرطة لإفريقيا الغربية، (Le système d'information de la police d'Afrique de l'ouest) وهو نظام يعتمد على خلق قاعدة تبادل المعلومات بين أجهزة الشرطة بين الدول الخمس: (البنين، غانا، مالي، موريتانيا، النيجر) والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا وأنتربول، كما منح أيضا الصندوق الأوربي للتنمية مبلغ 41 مليون يورو ما بين 2012 و2017 لمشروع الدفاع والأمن للمجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الغربية بغرض دعم قدرات المؤسسات، أما برنامج مكافحة تجارة المخدرات والجريمة في هذه المجموعة الاقتصادية فقد تدعم بغلاف مالي إضافي قدر 19.7 مليون يورو من قبل الصندوق الأوربي للتنمية، وبالإضافة إلى هذه المبالغ المالية، تم أيضا طرح بعثة في إطار السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة سميت بعثة Mission PSDC SAHEL في ديسمبر 2011.

أما بالنسبة للقطاع التجاري فإن الاتحاد الأوربي هو أحد الموفرين الرئيسيين للمعونة من أجل هذا القطاع، وهي مبادرة واسعة النطاق تشجع على تقديم المساعدات لتعزيز التجارة ووضع سياسات تجارية، وكذلك إنشاء بنى تحتية تتعلق بالتجارة، لذلك فحتى لو لم تكن هذه المبادرة موجهة تحديدا إلى البلدان

## الفصل الثالث: مضامين إستراتيجية الدول الكبرى والجزائر للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي.

الهشة، فإنها ذات صلة بالبلدان الهشة نظرا للخصائص الهيكلية لهذه البلدان، وفي عام 2007 م اعتمد مجلس الاتحاد الأوروبي الإستراتيجية الأوروبية للمعونة من أجل التجارة، وأهداف هذه الإستراتيجية هي تمكين البلدان الساحل الإفريقي، من استخدام التجارة بشكل أكثر فعالية لتعزيز النمو وفرص العمل والتنمية والحد من الفقر وتحقيق أهدافها التنموية، وتشتمل هذه الإستراتيجية على زيادة التمويل المخصص للمساعدات المتعلقة بالتجارة إلى 2 مليار يورو سنويا بحلول عام 2010 كما أنها تعزز زيادة التركيز على مصالح الفقراء، وزيادة قدرة الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء وفقا لمبادئ فعالية المعونة، ومن الأهمية بمكان معرفة العلة وراء المعونة من أجل التجارة وهي مساعدة البلدان النامية منها دول الساحل الإفريقي على الاتصال بالسوق العالمية لأن معالجة قضايا ما وراء الحدود والقيود التي يفرضها ضعف البنية التحتية هي أهداف طويلة الأجل، وفي هذا المجال فإن الاتحاد الأوروبي يحاول جاهدا الضغط على دول الساحل الإفريقي من أجل التوقيع على اتفاقيات شراكة اقتصادية جديدة، وتواجه المفاوضات مع إفريقيا صعوبات جمة بسبب أن هذه الاتفاقيات التي لا تتماشى مع توجهات منظمة التجارة العالمية من جهة، فضلا عن عدم مراعاتها للأولويات التنموية الإفريقية وهذه المعونة المقدمة في مجال التجاري لإبقاء سوق الإفريقية عموما و دول الساحل خصوصا سوق استهلاكية للمنتجات الأوروبية، و دليل ذلك أن هذه المعونات ليست مقدمة بالتساوي لكل دول الساحل الإفريقي بل هي خاضعة لشرط الانتقاء أي أن هذه المعونات تقدم للدول التي تتجاوب مع الشروط الأوروبية.<sup>1</sup>

ومن خلال تطور التحديات الأمنية الأخيرة اتجه الاتحاد الأوروبي لمعالجة أزمة غذائية خطيرة في منطقة الساحل الإفريقي من خلال تحسين القدرة على التكيف على المدى الطويل في المنطقة هذا يمثل فرصة كبيرة بالنسبة للاتحاد الأوروبي لتنفيذ البرامج من خلال ربط التنمية بالأمن وزيادة مساعداته لمنطقة الساحل: (السنغال، غامبيا، موريتانيا، مالي، بوركينا فاسو، النيجر، تشاد ونيجيريا)، ويتطلب التطوير والتنمية مستدامة شاملة الاستراتيجيات بتوفير تطوير "الاقتصاد الأخضر" للاتحاد الأوروبي في منطقة الساحل الإفريقي من اجل القضاء على أزمة الغذاء، ولحل أزمة الغذاء زادت المنظمات تمويل الاتحاد الأوروبي أيضا بمقدار 40 مليون دولار ليصبح الإجمالي استجابة لأزمة الغذاء الساحل 337 مليون دولار، إن الإستراتيجية الأمنية الأوروبية في هذا الإطار تحاول تطبيق المقاربات ألما بعد وضعية في

<sup>1</sup> مجموعة من الخبراء، "الشراكة الإستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي والدول الإفريقية في مواجهة التحديات الحالية والمستقبل معا"، (لوكسمبورغ، د.د.ن، 2011)، ص 65-66.



الأمن من خلال محاولة القضاء مثلاً على أزمة الغذاء، فهي تدخل في إطار الأمن الإنساني أي تدخل في إطار أمن الفرد.<sup>1</sup>

#### الفرع الثاني : المرتكزات الأمنية للمبادرة الأوروبية.

للتمكن من إيجاد حلول داخلية للتوترات السياسية والاجتماعية والعرقية و تجاوز التحديات الأمنية العابرة للحدود حاولت الإستراتيجية الأوروبية للأمن والتنمية التركيز على<sup>2</sup>:

- تقوية القدرات الأمنية للدول الساحل الإفريقي وتعزيز حكم القانون وتطبيق القانون في القطاعات التي تحارب التهديدات وتتعامل مع الإرهاب والجريمة المنظمة بكفاءة وأسلوب متخصص.
- محاربة ومنع العنف الأصولي والراديكالية.
- دعم القرارات الدولية والجهات الشرعية غير الحكومية في رسم وإنشاء استراتيجيات وأنشطة تهدف إلى محاربة هذه التحديات الخطيرة.
- أن كل دول الإقليم ستستفيد من بناء قدرات معتبرة في الرؤية الأمنية وتطوير التعاون الأمني من خلال تدريب الجيوش الصفقات العسكرية إلى غير ذلك.

واتخذ الاتحاد الأوروبي أيضا إجراءات في مكافحة الهجرة الغير شرعية،الجريمة المنظمة والإرهاب في الساحل الإفريقي، فبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 م أصدر رؤساء دول الاتحاد خطة عمل ضد الإرهاب التي تحتوي على مخطط واسع لمكافحة الإرهاب في الاتحاد الأوروبي وهي تدعو الاتحاد الأوروبي إلى التركيز على خمس قضايا<sup>3</sup>:

- تعزيز تعاون الشرطة وتطوير الصكوك القانونية الدولية.
- إنهاء تمويل الإرهاب.
- تعزيز الأمن الجوي.
- تنسيق العمل عالمي للاتحاد الأوروبي.
- لتعزيز التعاون داخل الاتحاد الأوروبي.

<sup>1</sup> "L'Union Européenne et le Sahel", **Fiche d'information**. Bruxelles,(16. janvier. 2013). P. 02. Disponible sur:

[http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms\\_data/docs/pressdata/FR/foraff/132803.pdf](http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_data/docs/pressdata/FR/foraff/132803.pdf)

<sup>2</sup> Daniel Fiott, Hans Hoebek, "THE CRESIS WHERE DO EUROPEAN AND AFRICAN PERPRESTIVE MEETS" , POLITY DRIEF, N 2 (match 2013)•p 25

<sup>3</sup> تقرير الإستراتيجية الأمنية الأوروبية، أوروبا أمنة في عالم أفضل، 2014، تاريخ التصفح: 2018/06/25. <http://consilium.europa.eu/uedocs/cm>

وإن مشاريع اتفاقيات تشمل أهم المبادرات في هذا المجال اعتماد قرار بشأن مكافحة الإرهاب، واعتماد مذكرة اعتقال مشتركة، وزيادة دور الشرطة، ففي 19 سبتمبر 2001 م اقترحت المفوضية الأوروبية إطار قرار بشأن مكافحة الإرهاب، والتي دخلت حيز التنفيذ في العقوبات الجنائية للإرهاب في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي بالتزامن مع هذا الإطار اعتمد الاتحاد الأوروبي قائمة مجموعات والأفراد الذين يشتبه في تورطهم في أنشطة إرهابية.<sup>1</sup>

ولاستكمال الجهود المبذولة في هذا السياق، أعلن الاتحاد الأوروبي عن تأسيس البعثة المدنية في الساحل وتمكين هذه البعثة بمهمة محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة، وذلك ضمن إطار سياسة الأمن والدفاع المشتركة، إلى جانب مواجهة المشاكل المتعلقة بالنقص الغذائي والأزمة الغذائية التي تهدد معظم دول المنطقة.

وأشار الاتحاد الأوروبي إلى أن القادة اتفقوا على إنشاء إطار تنفيذي في النصف الأول من العام 2013م، حيث إنه بعد إنشاء آلية المراقبة البنكية سوف يكون هناك إمكانية لإنشاء آلية لإعادة رسمة البنوك، وسوف تكون هناك حاجة إلى آلية واحدة للقرار مع الصلاحيات اللازمة وتوفير الضمانات المطلوبة، وسوف تقدم المفوضية الأوروبية مقترحات حول هذا الصدد في عام 2013 ، وتعهد الاتحاد الأوروبي بتقديم المساعدة لدول الساحل والصحراء في حربها ضد الإرهاب وعمليات الاختطاف، وأوردت صحيفة (لوموند) بيانا أصدرته ممثلة الاتحاد الأوروبي للسياسة الخارجية "كاثرين أشتون" يوم 2 ديسمبر 2012 قالت فيه إن المجموعة المكونة من 27 عضوا ستدرس طرق مساعدة موريتانيا ومالي والنيجر لتعزيز قدرتها على مواجهة الإرهاب، ومع انطلاق الحرب الغربية على الإرهاب ازدادت هواجس أوروبا حيال الهجرة التي يمكن أن تحمل إليها ضمن ما تحمل عناصر إرهابية، وبدأت الرحلة الأوروبية نحو تشديد قوانين الهجرة، بما يكفل تضيق الفرص أمام القادمين من إفريقيا، ولكن سياسة التضيق الأور وبية على الهجرة الشرعية أدت إلى انطلاق الهجرة غير الشرعية أو الهجرة السرية، فالمهاجرون من دول الساحل الإفريقي الذين لا يرون أمامهم أفقا آخر غير الهجرة، لم يجدوا لهم سبيلا سوى سلوك التهريب والتسلل عبر وكلاء الهجرة غير الشرعية، ولم يعد الأمر مجرد محاولات فردية معزولة يقوم بها هذا المهاجر، أو أولئك المهاجرون، بل تطور الأمر إلى شبكات منظمة ومهيكله حول شبكات متداخلة تغذي إجراما عابرا للحدود يصعب التحكم فيه، وبالمقابل في أوروبا تجاوز الأمر الإجراءات القانونية إلى ما

<sup>1</sup> "IMPLEMENTING THE UN GLOBAL COUNTER-TERRORISM STRATEGY IN NORTH AFRICA," BACKGROUND PAPER, 24-25 (MAY 2010), p 4.

يشبه العمليات الحربية التي يخوضها تحالف من الدول الأوروبية، ينفق عليها أموالاً عظيمة، ويستخدم فيالق من حرس الحدود، وأجهزة إنذار مبكر لرصد أي تحرك باتجاه سواحلها، وبشكل يشبه سياسة أمريكا في حربها على الإرهاب.<sup>1</sup>

فالالاتحاد الأوروبي اليوم متخوف بشكل مفرط من الانفجار الديمغرافي المصحوب بأزمة اقتصادية في مجتمعات الجنوب، وخطورة هذا الانفجار تكمن في استمرار الهجرة السرية نحو مجتمعاته بشكل يصبح فيه المهاجرين عبارة عن لاجئين اقتصاديين يهددون تماسك واندماج المجتمعات الغربية، إن هذه التهديدات استوجبت على الاتحاد الأوروبي التفاعل معها في حيز من التعايش والتصادم، فإذا كان الأول قد تطلب خلق ميكانيزمات أمنية ذات بعد سياسي واقتصادي واجتماعي، فإن التصادم استدعى إيجاد آلية عسكرية لمواجهة هذه التهديدات إما في مواطنها عبر الفعل ورد الفعل أو وقائياً عن طريق احتوائها قبل وقوعها،<sup>2</sup> لذا عملت الاتحادية الأوروبية تقديم دعم لوجستيكي لدول الإفريقية بشكل عام و دول الساحل بشكل خاص لزيادة فعالية قدرتها على مراقبة الشواطئ ودعم قدرات الحراسة والمراقبة على النحو التالي<sup>3</sup>:

- إنشاء مراكز لتجميع المهاجرين غير الشرعيين، حيث يحتجزون فيها حتى يتم ترحيلهم إلى بلدانهم، وقد تعرضت هذه المراكز لانتقادات العديد من المنظمات الإنسانية، فحاولت الدول الأوروبية باقتراح من ألمانيا نقل هذه المعسكرات إلى دول الشمال الإفريقي لكن الفكرة لم تلق قبولاً من هذه الدول.
- الترحيل، وهو يعني إرجاع المهاجر من حيث أتى وتشير الإحصائيات إلى أن من عشرة آلاف إلى ثلاثين ألف لقوا حتفهم أثناء محاولاتهم العبور إلى أوروبا وذلك استناداً إلى إحصاءات منظمات غير حكومية.
- الاتفاق الأمني حيث أرسى الاتحاد الأوروبي سياسة تعاون مع دول الشمال الإفريقي عبر إبرام اتفاقيات ثنائية من أجل المكافحة وذلك عبر الدعم اللوجستي وتنظيم الدوريات المشتركة ولكنها تظل محدودة ولم تقدم الحل المناسب من أجل وقف تيار الهجرة.
- تشديد الحراسة: لقد نفذت الدول الأوروبية المتعاونة سلسلة من الإجراءات التي تهدف إلى تعزيز وتأمين الحراسة والحماية لحدودها عبر إقامة المراكز الالكترونية للمراقبة.

<sup>1</sup> إسماعيل أحمد، "قراءة في ظاهرة الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى الغرب"، قراءات إفريقية، العدد 11، (مارس 2012)، ص 82.

<sup>2</sup> Nicole GNESOTTO, " European defense: a proposal for a white paper", p-p18-23

<sup>3</sup> تقرير عن الهجرة والتعاون في المنطقة الأورومتوسطية، تاريخ النصف: 2018/07/05.

وفي أبريل 2014 اعتمد الاتحاد الأوروبي إستراتيجية التعامل مع ضغوط المهاجرين التي تقدم بالتفصيل مجموعة واسعة من الخطوات، بما في ذلك تعزيز قدرة البلدان خارج الاتحاد في التحكم في حدودها وقدرة هذه البلدان على توفير الحماية للاجئين أو الحماية الإنسانية للأفراد الذين قد يسعون للسفر إلى دول الاتحاد الأوروبي.

وافق وزراء الداخلية بدول الاتحاد الأوروبي على اقتراح يسمح للدول الأعضاء بالعودة لفرض إجراءات الرقابة والسيطرة على الحدود داخل منطقة (الشنغن) منطقة تنقل حر بين دولة من الاتحاد الأوروبي ودول أخرى في حال أخفقت إحدى الدول في حماية الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي، كانت هناك مخاوف مستمرة من أن الدول بما فيها فرنسا، ألمانيا، هولندا، وإيطاليا، توظف التصنيف العرقي لإجراء عمليات تفتيش انتقائية عند الحدود الداخلية إضافة إلى المعالجات الأمنية الوارد ذكرها، وتبنى الاتحاد الأوروبي إجراءات أخرى أهمها: بنك المعلومات الأوروبي الذي سيراقب تحركات الأجانب في أوروبا حيث يتم أخذ بياناتهم بما فيها بصمات الأصابع والعين لسهولة التتبع فيما بعد، وركز المجلس على ثلاث ركائز<sup>1</sup>:

- تقوية حوكمة شنغن.
- الشراكة الجيدة مع دول جنوب من بينها دول الساحل الإفريقي.
- سياسة اللجوء، وقد تم التركيز على مراجعة حوكمة شنغن لمعالجة الهجرة غير الشرعية وضمان التحكم الفعال بالحدود الخارجية لجميع الدول الأعضاء وبناء الثقة بفعالية إدارة الهجرة من قبل الاتحاد الأوروبي.

يلاحظ أن الاتحاد الأوروبي هو جد صارم خصوصا في قضية الهجرة الغير شرعية وازدادت هذه السياسة البوليسية خصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 و بعد الأزمة المالية وهذا لعدة اعتبارات منها: انه هو مصدر ونبع للتهديدات أي بالهجرة يكون هناك إرهاب و يكون هناك الإجرام بمختلف أنواعه، وتناقش هذه القضايا حتى على مستوى العلاقات الأورومتوسطية و كذلك على مستوى المبادرة 5+5 التي من العادة تناقش قضايا دول الأعضاء في ثل هذه المبادرات والشراكات.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> حنان لبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 136-137.

<sup>2</sup> Mohamed Saïb Musette ET AUTRE، 'les migrations et ledéveloppement au Maghreb Central' (Genève، : BUREAU INTERNATIONAL DU TRAVAIL2006، )، P15

ففي ظل التدخل العسكري الفرنسي في مالي، فإن موقف الاتحاد الأوروبي مرشح لمزيد من التفاعل مع التطورات التي تحدث على الأرض، خصوصا إذا وضعنا في الحسبان قدرة فرنسا على تعبئة الاتحاد الأوروبي بالنظر للمساهمة التاريخية لفرنسا في مسيرة الاتحاد الأوروبي، وهو الذي سيمكن الجانب الفرنسي من التأثير على سياسة أوروبا في مجال تدخلاتها الدولية وبالضبط داخل الساحة الإفريقية، فقد نجحت باريس في تمرير عدد من تصوراتها ومواقفها لدعم جهود الاتحاد الأوروبي في مجال التنمية في إفريقيا وفي إقناع الدول الأعضاء بشأن تنسيق جهوده مع المنظمات الإقليمية في إفريقيا في مجال الأمن وإدارة الأزمات كالجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا والاتحاد الإفريقي، والاتحاد الأوروبي أضحي معنيا بتطورات الوضع داخل مالي، فعامل القرب الجغرافي مع دول الجنوب (إسبانيا، إيطاليا، البرتغال...)، سيحتم على هذا الأخير نوع من التواجد ومراقبته للوضع، لأن ذلك سيكون أكثر ضمانا للحد من المخاطر الأمنية القادمة من هذا الفضاء المضطرب سياسيا والتي تهدد استقرار أوروبا وعلى رأسها تدفق موجات الهجرة السرية التي تعبر البحر الأبيض المتوسط و من اجل كل هذه الإجراءات الاتحاد الأوروبي يستند في مجالات الأمن على كل من: حلف شمال الأطلسي، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، واتحاد أوروبا الغربية.<sup>1</sup>

وملخص الإستراتيجية الأوروبية لمكافحة الإرهاب، الهجرة، والجريمة المنظمة هو أن الاتحاد مستمر في المساهمة عبر خطته الداخلية في الأمن العالمي وتطوير الإستراتيجية الأمنية لمحاربة الإرهاب والاتجار بالمخدرات والكوكايين الذي ينتج في أمريكا اللاتينية ويصدر إلى أوروبا عبر غرب إفريقيا وهو أولية بالنسبة للاتحاد الأوروبي الذي أطلق مبادرات مهمة في هذا الميدان، والتطور المشابه في تبادل المعلومات بين الدول الأعضاء في الاتحاد والشركاء الدوليين (كالولايات المتحدة) تجنبنا لتداخل الإجراءات والبرامج في الإقليم الذي يمكن أن يطبع الإقليم، وتنسق الدول والاتحاد الأوروبي في بناء قدراتهم ونشاطاتهم وتبادل المعلومات العملائية في الإقليم عبر المركز البحري للتحليلات والعمليات لمكافحة المخدرات، والبرنامجين الأوربيين في السنغال وغانا، إضافة أن وظائف المجلس أجاز خطة العمل الموجهة الموجه لتحسين التعاون ومحاربة الجريمة المنظمة خصوصا تجارة المخدرات الموجهة إلى غرب إفريقيا، وقد وقع الاتحاد الأوروبي الاتفاقية الدولية لمحاربة الاتجار بالمخدرات واعتراض طرق الكوكايين والهروين.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> حسين حافظ، "الأدوار الجديدة لحلف الناتو بعد انتهاء الحرب الباردة"، دراسات دولية، العدد 46، ص 141.

<sup>2</sup> حنان لبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 138.

ومن خلال عرضنا لمختلف هذه الإجراءات التي تتبعها أوروبا أو المشروعات المطروحة من قبل الإتحاد الأوروبي لمكافحة التحديات العابرة للحدود تركز على الجانب الأمني، فمثلا مشروع إنشاء معسكرات لاحتجاز طالبي اللجوء والمهاجرين غير النظاميين على شواطئ خمس دول شمال إفريقيا، وغير ذلك من برامج الدعم المالي والتقني لحكومات دول جنوب المتوسط التي تتركز على حراسة الحدود البحرية والبرية، وكذلك للحد من العبور بشكل غير نظامي، مثل تلك المشروعات على الرغم من أهميتها إلا أنها لا يمكن أن تكون الوجه الوحيد للتعاون بين دول الإتحاد الأوروبي وبين حكومات جنوب المتوسط، فضلاً عن أن تلك البرامج قد تقود إلى انتهاكات لحقوق الإنسان مثل تلك التي وردت مؤخراً في تقرير لمنظمة العفو الدولية بشأن انتهاك حقوق طالبي اللجوء والمهاجرين غير النظاميين المحتجزين في أوروبا.

## 2- الإستراتيجية الفرنسية للأمن والتنمية في الساحل الإفريقي:

إن الحديث عن التواجد الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي ليس بالأمر الجديد إذ أن جل دول الساحل الإفريقي كانت مستعمرات فرنسية، حيث أقيمت على قواعد عسكرية في المنطقة خاصة في تشاد التي تربطها معاهدات معها، حيث تتدخل فرنسا في تشاد متى نشأ دون اللجوء إلى المحافل الدولية، رغم أن فرنسا تبرر دائماً تواجدها العسكري في المنطقة لحماية رعاياها وأملاكها الموجودة في المنطقة من التهديدات خاصة الإرهابية منها، لذا أقيمت على قواعد عسكرية في كل من: السنغال، الغابون، وجيبوتي والأكثر من ذلك رغبتها في التدخل العسكري في منطقة الساحل بعد انتشار موجة الاختطافات التي طالت سواحلها ومقيمها في المنطقة، كما أن فرنسا لا تريد أن تخرج فارغة اليدين من منطقة الساحل التي تزخر بالكثير من الثروات الباطنية، والمكاسب القديمة خاصة المعاهدات العسكرية التي تربط بأربعة دول الساحل الإفريقي وهي: تشاد، النيجر، مالي، وموريتانيا، التي تساعد فرنسا في نشاطها الاستخباراتي في المنطقة، ويمكن أن نلخص الدور الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي في الآليات التالية:

### • الآليات السياسية والعسكرية:

يمكن القول بوجه عام أن فرنسا قد قامت بعد نهاية الحرب الباردة بعملية تكيف إستراتيجي واسعة النطاق شملت كل من حضورها العسكري وكذا تدخلاتها وارتباطاتها العسكرية في القارة الإفريقية عامة ودول الساحل الإفريقي خاصة، وإن ما ميز العلاقات الدبلوماسية الثنائية الفرنسية الإفريقية هو طابع شخصية السلطة في أفريقيا، وهو ما يعني شخصية العلاقات الدبلوماسية، فتعاملات الدبلوماسية الفرنسية

## الفصل الثالث: مضامين إستراتيجية الدول الكبرى والجزائر للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي.

ليست مع مؤسسات سياسية تعكس الشرعية السياسية للدول الأفريقية والمصلحة القومية، بل هي مع دبلوماسية شخص الرئيس الأفريقي، أو كما تسمى دبلوماسية العائلة، وفي ذلك أحد التهديدات الأمنية التي تعاني منها الدول الإفريقية ودول منطقة الساحل الأفريقي ليست بمنء عن تلك القاعدة، وهذا يعني تدخل فرنسي مباشر في شؤون الدول الأفريقية من خلال المساهمة في الإجماع على شخص الرئيس الأفريقي.

أ- القواعد العسكرية: بلغ عدد القواعد العسكرية الفرنسية بإفريقيا سنة 1960 حوالي 100 قاعدة، اختزلت إلى قواعد عسكرية متمثلة في:<sup>1</sup>

- ✓ قاعدة جيبوتي: أكبر وأهم قاعدة لموقعها الاستراتيجي، إذ تسمح لفرنسا بممارسة قدر من التأثير العسكري في الشرق الأوسط، ليتمركز لها 2900 جندي، كما تتمركز بها ثلاث سفن إنزال بإمكانها استقبال العديد من القطع البحرية بها سريتين من الدبابات، 26 مركبة مدرعة للاستطلاع، 6 مدافع من قياس 155 مم، سرب جوي، 10 طائرات نقل، 2 طائرة بحث وإنقاذ، هليكوبتر.
- ✓ قاعدة داكار: غرب إفريقيا يحتوي على 2 كتيبة مشاة من 170 جندي، 14 مركبة مدرعة أمل، طائرة مقاتلة، طائرة نقل، هيلوكبتر.
- ✓ قاعدة بوربون في كوت ديفوار: بها كتيبة مشاة البحرية، 18 مركبة مدرعة أمل، هيلوكبتر.
- ✓ قاعدة نجامينا- تشاد: تحتوي عليها 2 كتيبة مشاة من 900 جندي، عدد من المركبات المدرعة أمل، إضافة إلى 3 طائرات متعددة المهام، طائرتين للاستطلاع، وطائرتين للنقل و3 هيلوكبتر.
- ✓ قاعدة ليبيرفيل- الغابون: بها كتيبة مشاة من 800-900 جندي، 4 مركبات مدرعة أمل، 14 هيلوكبتر.

### ب- اتفاقيات الدفاع العسكري المشترك:

إذ يوجد حاليا ثمانية اتفاقيات تجمع فرنسا مع كل من الكاميرون، إفريقيا الوسطى، جزر القمر، كوت ديفوار، جيبوتي، الغابون، السنغال والتوغو، ويحق للدول الإفريقية طلب المساعدة العسكرية من فرنسا وهناك أيضا اتفاقيات التعاون العسكري والمعونة الفنية، وهي اتفاقيات ثنائية تشمل مجالات المساعدات العسكرية والفنية، المساعدات المباشرة لجيوش وأجهزة الشرطة، المنح الدراسية العسكرية، برامج التدريب

<sup>1</sup> أبو العينين محمود، فليل السيد، التقرير الإستراتيجي الأفريقي 2006-2007، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، يوليو 2007، ص 455.

لضباط الأفارقة، وتختلف مدة سريان الاتفاقية من دولة إلى أخرى، هذا النوع من الاتفاقيات يجمع فرنسا ب 21 دولة إفريقية معظمها منظمة للمنظمة الفرانكفونية وتربطها مصالح فعلية بفرنسا<sup>1</sup>.

### ج- إقامة برامج التدريب:

لضمان السيطرة التامة تقيم فرنسا أكاديميات عسكرية لضباط أفارقة بحجة تكوينهم للقيام بعمليات حفظ السلام بالقارة، إلا أن هذا في صالح فرنسا إذ يتحول ولاء هؤلاء الضباط لفرنسا، وهو ما يزيد قوة إلى قوتها، وفي خطوة إستراتيجية جديدة قامت فرنسا بتبني إستراتيجية المشاريع العسكرية الداعمة للسلام والأمن في إفريقيا وذلك من خلال تبني مشروع RECAMP سنة 1988، حيث قال في هذا الصدد الجنرال ميشال دي ببيرات "Michel du Peyrat": إن أمن ومصالح فرنسا قد تتعرض للتهديد ليس فقط في أوروبا، بل عبر مناطق في العالم والتي هي في إطار النمو والتطور، فهناك إستراتيجية غير مباشرة تهدد مناطق إمداداتنا من المواد الأولية والطاقة، فهذه التهديدات الأمنية هي خطيرة بحجم لو كانت على مقربة من حدودنا.

أما عن التواجد العسكري الفرنسي في دول منطقة الساحل الإفريقي فإننا نلمسه على مستوى دولة تشاد، هذا البلد الذي يعتبر محور الإستراتيجية الأمنية الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي وتعتمد فرنسا في تواجدها العسكري هناك على حماية اللاجئين على مستوى الحدود التشادية السودانية وجمهورية إفريقيا الوسطى، وتعتبر القواعد الفرنسية العسكرية في تشاد أحد أقدم القواعد الفرنسية في إفريقيا، والتي أُوجدت منذ سنة 1976، وأما البلد أو الجبهة الأخرى للتواجد الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي فهي دولة النيجر فنتيجة للأزمة الاقتصادية الحادة التي عانى منها النيجر، فإن الأهداف الرسمية لمحاور إستراتيجياتها الخارجية كانت تهدف نحو تطبيق سياسة خارجية براغماتية تؤمن له المعونات الاقتصادية والاستثمارات الأجنبية<sup>2</sup>.

تدخلت فرنسا في أفريقيا في الفترة ما بين سنتي 1962-1995 تسعة عشر (19) مرة، معظم العمليات كانت ظاهريا من أجل حماية الرعايا الفرنسيين أو استضعاف الانتفاضات ضد الحكومات الشرعية، لكن باطنيا كان الهدف هو حماية مصالح فرنسا والأنظمة التابعة لها، وهو ما أكده البروفيسور

<sup>1</sup> راوية توفيق، التنافس الدولي في القارة الإفريقية، ص 12، تاريخ التصفح: 2018/07/12.

<sup>2</sup> <<<http://www.albayan-magazine.com/files/africa/index.htm>>>(18-12-2010)

<sup>2</sup> بشكيط خالد، مرجع سبق ذكره، ص 119.



shaun Gregory من إدارة دراسات السلام في جامعة brad ford بانجلترا حيث قال: "الدعم العسكري متوقف على استعداد القادة الأفارقة لدعم المصالح الفرنسية".<sup>1</sup>

ومنه فالسياسات الأمنية الفرنسية في أفريقيا ما هي إلا وسيلة جديدة تستخدمها فرنسا لتمكن من موارد القارة الطاقوية والمعدنية، وكذا للحفاظ على أمنها من خلال ضمان عدم انتشار وتوسع الأخطار الموجودة في أفريقيا وامتدادها لأوروبا، أين تكون فرنسا هي المستقبل الأول.

#### • الآليات الاقتصادية:

تعتمد فرنسا في سياستها الاقتصادية من تحقيق مكاسب اقتصادية في الساحل الإفريقي من جهة و لمواجهة المنافسات الخارجية الكبرى تفعيل ما يلي<sup>2</sup>:

- ✓ بناء شراكات تجارية مع دول الساحل الإفريقي.
- ✓ دعم أكبر الشركات الفرنسية الموجودة في الساحل الإفريقي.
- ✓ تقديم مساعدات لدول الساحل الإفريقي وفي هذا الصدد ركز تقرير لجنة الشؤون الإستراتيجية لوزارة الدفاع التي أصدرت في أبريل 2013، "الكتاب الأبيض للدفاع و الأمن القومي" عن ربط بين الأمن الأوروبي وتنمية الاقتصاد الإفريقي من خلال تقديم مساعدات لتنمية المنطقة في مختلف المجالات.
- ✓ دعم برامج التنمية مع التركيز على الدول التي لها بنية اقتصادية معقولة.
- ✓ زيادة حجم الاستثمارات الفرنسية في إفريقيا بشكل عام و دول الساحل بشكل خاص وقد رحبت فرنسا بالمنظمات الإقليمية التي تشكلت وضمّت دول غرب إفريقيا ووسطها وأهم هذه المنظمات الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا التي تعتبر أهم منظمة تعتمد عليها فرنسا في مشاريع الاقتصادية.
- ✓ اعتماد على منظمات الاقتصادية الإقليمية في وسط وغرب إفريقيا، إذا كانت سياسة التعاون الاقتصادي بين فرنسا والدول الإفريقية تخدم مصلحة فرنسا الاقتصادية، بحيث تتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) والاتحاد الجمركي لدول إفريقيا الوسطى (UDEAC)، ويفيد إنشاء تلك المنظمات الوجود الفرنسي في القارة فمن ناحية تشترك هذه المنظمات الإقليمية مع فرنسا في تحمل المسؤولية المالية، وبالتالي تساعد فرنسا علي تخفيف أعبائها المالية تجاه هذه الدول، ومن ناحية أخرى وبحكم عضوية هذه الدول في منظمة الفرنك الفرنسي، تستمر فرنسا في التأثير

<sup>1</sup> ANDREW HARRSEN, "THE FRENCH MILITARY IN AFRICA, in :

[https://archive.nytimes.com/www.nytimes.com/cfr/world/slot2\\_20070209.html?pagewanted=print](https://archive.nytimes.com/www.nytimes.com/cfr/world/slot2_20070209.html?pagewanted=print)

<sup>2</sup> حنان لبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 150-151.

المباشر علي اقتصاد هذه الدول، وبذلك تكون فرنسا حققت هدفها في تقليل النفقات دون الانتقاص من مصالحها الاقتصادية في القارة بشكل عام ودول الساحل الإفريقي بشكل خاص ومن جهة أخرى توثيق الروابط الاقتصادية بين الدول الأعضاء فيها، مما يحميها ويحمي المصالح الفرنسية معها من محاولات التسلل الخارجية وهي تواجه الآن تحديا صعبا إزاء الهجمة الأمريكية الاقتصادية في كل القارة الإفريقية.

✓ أنشأت فرنسا لتدعيم علاقاتها الاقتصادية والتجارية والعسكرية مع الساحل الإفريقي شبكة في إطار مواصلات واسعة تربط بين أجزاء مختلفة للقارة الإفريقية وفرنسا وتنقسم هذه الشبكة إلي خطين رئيسيين: خط طيران يربط بين الشرق والجنوب، وخط طيران يربط بين الشمال والغرب، ويتفرع هذان الخطان إلي خطوط فرعية عديدة تربط بين الغالبية العظمي لدول القارة، وتعد هذه الشبكة بمثابة البنية التحتية الأساسية للسياسة الفرنسية في إفريقيا.

#### • الآليات الثقافية:

تعد اللغة الفرنسية عامل أساسي في تطور العلاقات الإفريقية-الفرنسية في الدول الفرنكفونية والتي يصل عددها 20 دولة إفريقية تتحدث الفرنسية والتي تعد خزاناً لغوياً ترتكز عليها الثقافة الفرنسية وتعد أهم ناقل ومحافظ على نفوذها في العالم وضامن لممارستها في المنظمات الدولية وقد ربطت فرنسا علاقاتها مع الدول المتحدثة بالفرنسية (الفرنكوفونية)، والتي كانت مستعمرات فرنسية لعقد مؤتمرات قمة فرنسية إفريقية، وقد بدأت الاجتماعات الدورية بين الجانبين منذ عام 1986، وبالرغم من الجهود التي بذلت منذ القمة الفرنكفونية الأولى في باريس لوضع الإطارات والضوابط للعلاقات بين المؤسسات الفرنكفونية المتعددة بقي الجانب المؤسس للحركة الفرنكفونية على ما هو عليه، وهذا يعود إلى الارتباط العضوي بين أنظمة السلطة والمؤسسات الإفريقية ومثيلاتها في باريس، ويبلغ عدد الدول الأعضاء في المجموعة الفرنكفونية 28 دولة تضم: (بنين، بوروندي، جزر القمر، الكونغو، كوديفوار، جيبوتي، الغابون، بوركينا فاسو، مالي، مورشيسوس، النيجر، موريتانيا، إفريقيا الوسطى، رواندا، السنغال، تشاد، التوغو، زائير والكونغو الديمقراطية حالياً)، ولكن المجموعة وسعت دائرة الاشتراك في اجتماعاتها بحيث أصبت تحضرها الدول الإفريقية الأخرى الناطقة بالعربية والمتحدثة بالانجليزية والبرتغالية والاسبانية،

## الفصل الثالث: مضامين إستراتيجية الدول الكبرى والجزائر للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي.

وتناقش القمة الفرانكفونية في العادة مختلف القضايا السياسية الدولية والإفريقية كما تناقش النزاعات الإقليمية وحوار الشمال-جنوب والأزمة الاقتصادية التي تعاني منها إفريقيا<sup>1</sup>.

إستراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في الساحل الإفريقي تعبر بصورة مباشرة عن الإرادة القوية له وخاصة فرنسا لاسترجاع نفوذه في مستعمراته السابقة في ظل التنافس الدولي على المنطقة، ونتيجة ما يعاني منه الساحل الإفريقي من مستويات ضعيفة في مختلف مجالات التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومن خلال تبني مفهوم الأمن الإنساني في إطار الاتحاد الأوروبي ككل، سمح هذا بتدخل فرنسا والاتحاد الأوروبي بشكل عام في شؤون دول الساحل الإفريقي بما يخدم مصالحها تحت شعارات المساعدات الإنمائية، وفض النزاعات، وإقامة أكاديميات لتدريب الضباط على عمليات حفظ السلام، من أجل مشاركة دول الساحل الإفريقي في حل مشاكلها، وعدم تركها على الهامش، إضافة إلى إقران المساعدات الاقتصادية بمدى مراعاة الأنظمة لمعايير الديمقراطية وحقوق الإنسان، بهدف دفع الدول التي تصنف في خانة الدول الفاشلة إلى تعديل نمط حكمها وإجراء تعديلات هيكلية تكون متوافقة والشروط العالمية، كل هذه الآليات ما هي إلا غطاء لحقيقة مفادها تحقيق المصالح الأوروبية والفرنسية.

### المبحث الثالث: الإستراتيجية الجزائرية للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي.

تشكل منطقة الساحل الإفريقي أهمية قصوى للجزائر باعتبارها منطقة مجاورة لحدودها الجنوبية وتشغل الحي الأكبر من حدودها، كما أنها تمثل بوابة الجزائر على باقي أفريقيا، وبالنظر إلى مختلف التفاعلات التي تحدث في الساحل الإفريقي والتي تؤثر بطريقة مباشرة على الأمن في الجزائر فهي في هذا المجال توصف بالبطن الرخو للأمن الجزائري، ومن هذا المنطلق فقد أدرك صانع القرار الجزائري ضرورة التحرك لمعالجة المخاطر والتهديدات الآتية من المنطقة.

وترى الجزائر منطقة الساحل الإفريقي امتداداً طبيعياً لها، لذلك فهي تسعى إلى بناء مشروع محوري ذو وزن دولي ألا وهو مشروع القطب الإفريقي القوي والموحد عسكرياً واقتصادياً وثقافياً وسياسياً، والقادر أن يدخل الشعوب الإفريقية في عصر التحديث والعصرنة مادياً وثقافياً، وهذا ما سنتناوله في هذا المبحث

<sup>1</sup> محمود جميل مصعب، تطورات السياسة الأمريكية اتجاه إفريقيا وانعكاساتها الدولية، ط 1، (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2006)،

من خلال التطرق إلى أهم أبعاد الاهتمام الجزائري بالساحل الإفريقي وأيضاً آلياتها الإستراتيجية التنموية والأمنية في هذه المنطقة.

#### المطلب الأول: أبعاد الاهتمام الجزائري بمنطقة الساحل الإفريقي.

إن الاهتمام الجزائري بما يجري في المنطقة الساحلية الصحراوية، يرجع لكون المنطقة أصبحت تشكل مجالا لاستقطاب القوى الخارجية ، ومجالا لعمل القوى الإقليمية، نظرا لما تزجر به المنطقة من ثروات، وللموقع الاستراتيجي الذي تحتله، لذلك كان من الطبيعي أن تعمل الجزائر على استقرار المنطقة، وأن تحاول إفراغها من كل النشاطات التي يمكن أن تمس أمنها القومي.

كما تسعى الجزائر جاهدة لقطع الطريق أمام التدخل الأجنبي في المنطقة تحت مبررات مكافحة الإرهاب، وقد جاء تصريح الرئيس الجزائري "عبد العزيز بوتفليقة" الراض لتواجد مقر قاعدة "أفريكوم" على الأراضي الجزائرية، ولم يتوقف الأمر عند ذلك، بل دعت الجزائر دول الساحل الإفريقي إلى تأمين حدودها من مخاطر الإرهاب، وتهريب السلاح، والهجرة السرية، بعيدا عن الوصاية الغربية، والوصاية الأمريكية.<sup>1</sup>

وقد عبرت الجزائر أيضا عن رفضها لمحاولات ليبيا في دعم التوترات التي عرفتها المنطقة، عن طريق تسليحها لبعض القبائل، خدمة لسياستها الرامية إلى إنشاء حاجز صحراوي يمتد من تشاد، مروراً بمالي والنيجر عن طريق قبائل المنطقة، ناهيك عن سعيها نحو تأسيس دولة الطوارق الكبرى.<sup>2</sup>

وقد شهدت الجزائر مع بداية التسعينات العديد من التهديدات الناتجة عن نشاط حركات التمرد في شمال مالي والنيجر، مما أجبر الجزائر على التحرك الدبلوماسي والعسكري من أجل تقادي أي تدخل أجنبي ودولي في الحدود الجنوبية، ومما يخلق بؤر توتر جديدة، فمن شأن هذا التدخل توسيع رقعة التهديدات الأمنية، مما يضاعف من حجم الأزمات، كما أنه يضيف الشرعية على أعمال الجماعات المسلحة، والجماعات الإجرامية، وتجدر الإشارة أيضا إلى أن التهديدات التي يخلفها وجود جماعات متمردة في منطقة الساحل، قد ساهم في استمرار الزحف المتواصل من الهجرات البشرية داخل التراب الجزائري، مع تنامي نشاط مافيا التهريب للمخدرات والسلاح، ووفقا لهذه المعطيات تشير العديد من

<sup>1</sup> شاكر ظريف، "البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية: التحديات والرهانات"، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010)، ص 43.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 44.

التقارير إلى اعتبار منطقة الساحل "أفغانستان الثانية" في ظل التزاحم الدولي وتنامي المخاطر القادمة من المنطقة، ومدى تأثيرها على الأمن القومي الجزائري، خاصة بعد تفاقم مشكلة الطوارق التي خلفت وراءها هجرة مكثفة للاجئين.<sup>1</sup>

وفي ظل هذا الوضع الأمني المتأزم، اتجهت الجزائر نحو محاولة تغطية الانكشاف والهشاشة الأمنية في الجنوب، خاصة لما سينتج عنه من نتائج وخيمة على الأمن القومي الجزائري، لاسيما ما تعلق بقضية الطوارق، والذين يشكلون أحد مكونات المجتمع الجزائري والمنتشرين في الجنوب الجزائري بمناطق كالهقار، جانت، تمنراست وأدرار، وبالتالي فأى إثارة أو خطأ ضد الطوارق المنتشرين عبر الصحراء الكبرى، ومنطقة الساحل الإفريقي، من شأنه أن يثير ويحرض طوارق الجزائر.<sup>2</sup>

ومن مقتضيات الانتماء الإفريقي للجزائر تبني قضايا القارة على مختلف الأصعدة، وبالنظر للمكانة الجيو-إستراتيجية والإمكانات التي تتوفر عليها الجزائر، فإن ذلك كله يفرض على الجزائر بذل جهود دبلوماسية مضاعفة في سبيل تحقيق وتأكيد الحضور الفعال والأداء الدبلوماسي المتميز، الذي ينجر عنه تحقيق مكاسب تعكس القدرات التي تمتلكها الجزائر وتخدم مصالحها وقضاياها، وتأكيد الدور الجزائري على المستوى الإقليمي.<sup>3</sup>

إن كل هذه المعطيات دفعت الجزائر للعمل في محاولة لتغطية هذا الانكشاف الجنوبي في منطقة الساحل والصحراء الكبرى، حيث تشتمل على كل المشاكل ذات الخصوصية الإفريقية المتميزة التي تسود القارة ككل، فمن ضعف الدولة إلى هشاشة المؤسسات الضامنة للأمن ما جعل المشاكل التي تواجهها المنطقة أكثر تعقيدا وارتباطا على شاكلة النسيج الملغم القابل للانفجار في أي وقت، والارتدادات التي ستخلفها هذه التحديات على الأمن الجزائري ستكون وخيمة على المدى المتوسط والبعيد.

### المطلب الثاني: آليات الإستراتيجية الجزائرية للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي.

ربطت الجزائر علاقات جيواستراتيجية وصلات دولية مكثفة في مختلف المجالات، وخاصة ما تعلق منها بالمجال الاقتصادي والأمني والعسكري خاصة بعد التجربة التي عاشتها في مكافحة الإرهاب، والتي أصبحت فيما بعد تشكل مقاربة أمنية في مكافحة ظاهرة الإرهاب إقليميا ودوليا خاصة بعد أحداث 11

<sup>1</sup> بن عائشة محمد الأمين، "بعد تفاقم الأزمة في منطقة الساحل، الجزائر أمام فرصة تاريخية للزيادة الإقليمية"، تاريخ النصف: 2018/07/18 (<http://www.DJazairNews.info/Local/73436-2014-05-28-17-44-18.html>)

<sup>2</sup> المرجع نفسه.

<sup>3</sup> علي عشوي، "سياسة الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي"، (مذكرة ماجستير في قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر 1997)، ص 21.

## الفصل الثالث: مضامين إستراتيجية الدول الكبرى والجزائر للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي.

سبتمبر 2001، هذا من جهة ومن جهة ثانية إدراك الدولة الجزائرية بأهمية التنمية في تحقيق الأمن، فدعت إلى تفعيل التنمية في الدول الواقعة في منطقة الساحل الإفريقي، على الرغم من أن بعض تلك الدول تعاني من الأزمات خاصة ما تعلق منها ببناء الدولة وكذا خطر الانقسامات الداخلية، هنا جاءت جهود حديثة محلية وإقليمية لمواجهة تلك التحديات لتحقيق التنمية والسلم في المنطقة والقارة الإفريقية ككل.

### الفرع الأول: الإستراتيجية التنموية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي.

الاقتصاد والأمن وجهين لعملة واحدة، عنوانها التنمية والاستقرار، ومن الواضح أن هذه العلاقة ما بين الأمن والتنمية تعد صعبة جدا في القارة الإفريقية بصفة عامة وفي الساحل الإفريقي بصفة خاصة، وقد حاولت الجزائر جاهدة تبني مقاربة تنموية في منطقة الساحل بهدف إيجاد حلول للمشكلات الأمنية التي تعرفها هذه الأخيرة خاصة وان الجزائر ترى في تعاطيها مع الفضاء الإفريقي كلفة اقتصادية وسياسية يجب دفع فاتورتها ضمانا لاستقرارها.

#### • دور الجزائر في تفعيل مبادرة النيباد:

تهدف مبادرة النيباد\* إلى التعامل مع مشكلات القارة المختلفة وإيجاد الحلول الملائمة لها للقضاء على الفقر وتحقيق حياة أفضل للمواطن الإفريقي، والتأكيد على مسؤولية الحكومات والشعوب الإفريقية في المقام الأول عن تحقيق أهدافها من خلال مشاركة جادة وفاعلة بين الدول الإفريقي بعضها وبعض، والسعي لإقامة مشاركة بناءة مع الدول المتقدمة والمنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية المعنية.

وتتعدد مجالات عمل النيباد لتحقيق الأهداف المرجوة منه حيث تشمل:<sup>1</sup>

- دعم الأمن والسلام في القارة.
- تحقيق الحكم السياسي والاقتصادي الرشيد.

\*النيباد NEPAD هي مختصر ترجمة تعني "الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا" "Nouveau partenariat pour le développement de l'Afrique" تتضمن رؤية الإتحاد الإفريقي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للقارة الإفريقية، صاغها وتبناها رؤساء خمس دول إفريقية هي مصر، الجزائر ونيجيريا، جنوب إفريقيا والسنغال، وأقرتها قمة منظمة الوحدة الإفريقية (الإتحاد الإفريقي فيما بعد) التي عقدت في لوساكا عاصمة زامبيا في جويلية 2001.

<sup>1</sup> النيباد الشركة الجديدة لتنمية القارة السمراء"، تاريخ النصف: 2018/08/06.

<http://www.aljazeera.net/encyclopedia/organizationsandstructures1>

- تعميق مفاهيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.
- زيادة الإنتاجية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي.
- تعظيم حجم التجارة الإفريقية البيئية، نفاذ الصادرات الإفريقية للأسواق العالمية.
- تحسين البيئة وتطوير التعليم والبحث العلمي.
- تعظيم الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والصحة ومكافحة الأمراض المستوطنة.
- التنمية البشرية وبناء القدرات الإفريقية مع العمل في هذا السياق على توفير الموارد اللازمة لتطوير المشروعات والبرامج التنفيذية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف.

تعمل هذه المبادرة على معالجة مشاكل القارة الإفريقية من خلال الربط بين التنمية المستدامة من زاوية اقتصادية واجتماعية وبين التنمية السياسية المرتبطة بنويها بالتنمية الديمقراطية عبر بناء دولة القانون والمؤسسات والحكم الراشد واحترام حقوق الإنسان، وهذا ما يؤدي إلى تحقيق الاستقرار والأمن ثم الوصول إلى تأسيس بيئة آمنة للإنسان في إفريقيا.

وبالنسبة للجزائر فإنها تهدف من خلال تمسكها بهذه المبادرة إلى بعث المشاريع التنموية في إفريقيا من جهة، ومن جهة أخرى بناء مقاربة تنموية لأجل القضاء على الإرهاب والجريمة المنظمة خاصة في منطقة الساحل الإفريقي، باعتبار أن هذه المبادرة الجديدة ركزت على وضع الآليات اللازمة والضرورية للحماية من مخاطر النزاعات والإرهاب في طليعة الأهداف المرجو تحقيقها من خلال تقوية دور المؤسسات الإقليمية وضمان إجراءات بناء السلم في مرحلة ما بعد الحرب وتدعيم الحكم الراشد كمطلب مركزي للأمن والسلم والاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي.<sup>1</sup>

وقد حرصت الدبلوماسية الجزائرية من خلال النيباد على تبني طرح إفريقي يعتمد على إستراتيجية جديدة تقوم على شراكة حقيقية، تأخذ بعين الاعتبار المصالح المشتركة والفرص المتكافئة لدول إفريقيا بما فيها دول الساحل الإفريقي، وذلك من خلال إدراك أهمية مساعدة القارة الإفريقية من أجل ترقية منشآتها القاعدية ومشاريعها المهمة القادرة على توفير فرص جديدة للتبادل مابين المناطق وداخل المناطق نفسها، وفي هذا الصدد قطعت الجزائر شوطا معتبرا في مسار المشاريع الكبرى المراهن عليها في إحداث التكامل

<sup>1</sup> نور الدين فلاك، " مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا وإستراتيجية الجزائر التنموية في الساحل الإفريقي "، دراسات حول الجزائر والعالم، مركز البحوث والدراسات حول الجزائر والعالم، العدد6، (جوان 2017)، ص 456.

الإقليمي والاتصال لاسيما المنشآت القاعدية كمشروع الطريق العابر للصحراء (الجزائر-لاغوس- النيجر) مرفوقا بمشروع أنبوب الغاز من نيجيريا إلى أوروبا مرورا بالجزائر والنيجر<sup>1</sup>.

• الجزائر والتعاون الاقتصادي مع دول الساحل الإفريقي:

عملت الجزائر على تأسيس علاقات تبادل اقتصادي مع دول الساحل الإفريقي، وسنحاول من خلال هذا العنصر التطرق إلى أهم المشاريع الاقتصادية المشتركة بين الجزائر ودول الساحل، والتي يعد الطريق العابر للصحراء أهمها.

1- مشروع الطريق العابر للصحراء (الجزائر - لاغوس):

قامت الجزائر بتطوير شبكة الاتصال عبر بناء المنشآت القاعدية كمشروع الطريق العابر للصحراء (الجزائر-لاغوس)، مرفوقا بمشروع أنبوب الغاز من نيجيريا إلى أوروبا مرورا بالجزائر والعديد من دول غرب إفريقيا، لقد أطلق مشروع الطريق السيار العابر للصحراء منذ حوالي أربعين عاما، سنة 1971، وكان يطلق عليه طريق الوحدة الإفريقية، ويعتبر أهم رابط قاري يمتد على نحو 9400 كلم، يهدف إلى تسريع وتيرة التكامل الاقتصادي في المغرب العربي والساحل وتسهيل المبادلات التجارية بين جزء كبير من إفريقيا وأوروبا، وسعيا إلى تسهيل المبادلات في المغرب العربي والصحراء الكبرى والساحل وتوفير مناخ مناسب لتحقيق التنمية الاقتصادية.

قام قادة البلدان الستة المعنية (الجزائر، تونس، مالي، النيجر، تشاد، ونيجيريا) ببعث فكرة هذا المشروع الإفريقي في بداية الستينيات وكانت رهانات هذه المبادرة كبيرة منها: الإسهام في فك العزلة عن مساحات صحراوية شاسعة وتسهيل المبادلات الاقتصادية والتجارية لاسيما من خلال فتح الموانئ المتوسطة للبلدان الواقعة جنوب الصحراء بهدف تسهيل ولوج الأسواق الأوروبية،<sup>2</sup> وقد اتخذت حكومات الدول الستة المعنية في برامجها العملية إجراءات دعم لهذا العرض، وقد ركزت اهتمامها على الطريق العابر للصحراء، نظرا لطبيعته الإستراتيجية في مكافحة الفقر وفك العزلة عن سكان مناطق واسعة

<sup>1</sup> وهيبه دالع، " المقاربة التنموية للجزائر في منطقة الساحل الإفريقي: النبيد كآلية للتنمية الشاملة"، دراسات إستراتيجية، مركز البصيرة للدراسات والبحوث والخدمات التعليمية، العدد 18، (2013)، ص 51-52.

<sup>2</sup> "الطريق العابر للصحراء عامل تكامل اقتصادي بالنسبة لإفريقيا"، تاريخ التصفح: 2018/08/09.



والحاجة إلى ترقية التعاون الإقليمي المطروح من جميع الجهات للاستفادة من نقل تدفقات التجارة الخارجية الجارية في أعقاب عولمة العلاقات الدولية.<sup>1</sup>

وتوضح الخريطة المرفقة المناطق التي يمر عبرها الطريق أو المجاورة له ضمن البلدان الستة بالنسبة للجزائر فإن الطريق العابر للصحراء يعتبر رمزا للالتزامها في كفاح بلدان إفريقيا والعالم الثالث من أجل استقلالهم السياسي وبالخصوص الاقتصادي، و كما أشارت لجنة الربط المكلفة بالطريق العابر للصحراء في حصيلة لها، انه في إطار عدة برامج استثمار وتنمية اقتصادية، استكملت الجزائر كامل شطرها من الطريق العابر للصحراء الممتد من الجزائر العاصمة إلى الحدود مع النيجر على طول 2300 كلم بالموازاة مع تمويل و انجاز الدراسات الخاصة بالشرط النيجيري 230 كلم، وهو آخر شرط لم ينجز بعد.<sup>2</sup>

وحسب وزارة الأشغال العمومية فإن الجزائر خصصت أكثر من 200 مليار دينار جزائري (حوالي 3 مليار دولار) لاستكمال وتطوير شرط الطريق العابر للصحراء الواقع على ترابها في إطار برنامجي 2009-2005 و 2010-2014، واستكملت نيجيريا شطرها 1131 كلم وكذا الأمر بالنسبة لتونس التي استكملت أشغال تعبيد الشرط المتبقي 569 كلم، في حين قامت مالي بتعبيد 1236 كلم من أصل برنامج خاص بتعبيد 740 كلم بين الحدود الجزائرية ومدينة ارليت ( الشمال ) في حين لم يعبد تشاد سوى شطرا صغيرا على طول 600 كلم من شرط الطريق العابر للصحراء الذي يقطع هذا البلد.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> لجنة الربط للطريق العابر للصحراء، دراسة لتحديد إمكانيات التبادل التجاري بين البلدان الأعضاء بلجنة الربط للطريق العابر للصحراء، الأمانة العامة للمصرف العربي للتنمية في إفريقيا، ديسمبر 2009 ، ص 06.

<sup>2</sup> أسماء رسولي، "التحديات الأمنية في الساحل الإفريقي بين أدوار الدول الإقليمية والقوى الكبرى بعد أحداث 11 سبتمبر 2001"، (شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 2018)، ص 203.

<sup>3</sup> الطريق العابر للصحراء عامل تكامل اقتصادي بالنسبة لإفريقيا، مرجع سبق ذكره.

الخريطة رقم 12: منطقة التأثير الاقتصادي للطريق العابر للصحراء



[http://www.badea.org/Portal/Document Repository/96/3\\_arabe\\_rap.pdf](http://www.badea.org/Portal/Document Repository/96/3_arabe_rap.pdf)

2- مشروع خط أنابيب الغاز العابر للصحراء:

هو المشروع الاستراتيجي بالنسبة للاتحاد الأوروبي، ويعرف هذا المشروع كذلك باسم خط NIGAL يهدف إنشاء هذا الخط إلى تغذية أوروبا بالغاز من خلال مد خط أنابيب الغاز العابر لإفريقيا أنابيب الغاز من نيجيريا إلى الجزائر مرزرا بالنيجر ومنه إلى أوروبا، قاطعا مسافة 4128 كلم (نيجيريا 1037 كلم، النيجر 841 كلم، الجزائر 2130 كلم)، ومن المتوقع أن ينقل من 20 إلى 30 مليار متر مكعب في السنة، تكلفة هذا المشروع تفوق حاليا 10 مليار دولار، إضافة إلى 3 مليارات إضافية من اجل بناء البنية التحتية الخاصة بتجميع الغاز في نيجيريا، وفي جوان 2009 تم التوقيع من قبل حكومات كل من الجزائر، النيجر ونيجيريا على اتفاق خاص بإنشاء القاعدة الغازية كأقصى حد إلى غاية 2015.<sup>1</sup>

ويعود إطلاق مشروع خط أنابيب الغاز العابر للصحراء لعام 2002 خلال اجتماع اللجنة العليا الجزائرية النيجيرية أين تم الإعلان عن اتفاق بشأنه بين سونطراك وشركة النفط النيجيرية أن أن بي سي NNBC وبقى المشروع مجمدا إلى غاية العام 2009، لكن ورغم توقيع الاتفاق رسميا بين الدول الثلاث،

<sup>1</sup>Henri plagnol, François Loncle, " La situation sécuritaire dans les pays de la zone sahélienne ", **Rapport d'information No.4431**, La commission des affaires étrangères- Assemble Nationale, 06 Mars 2012

للمشروع سنة 2009، إلا أن المشروع بقي يراوح مكانه ليعيده رئيس نيجيريا السابق "جوناثان جون لوك" إلى الواجهة عام 2013 في قمة للاتحاد الإفريقي، وتم تناقل تصريحات طيلة السنوات الماضية عن وجود عراقيل مالية وحتى أمنية أدت إلى تأخر انطلاقه، خاصة في دلتا النيجر، ففي 29 جوان 2009 حذرت حركة تحرير دلتا النيجر التي أوقفت أكثر من خمس إنتاج النفط النيجيري منذ بدء هجماتها على الصناعة قبل ثلاث سنوات، وقالت الحركة في بيان أرسل بالبريد الإلكتروني: "إن هؤلاء الذين يتحدثون إلى الأشخاص الخطأ في ابوجا بشأن الاستثمار في مشروع أنابيب الغاز عبر الصحراء يستثمرون أموالهم دون حكمة لأننا مصممون على تخريب المشروع من البداية"<sup>1</sup>، إضافة إلى التهديدات الأمنية للمشروع، نجد تهديدا من نوع آخر، حيث أصبح مشروع الأنبوب الغازي العابر للصحراء مهددا بعد الاتفاق المغربي النيجيري، حيث وقع المغرب ونيجيريا في الرباط في 15 ماي 2017 على بروتوكول اتفاق لدراسة جدوى مشروع عملاق لبناء أنبوب للغاز يربط بين البلدين عبر ساحل غرب أفريقيا على المحيط الأطلسي، وهو ما يزيد الغموض حول مشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء بين الجزائر ونيجيريا.

وحسب جريدة "لوموند الفرنسية" فإن الاتفاق الجديد الموقع بين "الشركة الوطنية النيجيرية للبتترول" و "المكتب الوطني للهيدروكربونات والمعادن" يهدف إلى إطلاق دراسة تتوخى البحث عن إمكانية تنفيذ المشروع وإخراجه إلى أرض الواقع، مشيرة إلى أن الدراسة ستستمر نحو عامين في مرحلتها الأولى، إلا أن الجريدة أوردت كذلك أن انجاز مشروع مد أنبوب الغاز من نيجيريا إلى المغرب، الذي أطلقته كل من الرباط وأبوجا، يبدوا معقدا للغاية وصعب التحقيق بسبب أن المشروع ينجز في "دلتا النيجر" بجنوب نيجيريا وهي منطقة غير آمنة، إضافة إلى أن المشروع سيخترق 12 بلدا، بعض منها يعيش وضعية صعبة، بالإضافة إلى اكتشاف الغاز في موريتانيا والسنغال في مناطق قريبة جدا من المغرب.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> خط أنابيب الغاز العابر للصحراء، تاريخ التصفح: 2018/08/15.

<https://goo.gl/eEH7bx>

<sup>2</sup> أسماء رسولي، "التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي بين أدوار الدول الإقليمية والقوى الكبرى بعد أحداث 11 سبتمبر 2001"، مرجع سبق ذكره، ص 206.

الخريطة رقم 13: خط أنابيب الغاز العابر للصحراء



<http://www.assemblee-nationale.fr/13/pdf/rap-info/i4431.pdf>

3- مشروع شبكة الألياف البصرية:

وقعت الجزائر مع نيجيريا والنيجر "إعلان الجزائر" المتعلق بمشروع الربط بالألياف البصرية على محور الجزائر- أبوجا مرورا بمدينة زيندر بجمهورية النيجر، وقد جاء هذا المشروع الذي يندرج ضمن الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (النيباد) ليلبي حاجة إفريقيا إلى تكثيف شبكاتها الاتصالية ذات النطاق الواسع خاصة تلك المتعلقة بالاتصال مابين القارات.

ويمتد خط الجزائر أبوجا على طول إجمالي يقدر بـ: 4500 كلم تستحوذ الجزائر على 2200 كلم منها، بينما سيكون نصيب النيجر 900 كلم، أما نيجيريا فسيمسها على طول 800 كلم، وتجدر الإشارة إلى أن قرار انجاز كابل الألياف البصرية الرابط بين الجزائر وأبوجا قد تم اتخاذه أثناء الدورة الأولى للجنة العليا الثنائية برئاسة نيجيريا و الجزائر التي انعقدت خلال جانفي 2002، بينما انضمت النيجر للمشروع في مارس 2003، وفي عام 2008 تبنت الدول المعنية بالمشروع دفتر الشروط الخاص بانجاز الكابل.<sup>1</sup>

وقد بدأ مشروع تمديد الألياف البصرية نحو مدينة أبوجا النيجيرية يشق طريقه، حيث أعطت وزيرة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة الجزائرية هدى فرعون شارة انطلاق مشروع وصل الألياف البصرية في شهر ديسمبر 2017، وسيمر المشروع بمرحلتين، حيث تم تقسيم العملية إلى

<sup>1</sup> خط الجزائر - زيندر - أبوجا"، تاريخ التصفح: 2018/08/19.

## الفصل الثالث: مضامين إستراتيجية الدول الكبرى والجزائر للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي.

مشروعين، المشروع الأول من بوغزول إلى ولاية الأغواط بطول 136 كلم ضمن برنامج كابل الألياف البصرية الممتد من الجزائر العاصمة إلى عين قزام ووصولاً إلى العاصمة النيجيرية أبوجا، أما المشروع الثاني فيدخل ضمن الشبكة القاعدية للاتصالات، ويتعلق بالوصلة التي تمر على الجلفة من بلدية حاسي فحول إلى غاية البيرين، لزيادة القدرة في الشبكة الوطنية وحمايتها وتمكين البلديات المعزولة من الاستفادة من الانترنت عالية التدفق<sup>1</sup>.

وفي إطار مبادرات الجزائر التي تهدف إلى العمل على تحقيق التنمية في منطقة الساحل الإفريقي، عقدت الدورة 13 لمجلس إدارة "مرصد الصحراء والساحل" (وهي منظمة حكومية دولية ذات بعد إفريقي أسست سنة 1992 في تونس العاصمة، يتكون المرصد من 23 دولة إفريقية عضو، و 5 دول أعضاء غير إفريقيين (ألمانيا، كندا، فرنسا، إيطاليا، سويسرا)، و 10 منظمات دولية (4 منظمات إقليمية يمثلون غرب وشرق وشمال إفريقيا) ومنظمة واحدة غير حكومية، يختص المرصد في المراقبة البيئية والتصرف في الموارد الطبيعية، وكذلك الضغط على أعضائه لتفعيل المعاهدات والاتفاقيات المتعددة الأطراف على الطبيعة، خاصة منها حول التصحر والتنوع الحيوي و التغيرات المناخية)، في الجزائر يومي 30 و 31 مارس 2010، بناء على دعوة من الحكومة الجزائرية وقد أكد وزراء الدول الأعضاء في هذا المرصد وممثلو المنظمات الإقليمية والدولية خلال هذا الاجتماع على ضرورة تعزيز دور المرصد في تعبئة الموارد المالية من أجل إنجاز برامجها ومناقشة الاستراتيجيات المقترحة في سنة 2020 التي تتعلق بتعزيز برامج متابعة وتعميم مشاريع التصحر وإدارة الموارد المائية وتعبئة الموارد المالية لاستكمال المشاريع المخطط لها في هذا المجال، كما تم الاتفاق على تشكيل لجنة تضم ثمانية دول وهي: الجزائر، ليبيا، النيجر، بوركينا فاسو، مالي، موريتانيا، السنغال ونيجيريا، لإنشاء إستراتيجية مالية جديدة لمكافحة التصحر والتكيف مع التغيرات المناخية وتعزيز الإدارة المشتركة للمياه الجوفية العابرة للحدود في إفريقيا والتي تعد بمثابة قاعدة شراكة تدعم التنمية المستدامة في القارة الإفريقية وخاصة منطقة الساحل الإفريقي<sup>2</sup>.

ومن أهم المبادرات التي قامت بها الجزائر أيضاً، في إطار تحقيق التنمية في دول الساحل هو إلغاؤها لديون بعض دول المنطقة، ففي سنة 2013 قررت الحكومة الجزائرية إلغاء ديون بقيمة 902 مليون دولار لـ 14 دولة إفريقية من بينها بوركينا فاسو، مالي، النيجر، السنغال وموريتانيا، وتعتبر موريتانيا أكبر

<sup>1</sup> أسماء رسولي، التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي بين أدوار الدول الإقليمية والقوى الكبرى بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، مرجع سبق

ذكره، ص 204-205.

<sup>2</sup> وهيبه دالع، مرجع سبق ذكره، ص 57-58.

مستفيد من قرار الحكومة الجزائرية حيث استفادت من إسقاط ديون بقيمة 250 مليون دولار، كما قامت الجزائر باستثمار 200 مليون دولار لتنمية النيجر ومالي، وقدمت هبة بقيمة 10 ملايين دولار إلى الحكومة المالية وذلك من أجل بعث النشاط التنموي في شمال مالي والمناطق المعنية (غاو، كيدال و تومبوكتو) سنة 2010.<sup>1</sup>

لقد تم تعزيز التعاون بين الجزائر وبعض دول الساحل الإفريقي، أهمها موريتانيا، مالي والنيجر في عدة مجالات أهمها مجال التعليم العالي والتكوين المهني وتبادل البعثات الطبية ومجالي الفلاحة والري، وكذلك في قطاع الطاقة، حيث حصل مجمع سوناطراك على عقود للتنقيب بمنطقة كافرا شمال النيجر إلا أن هذا التعاون الاقتصادي يبقى محدودا ولم يرق إلى الحديث عن تكامل بين اقتصاديات هذه الدول، فأغلب الاتفاقيات التي تم عقدها كانت عبارة عن اتفاقيات خاصة بقروض ومساعدات قدمتها الجزائر لدول الساحل، كما أن أغلب الاتفاقيات التعاونية كانت تركز أكثر على الجانب الأمني.

#### الفرع الثاني: الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي.

بالنظر إلى مختلف التفاعلات التي تحدث في الساحل الإفريقي، والتي تؤثر بطريقة مباشرة على الأمن في الجزائر، دفع بصانع القرار الجزائري إلى ضرورة التحرك لمواجهة التهديدات الآتية من الساحل الإفريقي، وهذا من خلال آليات تم وضعها وبرمجتها نحو تحقيق الأمن بالمنطقة.

أخذت الإستراتيجية الأمنية الجزائرية مع تسعينات القرن الماضي بعدا برغماتيا جديدا لكن هذا الأخير لم ينف بعض المحددات خاصة التي اكتسبتها الجزائر إبان الحرب التحريرية، وتتمثل أهم محددات العقيدة الأمنية الجزائرية فيما يلي:

1- **المحدد التاريخي:** يعود إلى التاريخ العريق للجزائر في نضال كافة الإمبراطوريات والدول التي احتلتها فما من بلد دخل الجزائر إلا وخرجت منها بمقاومة، فتاريخ المقاومة الجزائرية في محاربة الاستعمار الفرنسي لمدة 132 سنة، جعل من هذا العامل عنصرا مؤثرا في عملية بناء العقيدة الأمنية الجزائرية ورسم التزاماتها على المستوى الداخلي أو الخارجي على حد سواء.<sup>2</sup>

2- **المحدد الإيديولوجي:** يعتبر مرتكزا أساسيا للعقيدة الأمنية الجزائرية منذ الأيام الأولى للاستقلال، فقد مثلت الاشتراكية ومبادئها المضادة للاستعمار والاستغلال مصدر ذا قيمة بالنسبة للعقيدة الأمنية،

<sup>1</sup> نور الدين فلاك، مرجع سبق ذكره، ص 454.

<sup>2</sup> صالح زباني، " تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة"، مجلة الفكر، العدد الخامس، (د.س.ط)، ص 288.

حيث أكدت عليّة المواثيق الوطنية على غرار دستور 1963، 1976، 1989، وهي مراجع أساسية تؤكد على أن الاشتراكية كنظام إيديولوجي هي المنهج الوحيد بتحقيق الاستقلال التام والقضاء على الاستغلال، ولقد رسمت الاشتراكية عقيدة أمنية للجزائر قرابة ثلاث عقود، غير أنه ومع أحداث 1988 والتغيرات الأمنية في البلد دفعت إلى صياغة بعض المبادئ التي تقوم عليها العقيدة الأمنية الجزائرية لتواكب الترتيبات الجديدة في ضل عصر ما بعد الحرب الباردة.<sup>1</sup>

3- **المحدد الجغرافي:** تعد الجغرافيا عاملا محددًا لهذا الأمن، فالجزائر تحتل موقع يعتبر نقطة تقاطع إستراتيجية متعددة الأبعاد: البعد المغاربي- البعد المتوسطي- البعد الإفريقي، هذه الأبعاد خلفت عقيدة أمنية متنوعة، حيث لعبت الجزائر على اعتبار موقعها دورا محوريا في دعم حركات التحرر أو مكافحة الإرهاب في ظل التحولات التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة وأحداث 11 سبتمبر 2001.<sup>2</sup>

#### • المقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي:

يشير عدد من المختصين في الشؤون السياسية والقانونية أن إحدى النقاط المهمة والإيجابية في اتفاقية الجزائر لمكافحة الإرهاب والوقاية منه هي أنه تم رد الاعتبار لركيزة حقوق الإنسان والشروط الديمقراطية ضمن الحشد القانوني والدبلوماسي لتلافي ظواهر الجريمة والإرهاب، حيث دافعت الجزائر أثناء على ترك مساحة بين الإرهاب والحركات التحررية وقد كانت هته النقطة مصدر مقاربة جديدة اعتمدها الإتحاد الإفريقي للتحرك في هذا المجال حيث اشترطت الترتيبات القانونية للإتحاد الإفريقي عدم المساس بحقوق الإنسان وغلق الحوار السياسي باسم مكافحة الإرهاب.

كما قامت الجزائر فيما يتعلق في مكافحة هته الإرهاب في الساحل بتوظيف جميع الآليات والمقاربات

الممكنة للقضاء عليها حيث نجد في ذلك:

#### 1- **المقاربة الثقافية:** من خلال توظيف مجموعة من الآليات<sup>3</sup>:

✓ **الطريقة التيجانية:** وهي التي لها امتداد إفريقي هام وخاصة في دول الساحل حيث حاربت الإرهاب في المنطق عن طريق التوعية والتوجيه والتربية سواء داخل المساجد والمدارس والزوايا.

<sup>1</sup> علي جهاد بورعة، "الجزائريين توجه استراتيجي وعقيدة أمنية"، الجزء الأول، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، تاريخ التصفح: 2018/12/12

<http://www.maspolitiques.com/mas/index.php>

<sup>2</sup> صالح زياتي، مرجع سبق ذكره، ص 289.

<sup>3</sup> أحمد عظيمي، "إستراتيجية مكافحة الإرهاب"، جريدة الخبر، العدد 5941، ص 04.

✓ إنشاء إذاعة القرآن الكريم: والتي يمكن التقاط برامجها إلى ما وراء الحدود الجنوبية للجزائر وذلك بهدف إقناع الجماعات الإرهابية بالعدول عن أعمالهم الإجرامية المنافية لتعاليم الدين الإسلامي.

✓ توظيف دور المسجد: حيث يعتبر أكبر تجمع إعلامي وأهم مجال اتصالي في الجزائر ودول لساحل هته الأخيرة التي تعيش وضعاً مزريراً اختلط فيه الفقر بالجهل إلى جانب التطرف الديني والحروب الأهلية فالمسجد يمكن أن يساهم من خلال الخطاب أدارك للأخطار والآفات المحدقة بالفرد والمجتمع والبلد والأمة وتكوين وبناء الفرد الإيجابي القابل للقيام بدور إيجابي نحو نفسه وعائلته ومجتمعه وبلده.

2- مقارنة أمنية:

رأت الجزائر أنه من الضروري التنسيق مع دول الجوار الجنوبية أو ما يسمى بدول الحزام الأمني، بالإضافة إلى التعاون والتنسيق مع باقي الدول الأفريقية في إطار الإتحاد الأفريقي عن طريق تبادل المعلومة وفي هذا عقدت الجزائر لقاءات أمنية مع مسؤولي دول المنطقة لتطوير مقاربة أمنية مشتركة بغرض الوصول إلى حلول أمنية ملموسة، وهذا يتطلب في نظر الجزائر تطوير قدرات المؤسسات الأمنية وإصلاحها للتكيف مع الأساليب الجديدة للإرهاب،<sup>1</sup> من خلال وضع برامج تكوين في بعض المجالات الخاصة كالمتفجرات وأمن المطارات والموانئ وتزوير وثائق الهوية بالإضافة إلى تأهيل وتكوين حرس الحدود كما قامت الجزائر بوضع إجراءات أمنية جديدة في ثماني ولايات جنوبية مثل: حضر تنقل السيارات والشاحنات خارج الطرق المعبدة وحضر المسالك الفرعية غير المعبدة خاصة في الليل ومنع الوصول إلى 20 نقطة معروفة كنقاط عبور إلا بإذن أمني مسبق وفي حالات تحددها مصالح الأمن وتقع أغلب هته المواقع في 06 ولايات هي بشار، أدرار، تندوف، ورقلة، تمنراست وإليزي وكذا ردم بعض الآبار العشوائية والبعيدة في مقابل حفر أبار جديدة قريبة من السكان أو في المسالك والممرات التي حددها.<sup>2</sup>

### 3- مقارنة اقتصادية:

إدراكاً من الجزائر ومن خلال خبرتها في الحرب على الإرهاب بأن (الفقر والجهل والأمية...) من الأسباب الرئيسية المنتجة للإرهاب أو الداعمة له فقد أكدت في الكثير من المرات على ضرورة تطوير مقاربة اقتصادية تضامنية لمحاربة الإرهاب العبر للأوطان، وذلك من خلال مراعاة الجانب المتعلق بالعنصر البشري أي إقامة مشاريع تنموية يمكن بواسطتها امتصاص البطالة وضمان استقرار السكان،

<sup>1</sup> محمد السيد عرفة، تجفيف مصادر تمويل الإرهاب، ط1، (الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2009)، ص 297.

<sup>2</sup> بوعلام براهيمي، "مطاردة شرسة للمهربين ليلاً"، مجلة الجيش، العدد 545، (ديسمبر 2008)، ص 30-33.



وهو ما تفضل الجزائر وتلح عليه بأن يلتفت إليه الجميع من خلال تفعيل التنمية في الساحل لأنه البديل الفعال الذي يسمح بتجاوز كل المصاعب في هذا الجزء الحساس من القارة من خلال مجموعة من المشاريع الثنائية الطريق(العابر للصحراء) أو جماعية (النيباد)، وفي إطار هته المقاربة قامت الجزائر وفي خطوة استباقية إلى ضمان مناصب عمل للشباب الذين يقبلون بكثرة على الالتحاق بمختلف مصالح الجيش سنويا من خلال تسهيل الإجراءات والشروط، وأهما المستوى الدراسي والعمر والبنية وفرض على الشركات البترولية الأجنبية العاملة في الجزائر تخصيص مناصب لتوظيف شباب المناطق الصحراوية.<sup>1</sup>

#### 4- مقارنة قانونية:

من خلال الاتفاقية الأفريقية لمكافحة الإرهاب والاتفاقية الأفريقية لتجريم دفع الفدية والاتفاقية العربية لتجريم دفع الفدية وقرار مجلس الأمن حول منع وتجريم دفع الفدية تحت رقم 1904 بالإضافة إلى مجموعة الاتفاقيات القانونية والقضائية الثنائية مع مجموعة من الدول على غرار دولة النيجر، ولقد سعت الجزائر من خلال هته الاتفاقيات إلى قطع شريان الأكسجين عن الإرهاب من خلال منع دفع الفدية التي يتحصل عليها الإرهابيين كنتيجة لاختطاف الأجانب والتي تذهب في عمليات شراء جديدة للأسلحة أكثر تطورا بدت الجزائر أكثر صرامة في قضية السيادة المحلية للدول المعنية.<sup>2</sup>

#### 5- مقارنة التنمية السيادية:

بدت الجزائر أكثر صرامة في قضية السيادة المحلية للدول المعنية بالساحل بعدما رأت أن هته المنطقة أضحت عرضة لتنافس قوى دولية تسعى للاستحواذ على ثروات المنطقة لأغراض سياسية وجيو-إستراتيجية تحت غطاء مكافحة الإرهاب، ولهذا قامت الجزائر بإرساء إستراتيجية محددة في تعاونها مع الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية مبنية على التعاون دون التدخل، ولتحقيق ذلك حثت الجزائر دول الساحل والدول الأفريقية لرفض المقترحات الأجنبية والتسويق لنظرية مفادها أن الحضور العسكري الأجنبي يمثل عنصر جذب للإرهاب من خلال الالتفاف حوله وهو ما يزيد الأمور تعقيد على غرار ما يقع في (واد سوات) في باكستان ، وهو ما اقتنعت به دول الساحل وحتى القوى الطامعة وبرز ذلك من خلال تصريح أحد القادة الأمريكيين بأفريكوم أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تريد إقامة قواعد

<sup>1</sup> بشكيط خالد، مرجع سبق ذكره، ص 182.

<sup>2</sup> محمد السيد عرفة، مرجع سبق ذكره، ص 299.

عسكرية في المنطقة، وكذلك تصريح أحد المسؤولين الفرنسيين بأن فرنسا مدركة ومقتنعة بنظرة وبمحاربة الجزائر للإرهاب.<sup>1</sup>

إن إدراك صانع القرار الجزائري لأهمية المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن والسلام في الساحل دفعها بأن لا تعتمد على القوة العسكرية في تحصين حدودها الجنوبية، بل ارتأت ضرورة معالجة الأسباب العميقة لهته المخاطر وحلها نهائيا وذلك باعتماد إستراتيجية ومقاربة تجمع بين الاستباقية والوقاية والحل ضد التحديات التي تواجه سكان الساحل الأفريقي.

#### • المقاربة الجزائرية لحل أزمة الطوارق.

تعتبر أزمة الطوارق من أقدم واعقد التحديات التي تواجه الأمن القومي الجزائري، ويعتبر حضورها ضمن الشواغل الأمنية الجزائرية قديما مقارنة بالمشكلات والتهديدات الأخرى، حيث شهدت الدائري الإفريقية للأمن الجزائري في مطلع التسعينات من القرن الماضي تهديدات نجمت عن نشاط حركات التمرد في شمال مالي والنيجر مما اجبر الجزائر على التحرك دبلوماسيا تقاديا لأي تدخل دولي على جناحها الجنوبي وخلق بؤر توتر جديدة هي في غنى عنها، ومن دواعي الاهتمام الجزائري بتسوية الأزمة الترقية أنها أدركت ما تشكله مشكلة الطوارق من تهديد كامن للأمن القومي الجزائري لهذه الأسباب:<sup>2</sup>

✓ الخوف من بروز قوى متطرفة في أوساط الطوارق الجزائريين، تتبنى مطالباً انفصالية على غرار الطوارق الماليين والنيجريين، فنتيجة للرابط القبلي بين الطوارق في البلدان الثلاث، و بسبب توظيف قضية الطوارق في صراع النفوذ في الصحراء الكبرى يبقى احتمال إحياء مشروع الدولة "الصحراوية الكبرى"، وتبني فكرة الاستقلال من طرف المجتمع الترقى الجزائري قائما.

✓ خطر التدخل الدولي على الجناح الجنوبي للجزائر، سواء كان هذا التدخل لأغراض إنسانية خاصة في ظل موجة اللاجئين الكبيرة التي وفدت إلى الجنوب الجزائري والتي تحتاج إلى إغاثة إنسانية، أو كان هذا التدخل لمواجهة حركات المتمردين إذا ما تطورت نشاطاتها إلى أعمال إرهابية، وقد حصل ذلك فعلا حيث أصبحت الحركات المختلفة للتمرد الترقى تتعاون مع التنظيمات الإرهابية المختلفة في المنطقة.

<sup>1</sup> بشكيط خالد، مرجع سبق ذكره، ص 183.

<sup>2</sup> أسماء رسولي، التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي بين أدوار الدول الإقليمية والقوى الكبرى بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، مرجع سبق ذكره، ص 181.

✓ تحدي افتتاح منطقة الصحراء على بؤر التوتر والأزمات في إفريقيا جنوب الصحراء، فانتهال التهديدات الجديدة (تجارة المخدرات، تجارة الأسلحة) إلى الجزائر عبر صحراء الطوارق أصبح أمرا هينا خاصة في ظل ضعف دول الساحل وعدم قدرتها على مراقبة كامل إقليمها وحدودها الشاسعة.

✓ الخوف الجزائري من انفلات الوضع الأمني في أقصى الجنوب واستغلاله من طرف الجماعات الإسلامية المسلحة الجزائرية لفتح جبهة جديدة، وهو ما حدث بالفعل بعد مبايعة الجماعة السلفية للدعوة والقتال لأسامة بن لادن عام 2007 وغيرت اسمها إلى "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، وتنفيذها للعديد من العمليات في المنطقة.

لذلك اعتمدت الجزائر على سياسة مزدوجة تجاه الأزمة، فأمنيا دعمت وحدات حرس الحدود المكلفة بحراسة حدود يبلغ طولها 6280 كلم بتزويدها بعناد حديث، وفي العام نفسه وضعتها تحت وصاية الدرك الوطني التابع لوزارة الدفاع الوطني، ودبلوماسية توجت مساعيها الحميدة بإبرام اتفاق تمتراست في جانفي 1991 بين الحكومة المالية وحركة الازواد، لو ضع حد لحوالي ستة أشهر من التمرد، ونص هذا الاتفاق على منح منطقة الازواد حكما ذاتيا وتنمية المنطقة، وقد خاضت الجزائر من منطلق حسن الجوار الوساطة الدبلوماسية لحل مشكلة الازواد الأولى منذ 1991 بين الحركة الشعبية لتحرير الازواد والجبهة العربية الإسلامية للازواد لغرض وقف العمليات المسلحة، كما قادت الجزائر دبلوماسية نشطة بين الطوارق وحكومتها مالي والنيجر محتضنة العديد من اللقاءات وعمليات الوساطة<sup>1</sup>.

**اتفاقية تمتراست 1991:** قبل هذا الاتفاق قبلت السلطات المالية بمبدأ المفاوضة مع العناصر المسلحة تحت إشراف وساطة جزائرية، وهكذا التقى ممثلوا الحكومة المالية يومي 05 و 06 جانفي 1991 في تمتراست مع وفد ممثلي الحركتين المتمردتين اللتين كانتا موجودتين آنذاك وهما الحركة الشعبية لتحرير ازواد والجبهة العربية الإسلامية للازواد وقد تمحورت الاتفاقية حول النقاط التالية<sup>2</sup>:

- ✓ وضع حد لكل العمليات العسكرية عبر كامل التراب المالي.
- ✓ تعهد الطرفان بمنع ارتكاب أي عملية عنف جماعية أو فردية ضد النظام العام.
- ✓ تفرغ القوات المسلحة المالية لمهنة الدفاع عن التراب الوطني.
- ✓ لجنة إنهاء العمليات تشكلت من الوساطة الجزائرية وعدد متساوي من الطرفين.

<sup>1</sup> عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، د.س.ط)، ص 56.

<sup>2</sup> وهيبه خبيزي، "النشاط الدبلوماسي الجزائري على الصعيد الإفريقي"، الدراسات القانونية المقارنة، مخبر القانون الخاص المقارن بجامعة حسيبة بن بوعلوي الشلف، العدد 01، ص 293.

## الفصل الثالث: مضامين إستراتيجية الدول الكبرى والجزائر للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي.

في مارس 1991 انعقد في "غاو" شمال مالي لقاء لجنة المتابعة لتنفيذ اتفاقية تمناست، هذه اللجنة عاينت عدم احترام الحركات المتمردة لبعض التزاماتها كعدم احترام وقف اطلاق النار . بعد هذا عقدت الجزائر عقدت الجزائر عدة لقاءات بين الحكومة المالية وممثلي الحكومة الجزائرية، وهي:<sup>1</sup>

- ✓ أول لقاء كان من يوم 29 إلى 30 ديسمبر 1991، سمح بتحضير إطار المفاوضات والوساطة
- ✓ لقاء الجزائر الثاني في 22/01/1992، توصل من خلاله الأطراف إلى توقيع الهدنة والإطلاق المتبادل لسراح المسجونين.
- ✓ لقاء الجزائر الثالث من 15 إلى 25 مارس 1992 ، وفيه تم التوصل الى تحقيق الاتفاق الوطني الذي وقع في باماكو.
- ✓ لقاء تمناست من 16 إلى 20 أبريل 1994 ، حددت فيه الطرق والوسائل الممكنة التي ستسمح بالانتهاء من عملية تطبيق الاتفاق.
- ✓ لقاء الجزائر من 10 إلى 15 ماي 1994 ، تمكن فيه الطرفين الموقعين على الاتفاق الوطني من التفاهم وفقا لاتفاقية تمناست.

وقد سمحت اتفاقات السلام بين الحكومة ومتمردى الطوارق بعقد عدة اتفاقات بين الجزائر ومالي والصندوق الدولي للتنمية الفلاحية والمفوضية السامية للاجئين (الأممية) حول تنظيم عمليات إنسانية لإعادة ترحيل اللاجئين إلى ديارهم في مالي والنيجر، وقد نظمت الجزائر عدة عمليات ترحيل إرادي لهؤلاء، وهكذا عاد الآلاف منهم إلى أوطانهم، وقد توج اللقاء الأخير بالإعلان الرسمي عن انتهاء النزاع في شمال مالي في 26 مارس 1996، وقد نظمت الحكومة المالية على إثره حفلة "شعلة السلام" في مدينة **تومبوكتو** شارك فيها مختلف الفرقاء وأتلقت فيه كل الأسلحة التي استعملت في النزاع.<sup>2</sup>

إلا أن عدم احترام الطرفين للاتفاقيات المبرمة في كل مرة، يؤدي إلى اشتعال المواجهة من جديد، لتتدخل الجزائر على خط الوساطة بسرعة لوعيتها بخطورة النزاع على أمنها القومي، وباشتداد الصراع بداية من 2006 أفضت الوساطة الجزائرية في النزاع بين الجيش المال ومتمردى حركة التحالف الديمقراطي من اجل التغيير إلى التوقيع على اتفاق تاريخي لتسوية نهائية للنزاع المسلح الذي كان يهدد

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 294.

<sup>2</sup> Yahia H. Zoubir, "Algeria and USA interests: containing radical Islamism and promoting democracy ", **Middle East policy**, Washington D.C, Vol.ix, No.01, March 2002, pp 65 - 66

## الفصل الثالث: مضامين إستراتيجية الدول الكبرى والجزائر للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي.

منطقة الساحل الإفريقي، حيث تم التوصل إلى اتفاقية 2006/07/04 تحت إشراف الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، بعد الوساطة التي قام بها الدبلوماسي الجزائري عبد الكريم غريب، وتعتبر هاته الاتفاقية كمرجعية أساسية لمسارات التسوية ومخرج سلمي لازمة الطوارق<sup>1</sup>.

بيد أن تطبيق البنود السابقة شهد خلافات أخرى بين الطرفين تطلبت الدخول في مفاوضات جديدة برعاية الوسيط الجزائري انتهت بالتوقيع في 20 فيفري 2007 بالجزائر على بروتوكول إضافي يضم ثلاث وثائق: الأولى تخص الإجراءات التطبيقية العالقة في اتفاق يوليو، الثانية عبارة عن جدول زمني حدد آجال تسليم 3000 من عناصر التحالف لسلحهم، أما الوثيقة الثالثة فتضبط شروط منتدى المانحين لتنمية منطقة شمال مالي وطريقة تنظيم هذا المنتدى، الذي عقد في 23 و 24 مارس 2008، ولم يؤد هذا الاتفاق إلى نتيجة، فاشتد الاقتتال مجددا بين الطرفين في نفس الشهر فقامت الجزائر مرة أخرى بجمع الفرقاء في اجتماعات تفاوضية بالجزائر العاصمة دامت أربعة أيام من 24 إلى 27 جويلية 2008، وتوجت بتوقيع اتفاق لوقف القتال بين الطرفين وتثبيتته، إلى جانب التشديد على ضرورة السعي لإطلاق المساجين الموجودين عند كل طرف وإيجاد حلول لمسألة العائلات المشردة التي وصلت إلى الحدود<sup>2</sup>.

إن إدراك الغرب للأهمية الإستراتيجية للساحل ليس أمرا مستحدثا، إنما الجديد هو شمولية الساحل بعمقه الاستراتيجي لعقدة اللأمن الغربي، ففي الوقت الذي اتجهت فيه الولايات المتحدة الأمريكية نحو تبني مقاربة بإعادة الانتشار الجيوستراتيجي في القارة الإفريقية والمنطقة تحديدا، تعيش فرنسا تخبطا في سلوكها الخارجي إزاء الساحل بين محاولة إحياء إرثها الكولونيالي أو لبس عباءة الاتحاد الأوربي بحثا عن الشرعية والمسوغات الرسمية والشعبية لدعم التدخل، في ظل مزاحمة مصالح القوى النامية كالجزائر والمغرب، وعليه تبقى منطقة الساحل بحاجة لقراءة متأنية لتداعيات سياسة التنافس الدولي، التي إن كانت لها نتائج إيجابية من خلال تطوير بناها التحتية وتحقيق التنمية فهي بالمقابل ليست بمنئى عن التداعيات السلبية التي جعلت منها فريسة سهلة للشركات الكبرى وتحت رحمة آلياتها الإستنزافية، وإذ تقتضي الضرورة جعل الأمن الساحلي ضمن متطلبات الأمن الإفريقي كمدخل لتحقيق التنمية الشاملة، إلا أن

<sup>1</sup> وهيبه خبيزي، مرجع سبق ذكره، ص 294.

<sup>2</sup> قوي بوحنية، " الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي"، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ التصفح: 2018/08/25.

### الفصل الثالث: مضامين إستراتيجية الدول الكبرى والجزائر للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي.

---

المؤسف أن الصراع الدولي على المنطقة يجري في ظل غياب أي دور عربي على غرار دول شمال إفريقيا، على الرغم من أن القارة ككل باتت تشكل عمقا استراتيجيا حيويا لمنظومة الأمن القومي العربي، نظرا للروابط التاريخية، والثقافية، و العلاقات الاقتصادية بما يحتم فرضية البحث في مقاربة للتعاون الإقليمي تحترم حدود الدول دون الانتقاص من سيادتها على حساب المصالح الإستراتيجية.

**الفصل الرابع: التحديات الأمنية  
والتنموية لدول الساحل الإفريقي  
ومرتكزات تحقيق الاستقرار.**

## الفصل الرابع: التحديات الأمنية والتنمية لدول الساحل الإفريقي ومرتكزات تحقيق الاستقرار.

---

في دراستنا للتحديات الأمنية والتنمية لدول منطقة الساحل الإفريقي في ظل تطبيق الاستراتيجيات الدولية والإقليمية الموجهة لهذه البلدان، اعتمدنا على تقنية السيناريو في الدراسات المستقبلية انطلاقاً من واقع الأمن والتنمية في هذه الرقعة الجغرافية من العالم، إذ لا بد من ارتباط السيناريو بنقطة من الواقع المعاش بدول الساحل الإفريقي، من خلال كل هذا يمكننا أن نتبع شكل التحولات التي تؤثر مباشرة على أمن وتنمية دول الساحل الإفريقي وعلى نجاعة وفاعلية الإستراتيجيات الموجهة لدول الساحل الإفريقي وعليه نكون أمام ثلاث مباحث قمنا بدراستها في هذا الفصل:

**المبحث الأول: مستقبل إستراتيجية القوى الكبرى في منطقة الساحل الإفريقي.**

**المبحث الثاني: مستقبل الإستراتيجية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي.**

**المبحث الثالث: المرتكزات الأمنية والتنمية لتحقيق الاستقرار في دول الساحل الإفريقي.**



### المبحث الأول: آفاق إستراتيجية القوى الكبرى في منطقة الساحل الإفريقي.

إن إستراتيجية القوى الكبرى في الساحل الإفريقي هدفها الرئيسي هو السيطرة على المنطقة واستغلال ثرواتها، حيث أن منطقة الساحل تتخبط بين الأوضاع والتحديات التي يعيشها و بين الاستراتيجيات التي يتلقاها من الدول الكبرى وهذا ما يقودنا إلى استشراف بمستقبل دول الساحل الإفريقي في ظل استراتيجيات القوى الكبرى، وهذا ما سنتناوله في هذا المبحث من خلال مطلبين هما: مستقبل الإستراتيجية الأمريكية، ومستقبل إستراتيجية الإتحاد الأوروبي في الساحل الإفريقي.

### المطلب الأول: مستقبل الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الساحل الإفريقي.

إن الإستراتيجية الأمريكية في الساحل الإفريقي، تجعل من البعد الأمني وعدم استقرار الأوضاع الأمنية في الساحل الإفريقي محدد لتوجهاتها في المنطقة ومنه يصبح أي تحرك أمريكي في المنطقة يرتبط بالدرجة الأولى بمدى تأزم أو استقرار الوضع الأمني بها، بغض النظر إن كان الدافع الرئيسي لهذا التحرك هو خطورة الوضع الأمني في الساحل الإفريقي بما يهدد الأمن والمصالح الأمريكية، أو كان الدافع الحقيقي هو اشتداد المنافسة الدولية في الساحل بصفة خاصة والقارة الإفريقية عموماً، في ظل ما أصبح يحظى به الساحل الإفريقي من أهمية في المجال الطاقوي ، كذلك أهميته الجيوستراتيجية بالنسبة للتوجهات الإفريقية للولايات المتحدة، وبالنسبة لسيناريوهات مستقبل الإستراتيجية الأمريكية في الساحل الإفريقي يمكننا وضع سيناريوهين محتملين هما:

### الفرع الأول: سيناريو استمرار الوضع القائم للإستراتيجية الأمريكية في الساحل الإفريقي.

إن ما يمثله الوضع القائم للإستراتيجية الأمريكية في الساحل الإفريقي، هو اهتمام أمريكي بالمنطقة، مرجعيته هي الوضع الأمني والتنموي غير المستقر فيها وتجسيد هذا الاهتمام هو من خلال مبادرات وبرامج بالتنسيق مع دول الساحل الإفريقي لمواجهة التحديات الأمنية والتنموية فيه، إضافة إلى مساعدات مختلفة تندرج تحت تلك المبادرات، أي أن آليات تجسيد الإستراتيجية الأمريكية في الساحل الإفريقي هي بعيدة عن العمل العسكري المباشر في المنطقة.

## الفصل الرابع: التحديات الأمنية والتنمية لدول الساحل الإفريقي ومرتكزات تحقيق الاستقرار.

ولان السيناريو الخطي يتم بناء على استقراء الماضي والحاضر وهو يعني بدوره استمرار الأنساق في المستقبل دون تعرضها إلى تغيرات جذرية كما يتصور الاتجاه الراديكالي<sup>1</sup>، فانه وبناء على هذا المفهوم للسيناريو الخطي، فإن الإستراتيجية الأمريكية في الساحل الإفريقي من المتوقع أن تستمر على وضعها الحالي، أي أن الاهتمام الأمريكي بالمنطقة سيستمر ولكن على نفس الوتيرة الحالية، دون تهميش أو اشتداد في الاهتمام، وفي نفس الوقت يبقى تجسيد هذا الاهتمام بالطرق غير المباشرة، حيث لن يتطور الاهتمام بخطورة الوضع الأمني والتنموي في الساحل الإفريقي إلى درجة التدخل العسكري<sup>2</sup>.

وقد تم وضع هذا السيناريو الخطي للإستراتيجية الأمريكية في الساحل الإفريقي بناء على المعطيات التالية:

### أولاً: عدم خطورة التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي.

إن كانت الولايات المتحدة بصفة خاصة والدول الغربية بصفة عامة، خاصة منها تلك صاحبة المصلحة في الساحل الإفريقي كالاتحاد الأوروبي عامة وفرنسا خاصة، تصور بأن الوضع في الساحل الإفريقي هو في غاية الخطورة، فإن المتتبع للأوضاع في المنطقة سيجد بأنها ليست بتلك الصورة، فباستثناء بعض العمليات المتعلقة باختطاف الأجانب وبعض النشاطات الإرهابية التي لم تتعد حدود الإقليم الساحلي- الصحراوي، لم تسجل عمليات أخرى تتخطى الإقليم أو تستهدف منشآت دولية كالسفارات الغربية مثلاً في المنطقة، وعدم خطورة الوضع في الساحل الإفريقي وكذلك استبعاد احتمال تفاقمه وتأزمه يرجع إلى مجموعة من المعطيات أهمها:<sup>3</sup>

✓ إن المتتبع للأوضاع الداخلية، السياسية والاقتصادية والاجتماعية لبلدان الساحل يجدها متردية، حيث يتراوح دخل الفرد فيها 500 دولار سنوياً مما يرفع نسبة الفقر ويخفض الخدمات الصحية والتعليمية وهذا يؤكد بأن أولوية هذه البلدان هي محاربة هذه الظواهر السلبية وبذل جهود كبير لتطويق الفقر والتحكم في تدهور الأوضاع.

<sup>1</sup> جمال زهران علي، "الاتجاهات الحديثة في الدراسات المستقبلية في علم السياسة"، مجلة السياسة الدولية، العدد 39، ص 35.

<sup>2</sup> أسماء رسولي، "مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001"، مرجع سبق ذكره، ص 159.

<sup>3</sup> حسين قادري، مستقبل الوضع الأمني في الساحل الإفريقي، العالم الاستراتيجي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد 7، (نوفمبر 2008)، ص 04.

## الفصل الرابع: التحديات الأمنية والتنموية لدول الساحل الإفريقي ومرتكزات تحقيق الاستقرار.

✓ يتحكم في الوضع متغيرات عديدة، فإذا جرى الحديث عن الهجرة الغير شرعية والتهدية واستفحال نشاط العصابات المنظمة، فان ذلك لا يعني بالضرورة استفحال الإرهاب وكل ما هو مرتبط به، كما أن الطبيعة الجغرافية القاسية وصعوبة التحرك مع تقدم وتطور وسائل المراقبة لدى الحكومات، يحد من تحرك وتنقل هذه الأخطار ولا يرفع من زيادة نشاطاتها وفعاليتها مستقبلا.

### ثانيا: مساهمة دول الجوار في تحقيق الاستقرار في المنطقة.

إن الدور الذي تقوم به كل من الجزائر وليبيا في منطقة الساحل الإفريقي، يتضح تأثيره ودوره في وضع هذا السيناريو من خلال نقطتين رئيسيتين<sup>1</sup>:

✓ ما تلعبه هذه الدول من دور في تطويق الأزمات في الساحل الإفريقي ومساهمتها الكبيرة في تحقيق نوع من الاستقرار في المنطقة وذلك لما تقوم به ليبيا من خلال منظمة" تجمع دول الساحل والصحراء"، وكذلك الاستقرار الذي لطالما سعت الجزائر إلى تحقيقه منذ التسعينات وإلى يومنا هذا من خلال وساطتها في حل الأزمات الداخلية لدول الساحل الإفريقي، ومبادراتها الأخيرة للحد من استفحال التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل الإفريقي خاصة منها الجريمة المنظمة والنشاطات الإرهابية.

✓ ما يمثله الدور الجزائري والليبي في المنطقة من تحدي، يجعل من التدخل الأمريكي المباشر في المنطقة صعبا نوعا ما، حيث أن هاتين الدولتين تسعيان جاهدتان لتحسين الأوضاع في الساحل الإفريقي تحسبا لأي تدخل أجنبي مباشر.

هذا الدور الذي تقوم به دول الجوار في الساحل الإفريقي، إضافة إلى ضعف احتمال تفاقم وتأزم الأوضاع الأمنية في المنطقة، يجعل من سيناريو استمرار الوضع القائم للإستراتيجية الأمريكية في الساحل الإفريقي واردا و محتملا، خاصة و أن المصالح الأمريكية وفي ظل هذا الوضع هي غير مهددة وبالتالي ليس هناك حاجة إلى إهدار الكثير من الأموال وإرهاق الخزينة الأمريكية أكثر مما هي عليه بفتح جبهة جديدة للحرب في وقت لم يتم فيه بعد إغلاق الجبهتين المفتوحتين في العراق وأفغانستان.

<sup>1</sup> أسماء رسولي، "مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001"، مرجع سبق ذكره، ص 160.

### الفرع الثاني: سيناريو تزايد الاهتمام الأمريكي بالساحل الإفريقي.

ينطلق هذا السيناريو من أن تجسيد الاهتمام الأمريكي بالساحل الإفريقي لن يبق منحصرًا فقط في مجرد التدعيم والمبادرات الأمريكية المختلفة والمنسقة مع الدول المعنية في المنطقة، وإنما ستتحول الإستراتيجية الأمريكية إلى العمل المباشر في الساحل الإفريقي بهدف تحقيق الاستقرار الأمني والتنمية في المنطقة وهو الأمر الذي سيختصر الطريق على الولايات المتحدة لتحقيق أهدافها في المنطقة، سواء كانت أهدافًا أمنية وتنموية أو أهدافًا متعلقة بالاستفادة من موارد الطاقة في المنطقة وفي القارة الإفريقية عموماً، أو تطويق ومحاصرة النفوذ الأوروبي المتغلغل في إفريقيا<sup>1</sup>.

والتحول إلى العمل العسكري المباشر سيكون لأحد الأسباب التالية أو كلها مجتمعة:

#### أولاً: تدهور الأوضاع الأمنية والتنمية في الساحل الإفريقي.

إن تدهور الوضع في الساحل الإفريقي، إن كان من حيث الأزمات الداخلية، زيادة نشاط التنظيمات الإرهابية، وتفشي الجريمة المنظمة بصورة أوسع، أو من حيث تدهور الوضع الاقتصادي، هذا التدهور سواء كان حقيقياً أو مفتعلاً من طرف القوى الكبرى من أجل التغلغل أكثر في المنطقة، سوف يخلق المبرر الرئيسي والمقنع للتدخل العسكري الأمريكي في المنطقة.

وفي الحقيقة هناك مجموعة من المؤشرات تنذر باحتمال تفاقم التهديدات في الساحل الإفريقي وهي:<sup>2</sup>

✓ الفقر والحاجة الذي يعبر عن الضعف وعدم القدرة وكذلك يعبر عن التناقضات التي وإن لم يتم التحكم فيها فإنها ستنفجر.

✓ الامتداد الجغرافي الفارغ وضعف القدرة على مراقبة هذا المجال الواسع، يغري على استعماله للتنقل بحرية وعبور الحدود الوهمية بين دول المنطقة.

✓ ضعف الأنظمة وضعف الموارد للتكفل بحاجات المواطنين، يطرح فرض النشاط والبحث عن الكسب بأي طريقة، فتتخرط بذلك أعداد كثيرة بحكم خبرتها ومعرفتها للطبيعة الصحراوية في النشاط الغير قانوني وتصبح المنطقة محكومة بمنطق الإجرام المنظم وما يساعد على ذلك هو توفر المنطقة على السلاح بأسعار رمزية، حيث أن الصومال وإيريتريا والسودان هي دول يكثر فيها بيع السلاح.

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 161.

<sup>2</sup> حسين قادري، مستقبل الوضع الأمني في الساحل الإفريقي، مرجع سبق ذكره، ص 5.

## الفصل الرابع: التحديات الأمنية والتنمية لدول الساحل الإفريقي ومرتكزات تحقيق الاستقرار.

✓ المضايقات التي تعيشها ظاهرة الإرهاب في المغرب العربي مما يرحح انتقالها أو توسيعها إلى منطقة الساحل الإفريقي لسهولة الحركة والحصول على السلاح والعيش من تناقضات هذا المجال الشاسع والفاغ.

✓ الطبيعة السياسية والاقتصادية والإثنية تطرح تحديات وخلافات عديدة، فالانسجام الغير متوفر في الطوارق وخاصة في مالي يطرح مشاكل عدم الاندماج والرغبة في الانفصال، بل قضيتهم تكاد تلامس كل بلدان المنطقة وهي مرجحة للاندلاع والتصعيد في أي وقت، خاصة إذا استخدمت لأغراض سياسية واقتصادية لضرب استقرار دول المنطقة بل تكون عنصر تهديد وابتزاز تستخدمه الدول الكبرى ضد دول المنطقة.

### ثانيا: اشتداد المنافسة الدولية في الساحل الإفريقي.

لعل التدخل العسكري في الساحل الإفريقي يعد الحل الوحيد أمام الولايات المتحدة الأمريكية في حال اشتداد التنافس الدولي على المنطقة، فبالنظر لمصالح الدول الغربية والمصالح الأوروبية والصينية المتنامية في الساحل الإفريقي خاصة فيما يتعلق بمجال الطاقة فإن المنطقة مرجحة لتكون حلبة صراع بين القوى الكبرى، ليس فقط لما تتوفر عليه من موارد نفطية وإنما كذلك لأهمية موقعها الجغرافي الذي يتوسط تقريبا القارة الإفريقية، حيث تصبح السيطرة على الشريط الساحلي المدخل للسيطرة على أفريقيا وبالأخص على منطقتين أصبح لديهما أهمية إستراتيجية بالغة وهما المغرب العربي وخليج غينيا، لهذا يصبح الاستباق الأمريكي للتدخل العسكري في الساحل الإفريقي بمثابة الإستراتيجية الفعالة تحسبا لأي سيطرة من إحدى باقي القوى الدولية<sup>1</sup>.

لكن المثير للاهتمام هو انه في فترة إدارة **ولكر بوش** أين كانت الحرب الوقائية واللجوء إلى العمل والتدخل المباشر هو الإستراتيجية الرئيسية التي تبنتها الإدارة الأمريكية في إدارة وتسيير الشؤون الدولية فانه بالرغم من طغيان ذلك التوجه على السياسة الخارجية الأمريكية إلا انه لم يتم التدخل في الساحل الإفريقي، ولعل ذلك راجع إلى مجموعة من العوامل أهمها<sup>2</sup>:

<sup>1</sup> أسماء رسولي، "مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001"، ص 162.

<sup>2</sup> عمرو عبد العاطي، "الأحادية الأمريكية بين الاستمرارية والزوال، السياسة الدولية"، مجلة السياسة الدولية، المجلد 43، العدد 173، (جولية 2008)، ص 44.

## الفصل الرابع: التحديات الأمنية والتنمية لدول الساحل الإفريقي ومرتكزات تحقيق الاستقرار.

✓ الحريين اللتين خاضتهما الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان والعراق أحدثتا تراجعاً في الاقتصاد الأمريكي، فبعد أن كانت الولايات المتحدة تحقق فائضاً يفوق 100 مليار دولار خلال عام 2001، أصبحت تعاني من عجز يقدر بـ 250 مليار دولار خلال عام 2007، مما لن يسمح بتحمل تكاليف حرب أخرى خاصة في ظل الأزمة المالية العالمية الأخيرة التي أثرت هي الأخرى على الاقتصاد الأمريكي.

✓ خطورة الوضع الأمني في الساحل الإفريقي ليست بالدرجة التي تجعل الولايات المتحدة الأمريكية تتدخل فيها بسهولة وتكتسب الشرعية الدولية لهذا التدخل، إضافة إلى أن أي تدخل أمريكي في الوقت الحالي أو في المستقبل القريب لن يكون في مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى جاهدة لتلميع صورتها في المجتمع الدولي بعد أن تزعزعت هذه الأخيرة بعد حربي العراق وأفغانستان.

وإن كانت إدارة بوش صاحبة شعار الحرب الوقائية والعمل العسكري لم تتدخل في الساحل الإفريقي، فإن إدارة أخرى كإدارة أوباما لن تفعل ذلك هي الأخرى سواء كان ذلك للأسباب التي تم ذكرها، أو لكون هذه الإدارة وكما جاء في وثيقتها لإستراتيجية الأمن القومي الصادرة في ماي 2010: "استخدام القوة ضروري في بعض الأحيان، ونحن سوف نستنفذ الخيارات الأخرى قبل الحرب كلما استطعنا، ونزن بدقة تكاليف ومخاطر العمل مقابل التكاليف والمخاطر المترتبة على التقاعس عن العمل<sup>1</sup>" أي عدم اللجوء إلى العمل العسكري إلا في حالة استنفاد الوسائل الأخرى كالدبلوماسية والتنمية والمؤسسات الدولية، ولهذا يبقى السيناريو الأول المتعلق باستمرار الوضع القائم للإستراتيجية الأمريكية في الساحل الإفريقي هو المرجح في الوقت الحالي وفي المستقبل القريب.

### المطلب الثاني: مستقبل إستراتيجية الإتحاد الأوروبي في منطقة الساحل الإفريقي.

يمكننا وضع تصورين أساسيين لسيناريو مستقبل منطقة الساحل الإفريقي في ظل الإستراتيجية الأمنية الأوروبية في آن واحد وهما تصورين متناقضين أو مدلولين متنازعين، يتمثل الأول في تصور كارثي والثاني تصور عقلائي واقعي.

<sup>1</sup> National Security strategy, Washington D.C, May 2010, p 22, in :

[http://www.whitehouse.gov/sites/default/files/rss\\_viewer/national\\_security\\_strategy.pdf](http://www.whitehouse.gov/sites/default/files/rss_viewer/national_security_strategy.pdf)

### الفرع الأول: التصور الكارثي لتطور الأوضاع في منطقة الساحل.

من خلال المعطيات المتوفرة عن منطقة الساحل الإفريقي التي تشهد أزمات معقدة ومستمرة في عدد من دولها نتيجة لكثير من الأسباب المترابطة الداخلية منها والخارجية و التي هي في تزايد كبير ونحاول أن نناقش هذا التصور انطلاقا من تزايد التحديات و ما رافقه من تشديد الإستراتيجية الأمنية الأوروبية في الساحل الإفريقي.

#### أولا: تزايد التحديات الأمنية في المنطقة.

فبعد أن تصاعد حجم التنظيمات الإرهابية في الساحل الإفريقي وانخرط العديد من التيارات المتشددة إلى تنظيم القاعدة<sup>1</sup> وتساعد عدد اختطاف خصوصا الأجانب يزيد من قلق الأطراف الخارجية، مما يجعلها تتبع إجراءات أمنية في الدولة أو المنطقة التي يوجد فيها الإرهاب هذا من ناحية وستعرقل هذه الأعمال الإرهابية المسار الاقتصادي والتنموي من خلال استيلاء هذه الجماعات على المراكز النفطية في دول الساحل الإفريقي خصوصا في ظل التحولات الأخيرة<sup>2</sup>، كما يؤثر على السياحة في تلك البلدان بسبب ربطها بالجانب الأمني بالإضافة انه يدفع بارتفاع نسبة الاجئين، فالأزمة في مالي أحدث نزوح واسع النطاق للاجئين، حيث قرابة 200 ألف لاجئ بالبلدان المجاورة والمؤشرات تتنبأ بزيادة في المستقبل، مما سيؤدي إلى زيادة الضغط على المجتمعات المضيفة خصوصا أن هذه المجتمعات تعاني سوء التغذية مما سيبرز صراعات عنيفة مستقبلا بين الجماعات أو السكان الأصليين وبين والفئات اللاجئة<sup>1</sup>.

كما أن منطقة الساحل الإفريقي حسب التقارير الأمنية تبرز مدى ارتفاع الهجرة من دول الساحل إلى أوروبا خصوصا بعد أحداث الربيع العربي مما يزيد من تعقد الأزمة خصوصا بعد الإستراتيجية التي قد تتبعها الدول الأوروبية تجاه تلك التوجهات وما يزيد الأمر تعقيدا وتطورا للآزمة في منطقة الساحل الإفريقي إتباع الدول الأوروبية لسياسة الضغط في طاولة المفاوضات مع دول الساحل أو مع دول المغرب العربي.

أما من الناحية الاجتماعية فالمجتمعات في الدول الساحل الإفريقي تعاني من ظاهرة التفكك و صراع ما بين الإثنيات والعرقيات مما يؤثر على شكل دول الساحل الإفريقي مستقبلا فهذه الصراعات سوف

<sup>1</sup> .حنان لبدي، مرجع سبق ذكره، ص 166.

## الفصل الرابع: التحديات الأمنية والتنمية لدول الساحل الإفريقي ومرتكزات تحقيق الاستقرار.

تعرفها في كل المجالات، على نظام الحكم وعلى توزيع الثروة في منطقة الساحل الإفريقي، وكذلك على الجانب الاجتماعي وكذا الثقافي، فالعرقية الإسلامية تدعو لتقافة نشر الإسلام بينما العرقيات الأخرى الغير عربية تدعو لتوجهات أخرى، كما أنه لا تتوفر لدى حكومات المنطقة القدرة على ضمان حماية حقوق الإنسان الأساسية، وهو أمر يشكل سببا جذريا لتزايد الأزمات المتكررة في المنطقة، وتنشأ التحديات المتعلقة بحقوق الإنسان عن مجموعة من أوجه الضعف المزمنة في مجالات سيادة القانون، وانعدام المساواة بوجه عام، والتفاوتات الاجتماعية، واللامساواة بين الجنسين، والممارسات التمييزية المتكررة ضد بعض الفئات الضعيفة مثل النساء، بما في ذلك توفر فرص لهن أقل مما لدى الرجال في الحصول على الأراضي والأصول والمستلزمات والخدمات الزراعية، وعلى فرص العمل في المناطق الريفية، فضلا عن انعدام المشاركة في الحياة السياسية وهذا ما سيزيد من الهوة مستقبلا في دول الساحل الإفريقي، وتتنبأ بزيادة تحديات إنمائية وإنسانية حادة في منطقة الساحل الإفريقي، إذ يقع معدل التنمية البشرية في المنطقة ضمن أدناها في العالم وعلى مر السنين مما أدى تكرار الأزمات الغذائية ويتربح وجود الملايين من الأشخاص في منطقة الساحل يعانون من انعدام الأمن الغذائي وملايين من الأطفال دون سن الخامسة يعانون من خطر سوء التغذية الحادة، وهناك ترقب لملايين من الأشخاص معرضون لخطر سوء التغذية الحاد، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الأمراض الخطيرة مثل السيدا، الكوليرا والملاريا، مما سيزيد من أزمة الساحل الإفريقي بالإضافة إلى تزايد كل التحديات الأخرى المذكورة سلفا التي تزيد من تعقد الأزمة في الساحل الإفريقي<sup>1</sup>.

### ثانيا: تعقد الأزمة في الساحل الإفريقي بفعل الإستراتيجية الأمنية الأوروبية.

تتعقد الأزمة في الساحل الإفريقي مستقبلا بفعل الإستراتيجية الأمنية الأوروبية في المنطقة، فمن خلال تزايد حجم القواعد العسكرية الأوروبية في الساحل يكون كاستعمار غير مباشر للمنطقة، ويعتبر كعامل يزيد من تعقد الأزمة، كما أن الإستراتيجية الأمنية الأوروبية التي تقوم على تدريب الجيوش في الساحل الإفريقي قد تساهم مستقبلا ب بروز تيارات متمردة من صفوف الجيوش في الساحل الإفريقي والتي تكون لها كل الخبرات المتطورة في فن الحروب والقتال.

<sup>1</sup> امحمد برفوق، "التحديات الأمنية في الساحل الإفريقي"، مرجع سبق ذكره، ص 13.



## الفصل الرابع: التحديات الأمنية والتنمية لدول الساحل الإفريقي ومرتكزات تحقيق الاستقرار.

الإستراتيجية الأمنية الأوروبية ستزيد مستقبلا الاهتمام بالطابع التنافسي أكثر بحيث ستشهد المنطقة أطراف أخرى مستقبلا بشكل كبير جدا وهذا سيكون على حساب الوضع في الساحل الإفريقي، وستتهم الإستراتيجية الأمنية الأوروبية بالمصالح الأوروبية على حساب مصالح دول الساحل الإفريقي في المنطقة، بحيث أن التدخل العسكري الفرنسي في مالي كان كحل وحيد في ظل اشتداد التنافس الذي سوف يدخل المنطقة في دوامة من العنف، كما انه يؤدي إلى خطر حدوث كارثة إنسانية واسعة النطاق مع تزايد اللاجئين و تزايد خطر انتشار ظاهرة خرق حقوق الإنسان في شمال مالي، هذه الاستراتيجيات المبنية على المقاربة العسكرية-الأمنية سوف تضاعف من عدم الاستقرار الذي سوف يزيد حاليا ومستقبلا من استنزاف الخزينة المالية للدول الإفريقية في خارج إطار التنمية والحوار الشامل، وان منطقة الساحل والمنطقة المغاربية وبحكم الجوار الجغرافي سوف تظل مهددة، وبالرغم من أن منطقة الساحل الإفريقي تزخر بالثروات الطبيعية ستكون نقمة عليها مستقبلا حيث سيتصاعد تهافت وتكالب القوى الكبرى قصد السيطرة عليها وإدخالها في زمرة نفوذها، وستواصل الإستراتيجية الأمنية الأوروبية استغلال التحديات الموجودة في منطقة الساحل الإفريقي مثل الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود والمتاجرة غير الشرعية بالأسلحة وتستعمله كذريعة لتفعيل التدخل في المنطقة بكل الأساليب المباشرة و الغير مباشرة<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني: تصور الاتحاد الأوروبي العقلاني لحل الأزمة في الساحل.

تشير العديد من التقارير والأبحاث إلى أن كثيرا من المقاربات لحل مشاكل الساحل الإفريقي تغيب عنها الشمولية والاندماجية ويطغى عليها التركيز على الجانب الأمني والعسكري، مما يؤدي إلى توالي حالات الفشل في المعالجة بفعل تهميش الأبعاد الأخرى ويرى الاتحاد الأوروبي أنه لا بد من التركيز على كل الجوانب المختلفة فيكون مستقبل حل أزمة الساحل الإفريقي في ظل الإستراتيجية الأمنية والتنمية<sup>2</sup> من خلال ما يلي<sup>3</sup>:

تتمثل جهود دول الاتحاد الأوروبي في حل الأزمات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي من خلال معالجة الوضعية التي تتطلب حولا مستدامة وإجراءات متنوعة ومتكاملة، ولكن يجب عليها تقوية قدراتها

<sup>1</sup> حمدي عبد الرحمن ، الغرب وعسكرة الساحل الإفريقي، الجزيرة، تاريخ التصفح: 29 فيفري 2019.

<https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2013/3/7/>

<sup>2</sup> حسين قادري، "مستقبل الوضع الأمني في الساحل الإفريقي"، مرجع سبق ذكره، ص 05.

<sup>3</sup> امحمد برفوق، "الفكر الاستراتيجي في ظل عولمة التهديدات"، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد 192، (فيفري 2008) ، ص 11.

## الفصل الرابع: التحديات الأمنية والتنمية لدول الساحل الإفريقي ومرتكزات تحقيق الاستقرار.

ليس لمواجهة التهديدات فقط بل الاعتماد على بناء تصور تنموي عقلائي، أي عدم الانغلاق في البعد الأمني والعسكري والتوقف عن اعتبار باقي المجالات مجرد إسناد له، إن المنتبج للأوضاع الداخلية، السياسة والاقتصادية والاجتماعية لبلدان الساحل يجدها متدنية، حيث دخل الفرد متدني مما يرفع نسبة الفقر ويخفض الخدمات الصحية والتعليمية وهذا يؤكد بأن الأولوية هي محاربة هذه الظواهر السلبية وبذل مجهود كبير لتطويق الفقر والتحكم في تدهور الأوضاع وهذا المشكل ستحاول حكومات دول الساحل الإفريقي تجاوزها بدليل بروز مبادرات وطنية في كل من مالي النيجر تشاد وهذا بإشراف الاتحاد الأوروبي، وأيضا فك ارتباط الشباب بالجماعات المسلحة والجريمة المنظمة يحتاج إلزاما إلى استيعاب الاتجاهات السياسية المختلفة، وخصوصا لدى الشباب، ودعم الحوار السياسي الداخلي في دول المنطقة، كما يستلزم إيجاد حلول واقعية للنزعات الانفصالية التي تتفجر بسبب سياسات التهميش والإقصاء وإيجاد حلول ناجعة للخصوصيات الثقافية والعرقية، وقد كان التأخر في ذلك بالعديد من دول المنطقة مصدر توترات متواصلة لا تهدأ فترة إلا لتشتعل من جديد، والاستغناء عن أنشطة التهريب مرتبط بمدى توفر مصادر دخل بديلة كافية للمواطنين، كما أن معالجة تداخل مصالح المسؤولين مع شبكات التهريب يقتضي تطوير نظام الحوكمة وتقوية الوجود الإداري للدولة وبناء القدرات في المجال القضائي، ومن جهة أخرى يرتبط التقليل من الهجرة السرية ارتباطا وثيقا بإعطاء دفعة للتنمية المحلية وتحريك عجلة النشاط الاقتصادي بغية إقناع السكان بالبقاء في مناطقهم، مما يستلزم تعميم تعليم ذي جودة يمكن شباب المنطقة من الإسهام الفاعل في تنميتها، وأيضا ضرورة مساعدة مالي والنيجر وموريتانيا ماديا لتعزيز قدراتهم وتمكينهم من التصدي لخطر الإرهاب، ومن حيث العمل الدبلوماسي يعمل الاتحاد الأوروبي على مساعدة الدول الفقيرة في مجابهة العمليات الإرهابية التي تهز استقرار العالم.

ويمكن بناء الدعم الأوروبي على مقارنة تنمية شاملة ترتكز على تطبيق منطق الاعتماد المتبادل بين متغيرين أساسيين يتمثلان في الأمن والتنمية وجعلهما متدخلان بينيا في الساحل الإفريقي من خلال تفعيل عملي وواقعي لمفهوم التنمية المستدامة، وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم التنمية المستدامة ينطوي على أبعاد ومقاربات مرتبطة بمختلف مجالات الحياة الإنسانية اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وتقنيا وإعلاميا واتصاليا، كما يرتبط أيضا تحقيق التنمية المستدامة بتدخل الدول وإلى جانبها تتدخل فواعل أخرى مثل المنظمات

## الفصل الرابع: التحديات الأمنية والتنمية لدول الساحل الإفريقي ومرتكزات تحقيق الاستقرار.

غير الحكومية والمجتمع المدني والفرد بصفة عامة، ويبدو أن السبيل الوحيد للخروج من هذا المأزق هو الاعتماد على الإستراتيجية الأوروبية لتحقيق الأمن والتنمية في الساحل الإفريقي.<sup>1</sup>

وقد وتجدر الإشارة إلى أن الأوضاع السائدة في البلدان الواقعة في منطقة الساحل تختلف وتتباين بشكل كبير من دولة إلى أخرى فإذا كان البعض منها مازال يعاني أزمة بناء الدولة وخطر الانقسامات الداخلية (مالي والنيجر) وأزمة افتقاد الموارد الضرورية لمواجهة الكوارث الطبيعية، فإن ثمة دول تصنف ضمن منطقة الساحل دون أن تعاني مباشرة من هذه الأخطار إلا أنها قد تتأثر حتما بمخلفات تلك الأوضاع.

ومن أهداف المبادرة الأوروبية تحقيق تنمية شاملة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وأمنيا وترتكز على تحقيق الهدف الأول وهو التنمية المستدامة لمواجهة تحديات الفقر والحرمان واللامساواة كما أن هذه المبادرة النابعة من عمق القارة الأوروبية التي حاولت أن تعالج مشاكل منطقة الساحل الإفريقي وهو مامن شأنه تحقيق الأمن والتنمية ومنه تساهم الإستراتيجية الأمنية والتنمية الأوروبية مستقبلا بحل الأزمة في الساحل.

إن الدول الأوروبية عملا جنبا إلى جنب مع دول الساحل في حل الأزمة من خلال دعمها للمبادرات الوطنية والإقليمية وذلك بتطبيق إستراتيجيتها التي تساهم في تنمية دول الساحل الإفريقي عن طريق الاستثمارات المقدمة لها وكذلك المساعدات المالية الموجهة لحل المشاكل التنموية، وستساهم مستقبلا بتحقيق الأمن من خلال الحصص التدريبية المقدمة لجيوش دول الساحل الإفريقي.

وسوف يظل البديل الأساسي لحل أزمات المنطقة هو مقاربة تترجم من خلال الإنصاف، العدل، وبناء الأمن والتنمية وغياب ظاهرة الاستغلال والعنف بكل أشكاله وعدم التكرار للشعب في ممارسة حقوقه الإنسانية، وهي المقاربة التي تعتمد أيضا على الجهد المتعدد الأطراف بين دول الساحل ودول الاتحاد الأوروبي، ويمكن القول بين هذا وذاك يكون مستقبل الساحل الإفريقي يتميز بتجاوز الأزمات والاضطرابات التي كانت تعيشها.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> حمدي عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره.

<sup>2</sup> شمسة بوشنافة، "إستراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن ولتنمية في منطقة الساحل"، (ورقة بحث قدمت في ملتقى دولي حول التهديدات الأمنية المغاربية في ضوء التطورات الراهنة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 27-28 نوفمبر 2013).

## الفصل الرابع: التحديات الأمنية والتنمية لدول الساحل الإفريقي ومرتكزات تحقيق الاستقرار.

ونستنتج مما سبق أن أي إستراتيجية أمنية تنموية لأي دولة كانت يخضع للتطورات الدولية، فالإستراتيجية الأمنية التنموية الأوروبية من خلال الاتحاد الأوروبي نلاحظ أنها متأثرة بالتحويلات الدولية التي من أهم مظاهرها التحديات الجديدة التي تعمل على تجاوزها من خلال المساعدات المالية وكذلك من خلال الإجراءات الأمنية المتبعة في الساحل الإفريقي ودعمها للمبادرات الوطنية لمنطقة الساحل الإفريقي والمبادرات الإقليمية، ونذكر أيضا أن الاتحاد الأوروبي يقوم بمعالجة المشاكل الموجودة في الساحل الإفريقي من أجل وقف امتداد الأزمات لبلدانها.

### المبحث الثاني: آفاق الإستراتيجية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي.

قبل التطرق للآفاق المستقبلية للإستراتيجية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي، سنستعرض أولا الدبلوماسية الجزائرية اتجاه هذه المنطقة.

### المطلب الأول: الدبلوماسية الجزائرية في الساحل الإفريقي.

إن استقرار الساحل الإفريقي هو من استقرار الجزائر، تعتبر هذه القاعدة الأساسية التي جعلت الجزائر، تعمل على مر العقود على استقرار منطقة الساحل، وترى الجزائر في جميع المشاكل المطروحة في إفريقيا أنّ التّحرك الجماعي ضمن المجموعة الإفريقية "هو الحل الأكثر كفاءة و الأقوى فاعلية".

يعتقد صانعو القرار في الجزائر أن منطقة الساحل ليست فقط منطقة حرجة لأمنهم القومي بل أيضا منطقة نفوذ طبيعي للجزائر، وهو أمر معترف به من قبل الفاعلين الإقليميين في المنطقة الذين لا يمكن مقارنة جيوشهم أو مقدراتهم المالية بجيش أو مقدرات الجزائر، وتلقى الجزائر نفس الاعتراف من القوى الخارجية، مثل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، وقامت الجزائر بإشراك الدول الأساسية في المنطقة (مالي، موريتانيا، النيجر وحتى نيجيري) في إستراتيجية إقليمية منسقة لاحتواء تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وكان الهدف من ذلك هو قطع الإمداد والدعم عن الجماعات الإرهابية الناشطة في المنطقة، ومن جهة أخرى سعت الجزائر بدرجة نجاح نسبية لانتزاع التزام من دول المنطقة برويتها لحل مشاكل المنطقة والتي تتركز على تسوية مشاكل المنطقة دون تدخل أجنبي عدا في مجالات قطاعية محددة.

ولعبت الجزائر دورا بارزا في خلق بعض المنظمات الإقليمية مثل لجنة الأركان العمليات المشتركة التي يقع مقرها في تمراست ثم وحدة الاندماج والاتصال التي تعتبر الذراع الإستخباراتي، إلا أن هذه

## الفصل الرابع: التحديات الأمنية والتنموية لدول الساحل الإفريقي ومرتكزات تحقيق الاستقرار.

الإستراتيجية الطموحة واجهت عقبات كبيرة ليس أقلها العلاقات القوية التي تربط بين دول مثل مالي وموريتانيا والنيجر مع فرنسا، وهو ما يفسر جزئياً الشكوك التي توجد بين الدول الأساسية في المنطقة، يمكن القول بأن هذه الشكوك والتعامل المزدوج بين الدول الأعضاء في لجنة أركان العمليات المشتركة تشكل العائقين الأساسيين أمام اتخاذ قرارات أكثر فعالية، إضافة إلى ذلك يشكل تدخل مجموعة دول غرب إفريقيا "الأكواس" وقربها من فرنسا، وموقفها الساعي للحرب سحباً للباساط من الجزائريين الذين دفعوا لقبول مبدأ التدخل العسكري في شمال مالي كملاذ أخير لحل الأزمة ولكن ليس قبل فصل حركات الطوارق عن الإرهابيين ومجموعات التهريب.<sup>1</sup>

وضمن هذا الإطار المتميز بالتهديد الإرهابي والتدخل الأجنبي، دعت الجزائر إلى إقامة تعاون ناجح وبناء لمواجهة هذه الظاهرة، فالمستقبل الأمني قائم على فكرة الأمن الجهوي للساحل التي اعتمدها الجزائر في أوت 2009 قد تأكد في خطاب الرئيس الجزائري.

خلال أشغال الدورة العادية للأمم المتحدة في سبتمبر 2010، إن بلدان الساحل الصحراوي تطمح جميعها إلى تشكيل نظرة أكثر تناغماً واتساعاً حول رهانات أمن جماعي وسعي لتجسيد هذا الهدف، تدعمت هذه الرؤية باجتماع وزراء الخارجية السبعة في الجزائر شهر مارس 2010، شارك فيها ممثلو كل من الجزائر، مالي، موريتانيا، النيجر، تشاد، ليبيا وبوركينا فاسو، وقد سبق هذا اللقاء الوزاري الذي يتبعه تحركات لقيادة أركان الجيوش ومسؤولي المصالح الأمنية والاستعلامية لدول المنطقة وهي الجزائر، مالي، موريتانيا، النيجر وليبيا قبل انسحابها في سلسلة لقاءات عملية أثمرت جملة من القرارات التي تؤكد الالتزام بالتكفل الذاتي بالمسألة الأمنية، والتأكيد على أن المشكلة يمكن التصدي لها دون الحاجة لتدخل بلد أجنبي يفنقر للانتماء الجغرافي المباشر، حفاظاً على مسار متكامل ومندمج يركز على مقاربة محلية تأخذ بالاعتبار كل المعطيات، وتندمج في سياق التطلعات المستقبلية لبلدان وشعوب المنطقة، وقد تمخض عن هذا السعي تنصيب الهيئات التالية:

-مركز قيادة التنسيق الأمني والعسكري المشترك: تتولى هذه القيادة التنسيق المعلوماتي والميداني وتسيير العمليات العسكرية المحتملة ضد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وشبكات تهريب السلاح والجريمة المنظمة.

<sup>1</sup> يحي زبير، الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل، منع الحرب و مكافحة الإرهاب، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، نوفمبر 2012)، ص04.

## الفصل الرابع: التحديات الأمنية والتنمية لدول الساحل الإفريقي ومرتكزات تحقيق الاستقرار.

-خلية الاستعلامات المشتركة: ومن مهامها جمع المعلومات حول الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي ووضعها تحت تصرف الأركان العملياتية المشتركة.

كما أكد السيد عبد القادر مساهل الوزير المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية في العديد من المرات على أن الجزائر لن تتدخل في الشؤون الداخلية للدول وأنها تحترم السيادة الوطنية للدول، وتدعو الدول الأخرى على الحدو حذوها في هذا الإطار خاصة في منطقة الساحل الإفريقي، كما تم التأكيد على أن الجزائر تسعى دائما إلى إيجاد حلول للأزمات في المنطقة بعيدا عن التدخلات الخارجية<sup>1</sup>.

وترتكز الإستراتيجية الجزائرية الدبلوماسية في هذا الصدد على ثلاثة محاور أساسية يتقدمها الحل السلمي الداخلي دون أي تدخل أجنبي حيث ترى الجزائر أن أي تدخل أجنبي يعد تهديدا لأمن واستقرار الجزائر، ومن ثم تم تفعيل المحور الثاني وهو التفاوض مع جميع أطراف أزمة السياسة المالية في الداخل والخارج، بعيدا عن أي حساسيات سياسية أو أحكام وهواجس مسبقة.

ويقوم المحور الثالث من الإستراتيجية الجزائرية على مبدأ الحوار المباشر مع جميع الأطراف الفاعلة في الأزمة، هو ما تجسده الزيارة الرسمية لرئيس الحكومة المالية وزيارة خارجيته للجزائر، والاستقبال غير المعلن لوفود من حركة "أنصار الدين" وإحدى الجماعات المسلحة في شمال مالي، إضافة إلى مجموعة من وفود رسمية إفريقية لدول الجوار، هو ما جسّد قوة وفاعلية الجزائر في حل أزمة مالي<sup>2</sup>.

وقد ساهمت الجزائر بشكل بارز في التنمية كجزء من حل للمشاكل الأمنية بالمنطقة وهذا ما جاء به "الملتقى الدولي حول الشراكة والتنمية والأمن بين دول الميدان والشركاء خارج الإقليم " في سبتمبر 2011، حيث أظهرت الجزائر مدى دور التنمية في تحقيق الاستقرار.

**المطلب الثاني: سيناريوهات \* مستقبل الإستراتيجية الجزائرية في الساحل الإفريقي.**

**الفرع الأول: سيناريو استمرار الوضع القائم للإستراتيجية الجزائرية في الساحل الإفريقي.**

\* السيناريو: أسلوب من أساليب استشراف المستقبل التي أصبحت ضرورة في العصر الحديث، لما لها من قيمة في تصور الاحتمالات الممكنة للمستقبل في المجتمعات المختلفة.

<sup>1</sup> وزارة الشؤون الخارجية، مؤتمر صحفي بين وزير الشؤون الخارجية ونظيره البحريني، الجزائر، أبريل 2011.

<sup>2</sup> جمال سلطان، لماذا تمسكت الجزائر بالقوة الناعمة في حل الأزمة السياسية في مالي؟، تاريخ النصف: 22 فيفري 2019.

<http://www.alnesryoon.com/permlinh/59414.HTML>.

## الفصل الرابع: التحديات الأمنية والتنمية لدول الساحل الإفريقي ومرتكزات تحقيق الاستقرار.

امتازت الدبلوماسية الجزائرية اتجاه الأزمة في السحل الإفريقي بنوع من الاستقرار والاستمرار من حيث التمسك بمبادئ العمل الدبلوماسي، ورفض التدخل العسكري الذي وقع فعلا، وهو ما يؤثر على حالة التغيير الذي عرفها مسار التوجهات الجزائرية تجاه مالي بعد أن تجاوزتها الأحداث، ووجدت نفسها مرغمة على فتح مجالها الجوي أمام الطائرات الفرنسية.

وعليه فإن الحديث عن سيناريو الاستمرارية يدفعنا إلى الجزم بثبات خط التوجهات الجزائرية اتجاه الأزمة في الساحل، وافتقار الدبلوماسية الجزائرية لسرعة التكيف، على اعتبار أن التغيير يبدو سريعا في منطقة تشهد تنافسا دوليا محموما، وتحولات جيواستراتيجية كبيرة على رأسها الانتفاضة في تونس، والتحالف الدولي والإقليمي ضد نظام القذافي، مما جعل التصورات الجزائرية ثابتة ومرتكزة على مبدأ جامد لصيق بالدبلوماسية الجزائرية مصطلحيا وواقعا، وهو عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

ولكن نقطة الارتكاز في هذا السيناريو هو أن النشاط الدبلوماسي الجزائري شهد حركة ملحوظة بين 2012-2015، بفعل التحولات الإقليمية والجهوية التي تعرفها مناطق الجوار مما دفعها إلى مسايرتها والتفكير في الآليات الملائمة للتعاطي معها، حيث انه كثيرا ما حظيت مقاربات الجزائر في هذا الصدد بالتقدير والاحترام الدوليين، رغم الانتقادات التي توجه لها من بعض الدوائر بسبب التزامها الصمت إزاء بعض القضايا، في الوقت الذي أكدت فيه الجزائر تمسكها بدبلوماسية الأفعال لا دبلوماسية التصريحات.

وتتضح استمرارية الجهود الجزائرية التي بذلتها لاحتواء الأزمة، من خلال مراقبتها للتطورات الحاصلة في الساحل الإفريقي، وعقد عدة اجتماعات تقييمية للأوضاع هناك، كان آخرها الاجتماع الذي عقد بالعاصمة المالية باماكو، حيث اجتمع مجلس رؤساء أركان البلدان الأعضاء في لجنة الأركان العملياتية المشتركة بمشاركة وفد من أركان الجيش الوطني الشعبي بقيادة اللواء شريف زراد رئيس دائرة الاستعمال والتحضير لأركان الجيش الوطني الشعبي، ممثلا عن الفريق أحمد قايد صالح نائب وزير الدفاع الوطني رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، وأوضح بيان لوزارة الدفاع الوطني أنه و "بدعوة من اللواء ديدبي داکو رئيس أركان جيوش جمهورية مالي الرئيس الحالي لمجلس رؤساء أركان البلدان الأعضاء في لجنة الأركان العملياتية المشتركة التي تضم الجزائر ومالي وموريتانيا والنيجر انعقد في 28 أكتوبر 2016، وخلال هذا الاجتماع قام المسؤولون العسكريون لهاته البلدان بـ"دراسة وتقييم الحالة الأمنية في منطقة الساحل وتبادل التحليل والدروس المستخلصة في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة

## الفصل الرابع: التحديات الأمنية والتنمية لدول الساحل الإفريقي ومرتكزات تحقيق الاستقرار.

للحدود منذ الاجتماع الأخير لمجلس رؤساء الأركان المنعقد يوم 05 ماي 2016 بياماكو كما كان الاجتماع مناسبة لتسليم رئاسة هذا المجلس بين مالي وموريتانيا".<sup>1</sup>

تعكس هذه الاجتماعات رغبة الجزائر في الاستمرارية الدبلوماسية الأمنية تجاه المنطقة خاصة مع اعتراف الأطراف المتنازعة بمسار الجزائر كمخرج أساسي من الأزمة في الساحل، وهو ما أكدّه نائب الممثل الخاص لبعثة الأمم المتحدة المتعددة بمالي (مينوسما) السيد أرنو أكونجو عقب انتهاء المرحلة الرابعة من الحوار الذي تم برعاية الدبلوماسية الجزائرية بالجزائر العاصمة في أواخر نوفمبر/تشرين الثاني، والذي حظي بإجماع كبير وإشراف أساسي من طرف وزير الخارجية رمطان لعمامرة، الذي اعتبر جولة الحوار الرابعة بمثابة المرحلة الحاسمة في طريق التوصل إلى اتفاق نهائي.<sup>2</sup>

هذا الاعتراف شمل ثقة كل من المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا (ايكواس) ومن ورائها فرنسا والاتحاد الإفريقي في الموقف الجزائري من الأزمة، بناء على اعتبارين متعلقين بالدور الجزائري، الأول: يتمثل في حساسية النظام الجزائري من انفصال الأزواد أو حصوله على حكم ذاتي موسع وهو الذي يمثل امتدادا لنفس النسيج الاجتماعي في الجنوب الجزائري الغني بالنفط والغاز، أما الثاني: فيتعلق بالدور الدبلوماسي الجزائري على المستوى القاري، حيث يسيطر محور الجزائر (نيجيريا وجنوب إفريقيا) على رسم توجهات الاتحاد الإفريقي، وبالتالي على الجزائر تهدئة مخاوف حلفائها الأفارقة في ملف الأزمة المالية الأروادية، من أجل استمرار تماسك المحور قاريا، ما قد يخدم الموقف الجزائري كثيرا اتجاه ملف الصحراء الغربية وصراع الزعامة مع المغرب.<sup>3</sup>

وعلى المستوى التنموي تواجهه الجزائر تحديات كثيرة والتي فرضتها طبيعة النظام الدولي المتغيرة، وتحتم عليها الاستمرار في انتهاج سلوكها التنموي، الذي تهدف من خلاله إلى بعث المشاريع التنموية في

<sup>1</sup> اجتماع رؤساء أركان دول الساحل بياماكو، اجتماع تقييم الحالة الأمنية بالمنطقة، موقع الخبر أون لاين، 28 أكتوبر 2016، تاريخ التصفح: 25 فيفري 2019.

<https://www.elkhabar.com/press/article/113819>

<sup>2</sup> بوحنية قوي، الجزائر والهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي، مركز الجزيرة للدراسات، 11 ديسمبر 2014، تاريخ التصفح: 25 فيفري 2019.

<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/12/20141211101950627544.html>

<sup>3</sup> سيدي عمر بن شيخنا، المفاوضات المالية-الأروادية في الجزائر: قراءة في وثائق المفاوضات وسيناريوهات المستقبل، مركز الجزيرة للدراسات، 29 ديسمبر 2014، تاريخ التصفح: 25 فيفري 2019.

<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/12/201412298656948952.html>



## الفصل الرابع: التحديات الأمنية والتنمية لدول الساحل الإفريقي ومرتكزات تحقيق الاستقرار.

الساحل الإفريقي من جهة ومن جهة أخرى بناء مقاربة تنموية لأجل القضاء على الإرهاب والجريمة المنظمة من خلال تقوية دور المؤسسات الإقليمية وضمن إجراءات بناء السلم وتدعيم الحكم الراشد كمطلب مركزي لتحقيق الأمن والتنمية.

### الفرع الثاني: سيناريو تزايد الاهتمام الجزائري بالساحل الإفريقي.

على المستوى الأمني يرتبط هذا السيناريو بتعاظم الهواجس الأمنية لدى صناع القرار في الجزائر اتجاه أزمات الساحل الإفريقي وإمكانية تفاقمها، وكذا طبيعة الصراع الدولي فيها، فكل هذا التلاحم الدولي في المنطقة والتقارير التي تشير إلى أن منطقة الساحل هي "أفغانستان ثانية" تبين بوضوح تزايد أهمية منطقة الساحل وتأثيرها المباشر على الأمن القومي الجزائري خصوصا مع تنامي المخاطر القادمة من هذه المنطقة وتأثيراتها على الأمن القومي للجزائر خصوصا بعد تفاقم مشكلة الطوارق الذي خلف وراءه هجرة مكثفة للاجئين من مالي والنيجر رغم محاولات الوساطة الجزائرية، وهذه المعطيات دفعت الجزائر للعمل في محاولة لتغطية الانكشاف والهشاشة الأمنية في الجنوب خصوصا مع تنامي تهريب الأسلحة والنسيج الملغم القادم من مالي والقابل للانفجار في أي وقت وما سينتج عنه من نتائج وخيمة على الأمن القومي الجزائري خصوصا مشكلة الطوارق الذي يمثلون أحد مكونات المجتمع الجزائري والمنتشرين بصفة كثيرة في كل من الهقار، جانت، تمنراست وأدرار وبالتالي فإن أي إثارة أو خطأ ضد الطوارق المنتشرين عبر الصحراء الكبرى ومناطق الساحل الإفريقي من شأنه أن يثير ويحرض طوارق الجزائر خصوصا وأن أقلية الطوارق تجمعهم علاقات وطيدة تتنوع بين التجارة و التناسب وهو ما يعود بتداعيات سلبية على الأمن في المنطقة عموما وعلى الجزائر خصوصا<sup>1</sup>.

على وقع متسارع تتحرك الأحداث في العراق وسوريا تحديداً، وضمن سياق جعل من تحرك تنظيم داعش\* البوصلة التي تضبط على وقعها معالم كيفية صناعة مستقبل مليء بالصراعات وعامر بالمفاجآت ومرشّح لكل أنواع التشظي الإثني والجغرافي، تتعاظم الهواجس الأمنية لدى صانعي القرار في

\* داعش: تنظيم الدولة الإسلامية أو الدولة الإسلامية في العراق والشام كان يسمى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام الذي يُعرف اختصاراً بداعش، وهو تنظيم مسلّح يتبع فكر جماعات السلفية الجهادية، ويهدف أعضاؤه -حسب اعتقادهم- إلى إعادة "الخلافة الإسلامية وتطبيق الشريعة"، ويتواجد أفرادها وينتشر نفوذه بشكل رئيسي في العراق وسوريا مع أنباء بوجوده في المناطق دول أخرى هي جنوب اليمن وليبيا وسيناء وأزواد والصومال وشمال شرق نيجيريا وباكستان. وزعيم هذا التنظيم هو أبو بكر البغدادي.

<sup>1</sup> محمد الأمين بن عايشه، "الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية في مالي"، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 48، (مارس 2016)، ص 101.

## الفصل الرابع: التحديات الأمنية والتنمية لدول الساحل الإفريقي ومرتكزات تحقيق الاستقرار.

الجزائر، وبالتالي رفع حالة التأهب لدى الجزائر وزيادة اهتمامها بمنطقة الساحل الإفريقي، حيث توحى المؤشرات السابقة ولو بصورة نسبية بإمكانية دَعْشنة الساحل وانتقال عدوى العمليات العسكرية الدراماتيكية للتنظيم الدموي إلى ساحل إفريقيا المترامي المساحة، حيث تعتمد عمليات الترويج لانتشار التنظيم في المنطقة على الجانب الإعلامي انطلاقاً من بعض المظاهر المسلحة التي تقتبس منهج داعش كآلية من آليات البروز والتسويق الإعلامي، كحالة إعدام الرعية الفرنسي متسلق الجبال -الفرنسي هيرفي غوردال- ذباً في شريط بث عبر اليوتيوب في 21 سبتمبر/أيلول 2014 حمل توقيع جماعة جند الخلافة في أرض الجزائر، والتي أعلنت في شريط فيديو بيعتها للتنظيم الجديد، ونكت البيعة السابقة لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي<sup>1</sup>.

إن اهتمام الجزائر بما يجري في منطقة الساحل راجع إلى كون هذه الأخيرة أصبحت تشكل مجالاً لاستقطاب قوى خارجية، ومجالاً لعمل قوى إقليمية، وذلك نظراً لما تمتاز به هذه المنطقة من ثروات فوق وتحت الأرض، من هنا كان لزاماً على الجزائر أن تعمل من أجل إيجاد حلول في هذه المنطقة نقادياً لأي تهديد للأمن القومي الجزائري، فالجزائر سعت وتسعى جاهدة إلى قطع الطريق ضد أي تدخل أجنبي تحت مبرر مكافحة الإرهاب.

أما على المستوى التنموي نرى تزايد الاهتمام الجزائري بالمنطقة حيث تسعى إلى التعاون والتشاور وعقد لقاءات على المستوى الوزاري، وإقامة دورات دراسية وتنسيقية، وأيضاً رسم السياسة الواجب إتباعها بين شركاء دول الميدان، حيث أن الجزائر وفي إطار مساهمتها في التنمية بالساحل الإفريقي، قامت بإلغاء ديون بعض دول الساحل الإفريقي، ففي سنة 2013 قررت الحكومة الجزائرية إلغاء ديون بقيمة 902 مليون دولار لبعض الدول الإفريقية منها دول الساحل.

### الفرع الثالث: سيناريو تهميش الجزائر لدبلوماسيتها اتجاه الساحل الإفريقي.

يطرح هذا السيناريو إشكالية تأثير الأبعاد السلبية للأوضاع الداخلية على توجهات السياسة الخارجية، فالسياسة الداخلية تشكل استمرارية للسياسة الخارجية على اعتبار أن هذه الأخيرة تتأثر بالمحيط الداخلي، فالرخاء الاقتصادي يختزل الكثير من النزاعات الداخلية مما يساعد على تحقيق وحدة المجتمع وانسجامه، وهو ما يؤدي إلى التفرغ والاهتمام بقضايا السياسة الخارجية، أما إذا كانت البيئة الداخلية تعاني من

<sup>1</sup> بوحنية قوي، مرجع سبق ذكره.

## الفصل الرابع: التحديات الأمنية والتنموية لدول الساحل الإفريقي ومرتكزات تحقيق الاستقرار.

اضطرابات وأزمات وتمزقات اجتماعية، فإن ذلك يؤدي إلى عدم استقرار في السياسة الخارجية، ونظرا لصعوبة الفصل بينهما، حيث أصبحت العلاقة بين السياسة الداخلية والخارجية واضحة من حيث التفاعل الدينامي بين القوى المحلية الداخلية والقوى الدولية، إذ أن هناك صعوبة في الفصل بينهما.<sup>1</sup>

على هذا الأساس كان لتراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية، وتستمر معها التداعيات السلبية على الاقتصاد الجزائري المبني أساسا على إيرادات المحروقات. وفي الوقت الذي قارب برميل النفط سقف 40 دولارا، لأول مرة منذ أكثر من ست سنوات، تضيق أمام الجزائر هوامش الحركة، بعد تسجيل انخفاض حاد في العائدات وارتفاع قياسي للعجز في الميزانية، ومع انعدام التخطيط وغياب رؤية واضحة لتطوير الاقتصاد وتنويعه، وعدم وجود هيئات استشرافية تساهم في التحضير لسياسات بديلة وتغيير بنية الاقتصاد الجزائري، فإن الجزائر وجدت نفسها أسيرة نفس السياسات والأساليب التي تسير عليها منذ عشرينيتين، حيث يتم تحقيق النمو بفضل قطاع الطاقة والنفقات العمومية المتأتية من إيرادات المحروقات، وعليه، فإن الحكومة وأمام استمرار تراجع أسعار النفط، ولجأت الحكومة إلى التغطية على حجم العجز المتفاقم إلى تخفيض قيمة الدينار الجزائري، حيث فقد حوالي 25 في المائة من قيمته، وهو ما أدى إلى رفع تكلفة الاستيراد وبالتالي تقليصها، مسببا بذلك تآكل القدرة الشرائية للمواطن المستهلك.<sup>2</sup>

وكان لسياسة التخلّص التدريجي من الدعم الاجتماعي فرض الحكومة سياسة جبائية مرهقة للمواطن البسيط، ما قد يزيد من احتقان الجبهة الداخلية، ومواصلة الحكومة تركيزها على تخفيف هذا الاحتقان على حساب توجهات السياسة الخارجية، ومع ربطها بالأزمة في مالي والساحل، فإن سياسة الجزائر في مجال الأمن في منطقة الساحل يشوبها العديد من النقائص، حيث أن العلاقات الجزائرية- الساحلية تتميز بالنقطع وعدم الاستمرارية، وهذا راجع إلى غياب الجزائر المتكرر عن أحداث المنطقة إلا في حالة الخطر الحقيقي مثل أزمة مالي، وهو ما يفسح المجال لدول أخرى ( المغرب، فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية) بنسج علاقات مع فواعل في المنطقة تكون أغلبها ذات مشاريع معاكسة ولا تخدم المصالح الجزائرية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> عمار بالة، "التحديات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري"، (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 2018)، ص 246.

<sup>2</sup> حفيظ صوالي، الجزائر في قلب الحدث، الخبر، 26 أوت 2015، تاريخ النسخ: 26 فيفري 2019

<https://www.elkhabar.com/press/article/88749/>

<sup>3</sup> محمد الأمين بن عايشه، مرجع سبق ذكره، ص 111.

## الفصل الرابع: التحديات الأمنية والتنمية لدول الساحل الإفريقي ومركزات تحقيق الاستقرار.

حيث أن الجزائر لم تستخدم كافة إمكانياتها الاقتصادية في علاقاتها مع دول المنطقة، وهذا الضعف في التعاون الاقتصادي يرجع إلى عدم اهتمام الجزائر بالمنطقة الساحلية على غرار اهتمام الجزائر الموجه دائما نحو الشمال، وفي المجال الثقافي والديني لم تستغل الجزائر كما يجب الروابط والعوامل التي تربط شعوب المنطقة على غرار عامل الدين واللغة وكذا استخدام الزوايا (التيجانية خصوصا بحكم انتشارها في المنطقة)، حيث بإمكان الجزائر لعب ورقة العامل الديني من خلال استقبال الطلبة والأئمة لتكوينهم في هذا المجال، حيث أن زوايا أدرار كانت في القديم وجهة طلاب العلم من سكان منطقة الساحل الصحراوية.<sup>1</sup>

وليس أدل على هذا التراجع الدور الهام والبارز والمحوري الذي لعبته الجزائر على الصعيد الإفريقي من أجل إخراج القارة من دوائر التخلف إلا أنها اصطدمت بواقع إفريقي جد صعب على كافة الأصعدة والياديين خاصة ما تعلق منها بالفقر والنزاعات والمديونية... فتلك الإرادة السياسية الجزائرية في إخراج بلدان القارة من العزلة والتهميش لم تلقى صدى على المستويين الدولي والإفريقي ولم تحصل إلا على وعود لا أشياء ملموسة خاصة ما تعلق بمبادرة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا والتي تعتبر فرصة ذهبية للقارة الإفريقية من أجل تحقيق التنمية والسلام والأمن لشعوبها ولم تتحقق الأهداف المرجوة بالوصول إلى نسبة نمو تقدر بـ 7 بالمائة وتخفيض نسبة الفقر إلى حدود 7 بالمائة خاصة في ظل الإمكانيات المحدودة التي تقف عائقا أمام الطرق التعاونية داخل القارة، كما أن مسار التعاون الاقتصادي كان بطيء نتيجة لتأثره بعدة قضايا لعل من أبرزها قضية الصحراء الغربية والنزاعات الحدودية، وأيضا الاهتمامات الليبية بمنطقة الساحل الإفريقي في عهد الرئيس معمر القذافي،<sup>2</sup> ويمكن تلخيص هذا التهميش في عدم اهتمام الجزائر بالمنطقة في الوقت الراهن وعدم قدرة الجزائر على فرض أجندتها الدبلوماسية، بالإضافة إلى وجود أطراف أخرى خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا والصين خصوصا من الناحية الاقتصادية بالإضافة إلى تهديد الجماعات الإرهابية المختلفة التي هي في تزايد مستمر.

<sup>1</sup> -نبيل بوبية، "الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية"، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2009)، 163.

<sup>2</sup> نور الدين فلاك، مرجع سبق ذكره، ص 455.

## الفصل الرابع: التحديات الأمنية والتنمية لدول الساحل الإفريقي ومرتكزات تحقيق الاستقرار.

كذلك لوجود عدد من الأسباب منها<sup>1</sup>:

- الوضع الأمني في الساحل الإفريقي.
- سياسات دول الجوار في الساحل الإفريقي.
- المنافسة الدولية في الساحل الإفريقي.
- مدى التغيير والاستمرارية في السياسة الأمريكية والفرنسية والصينية تجاه الساحل الإفريقي مع احتمال تدخل أطراف أخرى جديدة.

### المبحث الثالث: المرتكزات الأمنية والتنمية لتحقيق الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي.

أدركت الفواعل الأساسية للجماعة الدولية أن التعامل مع اضطرابات البيئة الأمنية لدول الساحل الإفريقي يكون من خلال القضاء على مسببات اللأمن ومغذياته المتمثلة أساسا في الفساد والفسق والإرهاب واللامساواة والضعف الهيكلي العام، وهو ما طرح بقوة تبني مقاربة أكثر توسعا تتجاوز الطرح العسكري ولا تتوقف عند المساعدات الدولية، مقاربة تنشيط الفعل التنموي بكل أبعاده السياسية، الاقتصادية والاجتماعية تجدر الإشارة إلى أن هذا المبحث وما يتناوله من تصورات هو بناء لعدد من العناصر المرتبطة بالعملية التنموية والتي تم اقتطاعها من المبادرات الدولية حول بناء الأمن وبناء الدولة والتوصيات المقدمة من طرف المهتمين بشؤون الأمن، وكذلك جملة من السياسات والتصورات التي قدمتها فواعل إقليمية ومنظمات حكومية وغير حكومية متخصصة، وسيتم طرح الرؤية المركبة من خلال ثلاث مطالب: المحددات السياسية للتنمية في دول الساحل الإفريقي، المتطلبات الاقتصادية للتنمية في دول الساحل الإفريقي، والاستثمار في رأس المال البشري كقاعدة للتنمية الاجتماعية في دول الساحل الإفريقي.

<sup>1</sup> بن عايشة محمد الأمين، الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية في مالي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية، 24 يناير 2015، تاريخ التصفح: 28 فيفري 2019. <https://democraticac.de/?p=8205>

## الفصل الرابع: التحديات الأمنية والتنمية لدول الساحل الإفريقي ومرتكزات تحقيق الاستقرار.

### المطلب الأول: المحددات السياسية للأمن والتنمية في دول الساحل الإفريقي.

إذا كان اضطراب البيئة الأمنية للدول يرتبط بشكل أساسي بفشل الدولة على الالتزام بمتطلبات السيادة الداخلية، ونتيجة مؤكدة لمحدودية الأداء السياسي، الاقتصادي والاجتماعي للجهاز الدولاتي، فلمواجهة حالة الاضطراب الأمني التي تعانيه هذه الدول شعوبا وحكومات يتطلب التعامل مع الحركات النسبية والتعاطي بشكل مباشر مع الديناميكيات السلبية الكامنة وراء الاضطرابات الوجودية، لذلك يعتبر البعد السياسي للتنمية أحد الأبعاد المهمة لتحقيق التنمية بمفهومها الشامل، وترقية وحفظ الأمن في دول الساحل، ويكون ذلك باتخاذ جملة من التدابير السياسية سيتم مناقشتها في النقاط التالية: تقوية المؤسسات السياسية والإدارية والبناء الدستوري، الحكم الراشد والممارسة الديمقراطية، وإصلاح النظام القضائي وبناء دولة القانون.

### الفرع الأول: تقوية المؤسسات السياسية والإدارية والبناء الدستوري.

من بين أسباب النزاعات هو هشاشة البناء المؤسساتي الذي ظهر في وجود مؤسسات غير شرعية وضعيفة وانتشار الفساد بين الهياكل الحكومية، عدم احترام حقوق الإنسان، وعدم فعالية القنوات السياسية والإدارية أو أن الوصول إليها غير متاح لجميع مواطني الدولة، ولأن جميع دول الساحل تعاني من حالة اللأمن، شهدت دمار بنيته التحتية، وهياكلها المادية، وتعاني من هياكل ومؤسسات ضعيفة أو أنها معطلة تماما فانه من الضروري تقديم الدعم للمؤسسات والهياكل السياسية والإدارية من أجل تعزيز قدرة الحكومات على تحقيق السلم والنظام العام<sup>1</sup>.

### أولا: تعزيز البني المؤسساتية والهيكلية.

بناء مؤسسات حكومية شرعية، قوية وفعالة هو عنصر حاسم لتهيئة الظروف اللازمة لإرساء سلام وأمن دائم في الدول التي تشهد حالة من اللاإستقرار السياسي والأمني، لذلك فانه حتى يمكن التعامل مع الوضع الأمني التي تعاني منه دول الساحل، لابد أولا تقوية مؤسسات وهياكل الجهاز الدولاتي ماديا وتقنيا، لأن ذلك هو الضامن الأساسي لنجاح عملية إعادة البناء برمتها وإرساء حالة الاستقرار، والذي يتحقق من خلال بناء نظام سياسي فعال بكل ما يشمله من ترتيبات ومؤسسات على جميع المستويات وعبر عدة مراحل وذلك كما يلي:

<sup>1</sup> Norwegian Ministry of Foreign Affairs, Peace Building a Development Perspective.(16 Augst.2004), p 21.

## الفصل الرابع: التحديات الأمنية والتنمية لدول الساحل الإفريقي ومرتكزات تحقيق الاستقرار.

- التوافق حول التسوية السياسية وإستراتيجية البناء حيث أن الخطوة الأولى في تقوية الجهاز الدولاتي هي تقييم درجة الهشاشة المؤسسية، ثم التوافق بين النخب السياسية حول إستراتيجيات البناء، والقدرات والإمكانيات اللازم توفرها، ومراحل البناء، وكذا شكل الدولة، وطبيعة نظام الحكم والنظام الانتخابي، وشكل الدستور الذي يتضمن تحديد العلاقة بين الأطراف المتصارعة وحقوقهم.<sup>1</sup>
  - تقوية وإعادة بناء السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وتحديد العلاقة بينها وفق ما يحدده الدستور الذي يفترض أن يقر قواعد وترتيبات جديدة لتداول السلطة وطبيعة نظام الحكم.<sup>2</sup>
  - محاربة الفساد وتقوية الجهاز البيروقراطي والعمل على استعادة الوظائف الحكومية الأساسية، خاصة الإدارة العامة والمالية العامة، ودعم الهياكل التي تعمل على توفير الخدمات الأساسية مثل المياه والصرف الصحي، والتعليم الابتدائي، ودعم سلامة والعودة النهائية للاجئين.<sup>3</sup>
  - من المهم جدا في سياق تقوية المؤسسات الدولية إعادة بناء الجيش وجهاز الشرطة ومختلف الأجهزة الأمنية الوطنية، ويأتي في إطار عملية البناء تطبيق برامج اقتصادية واجتماعية لاحتواء عناصر وقيادات الميليشيات الخاصة، مع ضرورة وضع إطار قانوني ومؤسسي لتنظيم سيطرة المؤسسات السياسية الأمنية على الأجهزة الأمنية والمؤسسة العسكرية، ومراجعة الإنفاق العسكري وجعله في حدود التوافق مع عملية البناء والاحتياجات التنموية وكذلك إعادة صياغة العقيدة الأمنية لتتوافق مع المرحلة الجديدة.<sup>4</sup>
- من خلال ما سبق يظهر أن تقوية البناء المؤسسي والهيكلي للجهاز الدولاتي، بما يمكنه من القضاء على حالة اللأمن، والتحويلات المؤسسية هو مسار معقد قد يأخذ سنوات طويلة لأنه يتطلب التوافق حول إستراتيجية وتصورات البناء، وتجاوز الخلافات التي قد تؤدي إلى عودة العنف وانتكاسة الأمن، كما يتطلب الحصول على الخبرة التقنية والإمكانات المادية، وكذلك بناء الثقة بين النخب والدولة والمجتمع.

<sup>1</sup> داليا رشدي، "أبعاد ومتطلبات إعادة بناء الدولة بعد الصراعات"، السياسة الدولية، العدد 206، (أكتوبر 2016)، ص 12.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 13.

<sup>3</sup> United Nations, peace Building an Orientation.

<sup>4</sup> داليا رشدي، مرجع سبق ذكره، ص 13.

### ثانيا: البناء الدستوري والتنوع الهوياتي.

ساهمت اطر الحكم في العديد من دول ما بعد الاستعمار في خلق أزمة الهوية، حيث أنها كانت تؤكد على الوحدة من خلال قمع التنوع الهوياتي، الأمر التي أدى إلى إقصاء وتهميش فئات الشعب، وعدم تمكينهم من حقوقهم السياسية والمدنية والمزايا الاقتصادية، وأحيانا حتى حق المحافظة على خصوصياتهم الهوياتية، بذلك فقد أدت سياسات الحكم إلى تفاوت كبير بين المجموعات الاثنية والعرقية والدينية وغياب المساواة والعدل في تقاسم السلطة والثروة الوطنية والخدمات الاجتماعية وفرص التنمية فكانت بذلك بذورا للصراع واندلاع العنف رغبة في مراجعة قواعد تقسيم الإمكانيات والموارد، وإعادة ترتيب الأوضاع وسعيًا لمعالجة التفاوت، حيث أصبح كل طرف يسعى إلى إقامة نظام عادل للتوزيع وفق وجهة نظره الخاصة،<sup>1</sup> هذا الواقع تشهده العديد من دول الساحل، حيث كان غياب العدالة في التمثيل والتمتع بالسلع العامة سببًا للدخول في نفق الفوضى الأمنية، ولأجل تجاوز ذلك وفي سياق البناء المؤسساتي والهيكلية الذي يتطلب بناء دستوري ضامن للحقوق والحريات، فإنه يجب توضيح الأطر السياسية بما يتوافق وثقافات الشعوب الأصلية والمكونات المجتمعة وقيمها، لتكون مصدرا للقوة والشرعية.<sup>2</sup>

الدستور الذي يكون آلية للرقابة، وتنظيم وإدارة الممارسات والمؤسسات، والقواعد العامة التي تنظم عمل أجهزة النظام السياسي وعلاقتها ببعضها البعض يجب أن تعكس صياغته عبر الأطراف التي وكل لها مهمة البناء وإرساء الاستقرار، روح الأمة والقيم الثقافية لجميع مكونات المجتمع.

### ثالثا: تقوية السلطة التشريعية وضمان استقلالها.

تعتبر الهيئة التنفيذية هي القاعدة في معظم النظم السياسية ما يجعل عملية الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في بداية مسار البناء السياسي لدول الساحل صعبة جدا، لذلك فإنه وفي المراحل الأولى قد يكون هناك ضرورة لهيمنة تنفيذية لتلبية المطالب والتعامل الفوري مع الاحتياجات الهائلة للتنمية والهيكل الأساسية الهشة، ومراجعة الضغوط المحلية والدولية على الجهاز التنفيذي، على أن يحقق نتائج وإصلاحات سريعة نسبيا، ولكن بما انه ليس هناك ما يضمن أن السلطة التنفيذية سوف تركز

<sup>1</sup> Francis M Deng Introduction. Identity. Diversity and Constitutionalism in Africa (Washington D.C. United States Institute of Peace Press 2008) p 282-283.

<sup>2</sup> Erin Mc Candless and Tony Karbo. Peace Conflict and Development in Africa, (Switzerland : University of peace 2001), p279.



## الفصل الرابع: التحديات الأمنية والتنمية لدول الساحل الإفريقي ومرتكزات تحقيق الاستقرار.

على القضايا الصحيحة أو أن العمل السريع يهدئ مطالب الفئات المهمشة التي يمكن أن تعرقل عملية البناء، فإن هذه الهيمنة التنفيذية إذا ما قبلتها الأطراف المحلية يجب أن تكون مرحلة مؤقتة، لا تدوم طويلاً.<sup>1</sup>

سواء اتجهت الدول نحو مرحلة مؤقتة للهيمنة التنفيذية أم لا، فإنه يجب تقوية الهيئة التشريعية من خلال التدابير الآتية:<sup>2</sup>

1- الإدارة السياسية والدعم المحلي حيث أن الإدارة السياسية تلعب دورا كبيرا في تعزيز أداء الهيئة التشريعية، وذلك من خلال إنشاء قاعدة دعم من قادة رسميين أو من خلال إنشاء فريق للتحديث التشريعي، وهذه المجموعات تكون عادة نشاطاتها موجهة للتعامل مع المشاكل السياسية ذات العلاقة بالتنمية المؤسسية.

2- إضفاء الطابع المؤسسي على الآليات الداخلية للسلطة التنفيذية.

3- تعزيز قدرة أحزاب المعارضة على المشاركة في الأنشطة التشريعية، وضمان إدراج آراء الأقلية في السياسات التي تؤثر على الانقسامات الاجتماعية.

4- التمثيل حيث أنه لا بد من تقوية القدرات التقنية للسلطة التشريعية، بما يمكنها من أداء وظائفها.

5- تعزيز قدرة الأمانة التشريعية على جمع معلومات دقيقة عن المشرعين، وتمكينهم من إجراء تقييمات مستنيرة عن احتياجات تحقيق الاستقرار في الدولة، وكيفية صياغة وتعديل الوظيفة التشريعية.

6- تعتبر عملية وضع القوانين أهم وظيفة تؤديها السلطة التشريعية، لذلك يحتاج المشرعون إلى دورات تدريبية وبرامج التوجيه وتحسين آليات النقاش، وذلك عبر تعزيز اللجان التشريعية وتحديد اختصاصاتها، وكذلك تقوية التوافقات الحزبية بما لا يحث التعارض الذي يفضي إلي زعزعة عمل الهيئة التشريعية.

7- تعزيز دور السلطة التشريعية في وضع الميزانية، كون الهيئة التشريعية تعمل على تمثيل مصالح المواطن، فإنه يجب أن يكون لديها دور كبير في صناعة الميزانية وفي الرقابة على الهيئة التنفيذية،

<sup>1</sup> Nikil Durta and Auther. Strengthening Legislature for Conflict Management in Fraprie States,(New Jersey: Woodrow Wilson School of Public and Interational Affairs.), p18.

<sup>2</sup> Ibid, p 21.

## الفصل الرابع: التحديات الأمنية والتنمية لدول الساحل الإفريقي ومرتكزات تحقيق الاستقرار.

وهو ما يتطلب أن تتوفر للسلطة التشريعية آليات قانونية تجبر السلطة التنفيذية على توفير المعلومات حول عملها.

### الفرع الثاني: الديمقراطية والحكم الرشيد.

إذا كان القمع السياسي والقيادة السياسية السيئة، عامل محرك للصراعات العنيفة، فإنه يمكن القول أن مخاطر العنف تقل في الدول التي تتميز بالحكم راشد والممارسة الديمقراطية وتحترم فيها حقوق الإنسان لذلك وانطلاقاً من هذا التصور فإن تعزيز الديمقراطية التي تمثل أحد أهم الأبعاد السياسية للتنمية يعتبر خطوة أساسية في مشروع إرساء الأمن والسلام والاستقرار في الدول، تجدر الإشارة إلى أن مسألة الشرعية هي جوهر العلاقات بين الدولة والمجتمع وأساس الميثاق الاجتماعي، حيث بدون حد أدنى من الشرعية يواجه النظام صعوبة في الأداء، وبالرغم من أن الشرعية مفهوم شديد التعقيد يشمل مسميات مختلفة يصعب قياسها تجريبياً، فإنه يمكن الإشارة إلى مجموعة من المؤشرات التي اعتمدها الدول لإثبات شرعيتها وسلطتها على أولئك الذين يحكمونهم:<sup>1</sup>

✓ توفير السلع والخدمات العامة بما في ذلك الأمن الاجتماعي مثل دول الرفاهية الحديثة.

✓ الأداء الاقتصادي مثل بعض دول جنوب شرق آسيا.

✓ الإيديولوجية أو القومية.

✓ الشعبية.

✓ التمثيل الديمقراطي الليبرالي الذي يشمل احترام الحقوق المدنية والسياسية الأساسية والمساءلة.

تعزيز الحكم الرشيد والديمقراطية هو شرط مسبق لتحقيق الاستقرار والتحرر الفعال من تبعات الفشل الدولاتي، ومن منظور التنمية الإنسانية الحكم الرشيد هو الحكم الديمقراطي، وهذا الأخير يجمع بين المرتكزات الحقوقية التالية:<sup>2</sup>

✓ احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعوب والسماح لهم بالعيش بكرامة.

<sup>1</sup> United Nations Development Programme. Human Development Report 2002: Deepening Democracy in a Fragmented World (New York: Oxford University Press, 2002), p 50.

<sup>2</sup> Ibid, p 51.

## الفصل الرابع: التحديات الأمنية والتنموية لدول الساحل الإفريقي ومرتكزات تحقيق الاستقرار.

- ✓ حق الأفراد في المشاركة في القرارات التي تؤثر على حياتهم.
  - ✓ حق الأفراد في عرض صناعات القرار للمساءلة.
  - ✓ قواعد شاملة وعادلة تحكم المؤسسات والممارسات الاجتماعية.
  - ✓ المرأة شريك متساو مع الرجل في المجالين العام والخاص في عملية صنع القرار وفي الحياة العامة.
  - ✓ تحرير الناس من التمييز على أساس العرق أو الاثنية أو الطبقة أو الجنس أو أي سمة أخرى.
  - ✓ إدراج احتياجات الأجيال القادمة في السياسات الحالية.
  - ✓ السياسات الاقتصادية والاجتماعية هي استجابة لاحتياجات الناس وتطلعاتهم.
  - ✓ السياسات الاقتصادية والاجتماعية تهدف إلى القضاء على الفقر وتوسيع خيارات الأفراد في حياتهم.
- يلاحظ أن هذه الأسس تتجاوز المؤسسات والهيكل نحو الممارسة الديمقراطية الكفيلة بتحقيق الاحتياجات السياسية، الاقتصادية المادية والمعنوية للأفراد، بكفاءة وفعالية، مما يقضي على مسببات العنف ويعزز قوة الدول.
- الممارسة الديمقراطية التي تفضي إلى تحقيق الاستقرار السياسي للدول الفاشلة التي تشهد هشاشة مؤسساتية، وضعف المردود الحكومي والتي كانت العديد منها نظم استبدادية تمر عبر مراحل ومن خلال مجموعة الآليات التالية:
- ✓ الانتخابات التشاركية.
  - ✓ الاعتراف بالتعدد المجتمعي في الممارسة الديمقراطية.
  - ✓ تفعيل مؤسسات المجتمع المدني وإشراكهم في عملية البناء، وتفعيل إعلام معتدل.
  - ✓ الفصل بين الحكم المدني والمؤسسات الأمنية.
  - ✓ المساءلة.

### الفرع الثالث: إصلاح النظام القانوني والقضائي.

العدالة والنظام بعدان مهمان لتحقيق الأمن والحفاظ على الحرية في دول الساحل الإفريقي على اعتبار أن الظلم وغياب العدالة يؤديان إلى إضعاف الشرعية، وبعض الأحيان يساهم في اندلاع النزاعات المسلحة، لذلك فإنه في إطار مساعي بناء الدول الفاشلة، فإنه يجب العمل على إصلاح النظم القانونية والقضائية من خلال إرساء قواعد قانونية تخلق التوازن بين المسؤوليات الداخلية والخارجية لتحقيق أكبر قدر من الفعالية، وتحديد أولويات التنمية المحلية بما في ذلك الموارد البشرية وتعزيز حقوق الإنسان من خلال بناء الدستور الذي يكون ضامن للحريات والحقوق ويظم العلاقات بين مختلف السلطات.<sup>1</sup>

#### أولاً: سيادة القانون.

تعتبر سيادة القانون أحد مبادئ الحوكمة، ويقوم هذا المبدأ على اعتبار جميع الأشخاص والمؤسسات والكيانات العامة والخاصة بما في ذلك الدولة، مسؤولين أمام القوانين التي تصدر بشكل علني وتطبق على أساس مبدأ المساواة، ويجري التقاضي بها على نحو مستقل، وحسب الأمم المتحدة فإن تحقيق ذلك يكون بوضع التدابير اللازمة لضمان الامتثال لمبادئ سيادة القانون، والمساواة والمسؤولية أمام القانون والعدالة في تطبيق القانون والفصل بين السلطات والمشاركة في عملية صنع القرار، وتجنب التعسف ووجود شفافية إجرائية وقانونية.<sup>2</sup>

سيادة القانون تتعلق في جوهرها بتقييد استغلال السلطة التعسفي، بحيث لا تستطيع الأجهزة الدولية ارتكاب أفعال ضد مواطنيها والإفلات من العقاب، وبحيث يتعين على المواطنين أيضاً إتباع القواعد الواجبة فيما يتعلق بتعاملاتهم بعضهم مع بعض.

بالرغم من وجود الكثير من العقبات في إرساء سيادة القانون في دول الساحل الإفريقي، إلا أنه يمكن تعظيم فرص النجاح وتحقيق هذا الهدف من خلال جملة من الآليات:<sup>3</sup>

<sup>1</sup> Wendy Lambourne Post Conflict Peace Building : Meeting Human Needs for Justice and Reconciliation. Peace conflict and development, April 2004, p 5.

<sup>2</sup> ليان مكاي وآخرون، نحو ثقافة سيادة القانون: اكتشاف الاستجابات الفعالة للتحديات أمام تطبيق العدالة والأمن، (واشنطن: معهد الولايات المتحدة للسلام 2015)، ص 12.

<sup>3</sup> Office of the United Nations. Rule of law Tools For post-conflict states: mapping the justice sector. New York, 2006, p 15-16.

## الفصل الرابع: التحديات الأمنية والتنموية لدول الساحل الإفريقي ومرتكزات تحقيق الاستقرار.

- ✓ بناء الأجهزة وهيأة السلطة القضائية التي تتولي إقامة العدالة، والعمل على استقلالها وهذه الأجهزة تتمثل بشكل أساسي في وزارة العدل ومنظمات حقوق الإنسان.
- ✓ توفير الموارد اللازمة لتشغيل النظام القضائي وتعزيز قدرات كليات الحقوق، ومدارس تكوين المحامين والقضاة وتدريب الموظفين القضائيين، ومراكز البحوث، وصناديق التفكير القانونية.
- ✓ إعادة بناء جهاز الشرطة وغيره من هيئات إرساء القانون، ويعتبر أحد التحديات الأكثر أهمية وتعقيدا في بيئة ما بعد الصراع، ويجب إدراك أن عملية إصلاح الأجهزة الأمنية ليست فقط إصلاح تقني، وتفعيل الجانب التشغيلي لقوة الشرطة، وإنما لابد من إدراك أن جهاز الشرطة هو مشروع واسع وطموح لإدارة الصراع، والتنمية السياسية والسوسيواقتصادية، لذلك فانه ولي جانب البناء التقني لأجهزة الشرطة لابد من بناء ولاء الأجهزة الأمنية، وبناء ثقة المواطنين في هذه الأجهزة، بما يحقق خدمة الشرطة للمجتمع ويحافظ على الاستقرار، وهذه العملية تتطلب سنوات طويلة.
- ✓ المساواة: سيادة القانون تتطلب خضوع جميع مواطني الدولة بما فيهم المسؤولين للمساءلة من خلال أنظمة العدالة، ففي الديمقراطيات يمكن للناس المطالبة بالمساواة بطريقتين أساسيتين: من خلال نشاطات المجتمع المدني، ومن خلال هياكل التمثيل، والكيانات الرقابية مثل لجان حقوق الإنسان، اللجان الانتخابية والخدمة العامة ولجان وهيئات مكافحة الفساد .
- ✓ محتوى القوانين: تصاغ القوانين لحماية الحقوق الإنسانية لكل الأفراد، ويجب أن تكون واضحة ودقيقة، ومتاحة للجميع وأن يتمكن جميع مواطني الدولة من معرفة حقوقهم والتزاماتهم، كما يجب أن يعرف كافة المواطنين الجهة المسؤولة عن صيانة القوانين، مع ضرورة إخطار المواطنين بشأن القوانين الجديدة.
- ✓ المشاركة في عملية صنع القرار حيث يجب أن تتاح الفرصة للمواطنين للمشاركة بشكل مباشر في عملية صنع القرارات التشريعية، التشغيلية والإدارية، وذلك لإصلاح العلاقات بين الدولة والمجتمع وهو ما يزيد الثقة في الحكومة ويعزز شرعيتها.
- ✓ الفصل بين السلطات: سيادة القانون تطلب الفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، ويجب أن يكون هناك تحديد واضح لصلاحيات كل سلطة.

## الفصل الرابع: التحديات الأمنية والتنمية لدول الساحل الإفريقي ومرتكزات تحقيق الاستقرار.

✓ الوصول إلى العدالة: يجب أن يتمكن جميع مواطني الدولة من الوصول إلى آليات العدالة والتدابير الإنصافية، ولتحقيق ذلك يجب أن تكون آليات وهيئات العدالة موجودة على جميع تراب الدولة على المستويين المحلي والوطني وبأسلوب يفهمه المواطنون.

### ثانياً: الوصول إلى مسار قضائي فعال وتحقيق المصالحة والعدالة.

تشمل المصالحة بناء أو إعادة بناء الثقة والعلاقات الودية بين الأفراد والنخب والمؤسسات فمعظم الصراعات تمر بمرحلة اعتراف جميع الأطراف بأن النصر العسكري غير مجدي، وأن التوجه للأمن والسلام سيخدم مصالحهم، مما يجعلهم يقبلون بالتسوية السلمية، وتجاوز الماضي وما حمله من إقصاءات وتهميش، أو حتى تعذيب وقتل، والتصالح فيما بينهم والوثوق في الجهات القائمة على عملية البناء، لأن استمرار الاحتقان وعدم المصالحة بين أفراد الشعب وعدم ثقتهم في القائمين على جهود إعادة البناء من شأنه إعاقة عملية البناء، وساهم في هذه العملية مؤسسات المجتمع المدني وتنظيمات حقوق الإنسان والمنظمات الداعمة للسلام والمنظمات الدينية والمؤسسة الأكاديمية ومختلف وسائل الإعلام.<sup>1</sup>

المصالحة مسار مجتمعي ينطوي على الاعتراف المتبادل بالمعاناة السابقة وتغيير السلوكيات والمواقف المدمرة نحو علاقات بناء لتحقيق سلام دائم، وتشمل أحداث المصالحة العناصر الشكلية التالية<sup>2</sup>:

1. اجتماع بين كبار ممثلي الفصائل المعارضة سابقاً.

2. مراسيم عامة تغطيها وسائل الإعلام الوطنية.

3. طقوس رمزية تشير إلى السلام.

كما يجب على القائمين على عملية المصالحة تقديم الخدمات المالية وتعويض الناجين وأسر القتلى أو المفقودين، لأن العدالة الاقتصادية أمر أساسي للمصالحة وعملية البناء ككل، وتتضمن عملية المصالحة كذلك برامج الدعم النفسي للضحايا والجناة، وكذلك الموظفين من أجل تجنب المزيد من المعاناة وتحقيق أفضل للمصالحة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> Norwegian Ministry of Foreign Affairs, Peace Building, p 24.

<sup>2</sup> The Karen Brouneus, Reconciliation Theory and Practice for development cooperation Department For Cooperation With Non-Governmental Organization and Humanitarian Assistance), September 2003, p 23. 28.

<sup>3</sup> "Neethling The Security Development Nesus and the Imperative of Peace Building, p 44.

## الفصل الرابع: التحديات الأمنية والتنمية لدول الساحل الإفريقي ومرتكزات تحقيق الاستقرار.

كثيرا ما ينظر للمصالحة والعدالة كأهداف متنافسة في عملية تحقيق الأمن، حيث أن إقحام مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان في المفاوضات وفي الحكومات الجديدة، يؤدي إلى إدامة ثقافة الإفلات من العقاب التي لا تردع مجرمي الحرب في المستقبل، وتفشل في تحقيق سلام عادل، كما أن اتفاق السلام الذي يسمح بتقاسم السلطة مع المجرمين والعفو عن جرائمهم، ينظر إليه الضحايا الناجون على أنه سلام ظالم، وبالتالي هذا يهدد الاستقرار والمصالحة بعد الحرب لذلك فإن قضايا العدالة والمساءلة عن جرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان لا ينبغي أن تتلاشي في التسوية السلمية في الحرب الأهلي، وتجدر الإشارة إلى أن نوع العدالة وعلاقتها بتحقيق السلام تختلف باختلاف السياقات المحلية والظروف والاستعدادات الفردية والجماعية، كما أن عمليات المصالحة تختلف في حالة الحرب الأهلية عن عمليات الإبادة عن العمليات الإرهابية، كما تختلف حاجة المجتمعات إلى العدالة، من عدالة قانونية إلى عدالة اجتماعية واقتصادية.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: المتطلبات الاقتصادية للتنمية وضرورة تحقيق الأمن الاقتصادي في دول الساحل الإفريقي.

في ظل الظروف الفوضوية التي تتميز بها دول الساحل الإفريقي، فإن تصميم برامج النمو الاقتصادي والتنمية يجب أن توجه لتحقيق أهداف منها إعادة تأسيس وظائف الحكومة الاقتصادية الأساسية، واستعادة شرعية الحكومة من خلال ما تقدمه من خدمات، استقرار الاقتصاد وتوجيه النمو بسرعة، معالجة الأسباب الاقتصادية الجذرية للصراع، وزيادة فرص العمل وتحسين الرفاه، أيضا الإنصاف وتقليص اللامساوات وضمان استفادة جميع مواطني الدولة من الثروات الوطنية. تحقيق هذه الأهداف في دول الساحل مرهون بالالتزام بجملة من الإصلاحات الهيكلية ذات الطبيعة الاقتصادية.

### الفرع الأول: آليات تقوية الاقتصاد الوطني.

العواقب الاقتصادية والسياسية المترتبة على الصراع وحالة اللااستقرار كبيرة جدا، حيث يشمل ارث العنف في دول الساحل خسارة كبيرة في كسب سبل العيش والعمالة و المداخيل، ودمار الهياكل الأساسية وكسر شبكات الأمان الاجتماعية، ما جعل جميع هذه الدول تحتل أدنى المراتب على مستوى مؤشر

<sup>1</sup> Wendy Lamboume. Post Conflict Peace Building Meeting Human Needs For Justice and Reconciliation Peace Conflict and Development (4) April 2004, p 19.

## الفصل الرابع: التحديات الأمنية والتنمية لدول الساحل الإفريقي ومرتكزات تحقيق الاستقرار.

التنمية البشرية، لذلك فإن الانتعاش الاقتصادي ضروري لعكس وتحويل هذه الظروف السلبية وفق مقارنة اقتصادية محضة، سياسات الإنعاش الاقتصادي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار مجموعة من الشروط:<sup>1</sup>

**الشرط الأول:** جميع برامج الإنعاش يجب أن تكون ملائمة، ومناسبة مع أوضاع كل دولة على أن يكون ذلك استنادا إلى تقييم كامل للظروف الخاصة لكل دولة.

**الشرط الثاني:** يجب على جهود الإنعاش أن تبني وتعمل مع المؤسسات الاجتماعية والمؤسسية والقادة الاقتصاديين المحليين، ووفق طرق التفاعل الاجتماعي والديناميكيات كما هي موجودة.

**الشرط الثالث:** إن الانتعاش الناجح لا يتطلب النمو الاقتصادي المستدام فقط، وإنما يتطلب كذلك نمط من النمو الذي يقلل مخاطر العودة إلى الصراع، وهذا النوع من النمو يجب أن يرافقه التوسع.

**الشرط الرابع:** يجب أن تعطي سياسات الاقتصاد الكلي الأولوية لتقليل مخاطر النزاع بما في ذلك تعزيز النمو، ويعني ذلك تحمل التضخم المعتدل وعجز الميزانية، كذلك يجب أن تتولى سياسات الإنعاش ترقية استثمارات القطاع الخاص بما يضمن عودة العمال المؤهلين.

**الشرط الخامس:** قد تكون المعونة مهمة جدا لتعافي اقتصاديات هذه الدول وخاصة في المراحل المبكرة، ولكن يجب أن تخضع المعونة إلى منطق تعزيز الفاعلين المحليين ولا يجب أن تؤسس للنظم الموازية.

**الشرط السادس:** إن وجود دولة قوية وشاملة أمر أساسي لضمان الاستقرار والانتعاش، لذلك تحتاج دول الساحل إلى إعادة بناء الجهاز الدولاتي وتخصيص مؤسساته بشكل فعال كما يجب تحسين الشفافية خاصة في الدول الغنية بالموارد.

**أولا: أسس استقرار الاقتصاد.**

بالنسبة لمعظم دول الساحل الإفريقي لا يمكن أن يتحقق استقرار الاقتصاد إلا بالاتفاق مع المؤسسات المالية الثنائية والمتعددة الأطراف (البنك الدولي، مؤسسات إعادة الإعمار وبنوك التنمية)، وكجزء من هذا التعاون من المهم ضمان سعر الصرف واستقرار الأسعار، دون أن تتعرض هيكل الدولة التي تتولى تقديم الخدمات الأساسية لأي ضرر، فيمكن للتعاون التقني أن يعزز استقرار الاقتصاد من خلال

<sup>1</sup> United Nations Development Programme. Enabling Crisis Prevention and Recovery Report 2008 New York (2008), p 3-4.



## الفصل الرابع: التحديات الأمنية والتنموية لدول الساحل الإفريقي ومرتكزات تحقيق الاستقرار.

الخدمات الاستشارية المتعلقة بالتمويل والإدارة العامة للحد من الفقر، وكذلك تعزيز برامج الدولة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث يجب الأخذ بعين الاعتبار إعادة توزيع الإيرادات الاجتماعية والاقتصادية، فلا يجب توطيد استقرار الاقتصاد على حساب النفقات السكانية،<sup>1</sup> وتقوم المؤسسات المالية العالمية مثل البنك الدولي الوكالة والأمريكية للتنمية العالمية بتقديم مساعدات تنظيمية تقنية تتناول:<sup>2</sup>

- رصد المؤسسات والبنوك السليمة خاصة فيما يخص وجود بنك مركزي، وإن كان قادرا على العمل، وقدرته على صياغة سياسة نقدية مناسبة، ومراقبة الحسابات والودائع المحلية والخارجية، وهل البنك المركزي قادر على إدارة سوق صرف البلاد، وأداء الأنوار الرئيسية المتمثلة في: الرقابة النقدية، إدارة سوق الصرف الأجنبي، جمع بيانات السوق عن الأسعار ومعدلات التبادل، والرقابية البنكية والتنظيم.
- إنشاء عملة وطنية وسوق صرف يمكن من خلالها شراء وبيع العملة، مع ضرورة بناء القدرة المؤسساتية للسلطة النقدية.
- الرجوع إلى مستشارين أجنبى مؤهلين لتقديم توجيهات أثناء عملية البناء، وتدريب محافظى البنوك المركزية، وإجراء دورات تدريبية وحلقات دراسية إقليمية، كما يجب إرسال عدد من المسؤولين الرفيعى المستوى إلى البلدان المتقدمة للتدريب.

### ثانيا: تقييد وتحويل اقتصاديات العنف.

للصراعات العنيفة أثر عميق على النشاط الاقتصادي وتغير هيكل اقتصاد الدولة ككل، فتظهر اقتصاديات العنف التي تعرض المصالح الفردية والجماعية إلى الخطر حيث تميل إلى الحفاظ على الأنشطة غير المشروعة أو حتى استقرار الأعمال القتالية، فالانتقال من الحرب إلى السلم والأمن لا يمكن أن ينجح ما لم يول اهتمام دقيق للاقتصاد السياسى للنزاع المسلح، لأن ذلك لا يهدد الأفراد فقط، وإنما يفوض بشكل خطير احتكار الدولة للسلطة، وإدارة موارد وإمكانيات الدولة،<sup>3</sup> ولأجل ذلك طرحت مجموعة من الآيات لمواجهة نشاطات اقتصاديات الحرب وتمحور حول ثلاث تصورات أساسية:

<sup>1</sup> Todias Debiel and auther, Promoting Good Governance in Post Conflict Societies. Tr: GTZ Corporate Communication (Eschborn: Deutsche Gesellschaft fur, 2005), p 18.

<sup>2</sup> United States Agency For International Development A Guide To Economic Growth in Post Conflict Countries, (Washington DC January 2009), p 30-31.

<sup>3</sup> Tobins and Auther, Promoting Good Governance, p 19.

## الفصل الرابع: التحديات الأمنية والتنمية لدول الساحل الإفريقي ومرتكزات تحقيق الاستقرار.

- 1- الحد من الروابط بين اقتصاديات الحرب المحلية والأسواق العالمية (القانونية وغير القانونية) للسلع الأساسية، والأسلحة والتمويل.
- 2- تتعلق المجموعة الثانية من الآليات بمعالجة العوامل الهيكلية للاقتصاد السياسي التي تتسم بها البلدان المعارضة للحروب وحالة اللاإستقرار، بالإضافة إلى تركة اقتصاديات الحرب والتحديات التي قد تواجهها في تحقيق الأمن.<sup>1</sup>
- 3- التدخل السريع بالقوة، لتعطيل قنوات العرض والتهريب، ما يزيد من تكاليف معاملات الأنشطة غير المشروعة، ويضعف وضع السوق.<sup>2</sup>

### ثالثاً: تخفيض الاعتماد على المساعدات الخارجية.

تؤكد الوكالات الدولية أن معظم دول الساحل تعتمد بشكل كبير على المساعدات الدولية، والتي قد تصل إلى 55% من الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول، لذلك فإن تخفيض المساعدات الدولية لهذه الدول يعتبر أمراً مقلقاً، إلا أنه من الضروري أن توجه هذه الدول نحو زيادة المداخل المحلية وهو المطلب الذي تؤكد عليه العديد من المنظمات والجهات المانحة، فقد أشار تقرير منظمة التعاون الاقتصادي حول الدول الهشة لعام 2014، إلى أنه يجب الاستثمار بشكل أكبر في قدرات الدول الهشة وحثها على زيادة الإيرادات المحلية.<sup>3</sup>

بالإضافة إلى أن المساعدات التي تتلقاها دول الساحل هي ليست كافية، فإنها تصل في كثير من الأحيان في الأوقات غير المناسبة لأنها ترتبط فقط بحدوث الأزمات، وتقل فعالية هذه المساعدات في فترات ما بعد النزاع، كما أنها عرضة لتقلبات الدول المانحة مما يؤثر على قدرة حكومات هذه الدول على تنفيذ المشاريع وإدارتها وتقديم الخدمات العامة، وبالتالي عدم اليقين بشأن تدفقات المعونة من شأنه أن يجعل من الصعب على أي حكومة إدارة الموارد والحد من الفقر.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> Karen Ballentine. Heike Nitzchke. The Political Economy of Civil War and Conflict Transformations. Berghof Research Center For Constructive Management/www.berghof handbook net/October 2004, p149.

<sup>2</sup> Tobias and Auther, Promoting Good Governance, p 19.

<sup>3</sup> Organisation for economic co-operation and development, Fragile States 2014: Domestic Revenue Mobilisation in Fragile States( paris 2014), p 51.

<sup>4</sup> Departement for International Development, Why We Need to Work More Effectively in Fragile States, (United Kingdam January 2005), p 12.

## الفصل الرابع: التحديات الأمنية والتنمية لدول الساحل الإفريقي ومرتكزات تحقيق الاستقرار.

من جانب آخر فإن قدرة هذه الدول على الاستخدام الفعال للموارد، وتفعيل التنمية منخفضة جدا سواء بسبب ضعف الهياكل والمؤسسات وغياب استراتيجيات وسياسات تنمية أو بسبب تفشي الفساد وتوجيه موارد المساعدات نحو المصالح الخاصة، لذلك يجب أن يكون هناك إصلاح للمؤسسات والسياسات، بما يقود إلى حسن استغلال المساعدات الأجنبية والتوجه بشكل تدريجي نحو الاعتماد بشكل أكبر على الإمكانات والموارد المحلية.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: الموارد الطبيعية حلقة ربط بين المتطلبات الأمنية والتنمية.

يمكن أن تسهم الموارد الطبيعية ذات القيمة العالية في تحريك ديناميكيات الصراع، أو موردا لتمويل العمليات العسكرية وبالتالي إطالة العنف والاقتتال الداخلي، فإنها قد تكون مصدرا أساسيا للانتعاش الاقتصادي، إذا ما تم إدارتها بشكل سليم.

### أولا: الإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية.

يمكن استغلال الموارد الطبيعية لتحقيق الاستقرار وذلك من خلال الخطوات التالية:

#### 1- التفاوض من أجل الأمن والسلام واتفاقيات التسوية السلمية:

كما قد تكون الموارد الطبيعية سببا لاندلاع الصراعات، فإنها قد تكون وسيلة لتحقيق السلام، فقد منحت العديد من اتفاقيات السلام لأطراف معينة إمكانية الوصول أو السيطرة على الموارد الطبيعية المريحة كحوافر فورية للأمن، وقد يكون ذلك من خلال المشاركة في الوزارات والجهات الإدارية التي تتولى عملية الإشراف على إدارة الموارد الطبيعية، إلا أن ذلك يتطلب توافقا بين مختلف الأطراف حتى لا يؤدي ذلك إلى تعطيل عملية إدارة الموارد.<sup>2</sup>

**ثانيا:** دعم الانتعاش الاقتصادي حيث الإدارة السليمة والرشيدة للموارد الطبيعية تساهم في بناء اقتصاد منوع، وإمكانية تحقيق الكمية الاقتصادية، وتزيد من إيرادات الدولة.

**ثالثا:** تطوير سبل العيش المستدامة ودعم الاحتياجات الإنسانية واستراتيجيات التكيف ويعتمد الأمن الدائم أساسا على تطوير سبل العيش وتميئتها، وتعتبر الإدارة السليمة والاستخدام الشفاف والمنصف والمشروع

<sup>1</sup> Ibid, 16

<sup>2</sup> Carl Bruch and Auther. Post Conflict Peace Bulding and Natural Resources Oxford Journals March 17,2011(postconflict une ch.JUNEP\_ECP\_brochure\_PONEM.pdf) p 63.

## الفصل الرابع: التحديات الأمنية والتنموية لدول الساحل الإفريقي ومرتكزات تحقيق الاستقرار.

للموارد الطبيعية، أداة لتلبية الاحتياجات الأساسية لجميع مواطني الدولة وخاصة الفئات الضعيفة واللاجئين والمشردين من خلال توفير الغذاء الكافي، والمياه والمأوى وبالأساس فرص العمل.<sup>1</sup>

### ثانيا: دعم النقاط الزراعي.

تكتسي الزراعة أهمية كبيرة بالنسبة لجميع الدول، وتعتبر أحد القطاعات الحيوية وأحد ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالنسبة لدول الساحل يعتبر دعم الزراعة أمرا ضروريا في إطار دعم جهود الانتعاش، وفق تقرير "الزراعة من أجل التنمية"، حيث اعتبر البنك الدولي الزراعة أداة فريدة للتنمية من حيث كونها نشاطا اقتصاديا وسبيلا من سبل كسب الرزق ومصدرا للخدمات البيئية من حيث كونها:

#### 1- نشاط اقتصادي: قد تكون أحد مصادر نمو اقتصاد الدول كونها تتيح فرص الاستثمار للقطاع

الخاص، ومحفز رئيسي للصناعات المرتبطة بالزراعة والاقتصاد الريفي غير الزراعي، وللإنتاج الزراعي دور مركزي في تحقيق الأمن الغذائي بما توفره من موارد غذائية، وكذلك تعتبر مصدرا من مصادر الدخل بالنسبة لغالبية الفقراء في المناطق الريفية، وحسب التقرير الصادر عام 2007 تعتبر الزراعة حاسمة الأهمية بشكل أساسي في أكثر من عشرة دول من منطقة إفريقيا، التي موادها الغذائية الأساسية محدودة القابلية للتبادل التجاري، وفي حين أنها توفي باحتياجاتها من المواد الغذائية من خلال الاستيراد، إلا أن لديها معوقات تتعلق بالنقد الأجنبي، لذلك من الضروري بالنسبة لها زيادة الإنتاج المحلي وتحقيق استقراره لتحقيق الأمن الغذائي.<sup>2</sup>

#### 2- سبيل لكسب الرزق: تعتبر الزراعة من بين أحد أبرز مصادر الرزق في الدول النامية، ويعتبر

العمل الحرفي في الزراعة فرصة لانخراط الجنود المسرحين والمقاتلين السابقين في النشاطات الزراعية.<sup>3</sup>

#### 3- الزراعة كمصدر للخدمات البيئية: يجب أن تكون الصلة بين الزراعة وحماية الموارد الطبيعية

والبيئية جزء لا يتجزأ من استخدام الزراعة في العملية التنموية.

<sup>1</sup> Ibid, p 65

<sup>2</sup> الولايات المتحدة الأمريكية، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، تقرير عن التنمية في العالم "الزراعة من أجل التنمية"، واشنطن 2007، ص 3.

<sup>3</sup> The World Bank Conflict, Security and Development, p 163.

### الفرع الثالث: توفير فرص العمل.

توفير فرص العمل شرط أساسي لتحسين الوضع الأمني وتقديم حافز لقاعدة عريضة للنشاط الاقتصادي فمن التحديات التي تواجهها دول ما بعد النزاع والدول الفاشلة هو توفير فرص العمل للسكان الذين فقدوا وظائفهم وأعمالهم نتيجة حالة اللاإستقرار واللجوء والهجرة، وكذلك توفير مناصب شغل للذين شاركوا في أعمال العنف سواء كانوا مقاتلين سابقين أو إرهابيين سابقين أو رجال عصابات.<sup>1</sup>

البرامج التوظيفية لها أهمية خاصة في الدول الفاشلة، كما في دول ما بعد النزاع، وذلك لعدة أسباب

أولاً: يعتر الفقر وغياب فرص العمل أحد الحركات السببية لاندلاع حالة العنف، ويجب السعي لإعادة ترتيب الأوضاع بما يفتح المجال لجميع فئات المجتمع للاستفادة من موارد الدولة.

ثانياً: المقاتلون السابقون سواء كانوا إرهابيين أو متمردين أو رجال عصابات، على رأس أولوياتهم هو الحصول على عمل لذلك يساعد العمل المنتظم في الوظائف المدنية على خلق شعور بالحياة الطبيعية واستعادة الشبكات الاجتماعية التي فقدت أثناء مشاركتهم في الأعمال العسكرية، مما يساهم في الاستقرار الاجتماعي.<sup>2</sup>

ثالثاً: توفير فرص العمل هو ضرورة اقتصادية لحركية الاقتصاد الوطني لدول الساحل، لأن عملية البناء تتطلب الأيدي العاملة.

بالنظر لحساسية موضوع توفير مناصب العمل في الدول التي تعاني من حالة الأمن ودعت الأمم المتحدة، خمسة مبادئ توجيهية للبرمجة في هذا المجال:<sup>3</sup>

1. أن تكون برامج العمل منسقة وشاملة.
2. أن لا تحدث برامج العمل والتوظيف أي ضرر لأي طرف أو جهة داخل الدولة.
3. أن تكون حساسة للنزاع.
4. تهدف إلى الاستدامة.

<sup>1</sup> Covenance Social Development Humitarian Conflict Economic development in Fraple and Conflict affected States, p 24.

<sup>2</sup> United Nations Development Programme Crisis Preventions, p 74.

<sup>3</sup> Govenance Social Development Humitarian Conflict Economic Development in Fragile and Conflict affected States, p 24.

5. تعزيز المساواة.

ويمكن التطرق إلى عدد من العناصر التي يتم الإشارة إليها عادة باعتبارها عنصرا حاسما في إيجاد فرص العمل المستدامة:<sup>1</sup>

1. إطار تمكيني للنمو الاقتصادي وإيجاد فرص عمل مستدامة.

2. عملية تشاورية.

3. تطوير السوق وتحليل سلسلة القيمة.

4. تنمية القطاع الخاص.

5. إقحام القطاع العام.

إضافة إلى هذه العناصر فإن الأمم المتحدة تعمل على استدامة العمالة بالإدماج الاجتماعي، حيث تؤكد على ضرورة أن تكون برامج العمل مدعومة بالحوار الاجتماعي بين الجهات الفاعلة الاقتصادية الرئيسية، واتفاقها الواسع على السياسات والإصلاحات الشاملة اجتماعيا، وتهدف هذه العملية إلى تعزيز بناء التوافق بين أصحاب العمل وممثلي المجتمع المدني والحكومة للمساعدة في موازنة التدريب على المهارات مع الطلب في السوق، وقدرة أصحاب المشاريع بما يحقق استيعاب أكبر عدد ممكن من العمال.<sup>2</sup>

الفرع الرابع: إشراك القطاع الخاص في البناء الاقتصادي.

هناك اعتراف دولي أن البرامج الإنمائية التقليدية لم تحدث تأثيرا كبيرا على الدول الضعيفة، وعلى العديد من الدول النامية بصفة عامة، لذلك تؤكد الوكالات الدولية أكثر فأكثر على الاهتمام بالقطاع الخاص، وإشراكه في عملية الإصلاح والبناء الاقتصادي، حيث أثبتت العديد من التجارب العالمية أن القطاع الخاص شريك مهم وحيوي لإحداث التنمية، وأن الشراكة بين القطاعين تحقق الجدوى الاقتصادية للدول، وتخفف العبء على الموازنة العامة. بذلك فإن الموازنة بين اعتبارات النمو الآني والنمو الاقتصادي المستدام، وتحقيق التنمية التي تضيء إلى تحقيق الاستقرار الأمني في الدول الفاشلة تطلب

<sup>1</sup> Ibid, p 25.

<sup>2</sup> Ibid, p 24.

## الفصل الرابع: التحديات الأمنية والتنمية لدول الساحل الإفريقي ومرتكزات تحقيق الاستقرار.

إشراك القطاع الخاص في عملية الإنعاش الاقتصادي، بالنظر لما يمكن أن يوفره هذا القطاع من مساهمة في تحقيق هذه العملية:

**أولاً:** توفير فرص العمل إذ أنه يساعد الاستثمار في القطاع الخاص في الحد من الفقر من خلال توفير فرص العمل وفرص توليد الدخل، وقد أكدت نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام 2005 على الدور الحيوي الذي يؤديه القطاع الخاص في توليد الاستثمارات وفرص العمل وتمويل التنمية، وبالتالي القضاء على الفقر، وأكد التقرير على توجيه القدرات والموارد الخاصة نحو تحفيز القطاع الخاص في البلدان النامية من خلال اتخاذ إجراءات في مجالات القطاع العام والقطاع الخاص والمجالات المشتركة بينهما من أجل تهيئة بيئة مواتية للشراكة والابتكار مما يسهم في التعجيل بالتنمية الاقتصادية والقضاء على الجوع والفقر.<sup>1</sup>

**ثانياً:** توفير الاحتياجات الأساسية للأفراد حيث يلعب القطاع الخاص في الدول الفاشلة دوراً كبيراً في توفير الخدمات للمواطنين، وفي كثير من الأحيان لديه القدرة على سد الفراغ التي يخلفه غياب وهشاشة القطاع الحكومي، خاصة أن القطاع الخاص يميل إلى التعافي بشكل أسرع من القطاع العام.<sup>2</sup>

**ثالثاً:** يمكن للقطاع الخاص المساهمة في الشفافية والإدارة الفعالة للإيرادات خاصة فيما يتعلق بتصدير الموارد الطبيعية وهذا يتطلب التواصل المنتظم مع المجتمعات المحلية، كما أن العمليات الإستخراجية يجب أن تكون مصحوبة باستثمارات مادية وبشرية، وقدرات مؤسسية على درجة من الشفافية ما يسمح بتشجيع تنوع الاقتصاد.

**رابعاً:** التجربة والخبرة التي يكتسبها القطاع الخاص يمكن أن يدعم هشاشة الحكومات والمجتمعات فيمكن للقطاع الخاص أن يكون شريكاً فعالاً إلى جانب القطاع العام ومؤسسات المجتمع المدني، لبدء العمل والابتكارات والنمو السريع، فبعض الشركات الخاصة لديها المعرفة والخبرة لتشجيع الإدماج المالي للأعضاء والأفراد خاصة الفئات الضعيفة في المجتمع، وفي نفس الوقت الوصول إلى سلاسل القيمة العالمية للمنتجين الصغار والمتوسطين، وتوفير الخدمات التي يصعب الوصول إليها، ومع ذلك المبادرات

<sup>1</sup> الولايات المتحدة الأمريكية، الأمم المتحدة، نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام 2005، 12 أكتوبر 2005، الدورة 60، تاريخ التصفح: 03 مارس 2019.

<http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/UN/UNPAN021753.pdf>

<sup>2</sup> The World Bank, Conflict. Security and development, p 160

## الفصل الرابع: التحديات الأمنية والتنمية لدول الساحل الإفريقي ومرتكزات تحقيق الاستقرار.

الناجحة تتطلب درجة عالية من التوعية والحساسية للسياق المحلي وتفتح الشهية للمخاطرة والتزام قوي بأعلى المعايير الأخلاقية.<sup>1</sup>

**خامسا:** النشاط الواسع للقطاع الخاص في كافة المجالات الصناعية والزراعية والخدماتية، يساهم بنسب عالية في الناتج الوطني الإجمالي للدول، كما يساهم القطاع الخاص بشكل كبير في تجميع الادخار المحلي والأجنبي وتوجيهه إلى المشاريع الأكثر ربحية، مما يزيد في معدلات النمو الاقتصادي من جهة أخرى تعتبر الضرائب أحد مصادر الدخل المهمة بالنسبة للنظم الدولية، لذلك تتطلب عملية الإنعاش الاقتصادي في دول الساحل الاعتماد على الحوافز الضريبية، ولكن النظام الضريبي لا يجب أن يكون مبالغاً فيه بما يعيق حالة الأمن، ويجب أن يكون جاذباً للاستثمار بحيث لا تؤثر الضرائب على حجم الادخار.<sup>2</sup>

### المطلب الثالث: الاستثمار في رأس المال البشري قاعدة للمتطلبات الاجتماعية للتنمية.

إن الفعل التنموي الذي يفضي إلى المساهمة في تحقيق الاستقرار في الدول الفاشلة مثل دول الساحل الإفريقي يتطلب تجاوز البعد الاقتصادي للتنمية والبناء المؤسسات والهيكلية، حيث يطلب متطلبات اجتماعية وثقافية وحضارية للمجتمع ترتبط بشكل أساسي بتكوين ورعاية رأس المال البشري الذي هو محرك للبناء والتغيير، لذلك فانه من الضروري إعادة إحياء الالتزامات الاجتماعية للكائن السيادة من خلال توفير فرص متساوية بين مخلف طوائف ومكونات المجتمع في التعليم والرعاية الصحية وفرص العمل، وهو ما سيتم تناوله في العناصر التالية: أهمية ترقية العملية التعليمية في دول الساحل الإفريقي، والمساواة لاجتماعية كشرط لتحقيق استقرار البيئة الأمنية لدول الساحل الإفريقي.

### الفرع الأول: أهمية ترقية العملية التعليمية في دول الساحل.

يعتبر التعليم من أهم أسس ودعائم التنمية حيث تمثل المؤسسات التعليمية المصنع الذي يعد ويوفر رأس المال البشري، وقد اعترفت العديد من المنظمات الدولية بأهمية التعليم والمعرفة للفعل التنموي، انطلاقاً من عام 1990 التزم تحالف واسع من الحكومات والبنك الدولي، ووكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني بتبني إستراتيجية التعليم للجميع والاستثمار في قدرات الأفراد من أجل تعزيز

<sup>1</sup> World Economic Forum Responsible private Sector actions , p 8.

<sup>2</sup> Ibid, p 13.



## الفصل الرابع: التحديات الأمنية والتنمية لدول الساحل الإفريقي ومرتكزات تحقيق الاستقرار.

التنمية المستدامة، حيث انطلقت هذه المنظمات على تصور مفاده أن الاستثمار في البشر هو أفضل استثمار وعن طريق التعليم يمكن تحقيق استدامة التنمية، حيث أظهرت التجارب الدولية أن مساهمة رأس المال البشري لا يقل عن 64% من الأداء التنموي، في حين يساهم رأس المال المادي بنحو 16% من النمو ويمثل رأس المال الطبيعي نحو 20% المتبقية من هذه العملية.<sup>1</sup>

بالنسبة لدول الساحل الإفريقي يمكن للتعليم أن يلعب دورا مهما في عملية البناء، من خلال مساهمته في تحقيق الأهداف التالية:

### أولاً: دفع عجلة البناء الاقتصادي.

يعتبر عنصر التعليم عنصرا حاسما في دفع عجلة الاقتصاد والتنمية في جميع الدول، وفي حالة دول الساحل فإن حالة اللأمن التي تشهدها هذه الدول، تؤدي إلى توقف المؤسسات التعليمية عن العمل كما يفقد المجتمع الأعضاء المتعلمين ذوي المهارات، لذلك فإن الاستثمار في التعليم وفي بناء مهارات وقدرات الناس يساعد على تطوير القدرات الإنسانية ورأس المال البشري اللازم لتنمية الاقتصاد.<sup>2</sup>

بالرغم من أنه من الصعب تفسير العلاقة الدقيقة بين التعليم والنمو، إلا أنه هناك اتفاق عام أن التعليم يلعب دورا هاما في تعزيز النمو الاقتصادي حيث تشير دراسات اقتصادية إلى أنه كل سنة إضافية تزيد الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1%، فالتعليم شرط أساسي لعملية الإصلاح والبناء، وفقا لأنموذج الاقتصاد القياسي، فإن المدة المتوقعة للهشاشة الدولاتية هي حوالي أربعة وخمسون (54) عاما، إلا أن زيادة نقطة مئوية واحدة في نسبة الذين أكملوا التعليم الثانوي له تأثير كبير على احتمال الخروج من فئة الدول الفاشلة ومن شأن زيادة سنوات التعليم أن تقلل المدة المتوقعة للفشل والهشاشة من 54 سنة إلى 37 سنة، حيث يساهم التعليم والمساعدة التقنية في تسريع جهود البناء وزيادة جودتها من خلال زيادة كفاءات القائمين على عملية البناء.<sup>3</sup>

بالإضافة إلى ذلك فإن التعليم يلعب دورا مهما في مواجهة ظاهرة الفقر، حيث تؤكد الدراسات أن التعليم يحول إمكانيات الفرد، ما يوفر له فرص العمل في هذا الصدد تشير دراسات اقتصادية إلى أن ما

<sup>1</sup> المعهد العربي للتخطيط، دور التعليم في تحقيق أهداف التنمية البشرية، ص 2-3.

<sup>2</sup> Rebecca Winthrop and Elena Matsui, «A New Agenda For Education in Fragile States >> Working paper 10 for Center for Universal Education, p 6.

<sup>3</sup> Paul Collier, Lisa Chauvet, << Education in Fragile States, Education For All by 2015, will we make it >>. Background paper prepared for the Education for all Global Monitoring Report 2008, United Nations 7.

## الفصل الرابع: التحديات الأمنية والتنموية لدول الساحل الإفريقي ومرتكزات تحقيق الاستقرار.

لا يقل عن أربع سنوات من التعليم الابتدائي يمكن أن تعزز إنتاجية المزارعين ما يقارب 9% وكل سنة تعليم تزيد الدخل المحتمل للفرد بنسبة تصل 10%، وبالتالي فإن المهارات التي يوفرها التعليم في دول الساحل تزيد من فرص الأفراد في الحصول على العمل وإعالة أنفسهم وأسرهم، ومساعدة مجتمعاتهم.<sup>1</sup>

**ثانيا: تعزيز العمل الإنساني.**

يؤثر التعليم إيجابيا على الأفراد جسديا ونفسيا واجتماعيا وصحيا، فقد يوفر الأمل في الحماية من الكوارث الطبيعية، وتعزيز قدرتهم على التعامل مع الصعاب وفي الظروف الأكثر تطرفا البقاء على قيد الحياة، وللتعليم تأثير إيجابي على المردود الصحي، فالأطفال الذين يولدون لأمهات أكثر تعليما من المرجح أن يكونوا أقل عرضة لخطر سوء التغذية، فقد أجريت دراسة عام 2010 أظهرت أن تحسين تعليم النساء أدى إلى تراجع وفيات الأطفال خلال المرحلة الممتدة عن 1990 إلى 2009، وفي الدول الضعيفة كثيرا ما تواجه المجتمعات مخاطر صحية في بيئتها من الألغام البرية إلى المياه الملوثة، وتعتبر المدارس المكان المناسب لنقل المعرفة والمهارات التي يحتاجها الأفراد للتعرف على هذه المخاطر وسبل الوقاية منها.<sup>2</sup>

### ثالثا: دور التعليم في تحقيق السلام والأمن.

التعليم له دور مهم في بناء الأمن وبناء الدولة، وكلاهما جزء لا يتجزأ من الأمن العالمي وقد أظهرت البحوث الدور البناء الذي يمكن أن يلعبه التعليم في بناء الأمن والسلام وبناء الدولة، فالتعليم يمتلك العديد من نقاط النفوذ عبر البرامج التعليمية وسياسات التعليم ومحتوى المناهج ومن خلال وضع المعايير الاجتماعية في البيئة التعليمية مما يساهم في بناء هوية وطنية مشتركة، وتشكيل مجتمع متجانس، كما يساهم التعليم في القضاء على ثقافة العنف التي تخيم على الأفراد خلال فترة الصراع، ويوفر التعليم أيضا فرصا للتدريب والتكوين، وبالتالي زيادة حظوظ الأفراد في توفير فرصا للعمل والتوظيف بما يساهم في تحسين المستوى المعيشي بطرق شرعية، فان ذلك يجعلهم يحجمون عن التوجه إلى العنف، وقد أكدت العديد من الدراسات والتي سبق الإشارة إلى البعض منها، أن المجتمعات ذات التعليم العالي والدخل الفردي الأعلى هي أقل عرضة للحرب الأهلية ومختلف التهديدات الأمنية، ليس لأن الفقراء أو غير

<sup>1</sup> Winthrop, Matsui A New Agenda For Education in Fragile States, p 6.

<sup>2</sup> Winthrop and Matsui. A new Agenda for Education in Fragile States, p 7.

## الفصل الرابع: التحديات الأمنية والتنمية لدول الساحل الإفريقي ومرتكزات تحقيق الاستقرار.

المتعلمين أكثر ميلا للعنف ولكن لأن الاحتياجات الأساسية للأفراد يجعلهم يسعون للمحافظة على الاستقرار الذي يحفظ لهم مكاسبهم الاجتماعية، لذلك تعتبر السياسات الاجتماعية مهمة جدا للسياسات الاقتصادية الكلية والسياسات الهيكلية، وتقديم الحكومة الأولوية لتوفير الخدمات الاجتماعية فإن ذلك يمثل رسالة إلى السكان بأن فوائد السلام ستستمر على نطاق واسع، وهو ما يجعل للاستثمار في التعليم قيمة كبيرة في سياق تحقيق الأمن والنمو.<sup>1</sup>

يساهم التعليم كذلك في مشروع بناء الدولة وخاصة إعادة بناء ثقة المواطنين في الحكومة، وبالتالي في جهود استرجاع فرعية الدولة، فالتعليم يمكن أن يقدم انتصارات سريعة في إصلاحات السياسات من خلال التدخلات البرنامجية التي لها تأثير واضح على بناء شرعية الجهاز الحكومي.<sup>2</sup>

### رابعا: التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية

التعليم له دور هام في التصدي لعواقب الكوارث الطبيعية وتغيرات المناخ، لأنه يوفر المهارات والمعلومات والممارسات للتعامل مع الكوارث الطبيعية، وكذلك يساهم التعليم في تعزيز ثقافة بيئية صحية من خلال التعليم البيئي والأخضر، وأنماط حياة مستدامة وأقل تلوث.<sup>3</sup>

توضح النقاط السابقة أن التعليم يلعب دورا مهما في تعزيز التنمية وتحقيق الاستقرار الأمني، وقد اعترفت العديد من المنظمات الدولية بأهمية التعليم والمعرفة للفعل التنموي، وبعد أحداث 09 / 11 ازداد اهتمام الوكالات الدولية بالاستثمار في الدول الضعيفة وخاصة دول الساحل الإفريقي ضمن مشاريع تنموية متعددة الأبعاد واستجابات دبلوماسية وأمنية وقد تم تقديم عدة مقاربات لدعم التعليم في هذه الدول باعتباره أداة محتملة للتحويل الجمعي، وأحد الآليات التي قد تساعد في تحويل حيثيات النزاعات بطريقة إيجابية وبناءة من خلال ما يسمى بثقافة السلام، الذي يوفر نقاط انطلاق لبناء استعدادات وقدرات الأفراد والجماعات على الانخراط في تحويل الصراع.

بذلك يتضح أن اعتبار التعليم أكثر من مجرد حق في دول الساحل وإنما أداة للتغيير والبناء يتطلب التركيز على تكوين الفرد، وتوفير الظروف الهيكلية المناسبة لذلك ولتحقيق هذه الأهداف يتطلب توفير الإرادة السياسية، وإرادة المجتمع، الدعم والحماية الأمنية.

<sup>1</sup> Canllier, Chauvert Education in fragile states, p 8.

<sup>2</sup> Winthrop. Matsu. A new Agenda for Education in Fragile States, p 9.

<sup>3</sup> Ibid, p 12.

### الفرع الثاني: المساواة كشرط ضروري للتنمية الاجتماعية.

تعاني دول الساحل الإفريقي من غياب التماسك الاجتماعي، وعدم وجود آليات تشاركية في صياغة السياسات العامة، وكون الدولة هي المسؤول الأول عن تحقيق الاحتياجات الأساسية لمواطنيها، ولأن جزء من شرعية النظام ترتبط بمدى قدرته على توفير الشعور بالعدالة من خلال سياسات التوزيع العادل للشروط والسلع التي تؤثر على رفاه الأفراد، فإن البعد الاجتماعي للتنمية في دول الساحل يتطلب معالجة عدم المساواة والاستبعاد الاجتماعي، وإعادة بناء الثقة من خلال الإنصاف الاجتماعي وتلبية احتياجات جميع فئات المجتمع وخاصة الفئات الأكثر ضعفا.<sup>1</sup>

#### أولاً: المساواة والعدالة بين الأقليات.

قد تعاني بعض فئات المجتمع من الاستبعاد أو التمييز أو عدم الوصول إلى الفرص، والإساءات بسبب توجههم السياسي، وهوياتهم العرقية أو الدينية، لذلك فإن عملية إعادة البناء تتطلب تعزيز المشاركة السياسية الشاملة، وتقوية المنظمات المجتمعية، وتعزيز التماسك الاجتماعي كنتيجة ضرورية للعملية الديمقراطية، والتنمية والاستقرار، حيث أن استجابة الحكومات لاحتياجات جميع الفئات التي تشكل نسيج المجتمع، وصياغة برامج عامة مناسبة لجميع طوائف المجتمع يولد الثقة في النظام، ويؤسس حالة الرضا المجتمعي، هذا التصور ورد جلياً في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية الذي اعتمده الجمعية العامة في 18 ديسمبر 1998، والذي ورد فيه "إن تعزيز وحماية حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية يسهم في الاستقرار السياسي والاجتماعي للدول التي يعيشون فيها".<sup>2</sup>

بذلك يظهر أن مساعي تحقيق الاستقرار تتطلب الالتزام قدر الإمكان بحقوق الأقليات على الأصعدة المحلية والوطنية والإقليمية والدولية، ومحاربة كل أشكال الاستبعاد الاجتماعي، فمعالجة العنف وحالة الأمن الناتجة عن حرب أهلية، أو أعمال إرهابية أو إجرامية تتطلب نهجاً شاملاً يعالج أسباب النزاع وتعتبر مسألة حقوق الأقليات والمساواة بينها في المجتمعات التعددية مقارنة مهمة في معالجة حاله اللأمن في

<sup>1</sup> Economic Commission For Africa. Fragile states and Development in West Africa February 2012), p 51.

<sup>2</sup> الولايات المتحدة الأمريكية، الجمعية العامة للأمم المتحدة، نص إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية أو أقليات دينية أو لغوية، 1992/12/18، القرار رقم 135/47.

## الفصل الرابع: التحديات الأمنية والتنموية لدول الساحل الإفريقي ومرتكزات تحقيق الاستقرار.

الدول الضعيفة، حيث يمكن أن يؤدي احترام حقوق الأقليات إلى تحقيق السلام من منطلق إقامة التنوع ومن خلال التمثيل السياسي، وتكافؤ الفرص في الاستفادة من الموارد.<sup>1</sup>

حماية حقوق الأقليات في إطار مقارنة لتحقيق الاستقرار الأمني في دول الساحل، تتطلب النظر إلى الأقليات كمجموعات وكذلك حقوق الأفراد داخل المجموعات، وتتضمن بشكل أساسي حماية الحقوق التالية:

### - الوجود:

أكدت المادة الأولى من إعلان الأمم المتحدة حول الأقليات إلى أنه على الدول أن تتخذ التدابير التشريعية ومختلف التدابير الأخرى لحماية وجود الأقليات<sup>2</sup>، وهويتها القومية أو الاثنية لجميع الأقليات الحق في الوجود، وحق الاعتراف بهم ولهم الحق في الحياة، لذلك فالدول ملزمة بحفظ بقاء الأقليات ومحاربة كل أشكال إنكار الوجود في السياسات الرسمية للدول، ومواجهة عمليات الإبادة الجماعية ومحاولات تدمير المجموعات التي تمثل الانتهاك النهائي لهذا الحق.

### - المشاركة:

أشارت المادة الثانية من إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية أو أقليات دينية أو لغوية، إلى أن للأشخاص المنتمين إلى الأقليات الحق في المشاركة في الحياة الثقافية والدينية والاجتماعية والاقتصادية والحياة العامة مشاركة فعالة، وأكدت هذه المادة أن لهؤلاء الحق في إنشاء الجمعيات والرابطات الخاصة بهم، كما لهم الحق في المشاركة الفعالة على الصعيدين الوطني والإقليمي في القرارات التي تؤثر وتتعلق بالأقليات التي ينتمون إليها أو المناطق التي يعيشون فيها، بشرط أن لا تتعارض مع التشريعات الوطنية.<sup>3</sup>

إشراك الأقليات في القرارات السياسية والاقتصادية يمكنهم من السلع والخدمات العامة، ومن موارد دولتهم ويسمح لهم بالتأثير في القرارات التي تؤثر على حياتهم، والاعتراف بحق الأقليات في المشاركة يتطلب الاعتراف السياسي بحقوقهم، والتي من أهم مظاهره هو حق المواطنة، وهو حق أساسي للمشاركة

<sup>1</sup> Chris Chapman. Why a Minority Rights. Approach to Conflict the Case of southern Sudan (London: Minority Rights Group International, April 2008), p 4.

<sup>2</sup> الولايات المتحدة الأمريكية، الجمعية العامة للأمم المتحدة، نص إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية أو أقليات دينية أو لغوية، مرجع سبق ذكره.  
<sup>3</sup> المرجع نفسه.

## الفصل الرابع: التحديات الأمنية والتنمية لدول الساحل الإفريقي ومرتكزات تحقيق الاستقرار.

في الحياة السياسية، حيث يمكن المواطنين من التصويت والترشح للانتخابات واكتساب جنسية الدولة التي يقيمون فيها، كإطار عام، ضمان حماية حقوق الأقليات يرتبط بجملة من التدابير التي يجب أن تعمل بها الجهات الفاعلة والتي يمكن إيجازها فيما يلي:<sup>1</sup>

1. تحليل وفهم من هم الأقليات والمجتمعات المحلية في البلد، وكذلك المظالم والانتهاكات التي تتعرض لها هذه الأقليات. .

2. إشراك مجتمعات الأقليات في تصميم وتنفيذ وتصميم برامج العمل، والتي تتطلب معالجة التمييز الممنهج..

3. التأكد من أن الإجراءات المتخذة لا تفاقم التمييز ومفيدة قدر الإمكان، وتضمن حماية حقوق جميع الأقليات وفقا لقاعدة "لا ضرر".

4. تقييم أثر التدخلات من خلال عدسة الحقوق.

5. لا يمكن حماية حقوق الإنسان، وحقوق الأقليات دون أن يكون هناك نظام عدالة قوي مستقل، وفعال ويمكن لجميع الأقليات الوصول إليه، فنظام العدالة في أي دولة هو الضامن النهائي للمساواة بموجب القانون بين الأغنياء والفقراء والضعفاء والأقوياء، والدولة والمواطن، وهو ما يتطلب توسيع نطاق الوصول إلى قرارات المنازعات القصيرة وغير القضائية.

6. يجب وقف عمليات العنف وعمليات القتل الجماعي والتطهير العرقي، وغيرها من الفضائح والانتهاكات الإنسانية، حيث أن هذا النوع من العنف إذا ترك بدون رادع يحول دون تحقيق الاستقرار، وهنا يلعب النظام السياسي دورا أساسيا في وقف اعتماد الأقليات على ذاتهم والقضاء على معضلة الأمن المجتمعي.

7. التعليم حيث أنه يمكن لنظم التعليم أن تكافح خطابات الكراهية، أو تتغاضى عنها، ويمكن أن تؤدي إلى دعم لهجات ولغات الأقليات أو تآكلها، وقد ساهم التعليم في بناء التفاهم بين الأقليات والثقافات التي يمكن أن ترسي أسس متينة للمجتمعات المتسامحة.

<sup>1</sup> The International Bank for Reconstruction Development and Human Rights: The Role of The World Bank (Washington. 1998)15. Baldwin Chapman, Gay, Minority. Rights, p 5-7-8.

## الفصل الرابع: التحديات الأمنية والتنمية لدول الساحل الإفريقي ومرتكزات تحقيق الاستقرار.

معضلة الأمن المجتمعي التي تعاني منها دول الساحل، تتطلب حماية والاعتراف وترقية حقوق الأقليات، دون أن يمنح ذلك حقوق حصرية لبعض المجموعات على حساب مجموعات أخرى، وإنما لجميع الأقليات حقوق سياسية واقتصادية واجتماعية متساوية والنظام السياسي هو المسؤول الأول على ضمان وكفالة هذا التساوي في الحقوق، مما يحول دون اعتمادهم على ذاتهم في توفير احتياجاتهم وفي حفظ بقائهم، وهو ما يضمن تحقيق الاستقرار.

### الفرع الثالث: إشراك المرأة في عملية البناء.

حالة اللاأمن التي تشهدها دول الساحل الإفريقي تجعل النساء عرضة إلى النزوح والفقر، وغياب فرص العمل وفرص التعليم، ومستويات عالية من انعدام الأمن المادي وتتأثر أيضا النساء بالممارسات الثقافية السلبية مثل: سوء المعاملة، زواج القصر، الإنجاب المبكر التي لها تأثير على صحتهن ورفاهيتهن والقدرة على الانخراط والمشاركة بشكل عام في الديناميكيات المجتمعية والحياة العامة، لذلك فإن إرساء السلام يتطلب اشتراك النساء في عمليات إعادة البناء ومحاولات إرساء الاستقرار، وهو مطلب أكدت عليه العديد من المؤسسات الدولية، والمواثيق الدولية فقد تضمن إعلان الألفية الإشارة إلى مجموعة من القيم الأساسية التي يجب أن تحققها الجماعة الدولية مثل التحرر من الخوف والقمع أو الظلم، أهداف السلام والأمن، نزع السلاح، التنمية، القضاء على الفقر، حقوق الإنسان، المساواة والديمقراطية والحكم الرشيد وأطر معيارية أخرى مثل القرارات المتعلقة بالمرأة وإشراكها في الحياة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية وقد أكد قرار مجلس الأمن رقم 1889 (2009) على وجود صلة بين مستويات المرأة من التعليم والأمن الاقتصادي، وقدرتها على الانخراط بفاعلية في الأجل الطويل على منع الصراعات، وحل النزاعات وبناء السلام المستدام،<sup>1</sup> وأشار البرنامج الإنمائي لعام 2015 والقرار 2242 (2015) والذي رافق الذكرى الخامسة عشر لصدور القرار 1325 التي أصدره مجلس الأمن، إلى أثر التطرف الضيق والإرهاب على حقوق النساء والفتيات وتأثيره السلبي على صحتهن، وتعليمهن وعلى مشاركتهن في الحياة العامة، حيث كثيرا ما تكون هدفا للجماعات الإرهابية كأهداف للعنف الجنسي أو في إطار التمويل أو التجنيد، لذلك أكد التقرير أنه توجد علاقة سببية بين تمكين المرأة من جهة وبين السلام والأمن والفعالية وسيادة القانون

<sup>1</sup> United Nations Women peace and Security Section, Gender, Conflict and The post 2015, development framework 2012.

<http://www.unwomen.org/en/news/in-focus/women-peace-security/2012>

## الفصل الرابع: التحديات الأمنية والتنمية لدول الساحل الإفريقي ومرتكزات تحقيق الاستقرار.

والانتعاش الاقتصادي من جهة أخرى، وهذا ما تمنته خطة التنمية المستدامة لعام 2030، في السياق العالمي المتغير للسلم والأمن، فإن تمكين النساء والفتيات والمساواة بين الجنسين عنصرا حاسما في منع الصراعات.<sup>1</sup>

تمكين المرأة وإشراكها يساهم في عمليات التحول الاجتماعية والاقتصادية، وهو أمر إيجابي يدفع بالسياسة والمؤسسات إلى التغيير، لذلك أكدت الوكالات الدولية على المنظور الجنساني في برامج بناء الدولة وتحقيق السلم، فقد أكد قرار مجلس الأمن 1325 (2000) أنه في سعيه لتحقيق مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة فإنه يولي اهتمامه ويعبر عن قلقه إزاء المدنيين وخاصة النساء والأطفال الذين يشكلون الأغلبية العظمى من المتأثرين سلبا بالصراع المسلح، فهن عرضة للتشرد واللجوء ويمثلن بصورة مزيدة هدفا للمقاتلين والعناصر المسلحة لذلك أكد القرار على التوصية الواردة في البيان الذي أدلى به رئيس المجلس الأمني إلى الصحافة في مارس 2000، والداعي إلى التدريب المتخصص لجميع أفراد حفظ السلم على حماية المرأة والطفل في حالات الصراع، ومراعاة احتياجاتها الخاصة، وما لهما من حقوق الإنسان، ومن أهم هذه الاحتياجات هو التدريب والتوعية بفيروس نقص المناعة البشرية الإيدز.<sup>2</sup>

إن الدور الإيجابي الذي تلعبه النساء في إرساء السلم راجع للطبيعة السلمية للمرأة، وراجع لدورها المحوري في نقل الثقافة السلمية كونها أم، وزوجة، وأخت ومعلمة وعاملة، وكذلك قدرتها على المشاركة في عملية البناء، فمع تزايد نزوح الرجال وإشراكهم في عمليات العنف، أخذت النساء دور البناء في العديد من المجتمعات وساهمن في إعادة تفعيل البنى التحتية المجتمعة، لذلك حددت الوكالات الدولية مجموعة من التدابير التي يجب إقامتها في قلب أجنداث عمليات بناء الأمن المعقدة، وذلك في العديد من المجالات:

### 1- شرعنة الممارسة السياسية:

من أجل إشراك المرأة في الممارسة السياسية، طالبت منظمة التعاون الاقتصادي باتخاذ التدابير التالية:<sup>3</sup>

<sup>1</sup> United Nations Security Council, Resolution 224 (2015) Adopted by the Security Council at its 7533 rd, meeting on 13 october 2015, p2.

<sup>2</sup> United Nation Security Council Resolution 1325 (2000) Adopted by the Secunty Council at its 4213 rd, meeting aon 31 octobre 2000.

<sup>3</sup> COECD Gender and State Building in Fragile and Conflit Affected State Conflict and Fragility. (paris 2013) 41



## الفصل الرابع: التحديات الأمنية والتنمية لدول الساحل الإفريقي ومرتكزات تحقيق الاستقرار.

- دعم نظام الكوتا (الحصص) ومختلف التدابير لزيادة عدد النساء المشاركات في الممارسة السياسية.
- تعزيز إدماج حقوق المرأة في الدساتير الرسمية.
- تعزيز مشاركة المرأة في حوارات ومفاوضات السلام الرسمية وغير الرسمية، عبر الضغط السياسي وقوة الدعوة، وكذلك التمويل.
- دعم تعبئة المرأة والمشاركة في العمليات السياسية.

### 2- إجراءات الأمن:

بالنسبة لمنظمة التعاون الاقتصادي الأمن هو الجانب الأساسي لبناء الدولة، وتجدر الإشارة إلى أن احتياجات النساء وأولوياتهم تختلف عن الاحتياجات والأولويات الأمنية للرجال، لأن النساء أكثر انكشافية في حالة اللأمن، وأكثر استهدافا سواء من خلال الممارسات غير الإنسانية التي يتعرضون لها واستغلالهم أو من خلال تجسيدهم، ولمحاربة هذه الظواهر قدمت المنظمة جملة من التدابير التي يجب أن يقوم بها أطراف النزاع لحماية النساء:<sup>1</sup>

- ✓ إيلاء اهتمام خاص للاحتياجات الأمنية الخاصة بالنساء والفتيات.
- ✓ العمل على إشراك القيادات والشبكات النسائية في تعميم الأولويات الأمنية وتوفيرها، ودعم إدماج المرأة في نفس السياق تطرح جهات أخرى تدابير إضافية:
- مواجهة العنف ضد النساء، وتوفير وحدات من المحامين كالدفاع عن النساء المعرضات للخطر وتوفير الأمن والدعم الذي يحتاجون إليه.
- بناء وحدات الاستجابة الأسرية داخل وزارة الداخلية لتوفير خدمات أفضل للنساء الضحايا والنساء المعرضات للخطر.
- القيام بحملات توعية عامة من خلال وسائل الإعلام ورجال الدين، والبرامج الدينية وأماكن القيادة حول منع التحرش والعقوبات المسلطة على الجناة.

### 3- العدالة:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> Suralaga, Integration Gender into the New Deal For Engagement in Fragile States, p 22.

<sup>2</sup> Ibid, p 23.

## الفصل الرابع: التحديات الأمنية والتنمية لدول الساحل الإفريقي ومرتكزات تحقيق الاستقرار.

✓ دعم فرص جعل حقوق المرأة حقيقة وواقعية وتكريسها في القانون التشريعي.

✓ تشجيع الإصلاحات التي تعالج العوائق التي تحول دون وصول المرأة لميكانيزمات العدالة الرسمية وغير الرسمية.

✓ دعم الجهود الرامية إلى إصلاح وتعزيز وسائل التسوية التقليدية غير الحكومية، وغير الرسمية ومواءمتها مع معايير حقوق الإنسان الدولية.

✓ إدخال وحدات لحل النزاعات داخل الأجهزة الرسمية، لضمان أن يكون لهم سيطرة مباشرة على القطاع غير الرسمي، وهياكل العدالة للحد من احتمال حدوث مظالم ضد المرأة.

✓ تكوين جماعات ضغط لإشراك المرأة في آليات العدالة غير الرسمية.

### 4- البناء الاقتصادي:

يمكن أن تشارك النساء في عمليات العنف، لذلك فإن عملية الانتعاش الاقتصادي وعملية السلام والأمن تتطلب مساعدة هؤلاء النساء على التعافي اجتماعيا واقتصاديا، وهو ما يفيد أسرهن ومجتمعاتهن المحلية، لذلك تؤكد المبادرات الدولية المدعومة لجهود الأمن والسلام على تخصيص برامج التدريب العام وبرامج بناء القدرات للنساء وزيادة مهارتهن، لزيادة فرص العمل في مجال الأعمال الزراعية والتسويق... الخ، وهو ما يتطلب الاستثمار في برامج محددة في الزراعة والتعليم العالي والتجارة من أجل فتح فرص العمل وتوليد الدخل والفرص المتاحة للمرأة على مختلف المستويات، مع ضمان الإدارة الشفافة والمنصفة للموارد الطبيعية.<sup>1</sup>

### 5- الإيرادات والخدمات:<sup>2</sup>

✓ تجنيد ومعالجة الحوافز المحددة التي تؤثر على قدرة النساء والفتيات في الوصول إلى الخدمات.

✓ دعم إشراك عددا كبيرا من النساء في تقديم خدمات الخطوط الأمامية.

✓ دعم اعتماد الإدارة المالية السليمة والشفافة، من خلال إشراك النساء في وضع الميزانية وإشراكهن في أجهزة رقابة مخصصات الموارد واتخاذ القرار.

<sup>1</sup> Ibid, p 23.

<sup>2</sup> OCDE, gender and states building in fragile and conflict affected state, p 41.

## الفصل الرابع: التحديات الأمنية والتنمية لدول الساحل الإفريقي ومرتكزات تحقيق الاستقرار.

- ✓ تطبيق تدابير الموازنة الجنسانية لضمان استفادة الحكومة من عائدات الرجال والنساء على حد سواء.
- ✓ توفير بيئة عمل ودية ومريحة للنساء مثل مرافق الحمامات النسائية، مطاعم الأكل، غرف الصلاة في المجتمعات الإسلامية، روضة للأطفال.
- ✓ دعم المنظمات النسائية التي تسهر على وضع التدابير التي تمكن النساء من الاستفادة من الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والعمل...إلخ.

فشل دول الساحل الإفريقي هو في الأساس سلسلة من الانتكاسات في الأداء التنموي للدولة، مما خلق مجموعة من الظروف المغذية للتحديات والاضطرابات الأمنية، فأصبحت هذه الدول عاجزة على تحقيق الأمن بمفهومه الموسع، ولأن التهديدات الموجودة في دول الساحل هي مرتبطة بمجموعة من المتغيرات السوسيواقتصادية، فإن الحلول العسكرية الدولية لم تجد نفعا في إعادة الاستقرار وإخراج هذه الدول من دائرة الفشل والتخلف، والقضاء على محركات ومسببات اللأمن عبر تحسين الأداء التنموي لهذه الدول بأبعاده المختلفة، وقد تمحورت النقاط الأساسية التي تناولها هذا المبحث حول عدد من الأسس من شأنها معالجة الاختلالات الهيكلية في دول الساحل والتي تبلورت حول المحاور التالية:

- ✓ بناء مؤسسات رسمية وغير الرسمية سياسية وإدارية قوية لديها القدرة والإمكانات والإرادة على الالتزام بواجباتها في توفير السلع السياسية وضرورة إحياء العقد الاجتماعي بين المواطنين ودولهم من خلال شرعنة الممارسة السياسية، وإعادة ثقة المواطن في الجهاز السياسي، وأكثر من ذلك إظهار العطاء الدولاتي لاسترجاع الولاء نحو الدولة بعدما تحول نحو كيانات أخرى غير الدولة.

- ✓ تفعيل قطاعات المجتمع الإنتاجية والخدماتية، والعمل على زيادة الدخل والقضاء على الظواهر المجتمعية السلبية كالفقر والبطالة، والاستخدام الأمثل للإمكانات والطاقات البشرية والموارد الطبيعية.
- ✓ العمل على استعادة كل مكونات المجتمع من عائدات الفعل التنموي للدولة والالتزام بإدماجهم وإشراكهم في الديناميكيات السياسية والاقتصادية والمجتمعية للدولة دون طمس للخصوصيات الهوياتية.

الْخِصْمَةُ

الخاتمة:

تطرق موضوع الدراسة لكل من الأمن والتنمية، سواء من الناحية المفاهيمية أو النظرية، ثم إدراك العلاقة التي تجمعها سواء من تداخل، تكامل أو تقاطع، إضافة إلى محاولة إسقاط هذا على الإطار المكاني الذي حددناه والذي ينحصر في منطقة الساحل الإفريقي، وطبيعة النسق الدولي الذي ساد بعد نهاية الحرب الباردة، دفع إلى ضرورة دمج سياسات الأمن والتنمية، كأجندة جديدة في العلاقات الدولية، الأجندة التي فرضت نفسها كمقاربة محورية في تفسير أسباب النزاع و العنف داخل الدول، فمعظم الدراسات تشير إلى كون الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، تعد من أبرز الأسباب الدافعة إلى اللجوء لاستخدام العنف، و بالتالي خلق حالة لا استقرار، الأمر الذي يمكن إسقاطه على دول الساحل من فقر وبطالة، ما يشير إلى حجم الترابط بين الوقاية من النزاعات والتنمية المستدامة.

ومنطقة الساحل الإفريقي، أحد أهم الفضاءات الجغرافية التي أصبحت تثير اهتماما دوليا بالغا في السنوات الأخيرة، ولعل ذلك يرجع بالدرجة الأولى إلى ما تعرفه هذه المنطقة من تهديدات أمنية تتمثل في قضايا البيئة والأمن الغذائي نتاج الجفاف، والتصحر وغياب التنمية الاقتصادية والبشرية وكذا الفقر والتطرف والإرهاب واستفحال الجريمة المنظمة العابرة للحدود كتجارة السلاح والمخدرات والهجرة السرية والنزاعات الحدودية، والتي باتت هي المحرك الرئيسي لسياسات القوى الكبرى في المنطقة، ولا تزال دول الساحل الإفريقي عموما تعيش في هذه الدوامة من الأزمات والنزاعات، التي تمس بالعديد من مناحي الحياة من تدمير للمنشآت القاعدية وبالتالي القطاع الاقتصادي، وكذا انهيار مؤسسات وأجهزة الدولة، ليدفع إلى تصنيف أغلب دول المنطقة في الخانة الحمراء من حيث الفشل الدولاتي.

من خلال دراستنا هذه، وبناء على ما تقدم وتأسيسا عليه، يمكن عرض مجموعة من النتائج التي توصلنا إليها وهي كالآتي:

✓ تعتبر منطقة الساحل الإفريقي بيئة أمنية خصبة لانتشار التهديدات، حيث تعتبر تهديدا مباشرا للأمن القومي الجزائري والدول المجاورة، مما يجعل المنطقة ككل تعاني من فراغ أمني كبير يصعب التحكم فيه وتجاوز مخاطره، فمع تنامي تهديد "الإرهاب" المستند على انتشار عدد كبير من الجماعات المسلحة الناشطة في المنطقة، وعلى رأسها "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" باختلاف تفرعاتها وتنوع استراتيجياتها الميدانية، وارتفاع حدة تهديد "الجريمة المنظمة المرتبط بتهديدات أخرى مثل: تجارة الحشيش والمخدرات وتجارة الأسلحة، الاختطاف بغرض طلب الفدية لزيادة الإيرادات المالية لهذه

الجماعات، وزيادة حركة التدفقات البشرية في إطار "الهجرة غير الشرعية"، أين أصبحت دول مثل الجزائر محطة عبور وحتى إقامة للعديد من المهاجرين غير الشرعيين القادمين من مالي ونيجر وتشاد، تبدو منطقة الساحل الإفريقي منفتحة أمام انكشاف أمني طويل الأمد، يصعب تجاوزه رغم تعدد استراتيجيات الفاعلين فيه محليا، إقليميا ودوليا، لتشابك المخاطر والتهديدات الأمنية فيه.

✓ إن الاهتمام الدولي بمنطقة الساحل الإفريقي، لا يمكن فصله عن التوجه الاستراتيجي للقوى الكبرى نحو إفريقيا، وقد ألقى التنافس الدولي على ثروات القارة الإفريقية، وعلى بسط النفوذ في منطقة الساحل الإفريقي، بضلاله على الوضع الأمني في المنطقة، وساهم في ترسيخ ظاهرة عدم الاستقرار أكثر من أي وقت مضى، خاصة في ظل استراتيجيات دولية اهتمت فقط بالجانب الأمني والعسكري مما استفز الجماعات الإرهابية أكثر ودفعها إلى تكثيف نشاطها، أما السياسات التنموية والاجتماعية الغربية في المنطقة فقد كانت خجولة جدا.

✓ الساحل الأفريقي هو مكان ومجال للتنافس الدولي الحاصل بين المصالح الأجنبية والمصالح الوطنية لدول الساحل مما أدى إلى عسكرة المنطقة، فوجود احتياطات ضخمة من الموارد ذات البعد الاستراتيجي خصوصا من النفط والغاز واليورانيوم، جعل القوى الكبرى تستعمل كل المبررات لوضع موطئ قدم لها في المنطقة لاستغلال هذه الثروات المتاحة بأبخس الأثمان.

✓ زادت التحولات الدولية والإقليمية وكل ما تحمله في طياتها من آثار وخيمة على درجة إنكشافية دول منطقة الساحل الإفريقي، فهذه البلدان غير القادرة في الأساس على تحمل إنكشافيتها الأمنية والتنموية النابعة من عمقها الإفريقي الداخلي، زادت من درجة ضعفها وهذا ما انعكس على أمن وتنمية شعوب الدول الساحلية الإفريقية.

✓ تتحدد الدوافع الحقيقية للولايات المتحدة الأمريكية في الساحل من خلال تقاطع قضايا الطاقة مع قضايا الأمن، وفي كثير من الأحيان تكون قضايا الطاقة هي من تحدد التوجهات الكبرى للسياسة الأمنية الأمريكية في العالم، هذه الثنائية (طاقة، أمن)، يمكن إدراكها بوضوح من خلال سعي الولايات المتحدة إلى تأمين مواردها الطاقوية عن طريق منع انتقال التهديدات الأمنية من الساحل نحو مناطق تفوق أهميتها أهمية الساحل، بل يمكن القول أن منطقة الساحل تستمد قيمتها الاستراتيجية من أهمية منطقتين هما : منطقة شمال إفريقيا ومنطقة غرب إفريقيا، حيث تمثل تلك المناطق مصدران حيويان

للاقتصاد الأمريكي، وبالتالي فإن تموضع الولايات المتحدة داخل القوس الساحلي سيضمن لها مراقبة والتحكم في إحدى أهم مصادر الطاقة في إفريقيا.

✓ سيناريو مستقبل الساحل الإفريقي في ظل الاستراتيجية الأوروبية ينطلق من مقاربتين مقارنة التفكك واستمرار الأزمة في الساحل الإفريقي وهذا من منطلق تزايد الأزمات وتزايد التأثير السلبي للاستراتيجية الأمنية الأوروبية في الساحل الإفريقي، أما عن مقارنة حل الأزمة في الساحل الإفريقي من خلال سعيها في تكثيف الجهود لحل المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبالإضافة لدور الذي تلعبه الدول الأوروبية من خلال استراتيجية التي ستعمل مستقبلا على التقليل من حدة الأزمة في الساحل الإفريقي ويمكن القول في الأخير يبقى المستقبل هو مخبر تحقيق أحد السيناريوهات.

✓ إن المخاطر والتهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي تشكل تحد كبير يواجه السياسة الداخلية والخارجية للجزائر، وتبقى الجزائر معادلة مهمة في بناء السلام وتعزيز الاستقرار في الساحل الإفريقي، وأيضا نلاحظ عدم وجود تعاون بين دول منطقة الساحل إذ تبقى الجزائر في فلك أزماتي واسع لذا لا بد من تضافر جهود دول المنطقة مع الجزائر.

وفي نهاية هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من التوصيات يمكن طرحها في النقاط الآتية:

✓ إرساء مؤسسات إقليمية تكفل التعاون والتنسيق الأمني بين دول المنطقة، ويتم من خلالها تجاوز الخلافات الإقليمية، ويتم تفعيل تجمع دول الساحل والصحراء باعتبار أن عضويته واسعة تضم دولاً من شمال القارة الإفريقية وغربها وشرقها، أين تتراعى أطراف الشريط الساحلي، مما يخول لهذه المؤسسة القيام بمهام أمنية جادة في المنطقة، تؤهلها لتكون منظمة امن إقليمي بجدارة.

✓ القضاء على مسببات اللااستقرار تطلب صيغة تكاملية بين التنمية الاقتصادية والتنمية السياسية التي تقوم على ركيزة الديمقراطية وفتح مسارات المشاركة والتمثيل، وتمكين المواطنين بدل السيطرة عليهم وإنفاذ حكم القانون

✓ أهمية دمج الأمن والتنمية، وهذا من خلال سمسارين: الأول يركز على التنمية وجملة المتغيرات المرتبطة بها من تنمية مستدامة بأبعدها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، إلى جانبه تجسيد التنمية السياسية المرتبطة بنمويا بالتنمية الديمقراطية، من خلال تعزيز أطرها البنائية، كبناء دولة القانون والمؤسسات والحكم الراشد واحترام حقوق الإنسان، وتحقيق ذلك سيساهم لا محال في تحقيق الاستقرار

والأمن المؤسسة لبيئة آمنة في منطقة الساحل الإفريقي، وفي مسار ثاني، العمل على تحقيق الأمن الشامل، الذي يأخذ في الحسبان تحقيق أمن الفرد جنباً إلى جنب أمن الدولة، والذي يتسع ليشمل الأمن الصحي، البيئي والاقتصادي، الأمر الذي يحقق الرفاه والكرامة ويضمن حق البقاء للأفراد.

✓ على دول الساحل أن تؤسس لمناخ و بيئة تضمن تجسيد استراتيجية، يتحقق من خلالها الأمن والتنمية، الأمر الذي يكفل "تسلم مستدام"، تلغى فيه كل أشكال العنف والنزاع، الوضع الذي عادة ما يرهن جهود التنمية ويدفع إلى مزيد من هدر الوقت والموارد، و من جهة أخرى، فتح المجال أمام القوى الأمنية للتدخل واستغلال الموارد التي يجب أن يستفيد وينتفع منها سكان هذه المنطقة، من هنا فإن تبني مقاربة الأمن والتنمية في منطقة الساحل قد تكون مناسبة، وقد تكون الكفيلة لتجاوز بلدان الساحل الوضع الراهن الذي تعيشها.

✓ مبادرة بدء القدرات المؤسساتية والإصلاح يجب أن تكون محلية بهندسة داخلية، تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الوعاء الثقافي والتقاليد السياسية والعمق التاريخي لكل مجتمع، مع رفض النماذج المستوردة في الحكم وقوالب الديمقراطية الغربية.

✓ العمل على خلق إرادة سياسية واعية تعمل على مراقبة التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، كما تساهم في تطوير حالات الأمن والتنمية بدول الساحل الإفريقي بعيداً عن كل التدخلات الأجنبية المصلحية.



# قائمة المراجع

أولاً: باللغة العربية.

أ- القواميس:

1. أبادي، الفيروز. القاموس المحيط.
2. ابن منظور. لسان العرب، جزء 2. القاهرة: دار المعارف، د.س.ط.

ب- الكتب:

1. أبو العينين. محمود وآخرون، التقرير الاستراتيجي الإفريقي (2006-2007)، ط 01، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2006).
2. أبو عيانة، فتحي محمد. دراسات في الجغرافيا الاقتصادية والسياسية. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 2001.
3. الاقداحي، هشام محمود. تحديات الأمن القومي المعاصر "مدخل تاريخي سياسي". الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009.
4. الأمين البشري، محمد. الأمن العربي "المقومات والمعوقات". الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2000.
5. برتران، بادي. الدولة المستوردة تغريب النظام السياسي، ترجمة. لطيف فرج، ط1. القاهرة: دار العالم الثالث، 1996.
6. بن العجمي بن عيسى، محسن. الأمن والتنمية، ط1. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مكتبة الملك فهد الوطنية، 2011.
7. بن عنتر، عبد النور. البعد المتوسطي للأمن الجزائري. الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، د.س.ط.
8. بوزنادة، معمر. المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي. الجزائر: د.د.ن، 1992.
9. بيلز، اليسون. عالم من المخاطر، في التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، الكتاب السنوي 2007، ترجمة. عمر الأيوبي وآخرين. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2007.
10. جاد الرب، حسام الدين. الجغرافيا السياسية، ط1. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2009.
11. حجاب، محمد منير. العلم و التنمية الشاملة. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2003.

12. حمدي، عبد الرحمن حسن. دراسات في النظم السياسية الإفريقية. القاهرة: كلية اقتصاد والعلوم السياسية، 2002.
13. خاطر، أحمد مصطفى. تنمية المجتمع المحلي: الاتجاهات المعاصرة، ط2. الإسكندرية: المكتبة الجامعية للنشر والتوزيع، 2000.
14. الدسوقي، إبراهيم عبده. التلفزيون والتنمية، ط1. الإسكندرية: دار الوفاء لندنيا الطباعة والنشر، 2007.
15. رانيسيس، فوكوياما. بناء الدولة النظام العالمي ومشكلة الحكم وادارة في القرن الحادي والعشرين، ترجمة. مجاب الإمام. الرياض: العبيكان للنشر، 2007م.
16. رشوان، حسين عبد الحميد. التغيير الاجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعات النامية. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1988.
17. رشيد، أحمد عبد اللطيف. أساليب التخطيط للتنمية. د.ب.ن: المكتبة الجامعية للنشر والتوزيع، 2002.
18. زايد، مصطفى. التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر 1962-1980. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1986.
19. زكي خورشيد، إبراهيم والشنتناوي، احمد. دائرة المعارف الإسلامية. القاهرة: دار الشروق، ب.س.ط. أبو الفضل، منى. الأمة القطب. القاهرة: مكتبة الطوبجي، 1982.
20. الزياد، عبد الحليم. التنمية السياسية: دراسة في الاجتماع السياسي، ج 2. د ب ن: دار المعرفة الجامعية 2002.
21. سعد إبراهيم، محمد. الصحافة والتنمية السياسية. القاهرة: دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، 1998.
22. سعد الدين، إبراهيم. صور المستقبل العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989.
23. سعودي، محمد عبد الغاني. إفريقية: شخصية القارة في شخصية الأقاليم. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2004.
24. السيد عرفة، محمد. تجفيف مصادر تمويل الإرهاب، ط1. الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2009.
25. السيد مرعي، احمد لطفي. إستراتيجية مكافحة جرائم الاتجار بالبشر. القاهرة: دار النهضة العربية، 2009.
26. السيد، سليم محمد. تحليل السياسة الخارجية. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998.
27. شبانه، أيمن السيد. الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي دراسة مقارنة، ط1. ليبيا: مركز البحوث الإفريقية، 2001.

28. شورب، إبراهيم. قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث. بيروت: دار المنهل اللبناني، 1997.
29. صادق مشطر، ندى. التخلف والتحديث والتنمية السياسية: دراسة نظرية، ط1. ليبيا: منشورات جامعة قان يونس بنغازي، 1998.
30. صادق، عبد المجيد. أمن الدولة و النظام القانوني للفضاء الخارجي. مصر: جامعة القاهرة، 1976.
31. صافي، عدنان. الجيوپوليتيكا. الإسكندرية: مركز الكتاب الأكاديمي، 2010.
32. صالح الأسود، محمد الهادي. مشكلات التنمية في البلدان العربية. طرابلس: مجلس الثقافة العام للنشر، 2006.
33. صبحي، مجدي. التنمية الاقتصادية "مدخل إلى العلوم السياسية والاقتصادية والإستراتيجية"، ج 1 و2. القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2003.
34. صدقي، عبد الرحيم. الإجرام المنظم آلية الحقوق. مصر: جامعة القاهرة، 2001.
35. عبد الحي، وليد. مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية. عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002.
36. عثمان الحسن، محمد نور و عوض الكريم المبارك، ياسر. الهجرة غير المشروعة والجريمة. الرياض: مركز الدراسات والبحوث جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2008.
37. عطية، عبد القادر محمد عبد القادر. اتجاهات حديثة في التنمية. الإسكندرية: الدار الجامعية، 1999.
38. علام، أشرف. مشروع قناة البحرين والأمن العربي. القاهرة: مجموعة النيل، 2008.
39. على حسن، باكير. التنافس الدولي على إفريقيا الدوافع والأهداف والسيناريوهات المستقبلية، (الدوحة: تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 2009).
40. علي عباس، مراد. كتاب مشكلات الأمن القومي. أبو ظبي: مركز الإمارات لدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2005.
41. علي، محمد عباس. الأمن والتنمية دراسة حالة العراق 1970-2007، ط1. العراق: مركز العراق للدراسات، 2012.
42. غازي، صالح نهار. الأمن القومي العربي. عمان: دار الأمل، 1993.
43. فتح الله، سعد حسين. التنمية المستقلة: المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج، ط1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.
44. الفهري، عمر حبيب. بين عربي حضارتين، ط 1. نيامي: د.د.ن، 2004.
45. الكيلاني، هيثم. الإرهاب يؤسس دولة "تمودج اسرائيل"، ط 1. القاهرة: دار الشروق، د.س.ط.

46. اللاوندي، سعيد. أمريكا في مواجهة العالم حرب باردة جديدة ، ط 2. القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ، 2004.
47. ماكنمارا، روبرت. جواهر الأمن، ترجمة. يوسف شاهين. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1970.
48. المجذوب، محمد. التنظيم الدولي. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2002.
49. مجموعة من الخبراء، الشراكة الإستراتيجية بين الإتحاد الأوروبي والدول الإفريقية في مواجهة التحديات الحالية والمستقبل معا. لوكسومبورغ: ددن، 2011.
50. المجيد، عبد المطلب. التمويل المحلي والتنمية المحلية. الإسكندرية: الدار الجامعية، 2001.
51. محسن، عبد الحميد. الإسلام والتنمية الاجتماعية، ط2. د.ب.ن. د.د.ن، 2006.
52. محمد والي، عبد الهادي. التنمية الاجتماعية. الإسكندرية: دار المعرفة، 1988.
53. مدحت، أيوب. الأمن القومي العربي في عالم متغير. القاهرة: مركز البحوث العربية، 2003.
54. المصباح، زيد عبد الله. السياسة الدولية بين النظرية و الممارسة. ليبيا: دار الرواد، 2002.
55. مصعب محمود، جميل. تطورات السياسة الأمريكية اتجاه إفريقيا وانعكاساتها الدولية، ط 1. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2006.
56. مصعب محمود، جميل. تطورات السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا وانعكاساتها الدولية، ط1. الأردن: دار المجدلاوي، 2006.
57. مطاوع، إبراهيم عصمت. التنمية البشرية بالتعليم والتعلم في الوطن العربي، ط1. القاهرة: دار الفكر العربي، 2002.
58. مطر، جميل وهلال، علاء الدين. النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية. بيروت: مركز الدراسات، الوحدة العربية، 1990.
59. مكاي، ليان وآخرون. نحو ثقافة سيادة القانون: اكتشاف الاستجابات الفعالة للتحديات أمام تطبيق العدالة والأمن، واشنطن: معهد الولايات المتحدة للسلام، 2015.
60. مهنا، محمد نصر. مدخل إلى الأمن القومي العربي في عالم متغير. مصر: المكتب الجامعي الحديث، د.س.ط.
61. النبهان، محمد فاروق. مكافحة الإجرام في الوطن العربي. د.ب.ن: دار النشر المركز العربي للدراسات الأمنية 1989.
62. نور سرية، عصام. دول العالم النامية وتحديات القرن الحادي والعشرين. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة للنشر، 2006.

63. هاغلين، بيرن وسكونز، الزاييث. القطاع العسكري في محيط متغير في التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، الكتاب السنوي 2003، ترجمة. فادي حمود وآخرين. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2004.
64. هيجوت، ريتشارد. نظرية التنمية السياسية، ترجمة. حمدي عبد الرحمان ومحمد عبد الحميد. الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2001.
65. وديع، محمد عدنان. مسح وتقييم في مؤشرات التنمية ونظرياتها. الكويت: المعهد العربي للتخطيط، 1996.
66. ياسر، حسن صالح. العلاقات الاقتصادية الدولية. بغداد: دار الرواد المزدهرة، 2006.
67. يحيى، زبير. الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل "منع الحرب و مكافحة الإرهاب". الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، نوفمبر 2012.

ج- المجالات:

1. إجلال، رأفت. "السياسة الفرنسية في إفريقيا جنوب الصحراء" السياسة الدولية، العدد 145 (يوليو 2001).
2. إسماعيل، أحمد. "قراءة في ظاهرة الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى الغرب" قراءات افريقية، العدد 11 (مارس 2012).
3. براهيم، بوعلام. "مطاردة شرسة للمهربين ليلا" مجلة الجيش، العدد 545 (ديسمبر 2008).
4. برقوق، أمحمد. "الساحل الإفريقي بين التهديدات الأمنية والحسابات الخارجية" مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد 07 (نوفمبر 2008).
5. برقوق، أمحمد. "الفكر الاستراتيجي في ظل عولمة التهديدات" مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد 192 (فيفري 2008).
6. برقوق، أمحمد. "التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي" الشعب، العدد 144 (جانفي 2008): 12.
7. برقوق، أمحمد. "الساحل الإفريقي يبين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية" العالم الاستراتيجي، العدد 01 (د.س.ن).
8. بن عايشه، محمد الأمين. "الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية في مالي" المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 48 (مارس 2016).
9. بوزيد، عمار. "الساحل الإفريقي في عين الإعصار" مجلة الجيش، العدد 561 (أفريل 2010).

10. بوزيد، عمار. "الساحل الإفريقي في عين الإعصار" مجلة الجيش، العدد 561 (أفريل 2010).
11. حافظ، حسين. "الأدوار الجديدة لحلف الناتو بعد انتهاء الحرب الباردة" دراسات دولية، العدد 46.
12. الحربي، سليمان عبد الله. " مفهوم الأمن ومستوياته وصيغته وتهديداته :دراسة في المفاهيم والأطر " المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19 (2008).
13. حسنين، احمد جمعة. "التربية وتنمية المجتمع" مجلة كلية التربية، العدد 8 ( جانفي 1992).
14. حمدي عبد الرحمن، حسن. "المشهد الديمقراطي الراهن في إفريقيا" السياسة الدولية، العدد 169 (جويلية 2007).
15. خبيزي، وهيبة. " النشاط الدبلوماسي الجزائري على الصعيد الإفريقي " الدراسات القانونية المقارنة، العدد 01.
16. دالع، وهيبة. " المقاربة التنموية للجزائر في منطقة الساحل الإفريقي: النيباد كآلية للتنمية الشاملة" دراسات إستراتيجية مركز البصيرة للدراسات والبحوث والخدمات التعليمية، العدد 18 (2013).
17. رشدي، داليا. "أبعاد ومتطلبات إعادة بناء الدولة بعد الصراعات" السياسة الدولية، العدد 206 (أكتوبر 2016).
18. الرمضاني، مازن إسماعيل. " مقدمة في الجوانب النظرية لمفهوم الأمن الخارجي " الأمن والجماهير، العدد 04 (يوليو 1981).
19. زقاغ، عادل. "المعضلة الأمنية المجتمعية :خطاب الأمنية و صناعة السياسة العامة"، الدفاتر السياسية والقانون، العدد 5 (جوان 2011).
20. زهران علي، جمال. "الاتجاهات الحديثة في الدراسات المستقبلية في علم السياسة" مجلة السياسة الدولية، العدد 39.
21. زياني، صالح. " تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة" مجلة الفكر، العدد 05.
22. سعد حقي، توفيق. " التنافس الدولي ضمان أمن النفط" مجلة العلوم السياسية، العدد 43.
23. الشمعة، الخلدون. "سوسيولوجيا المستقبل بين المستقبلية وعلم المستقبل" مجلة العربي، العدد 10 (مارس 1979).
24. عبد الحميد بخاري، عبلة. "التنمية والتخطيط الاقتصادي نظريات النمو والتنمية الاقتصادية"، الجزء الثالث، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة (2017).

25. عبد العاطي، عمرو. "الأحادية الأمريكية بين الاستمرارية والزوال، السياسة الدولية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 173 (جولية 2008).
26. العشر، يحسني. "مفهوم التنمية الاقتصادية لدى شومبيتز ومدى انطباقه على الدول النامية"، المجلة العربية للإدارة - المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
27. علاق، جميلة و دندان، عبد الغاني. " ما وراء الأمن: الأجندة الأمنية لشمال إفريقيا في منظور الإستراتيجيات الغربية" المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 41.42 (2014).
28. على عبد العزيز، الشيماء. "أهداف جولة كلينتون في إفريقيا" السياسة الدولية، العدد 133 (جولية 1998).
29. عمروش، عبد الوهاب. "الأمن في منطقة المغرب العربي والساحل : التحديات والاستراتيجيات" المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 02 (أكتوبر 2013).
30. فلاك، نور الدين. " مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا وإستراتيجية الجزائر التنموية في الساحل الإفريقي " مركز البحوث والدراسات حول الجزائر والعالم، العدد 6 (جوان 2017).
31. فوزي، ماهر. "دراسة أعدها اللواء أحمد جلال عز الدين بعنوان الملامح العامة للجريمة المنظمة" مجلة الشرطة الإمارات، العدد 273 (سبتمبر 1993).
32. قادري، حسين. "مستقبل الوضع الأمني في الساحل الإفريقي، العالم الاستراتيجي" مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد 7 (نوفمبر 2008).
33. كبابي، صليحة. "الدراسات الأمنية بين الاتجاهين التقليدي والحديث"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 38 (2012).
34. مارتينز، لويس. "النفط ركيزة لبناء المنطق التنموي" العالم الاستراتيجي، العدد 8 (جانفي 2009).
35. ماروك، نصر الدين. "الجريمة المنظمة بين النظرية والتطبيق" مجلة أصول الدين الصراط، العدد 03 (2 سبتمبر 2000).
36. مشاور، صيفي. "دور الجغرافيا السياسية في تكوين الدولة في منطقة الساحل الإفريقي" الحوار الفكري (2013).
37. معهد، فائق. "حقوق الإنسان والتنمية" المستقبل العربي، العدد 251 (جانفي 2000).
38. منصور، محمد إبراهيم. " الدراسات المستقبلية: ماهيتها وأهمية توطينها عربيا " المستقبل العربي، العدد 416 (أكتوبر 2013).



39. نوفاك، جيمس. "الإرهاب والدين في الولايات المتحدة الأمريكية" مجلة الدبلوماسية (أكتوبر 1996).

40. يحي، عبد المتجلى. "التنمية السياسية في العالم الثالث" الباحث العربي، العدد 09 (1986).

د - المذكرات:

1. إبراهيمي، مريم. "التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب و تأثيره على المنطقة المغربية" (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2013).
2. ايدابير، أحمد. "التعددية الاثنية والأمن المجتمعي: دراسة حالة مالي" (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 03، 2012).
3. بالة، عمار. "التحديات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري" (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 2018).
4. بلحشاني، زليخة "التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي" (أطروحة دكتوراه، في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2007).
5. بوبية، نبيل "الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية" (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2009).
6. بورغدة، وحيدة. "حقوق الإنسان وإشكالية العلة الجدلية بين الحكم الراشد والتنمية الإنسانية" (رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008).
7. حجار، عمار "السياسة المتوسطة الجديدة للإتحاد الأوروبي، إستراتيجية جديدة لاحتواء جهوي شامل" (رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2002).
8. خالد، بشكيط. "دور المقربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي"، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2011).
9. رسولي، أسماء "التحديات الأمنية في الساحل الإفريقي بين أدوار الدول الإقليمية والقوى الكبرى بعد أحداث 11 سبتمبر 2001" (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 2018).
10. \_\_\_\_\_، \_\_\_\_\_ "مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث سبتمبر 2001" (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 2010/2011).

11. زدام، يوسف. "دور الحكم الراشد من تحقيق التنمية الإنسانية في الوطن العربي من خلل تقارير التنمية الإنسانية العربية 2002-2004" (رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 2006-2007).
12. زقاغ، عادل. "إدارة النزاعات الإثنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دور الطرف الثالث" (رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2004).
13. ساعد، عبد الله. "جدلية الأمن والتنمية في الجزائر 1990-2014" (مذكرة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014).
14. ظريف، شاكر "البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية: التحديات والرهانات" (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010).
15. عشوي، علي. "سياسة الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي" (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 1997).
16. علالي، حكيم "البعد الأمني في السياسة الخارجية: نموذج الجزائر" (رسالة ماجستير العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منتوي قسنطينة، 2010 - 2001).
17. عمورة، أمر "التحديات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي - مقارنة جيوأمنية-" (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الجزائر3، 2011).
18. قوجيلي، سيد أحمد. "الحوارات المنظرية وإشكالية البناء المعرفي في الدراسات الأمنية" (رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2011).
19. لبدى، حنان. "التحولات الدولية الراهنة وتأثيرها على الإستراتيجية الأمنية الأوروبية في منطقة الساحل الإفريقي" (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015).
20. مختارية، صوار. "الصراع في منطقة الساحل الإفريقي وانعكاساته على العلاقات الجزائرية-المغربية" (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، 2015).
21. نقوش، حنان. "الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي" دراسة في الظاهرة والآليات" (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، 2012).

#### هـ - المحاضرات:

1. أبو عامود، محمد سعد. "الأمن والتنمية" تنمية الأمن وأمن التنمية"، (كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر).

2. جفال، عمار. "خصوصيات النظام السياسي في العالم الثالث"، محاضرة في مقياس النظم السياسية المقارنة (قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2008/01/14).
3. شلبي، محمد. "الأبنية السياسية في إفريقيا"، محاضرات السنة أولى ماجستير في مقياس النظم السياسية الإفريقية المقارنة (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2010).

و- التقارير:

1. السعودية، قرارات المجتمع الفقهي الإسلامي بمكة المكرمة، الدورات من الأولى إلى السادسة عشرة، رابطة العالم الإسلامي، 1398هـ إلى 1422هـ.
2. كندا، معهد الدراسات البيئية. تقرير منظمة الصحة العالمية دلائل تخطيط أنشطة مشاركة المجتمع في مشروعات المياه والإصلاح، 1986.
3. لجنة الربط للطريق العابر للصحراء، دراسة لتحديد إمكانات التبادل التجاري بين البلدان الأعضاء بلجنة الربط للطريق العابر للصحراء، الأمانة العامة للمصرف العربي للتنمية في إفريقيا، ديسمبر 2009.
4. المعهد العربي للتخطيط، دور التعليم في تحقيق أهداف التنمية البشرية.
5. الولايات المتحدة الأمريكية، البنك الدولي للإنشاء والتعمير. تقرير عن التنمية في العالم "الزراعة من أجل التنمية"، واشنطن 2007.
6. الولايات المتحدة الأمريكية، الجمعية العامة للأمم المتحدة. نص إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية أو أقليات دينية أو لغوية، 1992/12/18، القرار رقم 135/47.
7. الولايات المتحدة الأمريكية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تقرير التنمية البشرية التغلب على الحواجز: قابلية التنقل البشري والتنمية، 2009.
8. الولايات المتحدة الأمريكية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تقرير التنمية البشرية، 2007-2008.
9. الولايات المتحدة الأمريكية، هيئة الأمم المتحدة. تقرير التنمية البشرية، 2009.
10. الولايات المتحدة الأمريكية، هيئة الأمم المتحدة. تقرير التنمية البشرية، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، 2005.

11. الولايات المتحدة الأمريكية، هيئة الأمم المتحدة. تقرير الخبراء الحكوميين حول الصلة بين نزع السلاح والتنمية في السياق الدولي الراهن، 2004.
12. الولايات المتحدة الأمريكية، هيئة الأمم المتحدة. تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التجربة في مجال تنمية المجتمعات المحلية، منشورات اليونسكو، 1998.
13. الولايات المتحدة الأمريكية، هيئة الأمم المتحدة، مجلس الأمن تقرير الأمين العام على الحالة في منطقة الساحل الإفريقي، 2013/06/14.
14. الولايات المتحدة الأمريكية، هيئة الأمم المتحدة، وثيقة أساسية تشكل جزءاً من تقارير الدول الأطراف، فبراير 2011.

ز- الندوات والملتقيات العلمية:

1. برقوق، امحمد "الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية"، جريدة الشعب الجزائر، العدد الأول، جانفي 2008.
2. بودينار، سمير "تأثير الهجرة غير القانونية من إفريقيا على دول العبور" ورقة مقدمة لندوة الهجرة العربية الإفريقية إلى الخارج" جامعة الدول العربية، 17-18 نوفمبر 2008.
3. بوشنافة، شمسة "إستراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن ولتنمية في منطقة الساحل" ورقة بحث قدمت في ملتقى دولي حول التهديدات الأمنية المغربية في ضوء التطورات الراهنة" جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 27-28 نوفمبر 2013.
4. البياتي، صبري مصطفى "حركة مؤشرات التنمية في العراق 1960-2000" بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي الثالث لقسم الدراسات الاقتصادية في بيت للحكمة، الاقتصاد العراقي ومتغيرات البيئة العربية الدولية" بغداد، 2002.

ح- الجرائد:

1. جفال، عمار "القاعدة من شعار الجهاد إلى نشر الإرهاب في العالم الإسلامي" أوراق مؤتمر تنظيم القاعدة التوجهات الحالية والمخاطر المستقبلية، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية" القاهرة، 2008/10/21.

2. شلبي، محمد "الأمن الوطني في ظل التحولات الدولية الراهنة" ورقة بحثية قدمت في ملتقى دولي حول الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة" جامعة الجزائر، (2004).
3. عظيمي، أحمد "إستراتيجية مكافحة الإرهاب"، *جريدة الخبر*، العدد 5941.
4. المادة الأولى من الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، *جريدة الرياض*، العدد 10818، الصادرة بتاريخ 1998/03/27.

ط- مواقع الانترنت:

1. "الأمن الوطني المفهوم والأبعاد والمرتكزات" موقع درع الوطن مجلة عسكرية وإستراتيجية، 2013، تم تصفح الموقع يوم: 2017-11-18.  
[www.nationshield.ae](http://www.nationshield.ae)
2. "الطريق العابر للصحراء عامل تكامل اقتصادي بالنسبة لإفريقيا"، تم تصفح الموقع يوم: 2018/08/09  
<http://www.algeriapressonline.com/ar/index.php/component>
3. "النظريات اليسارية في تفسير التنمية" موسوعة العلوم السياسية، قسم الاقتصاد والعولمة، 27 يونيو 2015، تم تصفح الموقع يوم: 2018-01-07  
<https://www.politics-dz.com/threads/alnzriat-alisari-fi-tfsir-altnmi.2865>
4. "النيباد الشركة الجديدة لتنمية القارة السمراء"، تم تصفح الموقع يوم: 2018/08/06  
<http://www.aljazeera.net/encyclopedia/organizationsandstructures1>
5. "خط الجزائر - زنيدر - أبوجا"، تم تصفح الموقع يوم: تم تصفح الموقع يوم: 2018/08/19  
<https://goo.gl/p2Wwh5>
6. "خط أنابيب الغاز العابر للصحراء"، تم تصفح الموقع يوم: 2018/08/15  
<https://goo.gl/eEH7bx>
7. "الإتحاد الأوروبي" الإستراتيجية الأوروبية للأمن والتنمية في منطقة الساحل"، 13 أكتوبر 2013، تم تصفح الموقع يوم: 2018/06/20  
<http://www.alakhabar.info/index/docu/115-2013-10-13-20-Htm/>
8. اجتماع رؤساء أركان دول الساحل بياماكو، اجتماع تقييم الحالة الأمنية بالمنطقة، موقع الخبر أون لاين، 28 أكتوبر 2016، تم تصفح الموقع يوم: 25 فيفري 2019  
<https://www.elkhabar.com/press/article/113819>

9. أحمد الحاج، عاصم فتح الرحمن "السياسة الأمريكية الجديدة تجاه إفريقيا: الفرص والتحديات"، تم تصفح الموقع يوم: 2018/06/03.
- <http://www.reefnet.gov.sy/booksproject/fikr/18/15amny.pdf>
10. الأمم المتحدة "نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام 2005، 12 أكتوبر 2005" الدورة 60، تم تصفح الموقع يوم: 03 مارس 2019 .
- <http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/UN/UNPAN021753.pdf>
11. بن عايشة، محمد الأمين "الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية في مالي" المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية، 24 يناير 2015، تم تصفح الموقع يوم: 28 فيفري 2019 .
- <https://democraticac.de/?p=8205>
12. بن عائشة، محمد الأمين "بعد تفاقم الأزمة في منطقة الساحل، الجزائر أمام فرصة تاريخية للزيادة الإقليمية" تم تصفح الموقع يوم: 2018/07/18.
- <http://www.DJazairNews.info/Local/73436-2014-05-28-17-44-18.html>
13. بوحنية قوي، الجزائر والهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي، مركز الجزيرة للدراسات، 11 ديسمبر 2014، تم تصفح الموقع يوم: 25 فبري 2019.
- <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/12/20141211101950627544.html>
14. بودالي، ليان كندي "شراكة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء" مركز مكافحة الإرهاب، الأكاديمية العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية، ووست بوينت، ص 02، تم تصفح الموقع يوم: 2018/06/12.
- <http://ctc.usma.etu/publications/pdf/us-ct-in-sahel-arabic-update.pdf>
15. بورعة، علي جهاد "الجزائريين توجه استراتيجي وعقيدة أمنية" المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، تاريخ تصفح: 2018/12/12.
- <http://www.maspolitiques.com/mas/index.php>
16. تقرير الإستراتيجية الأمنية الأوروبية "أوروبا أمنة في عالم أفضل" 2014، تم تصفح الموقع يوم: 2018/06/25.
- <http://consilium.europa.eu/uedocs/cm>
17. تقرير عن الهجرة والتعاون في المنطقة الأورومتوسطية، تم تصفح الموقع يوم: 2018/07/05.
- [www.eesc.europa.eu/](http://www.eesc.europa.eu/)
18. جمال سلطان، لماذا تمسكت الجزائر بالقوة الناعمة في حل الأزمة السياسية في مالي؟، تم تصفح الموقع يوم: 22 فيفري 2019.
- <http://www.alnesryoon.com/permlinh/59414.HTML>

19. الحسن "التنافس الدولي في إفريقيا .. الأهداف والوسائل"، تم تصفح الموقع يوم: 2018/05/12.

<http://www.sis.gov.eg/newvr/africa/2/12.pdf>

20. حمدي، عبد الرحمن "الغرب و عسكرة الساحل الإفريقي" الجزيرة، تم تصفح الموقع يوم: 29 فيفري 2019.

<https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2013/3/7/>

21. حور، عبد العالي عبد العالي حور "التحديات الجيوسياسية في منطقة الساحل والصحراء وانعكاساتها على الأمن القومي العربي" المملكة المغربية، تاريخ التصفح: 2018/12/01.

<http://www.arabaffairsonline.org/admin/uploads/16AAH.pdf>

22. الخضر عبد الباقي، محمد "المبادرة الأمريكية في إفريقيا استعمار مهذب"، تم تصفح الموقع يوم: 2018/06/10.

<http://www.islamonline.net/servlet/satellite>

23. رابح عبد الناصر جندلي، الدراسات المستقبلية: تأصيل تاريخي، مفاهيمي ومنهجي مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي، العدد الأول (2017)، تم تصفح الموقع يوم: 20 فيفري 2019.

<https://democraticac.de/?p=43833>

24. راوية، توفيق "التنافس الدولي في القارة الإفريقية"، تم تصفح الموقع يوم: 2018/07/12.

<http://www.albayan-magazine.com/files/africa/index.htm> (18-12-2010)

25. سائد، أبو بهاء "التنمية من المنظور الإسلامي 2008"، تم تصفح الموقع يوم: 2018-01-01.

<https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2008/07/23/140076.html>

26. السيد، نجم "بحث حول الاتجار في البشر والاستغلال الجنسي للأطفال في إطار المؤتمر الدولي الثاني حول حماية المعلومات والخصوصية في قانون الانترنت" المنعقد بالقاهرة في 2 يونيو 2008، تم تصفح الموقع يوم: 2018/08/22.

[www.middle-east-online.com/?id=62921:2008/](http://www.middle-east-online.com/?id=62921:2008/)

27. سيدي عمر بن شيخنا، المفاوضات المالية-الأزوادية في الجزائر: قراءة في وثائق المفاوضات وسيناريوهات المستقبل، مركز الجزيرة للدراسات، 29 ديسمبر 2014، الموقع يوم: 25 فيفري 2019.

<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/12/201412298656948952.html>

28. صوالي، حفيظ "الجزائر في قلب الحدث" الخبر، 26 أوت 2015، تم تصفح الموقع يوم: 26 فيفري 2019.

<https://www.elkhabar.com/press/article/88749/>

29. عبد العزيز بن عبد الله، الخضير "الأمن والتنمية"، تم تصفح الموقع يوم 2017-12-06.

[http://www.aleqt.com/2009/04/06/article\\_212427.html](http://www.aleqt.com/2009/04/06/article_212427.html)

30. العلوي، الحسين الشيخ العلوي "تجمع الساحل الخماسي...تنسيق في ظل التعقيدات"، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، سبتمبر 2014 ، تم تصفح الموقع يوم: 2018/04/02.

<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/09/2014921988539708.html>

31. قوي بوحنية ، " الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي"، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ التصفح:2018/08/25.

<https://goo.gl/7YqVr3>

32. محمد نصحي إبراهيم، أساليب الدراسات المستقبلية (السيناريوهات-النماذج)، بوابة كنانة أونلاين، تم تصفح الموقع يوم 21 فيفري 2019.

<https://kenanaonline.com/users/drnoshy/posts/269418>

33. المركز العربي للدراسات والتوثيق المعلوماتي "الدينامكية الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا ومعادلة الأمن والاقتصاد" شؤون افريقية، أبريل 2014، تم تصفح الموقع يوم: 2018/05/20.

<http://www.qiraatafrican.com/pdf/n5.pdf>

34. ملوكي، سفيان "العالم المصنوع: دراسة في البناء الاجتماعي للسياسة العالمية" تم تصفح الموقع يوم: 2017-12-22.

<http://maktoobblog.com>

35. موسوعة سكول، "حصيلة التنمية في منطقة الساحل الإفريقي" تم تصفح الموقع يوم: 2018/04/19.

<https://www.mawsoaschool.net/2016/07/7280432675969143382.html>

36. وليد عبد الحي، الدراسات المستقبلية (النشأة والتطور والأهمية)، تم تصفح الموقع يوم: 15 فيفري 2019.

<http://www.altsamoh.net/article.asp?id=44>

37. ويكيبيديا، تعريف السيناريو (التخطيط)، أكتوبر 2018، تم تصفح الموقع يوم: 21 فيفري 2019.

<https://ar.wikipedia.org/wiki/%>

38. يونس، زكور "الإرهاب والإجرام المنظم، أية علاقة؟" الحوار المتمدن العدد 1811، 2007/01/30، تم تصفح الموقع يوم: 2018/09/25.

<http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=87313&r=0>



ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية.

أ- المراجع باللغة الفرنسية:

**A. Les Livres :**

1. Boahen, Adu, **Histoire générale de l'Afrique: L'Afrique sous domination coloniale 1880-1935**. Paris : édition Unesco , 2000.
2. Giri, Jacques, **le sahel au XXIème: un essai de réflexion prospective sur les sociétés sahéliennes**, Paris: Karthala,1989.
3. Saïb Musette, Mohamed et autre, **les migrations et ledéveloppement au Maghreb Central**. Genève: bureau international du travail, 2006.

**B. Les Revues :**

1. Balzac, Thierry, "Qu'est ce que la sécurité nationale", **Revue International**, N°.52, Paris, Hiver 2004.
2. Bourgeot, André. "Sahara de tous les enjeux", **Hérodote**, N°. 142, (2011): P. 46. 47.
3. Bouriche, Riadh, "TRANSFORMATIONS DANS LE CONCEPT DE SÉCURITÉ HUMENE : un nouveau concept de sécurité au XXIe siècle.Sécurité et nouvelles menaces dans le Sahel Africain Mutations dans le concept de sécurité. ET NOUVELLES MENACES SÉCURITAIRES AU SAHE," **L'HORIZONS** , M a r s 2 0 1 0 ,pp. 17-20.
4. Club de Sahel et de l'Afrique de l'ouest, " Existe-t-il des guerres justes ? ", **Le monde diplomatique**. N°.38, Mai-Juin2009.
5. David, Charles Philippe, Afef Benessaïech, "La paix par l'intégration: théories sur l'interdépendance et les nouveaux problèmes de sécurité ", **Revue Etudes internationales**, N°.02 , 1997.
6. Dumont, Gérard-François , "La géopolitique des population du Sahel", Dans: La Sécurité du Sahara et du Sahel. **Cahier du CREM**, N°.13, Paris, Décembre 2009.
7. Faria, Fernanda, "La gestion des crises en Afrique subsaharienne: Le rôle de L'UE", **Occasional Paper** , N°. 55, (Novembre 2004): P43.
8. Ikhlef, Abdecelem , "Le Sahel défaillant: Arc de tous les risques" , **Géo Stratégie Horizon**, ALGER, Mars 2010.
9. Rotfeld, Adam , "L'UE a-t-elle besoin de la PESD ? " , **Politique Etrangère**, N°. 02. (2004): P. P. 364. 366.
10. Taje, Mehdi, "Les clés d'une analyse géopolitique de Sahel Africain". **Diplomatie**, N°.38, Juin 2009.

**C. Les Rapports :**

1. Coulibaly, Massa, Anne Hatløy , " Les questions religieuses et ethniques au sud du Mali", **Rapport Fafo** N°.06. 2015.
2. Le Sahel central : au cœur de la tempête» Rapport Afrique de Crises Group N°227, 25 juin 2015.
3. Michel, Luis, "Stratégie de L'union européenne pour L'Afrique", **Rapport de la Commission européenne**, Luxembourg. (2006): P. 15.
4. Plagnol, Henri, François Loncle, " La situation sécuritaire dans les pays de la zone sahélienne ", **Rapport d'information No.4431**, La commission des affaires étrangères- Assemble Nationale, 06 Mars 2012.

5. Ramos, Raphaël, « Etats –Unis/ Afrique : Washington Accorde Une Importance Stratégique Au Continent Noir En Créant Un Commandement Interarmes Pour l’Afrique », **Européen Stratégique Intelligence And Security Center**, Note D’analyse, 30/03/2007,p-p 1-9.

**D. Les sites internet :**

1. Corey, Charles, « L’Africom Est Un Nouvel Elément Essentiel Des Relations Entre Les EU Et l’Afrique », 18/03/2015,  
sur:[http://www.congoforum.be/fr/nieuwsdetail.asp?subitem=1&newsid=42685&Actualiteit\\_selected](http://www.congoforum.be/fr/nieuwsdetail.asp?subitem=1&newsid=42685&Actualiteit_selected)
2. L’Union Européenne et le Sahel",**Fiche d’information**. Bruxelles,(16. janvier. 2013). P. 02. Disponible sur : [http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms\\_data/docs/pressdata/FR/foraff/132803.pdf](http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_data/docs/pressdata/FR/foraff/132803.pdf)
3. Tisseron, Antonin, Quels enseignements de l’approche américaine au sahel ?(11-01-2015-11h10).sur : <http://www.gabrielperi.fr/assets/files/pdf/tisseron-sahel.pdf>.

ب-المراجع باللغة الإنجليزية:

**A. Books :**

1. Buzan, Barry. People, States and Fear. London : Harvester Wheatsheaf. 1983.
2. Candless, Erin and Karbo, Tony. Peace Conflict and Development in Africa, Switzerland : University of peace 2001.
3. Chapman, Chris. Why a Minority Rights. Approach to Conflict the Case of southern sadan. London: Minority Rights Group International, april 2008.
4. Dario, BATTISTELLA. Théories des Relations Internationales. Paris : Presses de Sciences Po, 2006.
5. Debiel, Todias and auther. Promoting Good Governance in Post Conflict Societies. Tr: GTZ Corporate Communication. Eschborn: Deutsche Gesellschaft fur. 2005.
6. Deng, Francis. Introduction, Identity, Diversity and Constitutionalism in Africa Washington : United States Institute of Peace Press 2008.
7. Durta, Nikil and Auther. Strengthening Legislature for Conflict Management in Frapie States. New Jersey: Woodrow Wilson School of Public and Interational Affairs.
8. Elayab, omer. International law documents relating to terrorism. london : cavendish publishing. 2001.
9. United Nations Development Programme. Human Development Report 2002, Deepening Democracy in a Fragmented World. New York: Oxford University Press, 2002.
10. W,David. Ziegler, war,peace and International Politics, boston.1984.

**B. reports:**

1. COECD Gender and State Building in Fragile and Conflit Affected State Conflict and Fragility. paris 2013.

2. Collier, Paul, Chauvet, Lisa. Education in Fragile States, Education For All by 2015, will we make it, Background paper prepared for the Education for all Global Monitoring Report 2008, United Nations 7.
3. Department for International Development, Why We Need to Work More Effectively in Fragile States, United Kingdom January 2005.
4. Economic Commission For Africa. Fragile states and Development in West Africa February 2012.
5. Moller, Bjorn. The concept of security, the pros and cons of expansion and contraction, Copenhagen Peace Research, Finland Institute 2000.
6. Norwegian Ministry of Foreign Affairs, Peace Building a Development Perspective. 16 August 2004.
7. Norwegian Ministry of Foreign Affairs, Peace Building.
8. Office of the United Nations. Rule of law Tools For post-conflict states: mapping the justice sector. New York, 2006.
9. Organisation for economic co-operation and development, Fragile States 2014: Domestic Revenue Mobilisation in Fragile States, Paris 2014.
10. Ploch, Lauren. Africa Command "US Strategic Interests and the Role of the US Military in Africa", CRS Report RL 34003, January 5, 2009.
11. Sergine Tacko Kandji, Louis Verchot, Jens Mackensen, Climate Change and Variability in the Sahel Region: Impacts and Adaptation Strategies in the Agricultural Sector, World Agroforestry Centre (ICRAF), 2006.
12. The International Bank for Reconstruction Development and Human Rights: The Role of The World Bank, Washington. 1998.
13. The Karen Broome, Reconciliation Theory and Practice for development cooperation (Department For Cooperation With Non-Governmental Organization and Humanitarian Assistance), September 2003.
14. The World Bank Conflict, Security and Development.
15. United Nations Security Council Resolution 1325 (2000) Adopted by the Security Council at its 4213rd meeting on 31 October 2000.
16. United Nations Development Programme Crisis Prevention.
17. United Nations Development Programme. Enabling Crisis Prevention and Recovery Report 2008 New York 2008.
18. United Nations Security Council, Resolution 224 (2015) Adopted by the Security Council at its 7533rd meeting on 13 October 2015.
19. United Nations, Peace Building an Orientation.
20. United States Agency For International Development A Guide To Economic Growth in Post Conflict Countries, Washington DC January 2009.
21. United States Department of State. Bureau of Democracy, Human Rights and Labor, "Rapport 2013 sur la liberté de religion dans le monde: Niger", Rapport 2013 sur la liberté de religion dans le monde: Niger, 2013.
22. United Nations Conference On Trade And Development, "United Handbook Of Statistics 2009", New York And Geneva: United Nations Publications.

### C. Periodicals and Reviews:

1. Benedikt, Franke, " Enabling a Continent to Help it Self : U.S. Military Capacity Building and Africa's Emerging Security Architecture" , Strategic Insights , Volume VI, Issue1 , January 2007.
2. Berschinski, Robert. Africom's Dilemma: the Global War on Terrorism "Capacity Building", Humanitarianism , and the Future of U.S .Security Policy in Africa, Strategic Studies Institute , US Army War College. November 2007.
3. Bruch,Carl and Auther. Post Conflict Peace Bulding and Natural Resources Oxford Journals March 17,2011(postconflict une ch.JUNEP\_ECP\_brochure\_PONEM.pdf) .
4. Fiott, Daniel and Hoebeke, Hans."THE CRESIS WHERE DO EUROPEANE AND AFRICAN PERPRESTIVE MEETS" , POLITY DRIEF, N 2. match 2013.
5. Frazer, Jendayi, "Reflections on U.S. Policy in Africa 2001 -2009", the Fletcher Forum of World Affairs,Vol 34, I Winter 2010.
6. Gnesotto, Nicole . " European defense: a proposal for a white paper.
7. Hank, Dan and Metz, Steven , the United States and the Transformation of African Security : the African Crisis Response Initiative and Beyond ,( Strategic Studies Institute , US.Army War College),December 5,1997 .
8. IMPLEMENTING THE UN GLOBAL COUNTER-TERRORISM STRATEGY IN NORTH AFRICA,"BACKGROUND PAPER"24-25 (MAY 2010) .
9. Lamboume, Wendy. Post Conflict Peace Building Meeting Human Needs For Justice and Reconciliation Peace Conflict and Development (4) April 2004.
10. Mills, Greg, "Africa's New Strategic Significance" , the Washington Quarterly 27 , N° 4 , Autumn 2004.
11. OCDE, gender and states building in fragile and conflict affected state.
12. Sieber," Africa Command , Forecast for the Future" , Strategic Insights , Vol VI, Issue1 , January 2007.
13. Stephan, Elli, "Briefing : The PAN-SAHEL Initiative ", African affairs, vol, 103,no.412, july 2004.
14. Sursalaga, Integration Gender Into The New Deal for Engagement in Failed States.
15. Winthop, Rebecca and Matsui, Elena, "A New Agenda For Education in Fragile States" Working paper 10 for Center for Universel Education.
16. Zoubir, Yahia, "Algeria and USA interests: containing radical Islamism and promoting democracy " , Middle East policy, Washington D.C,Vol.ix, No.01, March 2002.

### D. internet links:

1. African statistical yearbook 2009, p 100,130,256,262,292,298,316,346, in : <http://www.africaunion.org/root/UA/Annonces/African%20Statistical%20Yearbook%202009%20-%202000.%20Full%20Volume.pdf>.
2. Ballentine, Karen and Nitzchke, Heike. The Political Economy of Civil War and Conflict Transformations. Berghof Research Center For Constructive Management 2004. in : <https://www.berghof->

- [foundation.org/fileadmin/redaktion/Publications/Handbook/Dialogue\\_Chapters/dialogue3\\_ballentine\\_nitzschke.pdf](http://foundation.org/fileadmin/redaktion/Publications/Handbook/Dialogue_Chapters/dialogue3_ballentine_nitzschke.pdf)
3. International Crisis Group, « Islamic Terrorism In The Sahel : Fact Or Fiction ? », **Africa Report**, N 92, 31 May 2005. in : <http://allafrica.com/peaceafrica/resourus/view/00220315-pdf>.
  4. international trade administration, department of commerce United states of America'' U.S African trade profil'',in : [http://www.agoa.gov/resources/US\\_African\\_Trade\\_Profile\\_2009](http://www.agoa.gov/resources/US_African_Trade_Profile_2009).
  5. Keili, Francis Langumba, « Small arms and light weapons transfer in west Africa:a stock- taking'' [www.unidir.ch/pdf/articles/pdf-art2840.pdf](http://www.unidir.ch/pdf/articles/pdf-art2840.pdf).
  6. National Security strategy, Washington D.C,May 2010, p 22, in : [http://www.whitehouse.gov/sites/default/files/rss\\_viewer/national\\_security\\_strategy.pdf](http://www.whitehouse.gov/sites/default/files/rss_viewer/national_security_strategy.pdf).
  7. Okumu, Wafula, "Africa Command : Opportunity for Enhanced Engagement or the Militarization of U.S – Africa Relations ?"in : <http://www.iss.co.za/uplads/africomwokumu.pdf>.
  8. Pabst, Martin, « External interest in west africa » Pabst, Martin « External interests in west Africa » , p 61, in: <http://www.bmlv3gv.at/pdf-pool/publikationen/sorting-out-the-mess-externalinterest-west-africa-m-pabset.pdf>.
  9. Ploch, Lauren ,"Us Africa – Command : A More »Active« American Approach to Addressing African Security" in : [http://library.fes.de/pdf\\_files/ipg/ipg\\_2009-1/06aploch\\_us.pdf](http://library.fes.de/pdf_files/ipg/ipg_2009-1/06aploch_us.pdf).
  10. United Nations Women peace and Security Section, Gender, Conflict and The post 2015, development framework 2012 .in : <http://www.unwomen.org/en/news/in-focus/women-peace-security/2012>.
  11. United States Africa Command,U.S.AFRICOM public affairs office, in : <http://www.africom.mil/getarticle.asp,art=1644>.
  12. US.Department of state country reports on terrorism,chapter 5- country reports :Africa overview,28 April ,2006, in : <http://www.state.gov/s/ct/rls/crt/2005/64335.html>.

# فهرس المحتويات

1- فهرس المواضيع

09	مقدمة.....
18	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والتنمية.....
19	المبحث الأول: مفهوم الأمن والمقاربات النظرية المفصلة له.....
19	المطلب الأول: تعريف الأمن.....
24	المطلب الثاني: مستويات وأبعاد مفهوم الأمن.....
24	الفرع الأول: مستويات الأمن.....
29	الفرع الثاني: أبعاد مفهوم الأمن.....
32	المطلب الثالث: المقاربات النظرية للأمن.....
32	الفرع الأول: المقاربات الأمنية التقليدية.....
36	الفرع الثاني: المقاربات الأمنية الحديثة.....
42	المبحث الثاني: التنمية: دراسة مفاهيمية ونظرية.....
42	المطلب الأول: مفهوم التنمية وأهميتها.....
42	الفرع الأول: تعريف التنمية.....
45	الفرع الثاني: أهمية التنمية.....
46	المطلب الثاني: مؤشرات وأبعاد التنمية.....
46	الفرع الأول: مؤشرات التنمية.....
48	الفرع الثاني: أبعاد التنمية.....
53	المطلب الثالث: مدارس الفكر التنموي.....
53	الفرع الأول: التنمية من المنظور الإسلامي.....

56.....	الفرع الثاني: المنظور الغربي للتنمية.....
66.....	الفرع الثالث: منظور العالم الثالث.....
69.....	المبحث الثالث: العلاقة بين الأمن والتنمية.....
69.....	المطلب الأول: العلاقة الجدلية بين الأمن والتنمية.....
72.....	المطلب الثاني: المقتضيات الجديدة لتفسير العلاقة بين الأمن والتنمية: أمن التنمية وتنمية الأمن.....
72.....	الفرع الأول: أمن التنمية: المفهوم، الخصائص، الأبعاد والمستويات.....
76.....	الفرع الثاني: تنمية الأمن: المفهوم والاستراتيجيات.....
80.....	الفصل الثاني: واقع الأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي.....
81.....	المبحث الأول: دراسة جيوسياسية لدول الساحل الإفريقي.....
81.....	المطلب الأول: مفهوم وخصائص الجغرافيا السياسية لمنطقة الساحل الإفريقي.....
81.....	الفرع الأول: مفهوم منطقة الساحل الإفريقي.....
83.....	الفرع الثاني: خصائص الجغرافيا السياسية في منطقة الساحل الإفريقي.....
93.....	المطلب الثاني: الأوضاع الداخلية ومشاكل الدولة في منطقة الساحل الإفريقي.....
94.....	الفرع الأول: الأوضاع الداخلية لمنطقة الساحل الإفريقي: "الاقتصادية والاجتماعية والسياسية".....
96.....	الفرع الثاني: إشكالية بناء الدولة في منطقة الساحل الإفريقي.....
103.....	المبحث الثاني: التهديدات الأمنية في دول الساحل الإفريقي.....
103.....	المطلب الأول: الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي.....
103.....	الفرع الأول: الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي.....
110.....	الفرع الثاني: الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي.....
118.....	الفرع الثالث: العلاقة بين الإرهاب والجريمة المنظمة.....
120.....	المطلب الثاني: الهجرة الغير شرعية في منطقة الساحل الإفريقي.....



120.....	الفرع الأول: تعريف الهجرة الغير شرعية وأسبابها.....
122.....	الفرع الثاني: واقع الهجرة غير شرعية في منطقة الساحل الإفريقي.....
126.....	<b>المبحث الثالث: واقع التنمية في دول الساحل الإفريقي.....</b>
127.....	المطلب الأول: أوضاع التنمية الاقتصادية في منطقة الساحل الإفريقي.....
130.....	المطلب الثاني: حصيللة التنمية ببلدان الساحل الإفريقي.....
130.....	الفرع الأول: مستوى تنمية بشرية ضعيف.....
132.....	الفرع الثاني: بنية اقتصادية هشّة.....
133.....	الفرع الثالث: تجارة خارجية ضعيفة وتعويل مفرط على المساعدات الخارجية.....
	<b>الفصل الثالث: مضامين إستراتيجية الدول الكبرى والجزائر للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي.....</b>
137.....	<b>المبحث الأول: الإستراتيجية الأمريكية للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي.....</b>
138.....	المطلب الأول: المنطلقات الموجهة للاهتمام الأمريكي في منطقة الساحل الإفريقي.....
138.....	المطلب الثاني: آليات الإستراتيجية الأمريكية للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي.....
146.....	الفرع الأول: الآليات التنموية للإستراتيجية الأمريكية.....
147.....	الفرع الثاني: الآليات الأمنية للإستراتيجية الأمريكية.....
150.....	<b>المبحث الثاني: إستراتيجية الاتحاد الأوروبي - الفرنسي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي.....</b>
160.....	<b>المطلب الأول: المنطلقات الموجهة للاهتمام الأوروبي في منطقة الساحل الإفريقي.....</b>
161.....	المطلب الثاني: آليات تنفيذ إستراتيجية الاتحاد الأوروبي - الفرنسي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي.....
166.....	أولاً: مرتكزات الإستراتيجية الأوروبية للأمن والتنمية في الساحل الإفريقي.....
166.....	الفرع الأول: المرتكزات التنموية للمبادرة الأوروبية.....

170	الفرع الثاني: المرتكزات الأمنية للمبادرة الأوروبية.....
175	ثانيا: الإستراتيجية الفرنسية للأمن والتنمية في الساحل الإفريقي.....
180	المبحث الثالث: الإستراتيجية الجزائرية للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي.....
181	المطلب الأول: أبعاد الاهتمام الجزائري بمنطقة الساحل الإفريقي.....
	المطلب الثاني: آليات الإستراتيجية الجزائرية للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي.....
182	الفرع الأول: الإستراتيجية التنموية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي.....
183	الفرع الثاني: الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي.....
191	المطلب الأول: مستقبل إستراتيجية القوى الكبرى في منطقة الساحل الإفريقي.....
201	المطلب الثاني: سيناريو استمرار الوضع القائم للإستراتيجية الأمريكية في الساحل الإفريقي.....
202	الفرع الأول: مستقبل إستراتيجية القوى الكبرى في منطقة الساحل الإفريقي.....
202	المطلب الأول: مستقبل الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الساحل الإفريقي.....
202	الفرع الأول: سيناريو استمرار الوضع القائم للإستراتيجية الأمريكية في الساحل الإفريقي.....
205	الفرع الثاني: سيناريو تزايد الاهتمام الأمريكي بالساحل الإفريقي.....
207	المطلب الثاني: مستقبل إستراتيجية الإتحاد الأوروبي في منطقة الساحل الإفريقي.....
208	الفرع الأول: التصور الكارثي لتطور الأوضاع في منطقة الساحل.....
210	الفرع الثاني: تصور الإتحاد الأوروبي العقلاني لحل الأزمة في الساحل.....
213	المبحث الثاني: مستقبل الإستراتيجية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي.....
213	المطلب الأول: الدبلوماسية الجزائرية في الساحل الإفريقي.....
215	المطلب الثاني: سيناريوهات مستقبل الإستراتيجية الجزائرية في الساحل الإفريقي.....
215	الفرع الأول: سيناريو استمرار الوضع القائم للإستراتيجية الجزائرية في الساحل الإفريقي.....
218	الفرع الثاني: سيناريو تزايد الاهتمام الجزائري بالساحل الإفريقي.....
219	الفرع الثالث: سيناريو تهميش الجزائر لدبلوماسيتها اتجاه الساحل الإفريقي.....
222	المبحث الثالث: المرتكزات الأمنية والتنمية لتحقيق الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي.....

223.....	المطلب الأول: المحددات السياسية للأمن والتنمية في دول الساحل الإفريقي.
223.....	الفرع الأول: تقوية المؤسسات السياسية والإدارية والبناء الدستوري.
227.....	الفرع الثاني: الديمقراطية والحكم الرشيد.
229.....	الفرع الثالث: إصلاح النظام القانوني والقضائي.
	<b>المطلب الثاني: المتطلبات الاقتصادية للتنمية وضرورة تحقيق الأمن الاقتصادي في الساحل الإفريقي.</b>
232.....	الفرع الأول: آليات تقوية الاقتصاد الوطني.
236.....	الفرع الثاني: الموارد الطبيعية حلقة ربط بين المتطلبات الأمنية والتنمية.
238.....	الفرع الثالث: توفير فرص العمل.
239.....	الفرع الرابع: إشراك القطاع الخاص في البناء الاقتصادي.
241.....	<b>المطلب الثالث: الاستثمار في رأس المال البشري قاعدة للمتطلبات الاجتماعية للتنمية.</b>
241.....	الفرع الأول: أهمية ترقية العملية التعليمية في دول الساحل.
245.....	الفرع الثاني: المساواة كشرط ضروري للتنمية الاجتماعية.
248.....	الفرع الثاني: إشراك المرأة في عملية البناء.
<b>254.....</b>	<b>الخاتمة:</b>
<b>259.....</b>	<b>قائمة المراجع:</b>
280.....	فهرس المحتويات:

## 2- فهرس الخرائط والأشكال والجداول:

### - الخرائط:

83.....	الخريطة رقم (1): الموقع الجغرافي لدول منطقة الساحل الإفريقي.
85.....	الخريطة رقم (2): توضح الموارد الطاقوية الكائنة في منطقة الساحل الإفريقي.
86.....	الخريطة رقم (3): توضح الموارد الأولية بدول منطقة الساحل الإفريقي.

- الخريطة رقم (4): توضح الموارد المائية بدول منطقة الساحل الإفريقي.....87
- الخريطة رقم (5): توضح نسب الكثافة السكانية لدول قلب منطقة الساحل الإفريقي.....89
- الخريطة رقم (6): توضح خطوط الانقسام والتعدد الإثني بدول الساحل الإفريقي.....91
- الخريطة رقم (7): مناطق انتشار نشاط تنظيم القاعدة في دول الساحل الإفريقي.....109
- الخريطة رقم (8): توضح الحركات الإرهابية الرئيسية في دول منطقة الساحل الإفريقي.....110
- الخريطة رقم (9): توضح خطوط نشاطات الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي.....118
- الخريطة رقم (10): توضح معابر المهاجرين غير الشرعيين من دول الساحل الإفريقي نحو أوروبا مرورا بدول المغرب العربي.....124
- الخريطة رقم (11): الدول التي شملتها مبادرتي عموم الساحل ومكافحة الإرهاب.....154
- الخريطة رقم (12): منطقة التأثير الاقتصادي للطريق العابر للصحراء.....187
- الخريطة رقم (13): خط أنابيب الغاز العابر للصحراء.....189

- الأشكال:

- الشكل رقم (1): الواردات والصادرات الأمريكية من وإلى دول إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.....142
- الشكل رقم (2): نطاق مسؤوليات القيادات الثلاث قبل وبعد إنشاء قيادة الأفريكوم.....156

- الجداول:

- الجدول رقم(1): يوضح المساعدات المقدمة من قبل صندوق التنمية الأوروبي وإستراتيجية الاتحاد الأوروبي من أجل الساحل.....168

## ملخص الدراسة:

بالنظر إلى المكانة المهمة التي يحتلها الساحل الإفريقي في إفريقيا والمنظومة الدولية بشكل عام فإن الكل معني بانتهاج سياسات أمنية وتنموية رائدة بالمنطقة، وذلك بهدف التقليل أو القضاء على أثر كل من التهديدات التي تعيق بناء سلم شامل وتنمية مستدامة بالمنطقة كالهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة، والإرهاب العابر للحدود على أمن منطقة الساحل الإفريقي.

إن النظرة الجيوأمنية والجيواقتصادية، تشير إلى غياب تام للأمن وانعدام التنمية، فمطقة الساحل هي بؤرة للتوتر من حيث الأزمات والنزاعات، فضلا عن الإرهاب، الإجرام المنظم، الهجرة غير الشرعية، الفقر وضعف القاعدة الاقتصادية، وأيضا المرور من مشكل بناء الدولة إلى فشل الدولة، من هنا برز إدراك الفواعل العالمية على ضرورة تبني أجندة عالمية تهندس لكيفية دمج كل من سياسات الأمن والتنمية في منطقة الساحل، عن طريق تبني مقاربة شاملة تعمل على دمج كل من الأمن والتنمية وهنا نشير إلى دور العديد من الفواعل منها الإقليمية كالجائر واعتبارها فاعل محوري في الساحل، خصوصا إدراكها لضرورة تبني مقاربة تدمج بين كل من الأمن والتنمية المقاربة التي دعت إلى تجسيدها حتى قبل أن تزداد الأمور تعقيدا في الساحل، من خلال العديد المبادرات التي قامت بها، وأيضا الفواعل الدولية خاصة الدول الكبرى، لكن توصلنا من خلال هذه الدراسة أن كل الترتيبات الأمنية والتنمية التي تضمها استراتيجيات هذه الدول -أمريكا والاتحاد الأوروبي- تحمل في طياتها مضامين مصلحيه بحتة.

إن هدف إخراج دول الساحل الإفريقي من الأزمة لا يتحقق إلا من خلال تضافر الجهود الجماعية لكل من النخب والحكومات والفاعلين في كل من دول الساحل وإفريقيا عامة، آخذين في عين الاعتبار بالدرجة الأولى وضع سياسات وبرامج تنموية، هدفها القضاء على مظاهر التهميش والفقر والفشل الذي يميز دول الساحل، والتي تعتبر أحد أبرز مسببات انتشار الجماعات المتطرفة، وأحد أبرز الدوافع في تزايد كل من الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية والإرهاب العابر للحدود وعدم الاستقرار.

فخلاصة القول تشير إلى أنه لا أمن من دون تنمية ولا تنمية من دون أمن، التعبير أو الوصف الذي ينطبق على الوضع الراهن التي تتخبط فيه دول الساحل، لهذا فإن تبني مقاربة تعمل على دمج الأمن والتنمية ستكون كفيلة بضمان الاستقرار، وبالتالي تحقيق أمن وتنمية مستدامة.

## **ABSTRACT:**

In view of the important position occupied by the African coast in Africa and the international system in general, all the meaning of leading security policies and development in the region, with a view to reducing or eliminating the impact of each of the threats that hinder a comprehensive peace-building and sustainable development in the area of illegal migration and organized crime, terrorism and the transboundary harm to the security of the sahel.

The geo-security and geo-economic leadership to view, refer to the complete absence of security and lack of development, the coast is the focus of tension in terms of crises and conflicts, as well as terrorism, organized crime, illegal migration, poverty and weak economic base, as well as traffic from the problem of state-building to the failure of the State , Through the many initiatives undertaken, as well as international actors, particularly the major powers, but we have reached through this study that all security arrangements and developmental strategies that comprise these states - America and the European Union. carries with it the contents of the purely interest .

The purpose of the output of the sahel countries of the crisis can be achieved only through concerted and collective efforts of each of the elite and governments and actors in each of the countries of the coast and Africa in general, taking into account primarily the development policies and programs, aimed at the eradication of manifestations of marginalization and poverty and failure, which distinguishes the countries of the coast, which is considered one of the main causes of the spread of extremist groups, and one of the most prominent motives in increasing all of organized crime, illegal immigration and cross-border terrorism and instability.

Bottom line is that there is no security without development and no development without security, expression or description that applies to the current situation that beset the countries of the coast, to the adoption of an approach to integrate security and development will be capable of ensuring stability and, therefore, to achieve the security and sustainable development.